I.B.TAURIS
PUBLISHERS

مكتبة مدبولي
Madbouly Bookshop



الدار العربية للعلوم ـ ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

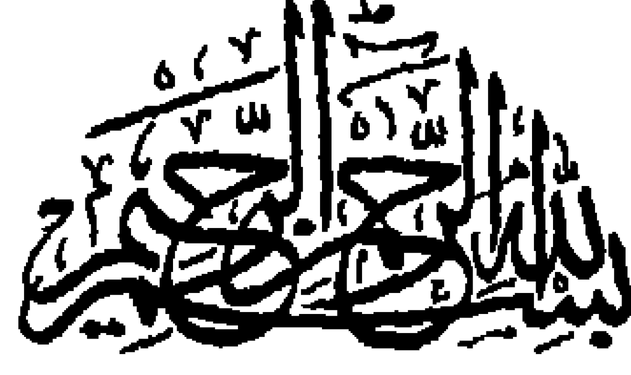
# نفط إيران

## ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة

روجر هاورد

# نفط إيران

## ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة



يضم هذا الكتاب ترجمة الأصل الإنكليزي
IRAN OIL
حقوق الترجمة العربية مرخّص بها قانونياً من الناشر
I. B. TAURIS
بمقتضى الاتفاق الخطي الموقّع بينه وبين الدار العربية للعلوم

# نفط إيران

## ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة


تأليف

روجر هاورد

ترجمة

مروان سعد الدين





الدار العربية للعلوم ـ ناشرون ش.م.ل

Arab Scientific Publishers, Inc. SAL

**الطبعة الأولى**

**1428 هـ - 2007 م**

**ردمك 978-9953-87-153-0**





**الدار العربية للعلوم - ناشرون** ش.م.ل
**Arab Scientific Publishers, Inc.** SAL
عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم
هاتف: 786233 - 785108 - 785107 (1-961)
ص.ب: 5574-13 شوران - بيروت 2050-1102 - لبنان
فاكس: 786230 (1-961) - البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb
الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb



التنضيد وفرز الألوان: أبجد غرافيكس، بيروت - هاتف 785107 (9611)

الطباعة: مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت - هاتف 786233 (9611)

# المحتويات

# مقدّمة

مثل فرد يعاني من سوء الطالع، فجأة وبشكل غير متوقع، يمكن أنّ تنهار القوى العظمى، وتسقط بسرعة كبيرة وحتى مثيرة. ورغم أنّ نفوذ وتأثير الكثير من الإمبراطوريات الكبيرة تراجعا تدريجياً وبشكل غير محسوس على مدى عقود طويلة، أو حتى قرون من الزمن، كما هو حال الإمبراطورية البريطانية أو ما يدعوه **إدوارد غيبون** "الانحطاط البطيء"[1] للإمبراطورية الرومانية، إلا أنّ الكثير من المعاصرين والمؤرخين يؤكدون أنّ النهاية المفاجئة لقوى أخرى يمكن أن تحدث. ويظهر مثل هذا التحوّل المذهل بشكل واضح بعد تلقي هزيمة عسكرية، مثل تلك التي أحاقت بالإمبراطورية الفارسية القديمة، أو نتيجة اضطراب وثورة سياسة شبيهة بمداها بتلك التي أنهت روسيا القيصرية.

في الزمن المعاصر، يبدو من المحتمل أن تعاني الولايات المتحدة من فقدان نفوذها العالمي بسرعة مشابهة. ونفس البلد الذي ظهر عشية غزو العراق في آذار من العام 2003 عملاقاً، طليقاً من القيود، وواثقاً من قدرته على إيجاد موطيء قدم له بسهولة في الشرق الأوسط وأي مكان آخر، والذي أثار الإعجاب بين أصدقائه وحلفائه، والعداء والازدراء بين منافسيه وأعدائه، ربما يبدو موقفه في السنوات القليلة القادمة دفاعياً ويسهل اختراقه، مع انقلاب ولاء حلفائه وابتعادهم عنه، وتزايد جرأة أعدائه على مواجهته. وفي نفس الوقت، ربما تبدو توقعات أولئك الذين بشّروا *بالقرن الأميركي القادم*، وتطلعوا قُدماً إلى السلام، والديموقراطية، والتقدم الذين يمكن أن يجلبه معه، فارغة وفي غير محلها.

في حال حصول ذلك، لن تكون تجربة أميركا في العراق أكثر العوامل أهمية في هندسة هذا التغيير، حيث تقوض اسمها، وسمعتها، ومواردها نتيجة التمرد الذي تواجهه هناك، والإصابات بين المدنيين والفظائع التي يشهدها ذلك البلد. لقد

تجـــاوزت الولايات المتحدة، الهزيمة في فييتنام، وحافظت على هيمنتها العالمية رغم الضـــرر الكبير الذي ألحقته الحرب بكل الأطراف. ولن يكون سبب التغيير ببساطة الصـــعود القوي للتنين الصيني، الذي وضع قوته الإقتصادية على الطريق الصحيح الآن ليصبح أكبر سوق في العالم، ويتغلب على الولايات المتحدة التي احتلت المركز الثاني. وحتى في حال حدوث ذلك، تستطيع أميركا البقاء قوة عظمى عالمية، إن لم تكـــن القوة الأعظم التي تهيمن على العالم. وعوضاً عن ذلك، سيكون الأمر الأكثر أهمـــية، اعتماد الاقتصاد العالمي على النفط والغاز الطبيعي، وإلى أي درجة بدأت القـــوة السياسية تنتقل فجأة من أيدي أولئك الذين يمتلكون المصادر ويستخدمونها لتغذية تلك التبعية على حساب أولئك الذين لا يمتلكونها.

بالطـــبع، يشكّل هذا الأمر مفارقة واضحة. وخلال القرن العشرين، اُتهمت حكومـــات البلدان المتطورة دائماً باستغلال الموارد الطبيعية للبلدان الأقل تطوراً، وكان هناك مزاعم بأنها تستخدم تفوقها العسكري الكاسح للنهب والحصول على الأفضـــلية. ولعب قادة وطنيون، مثل **محمد مصّدق** في إيران وجمال عبد الناصر في مصر، هذه الورقة إلى حدٍّ كبير قبل استعادتهما بكل تصميم شركة النفط التي كان يمـــتلكها الغرب آنذاك، الشركة الأنغلو-إيرانية إضافة إلى شركة قناة السويس التي تمتعت طويلاً بامتيازات محلية كبيرة. وأثار أولئك الذين جادلوا بأن الحافز الرئيسي لقـــيام الولايـــات المـــتحدة بغـــزو العراق في آذار من العام 2003 كان اهتمامها باحتياطياته الضخمة من النفط العالي الجودة اتهامات مشابهة. ولكن في سياق القرن الحـــالي، ظهر تغيير واضح وسريع في الخطاب السياسي لقادة دول أوروبا وأميركا الذيـــن اتهمـــوا علناً نظراءهم في الدول الغنية بالطاقة باستغلال احتياطيات النفط والغاز لإحداث تأثيرات سياسية هائلة. وادّعى نائب الرئيس الأميركي **ديك تشيني** في آيار من العام 2006 أن الروس يستخدمون مصادر الطاقة المتوافرة لديهم "كأداة إكراه أو ابتزاز"[(2)].

تشـــرح نظرة خاطفة على الصتورة الجيوسياسية الواسعة في العام 2006 عملية الـــتحول الســـريع لعملـــية وقوع القوى السياسية أسيرة قبضة البلدان التي تمتلك

احتياطـــيات من النفط والغاز. ففي كانون الثاني، قطعت موسكو مؤقتاً إمدادات الغـــاز عـــن أوكرانيا نتيجة لخلافات على سعره، وبعد أربعة شهور، وفيما كانت شركتها العملاقة للطاقة **غازبروم** تنظر في تقديم عرض لسنتريكا، الشركة التي تزود أوروبـــا الغربية، حذّر الرئيس الروسي **فلاديمير بوتين** بأن بلاده ستحوّل إمدادات الطاقـــة إلى آســـيا، إذا أعاقـــت الحكومـــات الغربية خطط توسع غازبروم وأي مجموعات روسية أخرى للطاقة. ومع الاعتماد الكلي على النفط المستورد، والذي ســـبب أحياناً قلقاً كبيراً للدوائر العليا[3]، لا يمكن أن تستمع الولايات المتحدة لمثل تلك المطالب سوى بمزيج من الحسد والشعور بالخطر.

على الجانب الآخر من العالم في فنزويلا، اعتمد الرئيس **هوغو تشافيز** خطاباً قوياً مناهضاً لأميركا، واعتمد سياسات تكن العداء لواشنطن مع تصعيد للهجة التي يحـــركها ارتفـــاع أسعار النفط. وعند انتخابه رئيساً للمرة الأولى عام 1998، وفي الوقت الذي كان فيه سعر البرميل بالكاد يصل إلى 12 دولاراً في الأسواق العالمية، لم يكـــن لـــدى تشـــافيز سواء الأموال الكافية أو النفوذ السياسي لإظهار العداء لواشـــنطن. ولكن منذ بدأ السعر بالارتفاع التدريجي، أصبح القائد الفنزويلي قوة محـــركة في الحركة المناهضة لأميركا في منطقته، وزوّد كوبا **كاسترو** التي ينقصها المـــال بتسعين ألف برميل من النفط يومياً، وموّل الأحزاب السياسية اليسارية عبر أميركـــا اللاتينـــية[4]. ورغم أن معظم أولئك الذين يستمعون له تعوزهم الحماسة لأفكاره، أو لا يتفقون بشكل كامل معه، إلا أن سياسته المعادية لأميركا والتهديد بمقابلـــة الأذى بمثله من قبل مصدّر رئيسي للنفط في المنطقة لا يمنحاهم أي هامش للمـــناورة. ورغـــم أن **تشافيز** يستمر في تصدير ما يزيد عن نصف نفط بلاده إلى الولايـــات المـــتحدة رغـــم حديـــثه بمثل تلك التعابير حول أفضل زبائنه، إلا أنه والأميركيين يعرفان كذلك بأنه في حال حصول أي تصادم سيجد النفط الفنزويلي أسواق جديدة بأسرع مما ستجد واشنطن مزوّدين جدد.

إلى جانـــب السماح لحكومات البلاد المنتجة للنفط في تحدّي واشنطن علناً، تقـــوّض نـــدرة النفط العالمي قوة أميركا الدولية بطريقة أخرى. ولأسباب مختلفة

تـــتراوح بـــين احـــترام اهتمامات ورغبات واشنطن من ناحية، وضمان مصادر لإمـــداذات الطاقـــة من ناحية أخرى، أصبحت الحكومات الأجنبية أكثر استعداداً لإعطاء الأولوية لإمداداها الذاتية من الطاقة. وظهر مثال صارخ على هذه الأولوية في أيلـــول مـــن العام 2004 عندما امتنعت الصين عن تأييد قرار في الأمم المتحدة رعـــته الولايـــات المـــتحدة يدين عمليات الإبادة الجماعية في السودان، ووعدت بالمقـــابل بمنع أي تحرك لفرض عقوبات نفطية على البلد الذي كان أحد المصدرين الرئيسيين للنفط إلى الصين. و لم يكن ذلك خياراً سهلاً على الحكومة الصينية، التي كانت قلقة من تشويه صورتها الدولية بتقديمها تنازلاً سهلاً للنظام السوداني.

يقـــع في قلب السياسات-النفطية الجديدة توازن بين العرض والطلب على الـــنفط المكـــرّر. وقد أحدث الإخلال بهذا التوازن في مناسبات كثيرة فوضى اقتصادية عارمة – خلال الحظر الذي فرضته أوبيك على النفط عام 1973 على ســـبيل المثال، أو كما حدث في الأيام الأولى من الحرب العراقية-الإيرانية عام 1980 – و لم يتغـــيّر الوضـــع الحالي نتيجة النمو الاقتصادي المثير الطويل الأمد والـــذي يـــبدو مستمراً للصين، وبشكل أقل للهند. ومنذ العام 1993، عندما اســـتطاعت الصـــين الاكتفاء ذاتياً من النفط لآخر مرة، تضاعف إجمالي الناتج المحلي فيها ثلاث مرات، وازدادت حاجتها للنفط مرتين مما أحدث *صدمة طلب* كانت لها آثار بعيدة سياسية واقتصادية. وبالرغم من أن حصة الصين من سوق الـــنفط العالمي لا تتجاوز 8 بالمئة، إلا أن اقتصادها استهلك ثلث النمو العالمي على الطلب منذ العام 2000.

بالطـــبع، من المستحيل استمرار ارتفاع أسعار النفط في السنوات القادمة قبل توافر أشكال أخرى من الطاقة: هناك توقعات بأن يبقى سوق الطاقة صعباً بشكل كـــبير. لكـــن وكالة الطاقة الدولية، المنظم الدولي لقطاع النفط، تتوقع أن يصل الطلـــب العـــالمي على النفط إلى أكثر من الضعف بحلول العام 2030، مع مواجهة العديـــد مـــن منـــتجي العالم الحاليين صعوبات حقيقية في المحافظة على مستويات العرض الحالية ناهيك عن زيادتها[5]. وسينتج عن هذا الخلل في السوق آثار سياسية

كـبيرة، ويضع المزيد من القوة والنفوذ بأيدي البلاد التي تمتلك احتياطيات طبيعية من النفط والغاز الطبيعي على حساب البقية.

يحتل التحدي الذي ترفعه إيران في وجه الولايات المتحدة جزءاً من هذه الصورة الكبيرة للسياسات البترولية الجديدة في القرن الحادي والعشرين. ويشكّل ارتفاع أسعار النفط عاملاً مهماً في سياسة التحدي النووي الجديدة على سبيل المثال التي تنتهجها إيران، أحد أكبر مصدري النفط في العالم. في تشرين الأول من العام 2003، خضع المفاوضون الإيرانيون فجأة وبشكل غير متوقع للضغوط الدولية التي تدعو إلى منح المزيد من الصلاحيات لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإيقافهم الفوري لعملية تخصيب اليورانيوم. ولكن بعد عامين فقط، أصبح النظام أكثر رغبة في تحدّي الأمم المتحدة، ومواعيدها النهائية المتتالية، وآلية تمرير قراراتها. لم يكن التغيير بسبب انتخاب الرئيس الجديد **محمود أحمدي نجاد**، الذي اعتلى السلطة في صيف العام 2005، وإنما بسبب ارتفاع أسعار النفط من نحو 33 دولاراً للبرميل في بداية العام 2004 إلى ما يقرب من 70 دولاراً في آب من العام التالي. وهذا ما جعل من تمرير عقوبات حقيقية ليس مستحيلاً وحسب، وإنما منح طهران القوة للتهديد بفرض إجراءات عقابية ضد منتقديها، ومكافأة البلاد التي تقف إلى جانبها، وأهمها الصين. لهذا السبب جاء التحدّي الصفيق من قبل الرئيس الإيراني، والذي أعلن في أحد خطاباته النموذجية، في اليوم الذي سبق انتهاء مهلة الأمم المتحدة لإيقاف الاختبارات النووية الحساسة في نهاية نيسان من العام 2006، بأن بلاده لن "ترضخ للظلم والضغوط".

لم تشجّع احتياطيات إيران الضخمة من النفط والغاز الطبيعي نظام طهران وحسب، وإنما وضعت ضغوطاً متزايدة على نفوذ أميركا الدولي أيضاً. وأصبحت محاولات واشنطن لعزل إيران عن الإستثمارات الأجنبية، وبناء جبهة موحدة يمكن من خلالها مواجهة طموحاتها النووية أكثر صعوبة نتيجة إغراء تلك المصادر. وتمتلك بلدان عديدة عبر العالم، نتيجة تزايد الطلب المحلي فيها على النفط والغاز والذي لا تستطيع تجاهله، أسباباً أكثر من ذي قبل لتنحية رغبات واشنطن جانباً،

ومعارضتها أحياناً، ومنح الأولوية لعلاقاتها مع طهران. وستكون النتيجة تزايد التوتر بين الولايات المتحدة والحلفاء والمنافسين الدوليين على حدٍّ سواء، والذي سيمثّل تحدياً واضحاً لقوة أميركا السياسية.

على كل حال، وكما تقدّم خلاصة هذا الكتاب، لن تؤدي هذه التوترات إلى أي تأثير سلبي على نفوذ أميركا العالمي. وبعيداً عن ذلك، وفي العلاقات الدولية، كما هو حال الحياة اليومية لأي شخص عادي، تبدو الأمور المحتومة النتائج نادرة جداً. وهناك فقط سلسلة من الخيارات، التي يمكن أخذها بعين الاعتبار بدرجات متفاوتة من السهولة والصعوبة. وفي هذه الحالة الخاصة، يبقى السؤال حول قدرة واشنطن على تعديل موقعها السياسي لمواجهة التحدي النفط-سياسي من إيران مركزياً في العقلية الأميركية، لأن مواجهة أولئك الذين يمتلكون أسباب القوة صعبة خصوصاً وأن الولايات المتحدة مقيدة بحواجز نفسية معينة مثل صعوبة إقامة علاقات تجارية مع نظام تصفه بنظام إرهابي. إنه الحاجز النفسي وليس النفط الإيراني الذي يمثّل تحدّياً جدّياً لأميركا.

# الفصل الأول

# لماذا موارد إيران الطبيعية مهمة؟

منذ تلك اللحظة الدرامية في ساعات الصباح الأولى من 26 آيار عام 1908 عندما أفاق الجيولوجي البريطاني **جورج رينولدز** فجأة في خيمته نتيجة رجفة في الأرض وصوت شيء يندفع بعنف إلى الخارج، كان النفط الإيراني دائماً مادة سياسية بامتياز. وفي السنوات التي تلت اكتشافه في البقعة النائية المعروفة باسم **مسجد سليمان**، كانت احتياطيات النفط تلك جائزة عالية القيمة اشترك لأجلها عدد كبير من الدول في ألعاب سياسية يائسة، وقاتل في معارك عسكرية قاسية، ولم يوفّر جهداً في تصميمه على الاستيلاء عليه أو إبقاء المنافسين بعيداً عنه. ووجد الجميع من مستكشفي الإمبراطورية البريطانية العظماء، إلى عملاء البلاشفة، وجواسيس النازية القساة، وشهداء الوطنية الإيرانية، ومتنافسي الحرب الباردة المريرة – كل هؤلاء الذين كان بعضهم ظالماً وشريراً، والبعض الآخر حالماً ولطيفاً – مكاناً لهم في تلك القصة الغنية والساحرة التي تتناول النفط الإيراني[1].

اليوم، بعد قرن تقريباً على اكتشافه، تقف احتياطيات إيران الطبيعية الضخمة من النفط والغاز بثبات على المسرح السياسي الدولي. ولكن هذه ليست كل الحكاية، لأن العالم الخارجي يقاتل بالأسنان والأظافر للسيطرة عليها، مثلما كان الأمر في الماضي. والآن تسمح ملكية هذه الثروة الطبيعية الهائلة لنظام طهران بتحدي النفوذ السياسي العالمي الذي تفرضه الولايات المتحدة. وربما لا يكون هذا التحدي قبلة الأنظار بعد – على العكس، كانت المواجهة مخفية بشكل رئيسي لغاية يومنا هذا – ولكنه بالتأكيد ينمو بسرعة ليحتل مركز الصدارة ما لم يحدث

تحـــوّل سياســـي دراماتيكي غير متوقع إما في طهران أو واشنطن، ويبدو أنه متجه ليحتل دوراً بالغ الأهمية على الساحة الدولية.

هـــذا بالطـــبع، يعتبر *تهديداً* من نوع مختلف تماماً عن ذلك الذي يفترض أن يشكّله نظام طهران على كل من أميركا والعالم الخارجي الواسع. وفي عصر يتزايد فـــيه خطر الكوارث النووية وعنف الإرهابيين، لا تستطيع إيران المعاصرة الركون بصمت إلى ما يحدث حولها. وفي عيون أميركا، لطالما كانت إيران *الراعي الرئيسي للإرهاب في العالم*، فيما يُعتبر أن برنامجها النووي، المخصص ظاهرياً لإنتاج الطاقة المدنية، يخفي وراءه سرّاً لإنتاج الرؤوس الحربية القادرة على ضرب ليس فقط المدن الآهلـــة بالســـكان في جـــنوب أوروبا وإسرائيل، ولكن حقول النفط السعودية، ومسالك نقله عبر الخليج، والتي يعتمد عليها كل من الاقتصادين الأميركي والعالمي بشكل واسع.

لا يحمـــل تحـــدي إيران للولايات المتحدة أي تهديد عسكري. كما لا يمكن تصـــنيفه بـــأي حال من الأحوال على أنه عمل *إرهابي*، مهما كانت معاني ذلك التحدي. وتشكل إيران تحدياً لمصالح أميركا الأقل خطورة، وبالنسبة لأولئك الذين اعتادوا على رؤية *التهديدات* وفقاً لمعايير تقليدية فقط، يمكن اعتبارها بسهولة مماثلة لأي تهديد عسكري كانت الولايات المتحدة تواجهه في الحرب الباردة، وتستمر في مواجهته الآن من قبل شبكة القاعدة الإرهابية.

هذا التحدي المعاصر للولايات المتحدة ليس سوى نتيجة لنفوذ سياسي يتوقف أصـــلاً على حاجة العالم المتزايدة للموارد التي تمتلكها إيران بمثل هذه الغزارة. فإنّ امـــتلاك مـــثل تلـــك المصادر يمنح بلا شك قوة ونفوذاً يتناسبان طردياً مع حاجة الآخـــرين لاقتنائها، وهذا يعني أن مقتنيات أي بلد من النفط لها آثار سياسية قوية بـــنفس الطريقة التي تؤثر بها أشياء أخرى عالية القيمة مثل الفكر أو الجمال، والتي تمنح قوة ونفوذاً لمالكها.

بالطـــبع، لا يشكل أي بلد غني بالنفط أو الغاز تهديداً سياسياً لبلد آخر فقط لأنـــه يمتلك موارد طبيعية هائلة: فعلى سبيل المثال تتمتع المملكة العربية السعودية،

بعلاقـــات دبلوماسية قوية جداً مع واشنطن منذ العام 1943، عندما أعلن الرئيس **روزفلـــت** أن "الدفـــاع عن المملكة العربية السعودية حيوي للدفاع عن الولايات المـــتحدة"، وقـــدّم مساعدات أميركية كبيرة للرياض(2). وبالمقابل فإن تحدي إيران السياسي المعاصر للولايات المتحدة يمثّل مزيجاً من عاملين، الأول ناتج عن امتلاكها لـــثروة طبيعية هائلة، والآخر ناتج عن ثلاثة عقود تقريباً من العداوة، وعدم الثقة، والعدائية الصريحة للقوة العظمى الوحيدة في العالم. وزادت العلاقة المتبادلة بين هذه الظروف السياسية والمصادر الطبيعية من تحدي إيران للولايات المتحدة.

هـــناك ثلاث طرق مختلفة تقوّض بها هذه المقاربة قوة الولايات المتحدة. فهي من ناحية، تضع ضغطاً متزايداً على علاقة أميركا مع الكثير من حلفائها عبر العالم، وأهمهم الإتحاد الأوروبي، واليابان وباكستان. فبالرغم من أن كل هذه الدول لديها نفس حاجة أميركا المتزايدة للنفط والغاز الإيرانيين، إلا أن أحداً من حلفاء واشنطن – ما عدا إسرائيل – لا يضمر نفس درجة العدائية تجاه الإيرانيين، ولهذا هم أحرار في التعامل تجارياً مع نظام يرفض الأميركيون التعامل معه. والنتيجة أن هذه الدول تحاول بناء علاقات قوية مع إيران، وهي وجهة نظر لا تؤيدها واشنطن التي ترغب بشدة في إيقاف الآخرين عن القيام بذلك.

في نفـــس الوقـــت الذي تعمل فيه إيران على تقويض علاقات واشنطن مع حلفائها، تعمل أيضاً على بناء صلات سياسية أقوى مع منافسي أميركا مثل الصين وروســـيا، ومـــع بلد يعتبر رسمياً *غير منحاز* هو الهند(3). وفي حالتي الصين والهند، تعكـــس هذه العلاقات خصوصاً الدور الهام الذي يلعبه النفط والغاز الإيرانيان في الـــنمو الاقتصادي السريع للبلدين. فعلى سبيل المثال، لا تزال علاقة بكين التجارية والسياسية الجديدة نسبياً مع طهران في مراحلها الأولى، وساهم في بنائها والمحافظة عليها تعطش الصين للنفط الذي فشل إنتاجها المحلي في الوفاء بمتطلباته منذ منتصف التســـعينيات. وفي حالة روسيا، التي تعتبر أحد مصدّري النفط والغاز الرئيسيين في العالم، تعتبر موارد إيران الطبيعية مهمة بطريقة أخرى غير مباشرة، لأنها تقدم فرصاً تجاريـــة مربحة للشركات الروسية المتلهفة على استغلالها، وهي فرص تفي بمتطلبات

إيران لتطوير بنيتها التحتية القديمة في مجال الطاقة إضافة إلى المتطلبات الأخرى التي أثارتها المكتسبات المادية الهائلة من مبيعات النفط والغاز الدولية.

على أي حال، تقوّض موارد إيران الطبيعية قوة ونفوذ أميركا ليس على *المجتمع الدولي* وحسب، وإنما على نظام طهران نفسه أيضاً. لأنه دون الدعم الواسع الذي يمكن أن تلقاه من الدول الأخرى، تبدو أميركا صوتاً وحيداً من الصعب الاستماع له مقارنة بالجوقة الأخرى العالية الصوت. زد على ذلك أن هناك عدداً من الطرق الأخرى التي شدّت من أزر قوة النظام في طهران — منافس أميركا الرئيسي وعدوها في الشرق الأوسط منذ الإطاحة **بصدام حسين** من السلطة عام 2003 — جراء تصدير كميات كبيرة من النفط والغاز. وأمّنت مبيعات تلك السلع مقادير كبيرة من الأموال سمحت للنظام بشراء الدعم السياسي، مع قيامه بتطبيق سلسلة من الإجراءات الشعبية لزيادة حجم وقوة نظامه الأمني، ومتابعته العمل في برنامجه النووي المكلف جداً، والذي لا يمكن له الاستمرار به أو حتى بمجرد التفكير بمتابعته دون تلك الإجراءات. ووفقاً لهذا المعايير يمثل النفط والغاز الإيرانيان تحدياً واضحاً لواشنطن.

بالطبع، إن عملية تقويض الموارد الطبيعية الإيرانية لقوة أميركا العالمية بعيدة تماماً عن النمطية المعهودة، وهي عوضاً عن ذلك حسّاسة جداً للتقلّبات في حرارة المناخ السياسي العالمي بشكل واسع. وفي الشهور الأخيرة من العام 2005، وبداية العام 2006 مثلاً، ابتعد الدعم السياسي العالمي عن طهران نتيجة خطابات الرئيس الإيراني الجديد **محمود أحمدي نجاد**، والذي أطلق تصريحات نارية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول من العام 2005 حول "إزالة إسرائيل عن الخارطة"، مما أكّد أسوأ مخاوف أولئك الذين ادّعوا بأن انتخابه، قبل ثلاثة شهور، سيثير مشكلة كبيرة للعالم الخارجي. وكما قال أحد مسؤولي الولايات المتحدة البارزين في واشنطن إن مثل هذه التصريحات المتطرفة تعني - في الوقت الراهن على الأقل - أن الدول التي كانت مستعدة في الماضي للوقوف إلى جانب إيران "تهرب الآن من الأبواب لأن أحداً لا يريد أن يكون على صلة مع شخص مثل محمود أحمد نجاد"[(4)].

أثـــارت تلك التصريحات ذعر المستثمرين الأجانب، وأدّت إلى تراجع سوق أسهم طهران، ولكنها رغم ذلك بعيدة تماماً عن المبالغة. ورغم أنها كانت غير متوقعة، إلا أنها تمثّل جزءاً من استراتيجية بدأت تنكشف تدريجياً.

يعـــرف الإيرانيون تماماً الخلافات السياسية التي يمكن استغلالها باستخدام مواردهـــم الطبيعـــية، وتمثّلـــت تلك المعرفة في اعتمادهم لتكتيك يفرض نظام مكافآت وعقوبات يعتمد على مصادر الطاقة التي يتمتع بها بلدهم مقابل تعاون العالم الخارجي في القضايا السياسية الساخنة الحالية. ولهذا ليس من قبيل الصدفة أن تعلـــن الســـلطات الإيرانية فجأة وبشكل غير متوقع عن اكتشاف – أو ما يُفـــترض أنـــه اكتشاف – حقول نفط وغاز جديدة، وعن توفر عقود جديدة لاســـتغلالها، في الوقت نفسه الذي وصلت فيه المفاوضات الدولية حول ملفها النووي إلى مرحلة حاسمة. وهكذا في 26 آب من العام 2002، وبعد أيام قليلة فقـــط من إصابة العالم بالصدمة نتيجة الكشف عن برنامج تخصيب اليورانيوم السرّي، عقد وزير النفط الإيراني **بيجن نمدار زنكنة** مؤتمراً صحفياً أعلن فيه عن اكتشـــاف احتياطـــيات نفطية جديدة لا تقل عن 50 مليار برميل في إيران في الســـنوات الأربـــع والنصف السابقة. وعندما ثار الخلاف مجدداً في العام التالي حـــول تلك القضية، حين رفض المسؤولون الإيرانيون السماح لمفتشي الأسلحة بالدخول إلى أحد المواقع النووية المشتبه بها، أعلن مدير شركة تطوير واستثمار النفط الإيرانية في 14 تموز فجأة، ودون دليل ملموس، عن اكتشاف احتياطيات جديـــدة، ليست بعيدة عن ميناء بوشهر الإيراني على الخليج، والذي قدّر أنها تـــبلغ 38 مليار برميل، مما سيجعله ثاني أكبر حقل في العالم بعد حقل غوار في المملكـــة العربية السعودية. وجاء المزيد لاحقاً، عندما حاول الإيرانيون في آذار من العام 2005 الحصول على أقصى ما يمكنهم من المفاوضين الأوروبيين مقابل التخـــلي عن طموحاتهم النووية، وأعلن زنكنة عن اكتشاف حقول نفط وغاز جديدة في إقليم خوزستان الجنوبـــي وإلى جنوب حقل غاز بارس الجنوبـــي في إقليم بوشهر، مع احتياطيات قدّرها بحوالى 5700 مليون برميل من النفط.

يهـتم هـذا الكـتاب بتلك السياسات النفطو-سياسية، أو السياسات التي تعتمدها إيران في مجال الطاقة. ولكن قبل البحث في كل الطرق المختلفة التي يتم بها تحـدي قوة ونفوذ الولايات المتحدة، ينظر هذا الفصل الافتتاحي بشكل مفصّل في خلفـية التحدي الإيراني الذي يمثّل نقطة التقاء بين عاملين استثنائيين إن لم يكونا فريدين. أحدهما، مذكور سابقاً، ويتعلق بامتلاك موارد طبيعية مذهلة تزداد قيمتها بالنسبة للعالم الخارجي باضطراد. ويتعلق الآخر بوجود درجة مهمة من العداء بين نظـام طهـران والبلد الذي يحظى بأكبر نفوذ وقوة سياسية بين الآخرين ألا وهو الولايـات المتحدة. وكان من نتيجة التفاعل بين هذين العاملين الاستثنائيين ولادة التحدي الفريد للهيمنة الأميركية، والذي لا يزال في مراحله الأولى وينمو بسرعة.

## موارد إيران الطبيعية

إنّ أحـد العاملين اللذين ينبع منهما التحدي الإيراني للهيمنة الأميركية يعود لامتلاك الأولى لموارد طبيعية مدهشة[5]. ومما لاشك فيه أن احتياطياتها المؤكدة من النفط هائلة، وتشير التقديرات إلى أنها تبلغ 95 مليار برميل على الأقل، مما يعني أنه لا يوجد ما يفوقها سوى احتياطيات المملكة العربية السعودية، التي تبلغ احتياطياتها نحـو 260 مليار برميل، وكندا التي تبلغ احتياطياتها 170 مليار برميل، وربما العراق الـذي يُعتقد أن احتياطياته تبلغ 115 مليار برميل. والأهم من ذلك أن احتياطيات إيـران التي لم يتم اكتشافها بعد، مثل تلك الموجودة في العديد من البلاد الأخرى، ربمـا تكـون أكبر، حيث يشير معظم الخبراء إلى وجود احتياطيات غير مكتشفة وخصوصـاً في بحر قزوين. فعلى سبيل المثال، لم يتم اكتشاف حقلها النفطي الهائل في أزيدغان في إقليم خوزستان الجنوبـي الغربي، الذي يزوّد لوحده زبوناً مستهلكاً مـثل اليابان بما يزيد عن ستة بالمئة من حاجاته النفطية السنوية، سوى عام 1999 فـيما تم في العـام نفسـه تحديد موقع حقلين نفطيين مهمين آخرين قرب غافنا، واللذين يُعتقد أنهما يحتويان على احتياطيات تبلغ 100 مليون برميل. وهذا يعني أن آمال إيران في زيادة طاقتها الإنتاجية لتبلغ 7 ملايين برميل يومياً بحلول العام 2024

ربما تكون منطقية نظراً لاكتشاف المزيد من الاحتياطيات. وتم الإعلان في تموز من العام 2003 عن اكتشاف قرب بوشهر مما يرفع أيضاً تقديرات الاحتياطي.

بالطبع، لا يعرف أحد على وجه الدقة حجم احتياطيات إيران الفعلية، أو مقدار الكميات التي يمكن استخراجها منها: "تكون البيانات المتعلقة بالنفط [دائماً] مثل طلاء على لوحة رسم، ورغم أنك توجهه باستخدام فرشاة الطلاء، إلا أنه يتحرك بعد ذلك وفقاً لكثافته"، كما شرح أحد المحللين الأمر(6). وفي خريف العام 2003، شكك بعض المحللين المستقلين في ادعاءات إيرانية حول حجم حقل بوشهر، والتي دفعت باحتياطيات إيران الكلية من 95 إلى 130.8 مليار برميل، مما جعلها تتقدم على العراق. ورغم قبول بعض المصادر المحترمة جداً بهذه الأرقام، إلا أن شركة استشارية تتخذ من هونولولو (7) مقراً لها ادّعت أن الإيرانيين ضاعفوا تقديرات الاحتياطيات الموجودة في بلادهم، وأنهم يعلنون عن معدلات اكتشاف تفوق الأرقام المعهودة في الشرق الأوسط. وعوضاً عن ذلك، استنتج المحللون بأن تقديرات إيران الذاتية ليست سوى عرض لإقناع (أوبيك) بالسماح لإيران بالاستمرار في تصدير حصة كبيرة من النفط، والتي قد تتقلص نتيجة عودة العراق إلى السوق(8). لقد كانوا يخادعون بنفس الطريقة التي كانوا يعلنون بها أحياناً عن أرقام حول صناعتهم النفطية في أوقات منتقاة بدقة، كما لو أنهم يقدّمون الجزرات لحكومات الدول الأجنبية بحيث يستطيعون الفوز بدعمها عندما تحتاج طهران إليه(9).

لا يخامر أحد الشك بأن إيران لديها إمكانية كبيرة لتكون لاعباً رئيسياً في صناعة النفط المستقبلية. وبالرغم من أن إيران كانت تنتج في السنوات الأخيرة نفطاً بمعدل مرتفع بشكل صارخ — بين 3.5 و4.2 مليون برميل كل يوم، والذي يبلغ 4 بالمئة من الإنتاج العالمي — إلا أن معظم المحللين يعتقدون أنه في حال وجود كميات كافية، فهناك احتمال لزيادة هذه الطاقة الإنتاجية بشكل ملحوظ. وحتى إذا فشل الإيرانيون، في السنوات القادمة، في ضخ الإستثمارات الضرورية للإبقاء على مستويات إنتاج عالية من حقولهم النفطية — معدّل الاسترداد في إيران يقف عند عتبة 24 سنتاً من احتياطياتهم الوطنية الإجمالية، وهو أقل بكثير من معدل

الشرق الأوسط الذي يبلغ 32 سنتاً – فسيبقى نفطهم ضرورياً لسبب آخر بسيط جـداً: سـيكون هناك نقص عالمي في العرض لدرجة أنه سوف يتسبب بارتفاع أسـعار الـنفط بشكل مثير مما سيؤثر على كل دول العالم، سواء كانت تستورد النفط الإيراني أو لا.

إلى جانـب النفط، توجد في إيران أيضاً احتياطيات ضخمة من سلعة أخرى تكتسب قيمة متزايدة بسرعة كبيرة للعالم الخارجي؛ ألا وهي الغاز الطبيعي. وتشير الـتقديرات إلى أن احتياطيات الغاز الطبيعي الإيراني تصل إلى حوالى 940 تريليون قـدم مكعّب، وهي الثانية من حيث الحجم بعد احتياطيات روسيا، وتمتلك ايران بشـكل واضـح إمكانية هائلة كلاعب رئيسي في مجال الغاز الطبيعي. وسيزداد إنـتاجها الحالي الذي يصل إلى 2.7 تريليون متر مكعب كل عام بشكل ملحوظ. وخصوصاً، إذا تم اكتشاف احتياطيات مهمة، كما يتوقع معظم الخبراء المستقلين؛ ولم يـتم اكتشاف تابنك، وهو حقل غاز عملاق يحتوي على 15.7 تريليون متر مكعب و240 مليون برميل من الغاز المكثّف، سوى في نيسان من العام 2000. وفي حزيـران مـن العـام 2004، أعلنت وكالة الأنباء الإيرانية عن اكتشاف حقلين جديدين للغاز الطبيعي في بلال وجزيرة لافان في الخليج.

تـبلغ الاحتياطـيات في حقل الغاز الهائل في بارس في الخليج، إحدى أعظم الجواهر في تاج الطاقة الإيراني، والذي يعتبر امتداداً لحقل الشمال القطري، ما بين 280 – 500 تريلـيون متر مكعب. ونظراً لحجم هذا الحقل الهائل، سيكون على الإيرانـيين تطويره على مراحل منفصلة، وتلزيمه عبر مناقصات محلية ودولية مختلفة. ولم يتم الإعلان لغاية الآن سوى عن حفنة قليلة من تلك المراحل، ورغم أن البرلمان الإيراني أجاز لوزارة النفط العمل على 18 مرحلة لتطوير حقل الغاز الهائل هذا، إلا أن وزيـر النفط قال سابقاً إنّ هناك حاجة لثماني وعشرين مرحلة أخرى. ومهما تكـن طاقـته الإنتاجية، يمتلك الإيرانيون دون شك طموحات هائلة لهذا الحقل، وأعلـنوا أنهم يريدون أن تصبح "منطقة بارس الخاصة بالاقتصاد والطاقة"، التي تم إنشاؤها عام 1998، "أحد أهم مراكز صناعة الطاقة في الشرق الأوسط".

مـــرة أخرى، ينبغي رؤية هذه الأرقام – مثل تلك التي تخص احتياطيات البلد مـــن الـــنفط – بعين خبيرة، لأنها كما تبدو تعكس أحياناً حوافز خفية في محاولة لجـــذب الإســـتثمارات، أو لفت انتباه العالم الخارجي عندما تكون طهران بحاجة لذلـــك. في العـــــام 2005 مـــثلاً، تساءل تقرير آخر لمؤسسة **حقائق** الاستشارية المســـتقلة (10) حـــول ما إذا كانت هناك مبالغة في تقدير احتياطيات حقل بارس: "تعتقد معظم الشركات الأجنبية التي تتمتع بخبرة عملية في جنوب بارس أن الطاقة الإنتاجـــية لا تـــتعدى 13-15 ملـــيار متر مكعب باليوم. لكن مهندسي الحقول الإيرانـــيين يقدّرون أن إنتاجية الحقل أكبر بناءً على نتائج المراحل الثلاث الأولى، ويعتقدون أن الحدود القصوى تصل إلى 20 مليار متر مكعب". ويمكن شرح الفرق الهائل بين هذين التقديرين من خلال التشويه المتعمد الذي يمارسه الإيرانيون، رغم أنها ستبقى تقديرات ذات أهمية أكاديمية حتى تصل الطاقة الإنتاجية للحقل إلى أكثر مما هي عليه اليوم.

بالطـــبع، لا يمكـــن تقيـــيم موارد إيران الطبيعية الهائلة فقط ضمن معايير حجمها الأولي أو السهولة النسبية لاستخراجها. ويبرز عامل سهولة وصولها إلى الأســـواق الأجنبـــية بـــنفس الأهمية، وتسجل إيران بالتأكيد في هذا المضمار علامـــات عالـــية جداً. وتتضمن قائمة بعض أهم زبائنها المحتملين دول الشرق الأوســـط، وأهمها إمارة دبـــي والتي اختبرت في السنوات الأخيرة حاجة ملحة لاســـتيراد الغاز، إضافة إلى الكويت، وأبو ظبي، وعُمان، والبحرين التي يزداد استهلاكها بسرعة. وعقدت إيران أيضاً بعض الاتفاقيات التمهيدية لتزويد بعض هـــذه الدول الشرق أوسطية بالغاز: في 12 كانون الثاني من العام 2003، وقّع وزيـــر الخارجية الكويتي الشيخ **الأحمد** مذكرة تفاهم في طهران لاستيراد حوالى 300 مليون متر مكعب من الغاز الإيراني إلى الكويت كل يوم عبر خط أنابيب تحـــت الماء يمتد حوالى 200 كيلومتر، وفي 15 آذار من العام 2005، وقّع وزير النفط الإيراني زنكنة، ووزير النفط العُماني **محمد الرمحي** اتفاقاً لتزويد السلطنة بثلاثمئة وخمسين مليار متر مكعب من الغاز الإيراني كل عام، وهي الكمية التي

ستتم زيادتها أخيراً لتصبح 800 مليار متر مكعب بحلول العام 2012.

بالطبع، ليست إيران وحيدة في استهداف سوق الشرق الأوسط هذا، وتعتبر قطر منافساً رئيسياً على وجه الخصوص. لكن موقع إيران الجغرافي أفضل بكثير من موقــع قطــر لخدمة بعض الأسواق المحتملة الأخرى، وأهمها تركيا ودول الإتحاد السوفيتي السابق، والتي تستطيع خطوط الأنابيب نقل النفط والغاز الإيرانيين عبرهما إلى أمــاكن واســعة مــن أوروبا وآسيا. وعلاوة على ذلك، تمتلك إيران ميناءين مــستطورين في المياه العميقة، وشبكة مصافي في أسالويه وجزيرة كيش، والتي يمكن للــناقلات حمــل النفط أو الغاز الطبيعي المسال منهما إلى مواقع أبعد مثل كوريا الجنوبية والصين.

تم اتخاذ إجراءات أكثر أهمية لربط إيران مع تلك الأسواق الواسعة. وفي أيلول مــن العام 2004، أعلن **علي-خان مالكوف** رئيس شركة أزيري للغاز، بأن إيران ســتبدأ قريباً تزويد جمهورية ناخشيفان، التي تتمتع بالحكم الذاتي ضمن أذربيجان، بــاثني عشر مليار متر مكعب من الغاز كل عام. وقبل ستة شهور، وافقت شركة تصــدير الغــاز الإيرانية الوطنية، على بيع أرمينيا 12.6 مليار متر مكعب من الغاز الطبــيعي كــل عام، ولمدة عشرين عاماً، يتم نقلها عبر خط أنابيب ستبلغ تكلفته 220 ملــيون دولار؛ مقابل الحصول على الطاقة الكهربائية من محطة تديرها الدولة في يــريفان. وعلى كل حال، تبقى تركيا أحد الزبائن الرئيسيين، والتي وافقت عام 1996 على شراء الغاز الطبيعي من إيران لمدة 22 عاماً، بدءاً من العام 1999. ومن الناحية العملية، لم تكن الأمور سهلة كما كان الجميع يأمل، وتسببت سلسلة من المشــاكل التقنــية والسياسية في تأخير المشروع لغاية العام 2002، عندما افتتحت إيران وتركيا رسمياً خط أنابيب الغاز الطبيعي الذي يصل بين تبريز وأنقرة، والمتوقع أن يــنقل لاحقاً 106 مليارات متر مكعب كل عام. ورغم ظهور خلافات لاحقة بين البلدين على سعر وجودة الغاز الإيراني، إلا أن افتتاح خط الأنابيب هذا وضع الأســواق الأوروبية البعيدة في متناول اليد الإيرانية: وفي 13 آذار من العام 2002، وقعت **ديبا**، شركة الغاز اليونانية الحكومية، عقداً بقيمة 300 مليون دولار لمدّ خط

أنابيب تبريز-أنقرة إلى جنوب اليونان، والذي يمكنه تزويد بقية أوروبا بالمشتقات النفطية. وفي كانون الثاني من العام 2004، تم تكليف شركة نمساوية-إيرانية بشكل مبدئي لمدّ خط الأنابيب الجديد، والذي سيصل عند الانتهاء منه إلى جنوب النمسا. وإذا قرر الإيرانيون الإيفاء بتعهداتهم، سينقل خط أنابيب نابوكو ما بين 720 و900 مليار متر مكعب من الغاز إلى النمسا سنوياً.

في نفس الوقت، هناك خطط لتزويد أسواق هائلة تنمو بسرعة، مثل الهند وباكستان، بحاجتها. وفي شباط من العام 2002، انتهت طهران وإسلام أباد من وضع الجدوى الإقتصادية لتقييم احتمال بناء خط أنابيب بطول 1600 ميل وبتكلفة 4 مليارات دولار، والذي سيعبر جنوب باكستان إلى الهند لتزويدها بالغاز الطبيعي الإيراني، مما يمنح إسلام أباد رسوم عبور مغرية إضافة إلى حاجتها من الغاز في هذه العملية. وطوال شهور عديدة، كانت التوترات السياسية بين الهند وباكستان حول الوضع القانوني لإقليم كشمير ترخي بظلالها على هذا المشروع الذي كان يبدو مجرد خيال، خصوصاً عندما بدا أن كلا البلدين على حافة حرب نووية واسعة النطاق في صيف العام 2002. وبحلول منتصف العام 2005، ومع عودة الهدوء إلى العلاقات بين البلدين، والذي أذاب جزءاً كبيراً من الجليد الذي استمر بينهما 58 عاماً، وجعل مجرد التفكير بمثل تلك المشاريع غير ممكن أصلاً، بدا أن خط أنابيب إيران-نيودلهي سيصبح حقيقة واقعة. وبالتأكيد يبدو واقعياً أكثر من أي حل مقترح آخر لحاجات المنطقة من الطاقة؛ خط أنابيب ينقل الغاز التركماني عبر مناطق أفغانستان المضطربة، والذي لن يكون بناؤه صعباً جداً وحسب، وإنما معرضاً بشكل كبير للهجمات العسكرية وعمليات التخريب. وبحلول ربيع العام 2006، وفيما كان العالم يحشد صفوفه قبيل المواجهة النووية مع إيران، بدا أن القسم الإيراني-الباكستاني من خط الأنابيب جاهز للانطلاق، حتى إذا كان القسم الأخير بين باكستان ونيودلهي بعيد المنال.

بالطبع، هناك عوامل عديدة أخرى إلى جانب حجم الاحتياطيات وسهولة نقلها، والتي قد تؤثر بطريقة أو بأخرى على مستقبل إيران كمصدر للنفط والغاز.

وربما يكون دورها كلاعب مركزي في سوق الغاز في المنطقة محدوداً في النهاية أكثر من بلاد أخرى - مثل قطر - نتيجة لوجود معارضة داخلية قوية لتصدير الغاز الطبيعي. ويقود تلك المعارضة د. **سعيدي**، الرئيس السابق لقسم هندسة المخازين في شركة النفط الإيرانية الوطنية، والذي يناقش وجود حاجة لاستخدام احتياطيات إيران الخاصة في تلبية الطلب المحلي المتزايد، وضرورة إعادها إلى حقول النفط المحلية لزيادة إنتاجيتها. ويمتزج الشك بحقيقة أنه لا يوجد أحد متأكد تماماً من كمية الغاز التي تحتاجها عملية إعادة الحقن هذه لزيادة إنتاج النفط: تقدّر الحكومة وجود حاجة لخمسة مليارات متر مكعب لهذا الغرض خلال الخطة الخمسية بين الأعوام 2005-9، وهو رقم أقل بكثير من 20 مليار متر مكعب الذي يورده أولئك المعارضون لتصدير الغاز. ويؤكد أحد المرجعيات الموثوقة، الأستاذ **جوناثان ستيرن** بأن: "الإيرانيين لم يكونوا يدركون إمكانية تصدير مواردهم من الغاز خلال السنوات الثلاثين الماضية. وتبقى مسألة تبنيهم لهذا الخيار والنجاح فيه خلال السنوات الثلاثين القادمة موضع تساؤل"[11].

مهما تكن الأرقام في النهاية، من الواضح أن مثل هذه الثروة الطبيعية الاستثنائية لا تشكل بحدّ ذاتها أي تحدٍّ سياسي لهيمنة الولايات المتحدة، والتي لطالما كانت لديها علاقات قوية وناجحة مع أنظمة كثيرة تمتلك ثروات هائلة مثل إيران، والتي يكون سجلها في مجال حقوق الإنسان، في معظم الأحيان، مريباً على الأقل. وعلى سبيل المثال، ازدادت الثقة السياسية لدى بلاد أخرى غنية بالنفط والغاز مثل روسيا وفنزويلا في السنوات الأخيرة، ولكنها لم تلقَ نفس درجة ردّ الفعل من أميركا، وبقيت علاقات واشنطن مع ... قوية. إن وراء الأكمّة ما وراءها، ويمتزج في التحدي الذي تمثّله إيران لهيمنة أميركا العالمية ثروة طهران الطبيعية الهائلة، والعدائية الكبيرة وعدم الثقة اللتان طبعتا العلاقات الأميركية-الإيرانية منذ الثورة الإسلامية عام 1979.

في ضوء هذه العوامل، يتضح لنا أين يكمن التوتر. ويمكن لمثل هذه الثروة في يد العدو أن تزوّده بلا شك بقوة اقتصادية، ومكاسب مالية، وقوة مساومة سياسية

تستطيع التأثير على الحلفاء، وتقوية المنافسين ودعم نظامه. ويمثّل تحدي إيران الحالي للولايات المتحدة، على المدى القصير، عاملاً متفجراً بين السياسة والموارد الطبيعية.

## الإطار السياسي للعلاقات الأميركية-الإيرانية

إن موارد إيران الطبيعية، بالنسبة للولايات المتحدة، غير ذات فائدة، أو لا يوجد منها فائدة فورية مباشرة لأن العلاقات الإقتصادية مقطوعة بين البلدين منذ العام 1995، ولا توجد علاقة دبلوماسية رسمية بينهما أيضاً منذ العام 1980 . ويبدو النظام الإيراني، في عيون الكثير من الأميركيين العاديين، وبالنسبة لعدد لابأس به من صناع السياسة الأميركية دون شك، مناصراً للإرهاب، ولا يحترم حقوق الإنسان، ويحاول التسلح نووياً، ويشكّل حالة سياسية شريرة لا تستطيع واشنطن ولا ينبغي عليها التعامل معه، ما لم يحدث تغيير كبير في سياسة، وخطاب، ومواقف طهران.

إن خلفية هذا العداء معروفة تماماً. وقبل الهجمات على مركز التجارة العالمي، لم تكن هناك صور في فترة ما بعد الحرب، أكثر إيذاءً لعامة الشعب الأميركي من تلك التي انبثقت من إيران قبل 22 عاماً خلال وبعد اندلاع الثورة الإسلامية مباشرة في شباط من العام 1979، عندما تم القضاء على نظام الشاه **محمد رضا بهلوي** الملكي نتيجة المظاهرات الغاضبة لملايين المحتجين في الشوارع. وبعد دعمها القوي للنظام الملكي لسنوات طويلة، وتقديمها مكاناً آمناً للشاه المحتضر بعد فراره من بلاده، سرعان ما أصبحت الولايات المتحدة هدفاً للرؤوس الثورية الساخنة، وفي 4 تشرين الثاني؛ أي بعد تسعة شهور من بداية الثورة، اجتاح عدّة مئات من الشباب الإيرانيين السفارة الأميركية في طهران. وأصابت صور ما حدث لاحقاً الشعب الأميركي بالصدمة والذعر، فلقد شاهد 66 من دبلوماسييه وجنوده معصوبي الأعين ومحتجزين كرهائن، يقودهم السجّانون في مسيرات حول مجمّع السفارة.

كما لو أن تلك الصور لم تكن سيئة بما فيه الكفاية، حدث الأسوأ في نيسان من العام 1980 عندما فشلت خطة الرئيس **كارتر** المسمّاة *مخلب النسر* بإنقاذ

الـــرهائن. وكانـــت بداية المهمة، المفترض بها نقل أفراد القوات الخاصة إلى إيران، ومهاجمـــة الســـفارة، وتحرير الرهائن، وإخراجهم من البلد كارثية عندما واجهت ثلاث مروحيات ظروف جوية قاسية وغير متوقعة فوق الصحراء الإيرانية مما أجبر القائد الميداني على إلغاء العملية. ولكن فيما كان الأميركيون ينسحبون من قاعدتهم الواقعـــة على بعد 200 ميل إلى الجنوب من طهران، اصطدمت إحدى المروحيات بطائـــرة نقل مما أدى لمقتل ثمانية جنود أميركيين في كرة لهب عملاقة أضاءت سماء الليل، والتي كان يمكن رؤيتها من على بعد مئات الأميال لضخامتها. وكان شعور أميركا بالإذلال، بعد وقت قصير فقط من انتهاء حرب فييتنام، كبيراً بالطبع والذي امتزج مع المزيد من الصور المفجعة التي انبثقت من إيران، والتي يشير بها المتطرفون الثوريون بابتهاج إلى البقايا المتفحمة للأميركيين السيئي الحظ الذين لقوا مصرعهم في عملية الإخلاء.

خـــلال العقد التالي، تأكدت صورة إيران في أعين معظم الأميركيين، ومعظم الأوروبـــيين أيضاً، كنظام متعصب وعنيف نتيجة بعض الحوادث الأخرى. وخلال الحرب الإيرانية-العراقية التي دامت ثماني سنوات وبدأت في أيلول من العام 1980، انبثقـــت قصص عن جنود إيرانيين صغار في السن، ربما لا تتجاوز أعمارهم 12 أو 13 عامـــاً، يقومون بمهام انتحارية (إستشهادية وفقاً للمنظور الايراني) ضد الجيش العـــراقي. وكانت أشهر الحوادث بالنسبة لعامة الشعب الأميركي تلك الاتهامات الـــتي وجهـــتها أميركا، ولم يتم إثباتها أبداً، بأن إيران حرّضت على تفجير سفارة الولايـــات المـــتحدة في بيروت عام 1982، مما أدى لمقتل 241 من جنود المارينز. وكان للإيرانيين دون شك علاقات من نوع ما مع مختطفي بيروت الذين احتجزوا أشخاصـــاً مهمـــين مثل **تيري ويت وجون مكارثي**، والذين احتجزوا عام 1984 وقـــتلوا مدير محطة CIA **ويليام بوكلي**. ولم يظهر أن النظام فقد جزءاً من حماسته وتعصبه عندما أصدر بعد عقد من الثورة حكماً بهدر دم الكاتب البريطاني **سلمان رشـــدي** لنشره كتاب **آيات شيطانية**، أو عندما قتل قادة أكراد إيرانيون في أحد مطاعم برلين عام 1992.

لا تشرح هذه الخلفية لوحدها الانقسام بين إيران والولايات المتحدة، أو عمق العداوة وعدم الثقة اللتين نراهما اليوم. ورغم أن حصار السفارة الأميركية الذي دام 444 يوماً أدى إلى قطع العلاقات الدبلوماسية مباشرة بين البلدين، والذي حدث رسمياً في 7 نيسان من العام 1980، إضافة إلى توقف التجارة مع إيران، إلا أن هذا المأزق الاقتصادي بدأ بالتفكك تدريجياً في بداية التسعينيات. ورغم أن الأمر التنفيذي رقم 12613 الذي وقّعه **رونالد ريغان** في 29 تشرين الأول من العام 1987 وضع حظراً جديداً على استيراد السلع ذات المنشأ الإيراني، إلا أنه لم يمنع عملياً الفروع الخارجية للشركات الأميركية من استيرادها إلى الولايات المتحدة، كما لم يوقف الشركات التي لها مقار على الأراضي الأميركية من تصدير هذه السلع الإيرانية إلى أسواق أجنبية أخرى في العالم. وكانت مثل هذه الثغرات تعني أن الشركات الأميركية في منتصف التسعينيات تشتري وتصدّر كميات كبيرة جداً من النفط الإيراني: خلال العام 1994، على سبيل المثال، صدّرت إيران يومياً ما مقداره 2.6 مليون برميل من النفط، تولّت نسبة 23 بالمئة منه شركات أميركية مثل إكسون التي كانت تمتلك عقود لشراء 250.000 — 300.000 برميل يومياً. وبحلول العام 1995؛ أي بعد عامين على بداية رئاسة **كلينتون**، تزايدت هذه التجارة بشكل مضطرد عندما استمرت الشركات الأميركية في إيجاد واستغلال الثغرات القانونية التي سمحت آنذاك للولايات المتحدة بأن تصبح ثالث أكبر شريك تجاري لإيران، وسادس أكبر سوق تصدير لها.

في ذلك الوقت أيضاً، وفي آذار من العام 1995، سنحت لواشنطن فرصة كبيرة لترميم العلاقات مع طهران، أو على الأقل، إنشاء نوع ما من العلاقات معها. وجاءت الفرصة عندما عرض الرئيس الإيراني **هاشمي رفسنجاني** على شركة كونوكو الأميركية عقداً مغرياً بقيمة 1.6 مليار دولار لتطوير اثنين من حقولها النفطية البحرية التي لا تحتاج لموافقة مسبقة من حكومة الولايات المتحدة لأن الصفقة ستكون مع شركتها الفرعية في هولندا. وكانت تلك إشارة مثيرة من طهران، والتي أذهلت واشنطن لأنها ستفتح بوابة لعلاقة اقتصادية أوسع، وستعمل كنافذة للفرص سينتج عنها عند توسّعها بدء حوار سياسي ودبلوماسي.

## العقوبات الأميركية ضد إيران

رغـــم إعـــلان القادة السياسيين أن عرض رفسنجاني يعتبر فرصة ذهبية لكلا البلدين، إلا أن واشنطن سرعان ما أفسدت الصفقة، و لم يكن السبب أن أحداً من المســؤولين مـــا زال يحمل ضغينة مما حدث أيام الثورة، أو لأنهم يتذكرون مصير **بوكلي** أو التهديدات ضد **رشدي**. وبالرغم من أن تلك الأحداث ربما أثّرت على صورة إيران في الذهنية العامة، إلا أن *السياسات العليا* في تلة الكابيتول، التي توجّه الكـــثير مـــن مسائل السياسة الخارجية، هي التي كان لها القول الفصل. ودفعت الإدعـــاءات بأن إيران متورطة مباشرة في العديد من الهجمات العنيفة التي تنفّذها جماعـــات مثل حماس والجهاد الإسلامي على أهداف إسرائيلية في الشرق الأوسط الســـيناتور **ألفونس داماتو** – الجمهوري عن نيويورك – إلى طرح مسودة قانون أمـــام الكونغرس يدعو إلى فرض حظر شامل على تعامل الأميركيين مع إيران، بما في ذلـــك الصفقات التي تعقدها فروع الشركات الأميركية ما وراء البحار. وبعد شـــهرين، وبعدما قدّم **رفسنجاني** عرضه لشركة كونوكو، وجد **داماتو** دعماً قوياً مـــن الحكومـــة الإسرائيلية، التي طالبت إدارة كلينتون بفرض الحظر الشامل على أرضـــية أنـــه بـــدون تطبيق مثل هذا الضغط على طهران لن يكون بمقدور رئيس الـــوزراء **إسحاق رابين** "المجازفة بالمخاطر لتحقيق السلام" في المفاوضات المستمرة لإيجاد حل دائم للصراع في الشرق الأوسط.

تســـبب عـــرض رفسنجاني بحدوث أزمة فعلية، وقاد واشنطن إلى التجاوب بطـــريقة غـــير ودّية. وكرّر الرئيس كلينتون ادعاء داماتو بأنه: "ينبغي إيقاف كل التعاملات التجارية مع إيران حتى لا نوفّر للإرهابيين العملة الصعبة التي يحتاجونها"، وجـــادل: "هـــناك أوقـــات ينبغي أن تُفسح بها المصالح الإقتصادية الهامة الطريق للمصالح الأمنية الأكثر أهمية، وهذه إحدى تلك الأوقات". وفي 15 آذار؛ أي بعد أسبوع تقريباً من تقديم العرض لشركة كونوكو، وقّع كلينتون الأمر التنفيذي رقم 12957 الذي يمنع كل اتفاقيات استثمار النفط مع إيران. وفي 6 أيار، وبعدما أعلن حالة الطوارئ الحكومية مع إيران، أصدر أمراً يحمل الرقم 12959 [12] يفرض حظراً

شـــاملاً على كل التعاملات التجارية والمالية مع إيران. واكتمل هذا الحظر الصريح عـــلى المســـتوردات الإيرانـــية بشـــكل أو بآخر مع تقييد مشابه على الصادرات الأميركية إلى إيران.

في الوقت الحاضر، هناك بعض الاستثناءات الصغيرة لهذا الحظر الكامل، والتي تســـمح باســـتيراد بعض المواد القيّمة مثل السجاد والكافيار (13)، وتصدير السلع والخدمـــات الإنسانية، والتي وجدت طريقها إلى البلد بعد الزلزال الهائل الذي دمّر مـــنطقة بـــام في جنوب إيران في كانون الأول من العام 2003. ورغم أن وزيرة خارجـــية الرئيس كلينتون، **مادلين أولبرايت**، أعلنت في 17 آذار من العام 2000 عن تخفيف الحظر قليلاً، إلا أن تلك العقوبات بقيت دون تغيير كبير منذ تطبيقها، وقام الرئيس **جورج دبليو. بوش** بتجديدها في آذار من العام 2006، والذي أوضح أنه: "طالما استمرت أفعال وسياسات الحكومة الإيرانية تشكّل تهديداً استثنائياً غير اعتيادي للأمن القومي، والسياسة الخارجية، والاقتصاد الأميركي، فلا بد أن تستمر حالة الطوارئ التي تم الإعلان عنها في 15 آذار من العام 1995 فعّالة إلى ما بعد 15 آذار من العام 2006".

طبّقـــت الســـلطات الأميركية هذه العقوبات والقوانين الأخرى المختلفة التي لحقت بها بشكل صارم. وفي العام 2002، على سبيل المثال، غرّمت وزارة التجارة الأميركـــية شركة خدمات حقول النفط **بي إس أند بي** التي تتخذ من هيوستن مقراً لهـــا مـــبلغ مليون دولار أميركي لقيامها بتصدير معدّات لحقول النفط بشكل غير قانوني إلى إيران. وبعد تحقيق مطوّل، كشف مكتب الوزارة الخاص بإدارة التصدير أن المبلغ الذي باعت به الشركة معدّات لإيران يقل كثيراً عن الغرامة التي تعرضت لهـــا. ولم يستند مكتب التصدير إلى تشريع العقوبات الصادر عام 1995، وإنما إلى سياسة التصدير الخارجية التي تمنع إرسال أي معدّات إلى البلد الموضوع على قائمة العقوبـــات، والتي "يمكنها أن تساهم في الصناعة العسكرية في ذلك البلد، أو تعزيز قدرته على دعم الأعمال الإرهابية". وتعرضت شركات أخرى لإجراءات قانونية مشابهة، مثل شركة بارس في كارولينا الشمالية التي غرمت بمبلغ 10.000 دولار في

أيلـــول من العام 2001 لتصديرها معدّات لمراقبة ضغط الغاز إلى إيران دون موافقة وزارة التجارة [14].

**عقوبات ثانوية**

لكـــن مـــا يجعـــل نطاق العقوبات الأميركية غير اعتيادي على الإطلاق هو تطبـــيقها عـــلى الشـــركات الأجنبـــية الراغبة بعقد صفقات مع إيران. وفرضت واشـــنطن، في أوقات ماضية، تشريعات مشابهة ضد بلدان أخرى، ولكنها لم تفعل ذلك سوى نادراً لتفادي معارك سياسية شرسة. وفي الثمانينيات، على سبيل المثال، أثـــارت محاولات إدارة **ريغان** منع الشركات العالمية من المشاركة في مشروع خط الأنابيـــب العابـــر لسيبريا في روسيا جدلاً واسعاً، فيما قاد تطبيق قانون هيلمز- بورتون عام 1996 الذي يفرض عقوبات إضافية على كوبا إلى رفع دعاوى قضائية أمام المحاكم الدولية — تم تقديم شكوى لمنظمة التجارة العالمية عام 1997 ضد قانون أميركي يمنع الإستثمارات في كوبا — مما أجبر واشنطن أخيراً على إبرام تسوية مع الإتحاد الأوروبي.

رغـــم ذلك، لم تمنع مثل هذه العقبات عدداً من أعضاء الكونغرس من تصعيد موقفهـــم، وفي صيف العام 1996؛ أي بعد عام فقط من تطبيق العقوبات الجديدة لأول مـــرة على إيران، قدّم السيناتور داماتو مشروعاً جديداً يدعو لفرض عقوبات ثانويـــة على أي استثمارات في قطاعي النفط والغاز الإيرانيين تتجاوز 40 (لاحقاً 20) ملـــيون دولار. وبموجب هذا التشريع، أصبح للرئيس الأميركي سلطة فرض عقوبـــتين من أصل ست على أي شركة تخرق شروط هذا القانون. وتشمل تلك العقوبـــات فرض حظر على استيراد منتجات وخدمات تلك الشركة إلى الولايات المـــتحدة، وحظراً اتحادياً على شراء أي من منتجاتها أو خدماتها، ومنع المؤسسات المالـــية الأميركـــية من منحها قرضاً يتجاوز 10 ملايين دولار، ومنعها من التعامل بسندات الخزانة الأميركية، وحظر المساعدة الأميركية المتعلقة بالاستيراد والتصدير، وحجب التراخيص التي توافق على تصدير التقانة المقننة إلى تلك الشركات. وبعد

أن قام السيناتور **كينيدي** بإضافة ليبيا إلى تلك القائمة، أصبح اسم المشروع قانون *العقوبات الإيرانية-الليبية* الذي أجازه الكونغرس في تموز من العام 1996.

لم يتم تحديد موعد لتطبيق قانون *العقوبات الإيرانية-الليبية*، رغم التلويح به بين الفينة والأخرى، والتي كان أهمها بعد ستة شهور من قيام اتحاد شركات عالمي – يقوده عملاق النفط الفرنسي توتال، ويضم أيضاً بتروناس الماليزية وغازبروم الروسية – بتوقيع عقد بقيمة ملياري دولار مع السلطات في طهران في تشرين الأول عام 1997 لتطوير جزء من حقل بارس الجنوبي الهائل. وبعد سبعة شهور من المتابعة الحثيثة، استجاب الرئيس كلينتون أخيراً للضغوط الدولية القوية، واستخدم صلاحياته بموجب المادة التاسعة من الدستور لتجنب تطبيق العقوبات على أرضية أن القيام بذلك "هام للمصالح القومية الأميركية". وأجرت وزارة الخارجية منذ ذلك الوقت تحقيقات رسمية في عدد من الصفقات الأخرى، وأهمها تلك التي أبرمتها شل وإي-إن-آي وشير للطاقة، وهي شركة كندية حصلت عام 2003 على عقد بقيمة 88 مليون دولار لإعادة تطوير حقل مسجد سليمان.

شجّع التردد في تطبيق قانون *العقوبات الإيرانية-الليبية* ضد توتال شركات نفط عالمية أخرى على عقد اتفاقيات جديدة مع طهران. وقال داماتو، والنائب الجمهوري **بن غيلمان**، رئيس لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس عام 1997: "العشرات من الشركات الأجنبية تراقب ردّ فعلنا تجاه صفقة توتال. وإذا لم نطبق العقوبات على توتال كما ينص قانون *العقوبات الإيرانية-الليبية*، سوف تتدفق الإستثمارات الأجنبية على حقول النفط والغاز الإيرانية". وثبتت صحة ذلك، وفي غضون شهور كان هناك تسابق من الشركات الدولية باتجاه السوق الإيرانية. وفي 1 آذار من العام 1999، وقّعت الحكومة الإيرانية عقداً مع الشركة الفرنسية إلف، والإيطالية إي-إن-آي لتطوير حقل دورود النفطي قرب جزيرة خرج في الخليج، وفي الشهر التالي وقّعت إلف عقدها الثاني مع إيران، بمساهمة هذه المرة من شركة بو-فالي للطاقة الكندية بقيمة 300 مليون دولار لتطوير حقل بلال النفطي، والذي تشير التقديرات إلى وجود احتياطيات مؤكدة فيه تبلغ 100 مليون برميل. وفي

عيون كل من الإيرانيين والأميركيين، كانت كل من هذه الصفقات تقوّض مصداقية *قانون العقوبات الإيرانية-الليبية*، وتضع كما قال أحد المسؤولين الإيرانيين: "مسماراً آخر في نعش الحظر الأميركي" (15).

لم يستمر التهديد بفرض العقوبات الأميركية طويلاً بالنسبة للكثير من الشركات العالمية، خصوصاً تلك التي شعرت بأنها محصنة ضد الإجراءات الانتقامية إما لأن عدداً كبيراً من مستثمريها أميركيون أو لمساهمتها الكبيرة في الاقتصاد الأميركي. وحتى بعد تراجع كلينتون عن فرض عقوبات على توتال لإبرامها صفقة لتطوير حقل بارس الجنوبي، إلا أن التهديد بقانون *العقوبات الإيرانية-الليبية*، لعب رغم تقهقره، دوراً ما في ردع الشركة الإندونيسية بكري من توقيع عقد لتطوير حقل نفط بلال، واستمر بالتالي في تقييد الإستثمار الأجنبي في صناعة النفط الإيرانية. وما يزال قانون *العقوبات الإيرانية-الليبية* يلقي بظلاله القائمة على خط الأنابيب المقترح لنقل نفط بحر قزوين عبر إيران إلى الخليج العربي: ورغم أن هذا المشروع على الورق يعتبر بسهولة أكثر الخيارات جاذبية، إلا أن الضغط الأميركي ينحو دائماً باتجاه اعتماد خيار آخر أقل حيوية.

لم تؤدِ العقبات السياسية التي منعت تطبيق قانون *العقوبات الإيرانية-الليبية* إلى ظهور أي مطالب واضحة في الدوائر السياسية الأميركية بإلغائه، وإعادة التفكير في العلاقة الإقتصادية والسياسية مع طهران. وعلى العكس تماماً، كلّف ذلك القانون الصناعة الأميركية كثيراً نتيجة الحظر التجاري مع بلد استطاع بعد العام 1995 إيجاد مشترين آخرين لنفطه، والذي أنتج سوقه المحلي مكاسب هائلة كان على الشركات الأميركية أن تراقب منافساها تحصل عليها. وإلى جانب ذلك، استمر وصف إيران في السياسات الأميركية على أنها "إرهابية" ودولة "تتسلح نووياً"، ولم يكن بالإمكان سماع الأصوات التي تنادي بضرورة استعادة الصلات الإقتصادية والسياسية مع طهران في الكونغرس سوى نادراً.

نتيجة اندماج هذين العاملين — موارد إيران الطبيعية والحظر الاقتصادي الأميركي على ذلك البلد — ولدت حالة سياسية شديدة التقلّب. وكانت التوترات

واضـــحة جداً. وإذا لم تكن الشركات الأميركية قادرة على إنشاء علاقات تجارية مع إيران، سينتج عن ذلك بالطبع فراغ يمكن أن تملأه بلاد أخرى تعتبرها واشنطن منافســة لهــا أو حــتى عدوة. وعلاوةً على ذلك، تأثر حلفاء أميركا ودول **عدم الانحـــياز** ســلباً بقـــانون *العقوبات الإيرانية–الليبية* نتيجة لوزن الولايات المتحدة السياسي والاقتصادي في العالم، والتي أرادت إيقافهم عن دعم نظام طهران. ولكن هـــناك أيضـــاً حاجات تلك البلدان لموارد إيران الطبيعية والمكاسب الضخمة التي يمكنهم تحقيقها نتيجة دخول شركاتهم إلى سوقها المحلية، والتي يأتي قسم كبير منها من صناعة النفط والغاز التي تزداد أهميتها باضطراد.

لكن لماذا أصبحت مثل هذه التوترات واضحة الآن أكثر من أي وقت سابق؟ وبالمحصلة، كما بدأ هذا الفصل بالقول، لطالما كانت موارد إيران الطبيعية تحمل في ثناياها شيئاً سياسياً عميقاً.

## سياسات الطاقة

إذا كان لامتلاك إيران مثل تلك الموارد الطبيعية الاستثنائية نتائج سياسية قوية دائماً، فلا بد أنها كانت في الماضي كما هي اليوم.

مـــنذ البدايات الأولى، كان هناك تنافس دولي مرير للسيطرة على احتياطيات إيـــران من الثروات الطبيعية. وكان ذلك امتيازاً يعود حصرياً للحكومة البريطانية، الـــتي اســـتفادت بالكامل من اتفاق تم إبرامه عام 1901 بين **وليام نوكس دارسي** والشاه **مظفّر الدين**، والذي منح الشركات البريطانية الحقوق الحصرية للبحث عن الـــنفط في مساحة شاسعة من إقليم بلاد فارس. وبعد العام 1908، ساعد المفوض الـــبريطاني في إنشـــاء شركة النفط الأنغلو–فارسية (الإيرانية لاحقاً) لاستكشاف وتطوير النفط الفارسي الذي كان لا غنى عنه للبحرية الملكية بعد قرار تشرشل – عـــندما كان اللورد الأول في إمارة البحر (قائد البحرية) – بتحويل وقود محركات الســـفن من الفحم إلى النفط. ولكن مثل هذه المادة الثمينة أصبحت مركز اهتمام الحكومـــات الأجنبية، ولهذا ازدادت المخاوف في لندن من خطط تلك الحكومات

للاستيلاء على جوهرها الفارسية. وفي العام 1919، استعادت الحكومة البريطانية بفاعلية السيطرة على بلاد فارس بموجب بنود اتفاقية أنغلو-فارسية جديدة، والتي كانت في جزء منها تهدف، كما قال وزير الخارجية اللورد **كورزون**، إلى منع "التدخل الأجنبي" في بلد يمكن أن "يجتاحه التأثير البلشفي من الشمال". وعندما وصل، في المراحل الأولى من الحرب العالمية الثانية، آلاف العملاء النازيين إلى طهران على أمل عقد اتفاق مع الشاه في حال اقتربت الجيوش الألمانية في شمال أفريقيا أو روسيا بما فيه الكفاية من الحدود الإيرانية، لم يفشل البريطانيون في الردّ، وشنّوا غزواً واسع النطاق على البلد في آب عام 1941، ولم يستغرق الأمر منهم بمساعدة الروس من الشمال سوى أسبوعين للتغلب على جيش الشاه.

نتيجة خضوعهم للحكم الخارجي لفترة طويلة، كان ردّ الفعل القومي في إيران شيئاً متوقعاً دائماً، وظهر بشكل مؤكد في أيار عام 1951، بعد خمس سنوات من اندلاع حركة التمرد في ميناء عبدان المخصص لتصدير النفط، مما قدّم دليلاً واضحاً على أن الموقف العام بين الإيرانيين تجاه التدخل البريطاني في شؤون بلدهم يزداد تصلباً. وفي 28 أيار، وفيما كان الخطاب القومي وعلى كل مستويات المجتمع الإيراني يصل إلى ذروته، صوّت البرلمان الإيراني، أو **المجلس**، بالموافقة على اقتراح قدّمه رئيس الوزراء محمد مصّدق لتأميم شركة النفط الأنغلو-فارسية. وبموجب التشريع الجديد، كان على الحكومة الإيرانية آنذاك تصحيح تلك التسمية لتصبح شركة النفط الإيرانية الوطنية، ومنح المساهمين البريطانيين تعويضاً غير محدد القيمة عن الخسائر التي ستلحق بهم.

بعد مضي سنوات كثيرة، كان من الصعب تخيّل قوة مشاعر الحزن، والذعر، والغضب التي أثارها مثل هذه الحركة في لندن. وخططت الحكومة البريطانية، المتلهفة لاستعادة وضعها المفقود في إيران، عملية لإسقاط مصّدق، ولكنها فشلت عندما علم رؤساء أجهزته الأمنية بتلك الجهود، وأغلقوا السفارة في طهران التي كانت مقراً لانطلاق العملية. لكن الإدارة الأميركية تابعت جهود لندن لتغيير النظام نتيجة خوفها من نجاح السوفيات بالحصول على تعاطف مصّدق، وبالتالي

الحصـــول عـــلى ســـيطرة من نوع ما على موارد إيران الطبيعية. ونُقل عن وزير الخارجية **جون دولز** قوله: "ربما يستطيع الشيوعيون السيطرة بسهولة على [إيران] ... ولـــن يحـــرموا العالم الحرّ من مصادر القوة الهائلة التي يمثّلها إنتاج واحتياطيات الـــنفط الإيراني وحسب، وإنما سيحصل الروس على تلك الموارد، ولن يقلقوا بعد الآن من وضع النفط لديهم"[16]. وفي عملية فائقة البراعة والجرأة والذكاء، نجحت CIA بقيادة **كيرميت كيم روزفلت** الجريء والواسع الحيلة بإيجاد منافسين رئيسيين لرئـــيس الـــوزراء ضـــمن القوات المسلحة الإيرانية، وقدّمت الرشى لآخرين كان ولاؤهـــم مـــتذبذباً. ونجحـــت تلك العملية في 19 آب من العام 1953 في إجبار مصّـــدق عـــلى التـــنحي وتسليم القيادة لخليفته الذي تدعمه واشنطن **فضل الله زاهيدي**. لقد نجحت عملية **أجاكس** رغم كل الظروف.[17]

خلال العقود الثلاثة التالية، وحتى عشية اندلاع الثورة الإسلامية عام 1979، بقيت واشنطن شديدة الاهتمام بالمحافظة على موارد إيران الطبيعية، إضافة إلى تلك الـــتي تنـــتقل على طول الخليج العربـــي والتي تعبر حدودها الجنوبية من الأراضي السوفيتية. وكانت إيران تشترك بحدود طويلة وصعبة التضاريس في بعض الأماكن مـــع الإتحاد السوفيتي، والتي تبدو غير منيعة أمام الهجمات العسكرية، وربما تتعرض لحملـــة من عمليات التسلل والتخريب، وهي العمليات التي كان الروس متفوقين فـــيها دائمـــاً، مما أجبر الأميركيين على بناء علاقة وثيقة مع نظام الشاه محمد رضا بهلوي. وكانت إدارات واشنطن المتعاقبة تقدّم لإيران مقداراً هائلاً من المساعدات الإقتصـــادية - حوالى 200 مليون دولار في السنوات الثلاث التي أعقبت انقلاب العـــام 1953 — ودعمـــاً عســـكرياً مؤثـــراً تمثّل في تواجد عدد كبير من الجنود والمستشارين الأميركيين إضافة إلى تقديم كميات كبيرة من المعدّات التي تدفقت إلى الـــبلد. ولم يكن مفاجئاً أن يلعب الشاه الورقة السوفيتية بمهارة من أجل الحصول عـــلى المـــزيد من الامتيازات من واشنطن. فعلى سبيل المثال، قبل أزمة الصواريخ الكوبـــية عام 1962 تعهّد علناً بعدم السماح بنشر صواريخ نووية أجنبية — كان يعني أميركية — فوق الأراضي الإيرانية، رغم أن إعلانه لم يكن سوى مجرد تكتيك

ذكي لزيادة نفوذه السياسي على إدارة كينيدي [18].

مـــن هـــذه اللمحة على تاريخها، من الواضح أن امتلاك إيران لتلك الموارد الطبيعـــية الهائلـــة لطالما كان ذا أصداء بالغة القوة ضمن وخارج نطاق حدودها، وهـــذا يعـــني أنه لا يوجد جديد في التأكيد على أنها، بحكم وجودها، "سياسات طاقـــة": ومن البديهي أن امتلاك أي بلد لمثل تلك الموارد من النفط والغاز ستكون له آثار سياسية قوية بنفس الطريقة التي ستقدّمها له أي ممتلكات قيّمة أخرى. لكن الـــتأثير الجديـــد لمـــوارد إيران الطبيعية على العالم الخارجي لا ينشأ عن صبغتها السياسية وإنما عن التحدي الفريد الذي تمثّله الآن للقوة الأميركية.

بالمقابل، يثير ما تقدم سؤالاً واضحاً آخر: لماذا الآن يحمل هذا التحدي أهمية خاصـــة لم تكـــن له، عـــلى سبيل المثال، عامي 1995 أو 1996، عندما تم تطبيق العقوبات الإقتصادية الأميركية لأول مرة، أو في العام الذي تلى ثورة 1979 عندما انقطعت العلاقات بين واشنطن وطهران، ووصلت إلى الحضيض؟ الجواب بسيط. والسبب الرئيسي أن واشنطن تسعى الآن لتطبيق المزيد من الضغوط على بلد تسعى الحكومات والشركات الأخرى لعقد صفقات ضخمة معه.

## لماذا موارد إيران مهمة الآن؟

### ضغط أميركي متصاعد

السبب الرئيسي الذي يجعل إيران الآن تشكّل تحدّياً كبيراً للمصالح الأميركية أكـــثر من ذي قبل هو أن واشنطن الآن ببساطة أكثر قلقاً من أي وقت مضى من نـــتائج الضـــغط على حلفائها ليقفوا إلى جانبها على حساب مصالحهم في إنشاء علاقات اقتصادية مع إيران.

يمكن قياس هذا بالمقارنة بين أحداث العام 1997 عندما وازنت إدارة كلينتون بين فوائد وأضرار تطبيق قانون *العقوبات الإيرانية-الليبية* على اتحاد عالمي من الشركات تقوده توتال، والأحداث في الكونغرس الأميركي عام 2005. ومن جانب، لم يؤدِ قـــرار كلينتون عام 1998 بعدم تطبيق قانون *العقوبات الإيرانية-الليبية* على توتال

سوى إلى ارتفاع أصوات احتجاج معزولة من منظمات ضغط مثل *لجنة العلاقات العامة الأميركية-الإسرائيلية* (آيباك)، ومن ضمن الكونغرس نفسه. والأكثر من ذلك، أن عدداً صغيراً فقط من السيناتورات كان يؤمن بضرورة معاقبة الشركتين الأخريين في المشروع، بيتروناس وغازبروم، رغم أن كلتاهما كانتا عُرضة للعقوبات الأميركية: وقعّت الشركة الروسية العملاقة غازبروم، على سبيل المثال، عقداً لتطوير حقل بارس الجنوبي في نفس الوقت الذي كانت تسعى فيه للحصول على مليار دولار من الأسواق المالية الأميركية للمشاريع الروسية، وشراء ما قيمته 750 مليون دولار من السلع والمعدّات الأميركية.

لكن من جانب آخر، وفي العام 2005، ازدادت مطالبة أعضاء الكونغرس بتشديد الخناق الاقتصادي على التجارة الدولية مع إيران، وأضحت أكثر إلحاحاً. في بداية الصيف، تزايد الدعم لإعادة النظر بقانون *العقوبات الإيرانية-الليبية*. وفي نيسان عام 2006، وافق الكونغرس بأغلبية ساحقة بلغت 397 مقابل 21 على *تشريع حرية ودعم إيران*، والذي يشدد ويشرعن قانون العام 1996،[19] ويوسّع نطاقه، ويهدد بتخفيف أو حتى قطع المساعدات الخارجية التي تقدمها الولايات المتحدة لأي حكومة تفشل في الالتزام ببنود القانون: يقترح أحد أقسام التشريع الجديد، على سبيل المثال، توسيع قانون *العقوبات الإيرانية-الليبية* ليشمل التأمين والتمويل، ويضاعف عدّة مرات عدد الشركات التي يقع نشاطها ضمن صلاحياته، فيما يلغي قسم آخر الفقرة التي كانت موجودة في التشريع الأصلي والتي تنص على ضرورة مراجعته في الكونغرس كل خمس سنوات. ولاقى التشريع الجديد دعماً كبيراً من الجمهوريين والديموقراطيين على حدٍّ سواء، وأيدته آيباك بشكل كبير، والتي جعلت تطبيقه أولوية قصوى في مؤتمرها السنوي في واشنطن خلال أيار، وكذلك بعض جماعات الضغط الأخرى. ورغم أن التشريع بقي يواجه بعض العقبات الكبيرة قبل أن يتحول إلى قانون، إلا أن تمريره كان إشارة لا مجال للشك فيها بأن الموقف بين ذوي النفوذ الكبير في تلة الكابيتول يصبح أكثر تشدداً.

أراد منتقدون آخرون لإيران دفع الأمور نحو المزيد من التشدد. وفي 7 شباط من العام 2005، أضاف السيناتور **رون وايدن** الإستثمار في إيران على التشريع، والذي كان القصد منه إلقاء الضوء على تلك الشركات الأميركية التي ما زالت تستخدم فروعها الخارجية المستقلة للتحايل على الحظر التجاري الأميركي، والقيام بأعمال في قطاع الطاقة الإيراني. ويطلب التشريع الجديد من وزير الخزانة نشر قائمة بأسماء تلك الشركات الأميركية التي تستمر فروعها ما وراء البحار في إبرام صفقات في مجال الطاقة مع إيران، ولديها استثمارات تزيد قيمتها عن المليون دولار في هذا المجال. ويهدف التشريع أيضاً إلى إخافة تلك الشركات بكشف صفقاتها مع إيران أمام المستثمرين الأميركيين: يفترض القيام بذلك الطلب من وزارة الخزانة نشر قائمة بكل المصالح المالية الأميركية الخاصة والعامة التي تمتلك أكثر من 100.000 دولار من الإستثمارات في تلك الشركات. ونتيجة لهذا الضغط المتزايد من الكونغرس والمستثمرين الأميركيين، أوقفت هاليبورتن شركاتها المستقلة ما وراء البحار عن التعامل مع إيران. ونتيجة لخوف الشركة من التعرض لأي تحقيقات رسمية حول خرقها المحتمل لعقوبات قائمة، وللضغوط المتزايدة التي مارسها عدد من حملة الأسهم فيما يخص علاقاتها مع إيران، استجابت أولاً بتجميد نشاطاتها في إيران، والتي تتضمن تقديم خدمة بقيمة 30-40 مليون دولار لقطاع النفط، إضافة إلى عدد من مشروعات الهندسة والتصميم الصغيرة نسبياً، قبل أن تسحب أخيراً شركاتها الفرعية من البلد ككل [20].

في وقت لاحق من ذلك العام، تم عرض تشريع جديد أيضاً على الكونغرس لمنع الشركات الأميركية من الحصول على أجهزة الوقود النووي من أي شركات أخرى تبيعها أيضاً إلى إيران. وعرض السيناتور **ريك سانتوروم** التشريع أصلاً في أيلول، حالما تبين أن الخلاف النووي مع إيران سيصل إلى ذروته الدبلوماسية في فيينا [21]، ويستهدف قانون *منع التجارة النووية مع إيران* لعام 2005 المواد النووية المصنّعة التي تحتوي اليورانيوم المخصّب، ويمنع على أي شركة أميركية شراءها من أي شركة، أو هيئة، أو حكومة أخرى تبيعها أيضاً إلى إيران. وقال سانتوروم:

"دعم إيران للمنظمات الإرهابية، وسجلها السابق في إخفاء تخصيبها لليورانيوم، ومعارضتها لأهداف السياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط، كل ذلك يجعل منها إحدى أكثر قضايا الأمن القومي إلحاحاً والتي تواجه الولايات المتحدة والبلاد الديموقراطية الأخرى في العالم. وينبغي أن تتخذ الولايات المتحدة هذه الخطوة الضرورية نحو إنهاء النشاط النووي في إيران". وحثّ هذا التشريع، إضافة إلى تشريعات قانونية أخرى، **نيكولاس بيرنز**، معاون وزيرة الخارجية للشؤون السياسية على كتابة رسالة إلى سانتوروم في 13 تشرين الأول يوضح فيها أن الإدارة قلقة من التشريعات الجديدة لأنها "سوف تقلل من قدرتنا على الاستمرار في العمل الوثيق والناجح مع حلفائنا" حول القضية الإيرانية.

شكّلت تلك التشريعات جزءاً من الجوقة التي تنادي باتخاذ إجراءات ضد إيران، والتي تعالى صوتها في السنتين السابقتين. وفي صيف العام 2003، على سبيل المثال، تم اتخاذ خطوات للتقليل من هامش مناورة الرئيس في إعفاء الشركات الأجنبية التي تخرق قانون *العقوبات الإيرانية–الليبية* من الغرامات، وكان أهمها تشريع النائبة الجمهورية **إيلانا روز–ليتنين** في 21 تشرين الأول من العام 2003، للحدّ من هذه الاستثناءات. وكان التشريع، المعروف باسم *تعزيز قانون العقوبات الإيرانية–الليبية*، يهدف إلى "مخاطبة كل المهتمين، وتفادي الثغرات والتغييرات التي حصلت في العالم منذ تمرير القانون الأصلي عام 1996"، ليس فقط للتقليل من الحالات التي يستطيع فيها البيت الأبيض تقديم الاستثناءات، ولكن لزيادة النشاطات التي ستتعرض الشركات التي تقوم بها للعقوبات لتشمل هيئات التمويل والإقراض العامة والخاصة. هدَفَ التشريع أيضاً إلى إزالة فقرة في القانون الأصلي تتعلق بإمكانية رفع العقوبات في حال قرّر الرئيس أن إيران أو ليبيا لم تعودا تشكلان "تهديداً للأمن القومي للولايات المتحدة، أو مصالحها ومصالح حلفائها".

هناك عاملان رئيسيان جعلا من قضية العقوبات الأساسية والثانوية ضد إيران موضوعاً ضاغطاً خلال فترتي رئاسة **جورج دبليو بوش** المتعاقبتين. وهذان العاملان هما مشروع إيران النووي، والذي خطا خطوات واسعة منذ تطبيق قانون *العقوبات*

*الإيرانـــية-الليبيـــية* لأول مرة، وارتباط ذلك البلد في عيون الكثير من الأميركيين، وبشكل أقوى من ذي قبل، بالإرهاب.

**القضية النووية**

السـبب الأهـم دون شك الذي يجعل من موارد إيران الطبيعية الآن تشكل تحديـاً لقوة أميركا العالمية هو تعقيد برنامج نظام طهران النووي. ورغم اعتبار أن إيـران مـا تزال لغاية الآن بعيدة عدّة سنوات عن تطوير السلاح النووي، إلا أن برنامجها النووي أكثر تطوراً مما كان عليه عند تطبيق العقوبات الإقتصادية الأميركية ضدها.

لغاية صيف عام 2002، لم يكن لدى معظم الخبراء المستقلين شك بأن إيران تمـتلك برنامجاً سرياً للأسلحة النووية، والذي كان برنامجها السلمي للطاقة النووية المدنية يخفيه. لكن الإيرانيين افتقدوا بشكل أساسي للجزء المحوري من القنبلة، وهو اليورانـيوم المخصّـب أو البلوتونيوم الصالح للاستخدام في الأسلحة والذي يمكن اسـتخراج المادة الانشطارية منه، وكان يُعتقد على نطاق واسع أن التكلفة العالية لـتطوير منشـأة مـثل هذه سترغم الإيرانيين على استيراد تلك المواد من مصادر خارجـية، والـتي ربما تكون بأمس الحاجة للنقد الأجنبي، مثل جمهوريات الإتحاد السوفيتي السابق حيث تتواجد مثل تلك المواد، ويمكن رشوة السلطات المحلية فيها بسهولة.

أثـار الكشـف في صيف عام 2002 عن قيام إيران ببناء معظم بناها التحتية لتخصـيب اليورانـيوم سرّاً موجات من الصدمة والغضب عبر الكثير من العواصم الدولـية. وفي مؤتمـر صـحفي في آب، كشف المتحدث باسم إحدى منظمات المعارضـة أمـوراً مـثيرة تستند إلى معلومات قال إنه استقاها من الاستخبارات الإسرائيلية حول وجود موقعين نوويين لا يعرف العالم الخارجي عنهما شيئاً. وكان أحدهمـا معملاً ضخماً لتخصيب اليورانيوم في ناتنز، على بعد حوالى 200 ميل إلى الجـنوب من طهران، والذي يتألف من ستة مبانٍ تشغل ما مجموعه 100.000 متر

مـــربع من الأرض؛ فيما يوجد الموقع الآخر في آراك حيث يبني الإيرانيون مفاعلاً يعمل بالماء الثقيل لاستخراج البلوتونيوم اللازم لصنع القنابل النووية بسهولة.

نتيجة لعدم كشفهم عن وجود هذين الموقعين للوكالة الدولية للطاقة الذرية، انـــتهك الإيرانيون بنود معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 1968، واتفاقية السلامة الملحقة (البروتوكول) بها التي تعزز المعاهدة الأولى. و لم يطمئن ذلك سواءً منـــتقدي إيران أو أعداء الانتشار النووي. ويحتوي موقع ناتنز على 50.000 جهاز طـــرد مركزي يمكن استخدامها في عملية التخصيب، ويستطيع المعمل مبدئياً إنتاج بين 400-500 كيلوغرام من اليورانيوم الخاص بالأسلحة الحربية، والذي يكفي ربما لبـــناء حوالى 20 قنبلة نووية. ووفقاً لتقديرات غير حكومية، يستطيع معمل آراك عـــند الانتهاء من بنائه إنتاج بين 8-10 كيلوغرامات من البلوتونيوم سنوياً. وبعد زيـــارة قام بها مفتشو الوكالة الدولية للطاقة الذرية لهذين الموقعين في شباط التالي، اتضح أن البرنامج النووي الإيراني "متطور للغاية" [22]، وأكثر مما كان يتوقعه معظم الخبراء المستقلين.

في شباط عام 2003؛ أي بعد بضعة شهور من الكشف لأول مرة عن هذين الموقعـــين، ظهر أن إيران أقرب حتى لتحقيق دورة وقود نووي كاملة عندما أعلن الرئيس **خاتمي** عن اكتشاف كميات من اليورانيوم في إيران للمرة الأولى في مناجم موجودة في منطقة صفند، التي تبعد 200 كيلومتر عن مدينة يزد التاريخية. ورغم أن عملـــية تحويـــل هـــذا اليورانيوم الطبيعي إلى منتج نقي يمكن استخدامه في صناعة الـــرؤوس الحربـــية صعبة جداً وتستغرق وقتاً طويلاً، إلا أن ذلك لم يكن مصدر اطمئنان لأولئك الذين لطالما اعتبروا امتلاك إيران لقنابل نووية أمراً غير مقبول.

أثار الكشف عن أمور أخرى الدوائر السياسية في واشنطن وغيرها بالصدمة، وحالما بدأت الاستعدادات لغزو العراق تأخذ مجراها، تساءل الكثير من الناس حول مـــا إذا كـــان ينبغي على إدارة بوش التركيز على إيران فعلاً، وليس على **صدام حســـين**. وأعلـــن مسؤولو الإدارة، مثل المتحدث باسم وزارة الخارجية **ريتشارد باوتشر**، أن لديها: "أسباباً للقلق العميق لأن طهران تستخدم برنامجها النووي الذي

يُفــترض أن يكــون ســلمياً، بما في ذلك بناء المفاعل في بوشهر، كذريعة لتطوير برنامج أسلحتها النووية". في الحقيقة، ربما كانت إيران ما تزال بعيدة عدّة سنوات عن إنهاء مثل ذلك المشروع، مثلما أوضحت تقديرات الاستخبارات القومية وعدد من الخبراء الموثوقين المستقلين (23)، ولكنها قطعت رغم ذلك شوطاً أطول مما كان معروفاً سابقاً.

مــنذ تلك اللحظة، أصبحت مهمة منع القنبلة الإيرانية من التحول إلى حقيقة لا جــدال فــيها تشكل عامل ضغط بالنسبة لواشنطن، حتى إذا كانت مهمة خلع صــدام حســين ترخي بظلالها على تلك المرحلة، وبالتالي المحافظة على السلام في العراق الجديد. وفي سبيل إعاقة المشروع النووي الإيراني، تبعت إدارة بوش خطى كلينــتون بالضــغط عــلى إيران ليس فقط للتخلي عن طموحاتها النووية، ولكن لحــرمان النظام أيضاً من النقد الأجنبــي الذي يحتاجه لتمويل مثل هذا المشروع، حــتى إذا كان ذلك يعني حثّ المجتمع الدولي على تقليص حجم تجارته مع إيران. ولكــن عندما يكون العالم الخارجي بحاجة ماسة ومتزايدة للنفط والغاز، يمكن لمثل هذا الضغط أن يتبخر سياسياً بسرعة.

تعتــبر القضية النووية أحد الأسباب التي يحتج بها المدافعون عن العقوبات ضد إيــران للاعتراض بشدة على التجارة الأميركية معها. وقدّرت منظمات مثل يو-إس-إيه إنغيج، والتي تضم أكثر من 675 شركة أميركية، أن هذه العقوبات تكلف الاقتصاد الأميركي مبلغاً قدره 19 مليار دولار كفوائد ضائعة، إضافة إلى 250.000 وظيفة (24) ولكن هناك أيضاً سبب آخر ليس لاستمرار هذا الشعور المعادي لإيران في تلة الكابيتول وإنما لازدياده أيضاً.

## الإرهاب

الســبب الرئيسي الآخر ــ إلى جانب برنامجها النووي ــ والذي يجعل إيران قضية مثيرة للخلاف في السياسات الأميركية المعاصرة الآن أكثر من الوقت الذي تم فــيه إصــدار قــانون *العقوبــات الإيرانية-الليبية* للمرة الأولى نابع من ارتباطها

بالإرهـــاب. ورغم أن إيران مصنفة من قبل وزارة الخارجية الأميركية بأنها "أكثر رعـــاة الإرهـــاب نشاطاً في العالم" منذ أكثر من عقد، إلا أن هناك عدّة تطورات معاصرة ظهرت لتدعم هذا الرأي بقوة.

من وجهة النظر الأميركية، ساهم استغراق إدارة بوش بعد 9/11 في مكافحة *الإرهـــاب* في الشد على أيدي أعداء إيران في تلة الكابيتول، الذين ركّزوا بشكل كـــبير عـــلى مؤهلاتها كدولة إرهابية. وأشار مناصرو إسرائيل الأقوياء، على وجه الخصـــوص، إلى علاقة إيران مع منظمة لطالما أراد السياسيون الأميركيون النافذون وضـــعها على خط النار في الحرب على الإرهاب ألا ... ... ... .... وفي غضون أيـــام مـــن الهجمات على مركز التجارة العالمي، احتلت إيران موقع الصدارة على لائحـــة الاستهداف التي تعدّها إحدى مجموعات الضغط الشديدة النفوذ ***مشروع القـــرن الأميركي الجديد***، والتي وجّه 41 من أعضائها رسالة مفتوحة إلى الرئيس بوش يحثّونه فيها على الانتقام من إيران إذا لم تنهِ فوراً *دعمها للمنظمة اللبنانية*.

ســـاعدت الأفعال الإيرانية، أو بمعنى أدق الأفعال الإيرانية المزعومة، في تعزيز هذا الانطباع. وفي كانون الثاني عام 2002، اعترض الإسرائيليون السفينة كارين-إيـــه أثـــناء إبحارها في المياه الدولية على بعد 300 ميل عن السواحل الإسرائيلية، ووجدوهـــا تحمـــل أكثر من 50 طناً من الأسلحة التي تتضمن صواريخ الكاتيوشا والقذائـــف المضـــادة للـــدروع، والتي حسب زعمهم تم تحميلها من ميناء كيش الإيـــراني، وإرســـالها إلى قطاع غزة الذي تسيطر عليه السلطة الفلسطينية. وقال الإســـرائيليون إن حجـــم الشـــحنة يقدّم "دليلاً لا جدال فيه" على أن إيران تزوّد الجماعـــات الفلســـطينية المتشددة بالمعدّات العسكرية. وقال **شاؤول موفاز** رئيس الأركان الإسرائيلي في مؤتمر صحفي عقده في تل أبيب في 4 كانون الثاني من العام 2002 إن "العلاقـــة بـــين السلطة الفلسطينية وعملية التهريب جلية، وواضحة ولا يمكـــن إنكارهـــا"، فيما أصر رئيس الوزراء **شارون**، الذي كان يتفقد الشحنة في إيـــلات، على أنها تثبت وجود "شبكة من الإرهاب الدولي تتزعمها إيران". ورغم وجـــود علامـــات اســـتفهام كـــبيرة تحوم حول قصة كارين-إيه حتى مع النظر

للادعـــاءات الإسرائيلية بثقة، رغم عدم وجود دليل حول من أمر ونظّم العملية في إيران أو لماذا إلا أن الحادثة استقطبت اهتماماً إعلامياً كبيراً في واشنطن، ولطّخت بالتأكيد صورة إيران أكثر من ذي قبل.

الشـــيء الأهم، بكل الأحوال، كان تورط إيران المزعوم في التمرد العسكري الذي يشهده العراق بعد صدام. ومنذ اللحظة التي بدأت فيها هذه الحملة في صيف العـــام 2003، أشـــار القادة الأميركيون بأصابع الاتهام إلى الجارين سورية وإيران، وادّعوا أن حكومتيهما لم تغضا الطرف عن عبور المقاتلين للحدود وحسب، وإنما ساعدتاهم ووفّرتا لهم التدريب أيضاً. ورغم أن مثل هذه الادعاءات لفّتها الشكوك منذ البداية، إلا أن دولاً أخرى أخذتها على محمل الجدّ. وفي أيلول عام 2005، على ســـبيل المثال، ادّعى المسؤولون العسكريون البريطانيون أن الحكومة الإيرانية تقوم، إلى درجة معينة، بتنسيق الهجمات على أفراد قوات التحالف في البصرة، وربما كان ذلك ردّ فعل الحكومة البريطانية المعارضة بقوة لبرنامج إيران النووي، والتي كانت تضـــغط في ذلك الوقت بشدة لتحويل الملف الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي [25]. وبـــرزت ادعاءات مماثلة بطريقة أكثر غموضاً في 5 تشرين الأول، عندما أعلن مسؤول بـــريطاني بـــارز مجهول لعدد من المراسلين في لندن أن الإيرانيين يدعمون بقوة التمرد الشـــيعي في العـــراق. ولم يكـــن كل الخبراء المستقلين مقتنعين بتلك الادعاءات [26]، خصوصـــاً عندما اعترف رئيس الوزراء بلير في 6 تشرين الأول أنه "لا يمكننا أن نكون متأكدين" من مثل هذا الدعم، ولكن تهمة الإرهاب تلتصق مجدداً بإيران.

أوحـــت الأحـــداث في العراق وواقعة كارين-إيه، رغم أنها ليست مؤكدة، بتصـــنيف إيـــران في الدوائر السياسية الأميركية بأنها ترعى *الإرهاب*، والذي تمت صياغته جيداً قبل الهجمات على مركز التجارة العالمي. كان هناك بعض الحركات السياسية ضد إرهاب إيران قبل هجمات 9/11. ونظّمت آيباك، على سبيل المثال، في صـــيف عام 2001، مطالبة لتجديد العقوبات ضد إيران على أرضية أن النظام الديـــني يشـــكل تهديـــداً واضحاً لكل من إسرائيل واحتمالات السلام في الشرق الأوســـط. في 23 أيار من العام 2001، كان هناك تشريع لتجديد قانون *العقوبات*

*الإيرانية–الليبية*، والذي تم إقراره عام 1995 لمدة خمس سنوات فقط، في الكونغرس مـــع ما يزيد عن 200 راعٍ، وتبعه بعد وقت قصير تشريع موازٍ في مجلس الشيوخ بدعـــم من أغلبية أعضائه. واستفادت هذه الحملة القوية والمنظمة جيداً من انشغال الإدارة بالفترة التي تلت الانتخابات، وأربكت آمال الكثير من الشركات الأميركية بأن يحمل انتخاب بوش تغييراً مهماً في الموقف لمصلحة الاقتصاد الأميركي.

عانـــت صور إيران، دون شك، كثيراً منذ 9/11، وشدّد منظمو التشريع الجديـــد في تلة الكابيتول بقوة على وضع إيران كدولة إرهابية. وادّعت **روز–لايتـــنين**، أثـــناء عرض تشريعها للنقاش في حزيران عام 2003، أن القصد من قـــانون *تعزيز وتطوير العقوبات الإيرانية–الليبية* عام 2003، على سبيل المثال، إيجـــاد "طـــرق لمنع تدفق المزيد من الإستثمارات الأجنبية إلى إيران وليبيا، وأن تكـــون جزءاً مكملاً من نفس الجهد لخنق تمويل الإرهاب". وأضافت أنه "لا إيران ولا ليبيا أظهرتا إشارات على تراجعهما عن دعم الإرهاب العالمي. وينبغي أن تـــدرك تلك الشركات التي تستمر في ضخ الإستثمارات في قطاعات النفط لـــتلك الـــدول المارقـــة، والتي تتيح لها عوائدها إظهار هذه العدائية، أنها تموّل الإرهـــاب. وينبغي تعديل قانون *العقوبات الإيرانية–الليبية* ليطال تمويل هذين البلدين المستمر للإرهاب".

عـــند وضـــعهما معاً، عزّز برنامج إيران النووي ودعمها المزعوم *للجماعات الإرهابـــية* في الشـــرق الأوسط قضية العقوبات الإقتصادية ضدها، واستشهد بهما وزيـــر الخارجـــية **كولن باول** عام 2003 دعماً لقرار جورج دبليو بوش في تجديد العقوبـــات الـــتي تم تطبيقها لأول مرة عام 1995: "لقد أثرنا هذه القضية بشكل مـــتكرر. وتحدثنا عن *محور الشر*، وانتقدنا نتيجة لذلك، ولكن للأسف اكتشفنا أن لديهم بنية تحتية في المجال النووي، والتي يمكن استخدامها لتطوير أسلحة أكثر تقدماً ممـــا كان الناس يعتقدون، أو يريدوننا أن نصدّق. لقد كان الآخرون ينظرون إلينا بشـــك، وأنه ينبغي علينا عدم التحرك بذلك الاتجاه، ولكن لدينا الآن قلق حقيقي. وعـــندما تقرنون ذلك بدعمهم المستمر للمنظمات الإرهابية التي تنشر الإرهاب في

.... وأمـــاكن أخرى في الشرق الأوسط، أعتقد أن أسباب قلقنا من إيران تمتلك جذوراً عميقة"[27].

ســـاعدت قوة اهتمام الولايات المتحدة بالإرهاب والقضية النووية على شرح ســـعي واشنطن الفعّال لتغيير النظام في طهران، أو على الأقل لتمهيد الطريق لمثل تلـــك الخطوة الجذرية، عوضاً عن التشديد على الدور البنّاء للدوافع الإقتصادية أو أي جـــزرات أخرى مصممة لإقناع الإيرانيين بالتخلي عن برنامجهم النووي. وفي آذار عام 2005؛ أي بعد أربعة شهور فقط من المفاوضات، أعلنت وزيرة الخارجية **كوندوليزا رايس** تغييراً في تلك السياسة بالموافقة من حيث المبدأ على طلب إيران الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، بعدما اعترضت الولايات المتحدة على حركة مماثلـــة في كـــانون الأول الســـابق عندما اعتبرت المفاوضات الأوروبية-الإيرانية "مشـــروعاً غير ذي فائدة". ولكن حتى عندها، كان "التغيير السياسي" في واشنطن بعيداً جداً عمّا كان يأمله المفاوضون الأوروبيون: العقوبات الوحيدة التي تم رفعها مـــن قـــبل حكومة الولايات المتحدة، كما أعلنت رايس في آذار، كانت عرضاً لا معـــنى له لبيع قطع تبديل لأسطول إيران البالي من الطائرات المدنية. وربما يعكس مـــثل هذا التردد شكاً قوياً تجاه دبلوماسية الترويكا الأوروبية التي عبّر عنها مراراً معـــاون وزيرة الخارجية الأميركية **نيكولاس بيرنز**، ومستشار الأمن القومي **ستيفن هـــادلي** ونائـــبه **إليوت أبرامز**، والذي يقال إنه جادل أن المفاوضات مع إيران لن تحقـــق أي نجـــاح، ولكنهم مستعدون لتقديم بعض الجزرات لدعمها، ليس لأنهم يشـــعرون بأن مثل هذه الحوافز ستكون ذات فائدة، ولكن في سبيل كسب دعم القـــوى الأوروبـــية للـــتحرك الأميركي بفرض عقوبات على إيران عندما تفشل المفاوضات أخيراً.

لكـــن في نفـــس الوقت الذي كانت فيه واشنطن، ولأسباب سياسية، تحاول ســـحب العالم كله باتجاه واحد، كانت هناك قوة أخرى تسحب بالاتجاه المعاكس أيضـــاً. وهـــذه القوة هي الحاجة المتزايدة لموارد الطاقة الإيرانية. والسبب الرئيسي الآخـــر الذي يجعل تلك الموارد الطبيعية تتسبب بالمزيد من الصدوع السياسية أكثر

من ذي قبل أن العالم أصبح أكثر اعتماداً على صادرات النفط والغاز. وهذا يعني أن وضع إيران الآن أفضل في إبرام صفقات مع منافسي الولايات المتحدة، وأنها تمدّهم بمتطلباتهم من الطاقة في محاولة لإغراء حلفاء واشنطن على كسر أي حظر تفرضه الولايات المتحدة على التجارة مع إيران [28].

## الطلب العالمي المتزايد على النفط والغاز

تعكس حاجة العالم المتزايدة للنفط والغاز الإيرانيين، ازدياد الطلب العالمي إضافة إلى تراجع قدرة إنتاج الكثير من المصادر الموجودة حالياً والتي لم تعد قادرة على تلبية تلك الطلبات على المدى الطويل. ويعكس فقدان الثقة بقدرة إنتاج المصادر الموجودة حالياً، وبشكل جزئي، حقيقة أن الوصول إلى احتياطيات نفط العالم يزداد صعوبة رغم استهلاك النفط بمعدل ثابت. وبالرغم من أن أراضي كل الدول الخليجية الأخرى، ما تزال تضم احتياطيات هائلة من النفط، والتي ربما يكون البعض منها غير مكتشف لغاية الآن، إلا أن هناك حاجة لاستثمار مليارات الدولارات في البنى التحتية إذا أراد العالم استخراج تلك الاحتياطيات. ووفقاً لوكالة الطاقة الدولية، سيكون على منتجي الخليج العربي إنفاق حوالى 523 مليار دولار للحصول على المعدّات والتقانة الجديدة في العقود الثلاثة بين 2001 و 2030 من أجل زيادة الإنتاج وتلبية الطلب العالمي [29]. وتعتبر تلك عقبة مالية وتقنية كبيرة، ولكنها سياسية أيضاً، لأنها تتطلب دعماً للحصول على قروض دولية ستضر برغبة تلك الدول في إحكام سيطرتها المطلقة على قطاعها الوطني للطاقة.

يترنح إنتاج النفط خارج منطقة الخليج، ويتراجع في بعض المناطق التي كانت غزيرة الإنتاج سابقاً. وتم استهلاك إنتاج أحد حقول النفط الرئيسية المكسيكية في موقع كانتاريل على خليج كامبش، على سبيل المثال، عبر استنزافه على مرّ السنين، وليس متوقعاً أن يعود إلى العمل مجدداً [30]. فيما تنضب الكثير من الحقول الفنزويلية، والتي يعمل بعضها منذ قرن أو نحوه، بشكل أكيد. وفي العام 2005، أصبحت بريطانيا تستورد جميع احتياجاتها من النفط للمرة الأولى منذ ثلاثة عقود

نتيجة نضوب احتياطيات بحر الشمال. وفي مناطق أخرى من العالم، لا يمكن استثمار بعض احتياطيات النفط الوفيرة نتيجة لعدم إمكانية استخراجها حالياً: تقع حقول كازاخستان المكتشفة حديثاً، على سبيل المثال، في قسم من بحر قزوين يتجمد في الشتاء، مما يجعل عمليات الحفر صعبة للغاية؛ فيما تقع حقول أنغولا تحت مياه المحيط العميقة. وتعترض عقبات سياسية كبيرة الإستثمارات الدولية في استخراج هذه الاحتياطيات، وأهمها الفساد المستشري، وعدم الاستقرار السياسي، والعوائق القانونية والمالية المعقّدة.

رغم أن الحكومات المختلفة ربما تشعر بثقة أقل من ذي قبل حول ضمان الإمدادات على المدى الطويل، إلا أن الطلب العالمي يزداد أيضاً، وتقدّر وزارة الطاقة الأميركية أنه بين عامي 2001 و2025 سيكون على منتجي النفط الرئيسيين في الشرق الأوسط مضاعفة إنتاجهم اليومي الكلي لسدّ الطلب المتزايد[31]. ويعود سبب ذلك بشكل جزئي إلى ارتفاع الطلب من العالم المتطور، والذي يزداد عدد سكانه وتتوسع اقتصادياته بسرعة كبيرة، والذي يمتلك المستهلكون فيه توقعات عالية في ما يخص الراحة المادية أكثر من أي وقت مضى. وستكون الهند مثالاً تقليدياً عن ذلك، والتي يصل معدل النمو السكاني السنوي فيها ما بين 3–4 بالمئة – نفس النسبة في باكستان — والذي أوجد اقتصادها المتنامي بسرعة *طبقة وسطى* جديدة تمتلك ذوقاً متطوراً لامتلاك أسباب الرفاهية الغربية. وتعتبر الصين مثالاً آخر، ويُتوقع أن يقفز استهلاكها للنفط في السنوات الخمس والعشرين القادمة من 6.5 إلى 12.8 مليون برميل في اليوم، فيما سيرتفع الطلب في آسيا ككل من 15 إلى 32 مليون برميل. ولن يكون هذا الارتفاع في الطلب مقتصراً على بلد أو منطقة معينة، وإنما سيكون ظاهرة عالمية: على سبيل المثال، يُتوقع أن يرتفع الطلب على النفط في الولايات المتحدة إلى حوالى 27 مليون برميل يومياً بحلول العام 2020، مقارنة مع استهلاكها اليومي البالغ 20 مليون برميل عام 2000 [32]. وكمثال اختبرت الولايات المتحدة نموذجاً خاطفاً عن أزمة النفط المتوقعة عندما اجتاح الإعصار كاترينا ولاية نيو-أورليانز عام 2005، وكذلك عندما ارتفعت

أسعار النفط بشكل حاد عامي 1999–2000، مما أجبر إدارة بوش على الاعتراف بأن "أميركا سوف تواجه عام 2001 أكبر نقص جدّي في الطاقة منذ الحظر النفطي في سبعينيات القرن العشرين" (33).

يـــتوقع معظـــم الخبراء أيضاً تزايداً كبيراً في الطلب العالمي على الغاز الطبيعي خـــلال الربع القادم من هذا القرن، رغم أن الأسعار العالية ستحدّ من ذلك. ففي عـــام 2005، توقعـــت مجلة الطاقة الدولية ارتفاعاً سنوياً في الأسعار يصل إلى 2.3 بالمئة، وهو ما يفوق نسبة 1.9 بالمئة التي توقعتها لارتفاع استهلاك النفط. ويعكس الازديـــاد الكلي في الطلب العالمي الذي تبلغ نسبته 70 بالمئة، من 92 تريليون متر مكعـــب عام 2002 إلى 156 تريليون متر مكعب عام 2025، بشكل جزئي النمو المضـــطرد في العالم المتقدم الذي يحتاج إلى الغاز الطبيعي لتوليد الكهرباء، والنزعة المتصـــاعدة لاعتماد الغاز كوقود أكثر فاعلية وأقل كلفة من النفط. وتشرح هذه الاعتـــبارات أيضاً السبب في توقع ازدياد الطلب الأوروبـــي بنسبة سنوية عالية، تصـــل إلى 1.8 بالمـــئة سنوياً، مما يجعل تلك الحكومات أكثر اعتماداً من أي وقت مضى على تلك الواردات. وعلى افتراض أن إنتاج الغاز الأوروبـــي سيبقى بحدود 10.6 تريلـــيون مـــتر مكعب، سيعني هذا أن واردات الغاز سترتفع لتصل إلى 17 تريليون متر مكعب كل عام مع بداية عام 2020.

بالنســـبة لـــتلك البلدان التي لا يوجد عقبات جغرافية أو سياسية تعيقها عن التعامل مع إيران، ستكون لحاجات العالم المتزايدة من النفط والغاز الطبيعي عواقب واضـــحة. والشيء المؤكد أن أياً من تلك البلدان لن تكون قادرة على المشاركة في حظـــر تفرضـــه الولايـــات المتحدة على النفط الإيراني. وفي عالم مثالي، ستحب الولايـــات المـــتحدة بالطبع أن ترى حلفاءها الأوروبيين يتبعونها دائماً، ويفرضون حظـــراً نفطياً على إيران، بنفس الطريقة التي حاصرت بها البحرية البريطانية ــ في العـــامين اللذيـــن تلـــيا تأمـــيم مصّدق شركة النفط الأنغلو–فارسية عام 1951 ــ الصادرات النفطية لذلك البلد مما أعاق نموه الاقتصادي. ولكن الكثير من حلفاء أميركـــا يستوردون كميات ضخمة من النفط الإيراني: في عام 2004، استوردت

اليابان 572.000 برميل يومياً، وكوريا 105.000، وأوروبا الشرقية 620.000.

الفـــرق الرئيسي ببساطة أن الحظر البريطاني كان ممكناً نتيجة وفرة النفط في العـــالم آنذاك، بينما يعني النقص النسبـــي اليوم أن واشنطن لا تستطيع إجراء مثل تلـــك المقارنـــة لأن اقتصاد حلفائها الأوروبيين والآخرين يعتمد كلياً على النفط ويـــتأثر كـــثيراً بأي ارتفاع في الأسعار. وكان موقف الدول المستوردة للنفط قوياً جداً في بداية الثمانينيات عندما تغلبت بنجاح على انخفاض إمدادات النفط بسبب انـــدلاع الحـــرب في أيلـــول عام 1980 بين العراق وإيران، واللتين كانتا عضوين بارزين في منظمة الدول المصدّرة للنفط (أوبيك). ورغم أن هذا النزاع خفف فجأة مـــن إمدادات النفط العالمية بحوالى 4 ملايين برميل يومياً، إلا أن الكثير من الدول المســـتوردة آنذاك كانت تمتلك احتياطيات كبيرة عملت على تخزينها بعدما أثارت صـــدمة الثورة الإيرانية الحاجة لاتخاذ إجراءات للطوارئ. وعوّض الطلب الضعيف على النفط، والازدياد الفوري في الإنتاج السعودي فقدان صادرات النفط الإيرانية والعراقـــية مما سمح للدول المستوردة بتفادي الضغوط الكارثية التي أدّت إلى ارتفاع الأسعار عام 1979.

عوضـــاً عن السعي وراء إيقاف وارداها من النفط والغاز، تستطيع واشنطن، وبشـــكل أكثر واقعية، أن تتوقع من حلفائها التضحية ببعض تجارهم واستثماراهم مـــع إيران للضغط على طهران لوقف أو على الأقل تجميد برنامجها النووي. ولكن هذا الطلب طموح أيضاً لأن البنية التحتية للطاقة الإيرانية — استكشاف، وتطوير، وإنـــتاج الـــنفط والغاز (العقود المباشرة) إضافة إلى العمل في المصافي والقطاعات البتروكيماوية (العقود غير المباشرة) — تقدّم أرباحاً هائلة. وليس هذا وحسب لأن إيـــران استفادت تماماً من العوائد المرتفعة لأسعار النفط، والتي زوّدها بالنقد الكافي لـــتمويل بـــرنامجها النووي المكلف جداً إضافة إلى فتح السوق المحلية أمام البضائع المســـتوردة. ولهذا كان لدى حلفاء واشنطن الأوروبيين في السنوات الأخيرة أكثر من سبب لتجاهل أي دعوات تطلقها الإدارات الأميركية المتعاقبة للحدّ من تجارها واســـتثماراها في إيـــران: كان هناك خلال السنوات الأخيرة على وجه الخصوص

صـــلات تجارية ألمانية-إيرانية قوية جداً، ورغم أن إيران تحتل المركز 35 فقط على لائحة الشركاء التجاريين لألمانيا، إلا أنها سوق واعدة تمتلك قدرة فائقة على النمو. وتلعـــب مثل تلك المصالح دون شك دوراً هاماً وربما حاسماً في شرح السبب الذي يجعـــل ألمانيا تتخذ موقفاً مختلفاً عن بريطانيا وفرنسا في المفاوضات مع إيران بشأن الملـــف الـــنووي، مما دفع بعض أولئك الذين يشتركون في المحادثات للكلام بروح دعابة عن الدولتين الأوروبيتين وليس الدول الثلاث.

حـــتى إذا قامت أي دولة بفرض مثل تلك العقوبات التجارية مع استمرارها باســـتيراد الـــنفط الإيراني، فـــلا بد أن إيران عندها سترد بالمثل. وفي صيف العام 2005، وفـــيما كانـــت طهران تقاوم الضغط الدولي باستئناف أجزاء من برنامجها لتخصـــيب اليورانـــيوم، ألمح المفاوضون الإيرانيون بأنهم سيردّون على أي توصية بفرض عقوبات دولية على بلادهم بإيقاف تصدير النفط. وأجاب الرئيس المنتخب حديثاً محمود أحمدي نجاد، في مقابلة أجرتها معه صحيفة الخليج-تايمز في 1 تشرين الأول عـــام 2005، حول الإجراءات المضادة التي يمكن أن تتخذها إيران في حال تطبيق مثل تلك العقوبات بأنه "إذا تم تحويل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، ســـنرد بطرق عديدة؛ بإيقاف مبيعات النفط أو منع تفتيش منشآتنا النووية". وفي تحذير واضح للأوروبيين في الشهر السابق، أكّد أيضاً للبرلمان الإيراني أن "العلاقات الإقتصـــادية ليست مستقلة عن العلاقات السياسية" خصوصاً مع دول تتعامل معنا بعدائية والتي "لا تعترف بحقوق إيران المشروعة".

مثل تلك العقوبات الانتقامية ستضر بالتأكيد بالاقتصاد الإيراني والذي يعتمد بشـــكل كبير على صادرات النفط في تأمين النقد الأجنبي، وينقسم معظم المحللين حـــول مـــا إذا كانت طهران راغبة فعلاً بتنفيذ تهديداها. ولكن هناك الكثير من الـــدول الـــتي تعتمد كلياً إما على استيراد النفط الإيراني، أو الحصول على أسعار تفضـــيلية للـــنفط، والتي لا ترغب بالمجازفة بهذا المجال. ولهذا عندما ارتفعت كلفة البرميل بحدّة بعد كارثة إعصار كاترينا عام 2005 ووصلت إلى حدود 70 دولاراً، أطلـــق الـــوزراء الأوروبـــيون تحذيرات بأن النمو الاقتصادي في أوروبا سيتعرض

لمخاطر جدّية. ومع تباطؤ النمو في أوروبا بشكل أكبر مما كان متوقعاً، حذّر وزير المالــية البريطاني غوردون براون خلال مؤتمر أوروبــي في مانشستر في أيلول عام 2005 مــن أن أسعار النفط ستجعل النمو "أكثر هشاشة" [34]. وتساءل الكثير ممن سمعوا ذلك التحذير بالطبع فيما إذا كانت أسعار النفط ليست سوى عذر مناسب لضعف النمو، ولكن لم يجادل أحد بأنها جعلت الأمور أسوأ. ليس ذلك وحسب، ولكــن ارتفاع أسعار الوقود للمستهلك العادي جعل الحكومة تتحمل ثمناً سياسياً باهظاً بتلقيها اللوم لعدم تخفيضها الضرائب التي تشكّل الجزء الأكبر من سعر الوقود في محطــات الوقــود. وفي أيلــول عام 2000، على سبيل المثال، اهتزت الحكومة البريطانية نتيجة الحصار الذي فرضه المحتجون على مصافي النفط، والذين ألقوا اللوم بوصــول أســعار المشتقات النفطية إلى مستويات باهظة على الضرائب الحكومية، ومن المتوقع أن تكون أسعار الوقود في المحطات قضية رئيسية في انتخابات التجديد النصــفي في الولايــات المــتحدة والمقرّرة في تشرين الثاني عام 2006، وأظهرت استطلاعات الرأي أن غالبية الأميركيين لا يوافقون على طريقة معالجة الرئيس بوش لأسعار البنزين [35]. وستؤثر مثل هذه النتائج العكسية، السياسية والإقتصادية، على كل بلد يستورد النفط، بغض النظر عن مصدره: ولأن إيران ثاني أكبر منتج للنفط في أوبــيك، سيكون لأي حظر على نفطها تأثير يمتد ليطال ليس فقط البلدان التي تستورد منها مباشرة، وإنما الكثير غيرها.

لم يكــن مفاجئاً أن المفاوضين الإيرانيين سرعان ما لعبوا على تلك المخاوف. وفي 5 آذار عام 2003، حذّر كبير مسؤولي الملف النووي الإيراني الولايات المتحدة وأوروبــا مــن خطورة أزمة نفطية إذا تم عرض الملف النووي الإيراني على مجلس الأمــن الدولي، قبل أن ترفض صراحة مطالبهم بإيقاف تخصيب اليورانيوم. وادّعى **حسن روحاني** أن عرض الأمر على مجلس الأمن سيكون لعباً بالنار، وشدّد على أن "أوروبــا والولايــات المتحدة نفسها ستكونان أول من يعاني"، وأن "ذلك سوف يســبب مشــاكل لسوق الطاقة الإقليمي، وللاقتصاد الأوروبــي وحتى للولايات المــتحدة". وفي تشرين الثاني من العام اللاحقة، وعندما وصلت الأزمة النووية إلى

إحـــدى ذراها الكثيرة، أعلن أحد كبار مساعدي المرشد الأعلى للثورة الإيرانية أن طهـــران ليســـت خائفة أبداً من عرض ملف برنامجها النووي على مجلس الأمن، وحـــذّر أنـــه في حال قيام الأمم المتحدة بفرض حظر نفطي على بلاده، سترتفع الأســـعار العالمية فوق 100 دولار للبرميل. وحرّض ذلك الإعلان علي أكبر ناطق نـــوري، أحـــد المستشارين المقرّبين من آية الله علي خامنئي، على إطلاق وصف "ســـخيفة" عـــلى بعـــض المقترحات الأوروبية التي تدعو إيران إلى إنهاء تخصيب اليورانـــيوم وتفادي مثولها أمام مجلس الأمن [36]. وبعد توصية وكالة الطاقة الذرية بإحالـــة ملـــف إيران النووي إلى مجلس الأمن في شباط 2006، استمر الإيرانيون بـــإطلاق تهديدات مماثلة. وفي 8 آذار، هدّد بيان رسمي بمواجهة *قاسية ومؤلمة* في ما يخص المسألة النووية، فيما قال وزير النفط الجديد كاظم فازيري-حمانه في 14 آذار أن طهـــران تســـتطيع تعديـــل عقود بيع النفط مع تلك الدول التي دعمت تطبيق العقوبات الأممية. وأطلق وزير الاقتصاد **داوود دانش-جعفري** تهديدات مماثلة قبل بضـــعة أسابيع، وحذّر من أن "أي عقوبات محتملة على إيران من الغرب ستؤدي ربما، في حال زعزعة موقف إيران السياسي والاقتصادي، إلى رفع أسعار النفط إلى مستويات لا يتوقعها الغرب".

## إيران والإستثمار الأجنبي

هـــناك سبب آخر أقل أهمية يجعل من موارد إيران الطبيعية تحدّياً مهماً للقوة الأميركية. فالحكومات الاجنبية لا تمتلك أسباباً عديدة لاستيراد حاجاتها النفطية من إيـــران وحســـب، وإنمـــا يبذل نظام طهران جهوداً كبيرة أيضاً لإغراء المستثمرين الأجانب للعمل في استكشاف، وإنتاج، وتطوير النفط الإيراني. ولا ينبغي التهويل من أهمية هذه الجهود لأن الإيرانيين ما يزالون حالياً بعيدين جداً عن استغلال معظم مواردهم كما كانوا من قبل، ولكنها بالتأكيد تلفت نظر مجتمع الأعمال الدولي.

لا تقتصر رغبة إيران في جذب الإستثمارات الأجنبية على قطاع النفط فقط، وإنمـــا هـــي جـــزء من رؤية اقتصادية أوسع ظهرت عام 2004 عندما أعلن **محمد**

**غازي**، نائب وزير الاقتصاد والمالية، أن الاقتصاد الإيراني ككل بحاجة إلى 20 مليار دولار من الإستثمارات خلال الأعوام الخمسة القادمة حتى ينمو بسرعة كافية لسد احتـــياجات النمو السكاني المتسارع. وتحتاج البنية التحتية للنفط في البلاد إلى مثل تلك الإستثمارات، وقدّرت شركة النفط الإيرانية الوطنية بأنها تحتاج إلى 70 مليار دولار خلال الأعوام العشرة القادمة لعمليات التطوير. وتعرف حكومة طهران أنه لا يمكن الوصول إلى مثل هذه الأهداف أبداً دون تدفق رأسمال ضخم من الخارج، وتـــأمل أن يصـــل حجـــم الإستثمار الأجنبـــي في النهاية إلى 40 بالمئة من الناتج الإجمـــالي: قـــال نائب وزير النفط **أكبر توركان** أمام حلقة البحث الوطنية حول جذب الإستثمارات الأجنبية، والتي أُقيمت في طهران في 5 كانون الأول من العام 2004، إنـــه من المتوقع أن يأتي 17 مليار دولار من هذا الرقم الإجمالي من مصادر محلية، و25 مليار دولار عبر برنامج للتعاقد مع الشركات الأجنبية، و28 مليار آخر من المؤسسات المالية العالمية. وشدّد غازي: "ينبغي أن نفكّر في جذب الإستثمارات الخارجية، وتجهيز الأرضية اللازمة لتدفق الرأسمال الأجنبي".

هـــناك عدد من الأسباب التي تشرح سبب حاجة قطاع النفط الإيراني لمثل تلـــك المبالغ الهائلة. وقد تعرّضت، خلال حرب الثمانية أعوام مع العراق، بعض أهـــم الحقـــول للضـــرر بشكل كبير نتيجة استنزافها، أو إهمالها أو لأنها شهدت عملـــيات عسكرية عليها: تسبب العراقيون بأضرار بالغة لعدّة مناطق من حقول ســـورروش ونـــوروز، فـــيما هاجمـــت السفن الحربية الأميركية حقول رسالات ورشادات في مراحل لاحقة من النزاع مما دفع إيران للمطالبة بتعويض – لم تحصل علـــيه لاحقـــاً – أمام محكمة العدل الدولية. وخلال السنوات العشرين الماضية، كانت إيران بلداً معزولاً وتفتقر بشدة للخبرة التقنية الضرورية لتطوير مواردها، خصوصـــاً بعدمـــا هاجر الكثير من عمالتها الماهرة. وكانت السلطات الإيرانية تعارض استثمار عائدات بيع النفط في القطاع النفطي لأنها كانت تحتاج إلى هذه العوائـــد لأهـــداف أخرى مثل دعم قطاعي الزراعة والصناعة، واللذين كانت تعتبرهما أكثر إلحاحاً.

لم تمنع مثل هذه الصعاب الإيرانيين من عقد آمال عريضة على صناعتهم النفطية. وعملوا على زيادة إنتاجهم النفطي للحصول أساساً على المزيد من النقد الأجنبي، وكان مسؤولو شركة النفط الإيرانية الوطنية يأملون بأن يصل إنتاجهم اليومي إلى 4.5 مليون برميل مع نهاية عام 2005، وزيادة الطاقة الإنتاجية إلى 5.4 مليون بحلول عام 2009، وإلى 7 ملايين عام 2024. ورغم أن إيران اقتربت في الماضي من الوصول إلى مثل هذا المعدّل المذهل – في العام 1974، كان الإنتاج اليومي الأقصى يصل إلى 6 ملايين برميل – إلا أن مثل هذا الهدف يبدو غير واقعي الآن لمعظم المحللين المستقلين. وتبدو هذه الأرقام محبطة للآمال لأن معدل الإنتاج الإيراني في السنوات الأخيرة لم يكن بمستوى التوقعات، مع تراجع إنتاج الحقول البرية بمعدل 8 بالمئة والحقول البحرية 13 بالمئة سنوياً. وادّعت هيئة استشارية رائدة أن "هذا يعني أن إيران تخسر 350.000 برميل يومياً من طاقتها السنوية" (37).

بكل الأحوال قامت إيران ببعض الخطوات المهمة لجذب مليارات الدولارات التي تحتاجها. وبذلت في تشرين الثاني عام 1995 جهوداً جديدة ومفاجئة لجذب المستثمرين الأجانب للمساعدة في تطوير 11 مشروعاً نفطياً وغازياً ضخماً، وإعادة إحياء طموحات ما قبل الثورة لتحقيق فائدة اقتصادية قصوى من احتياطياتها. وأقامت السلطات لهذه الغاية مؤتمراً ضخماً في طهران حيث قدّم فيه المسؤولون في شركة النفط الإيرانية الوطنية تفاصيل تقنية حول تلك المشروعات لممثلي الشركات الأجنبية. وفي أواخر عام 1997؛ أي بعد سنتين من إعلان إيران لطموحها باستثمار احتياطيات البلاد الهائلة من النفط والغاز بشكل كامل، فتح مجلس الشورى آفاقاً جديدة بالإعلان عن السماح للشركات الأجنبية، من حيث المبدأ، بالمشاركة في مشاريع الاستكشاف والتطوير، رغم أن الكثيرين كانوا يعتقدون سابقاً أن مثل هذه الأمور تدخل في خانة "انتهاك وحدة الأراضي" الإيرانية.

في أيار عام 2002، كانت هناك خطوة محدودة للغاية نحو جذب الإستثمار الأجنبي عندما وافق مجلس تشخيص النظام على "قانون ترويج وحماية الإستثمار الأجنبي"، وخفف من الإجراءات المعقدة التي كان يُعتقد أنها تقيد انسياب

الــرأسمال، ومنح المستثمرين الأجانب ضمانات بعدم خسارة أموالهم. وحافظ هذا التشــريع، الذي دخل حيز التنفيذ بعد خمسة شهور، على الكثير من معالم سابقه، والذي لم يتغير منذ إقراره أول مرة عام 1956، والذي تم توسيعه بوضع كل أنواع الإســتثمار الأجنــبــي المختلفة تحت جناحه. وبكل الأحوال، لا ينبغي المبالغة في تقديــر أهمية هذا القانون لأن الكثير من بنوده مبهمة للغاية مما لا يمنح المستثمرين المتوقعين الضمانات المناسبة (38).

بذلــت الســلطات الإيرانية جهوداً خاصة لجذب الإستثمارات الأجنبية إلى الصناعة البتروكيماوية والتي تعتمد على إمدادات الغاز الطبيعي. وانعقد أول منتدى بتروكيماوي في إيران في نيسان عام 1999، والذي استمع فيه ما يزيد عن 600 من المستثمرين الأجانب إلى **بيجن نامدر زنكنة** يشرح خططاً لجذب الاهتمام الدولي. وأعلــن الوزيــر أنــه ستقام مناطق اقتصادية خاصة تحصل فيها شركات القطاع المشــترك على فترة إعفاءات ضريبية تصل إلى ست سنوات إضافة إلى الإعفاء من إجراءات الاستيراد والتصدير. وستكون جزيرة كيش، على مضيق الخليج، إحدى الجــنان الإقتصادية للمستثمرين. ويمكن لعدد متزايد من الشركات الأجنبية تفادي مشــاكل الضــرائب بالتسجيل في كيش، وإقامة مكاتب تمثيل في الوقت نفسه في طهــران. وفي ســعيهم "لمــنح ضمانات للمستثمرين الدوليين المحتملين"، وظّف الإيرانــيون أيضــاً مصرف الإستثمار الألماني **دريسدنر كلينفورت بنسون** للقيام بدراسة تفصيلية حول اتساع الصناعة البتروكيماوية الإيرانية، وتحضير تقرير شامل يمكن للمستثمرين الأجانب استخدامه كدليل.

كانت إيران تعيد النظر وتعدّل أيضاً بعضاً من القوانين الأخرى التي كان المســتثمرون الأجانــب يخضعون لها سابقاً، والتي يشعرون معها بأنهم مقيدون بشــكل غير معقول. ومنذ العام 2003، على سبيل المثال، اتخذت إيران بعض الخطــوات لتعديل شكل العقود معها، والتي تعود لقانون البترول الصادر عام 1987 الــذي كان الهدف منه فرض حظر دستوري على منح أي حقوق نفطية للشركات الأجنبية.

## عقود معاودة الشراء

إن عقد معاودة الشراء اتفاق لمدة محددة تلتزم الشركة بمقتضاه بتمويل، وبناء، وتشغيل كل المرافق ولكن ليس مقابل عائد مباشر محدد سلفاً، وإنما مقابل حصة ثابتة من إنتاج النفط أو الغاز. وهكذا فإن الشركة التي توقع عقداً بقيمة مليار دولار لتطوير أحد حقول النفط، سوف تسترد نفقاتها إلى جانب الفائدة والأرباح من إنتاج الحقل عندما يبدأ بضخ النفط، وبعد إبرام العقد بشكل نهائي. وفي نهاية مدة العقد، تعود ملكية تلك الحصة الثابتة إلى شركة النفط الإيرانية الوطنية، والملزمة بإعادة التكاليف المتفق عليها إلى المتعاقدين إذا كان إنتاج ذلك المشروع غير كاف. واستبدلت تلك الاتفاقات حقوق الامتياز التي كانت تسمح للشركات الأجنبية ليس باستكشاف، وتطوير، وإنتاج النفط من جانب واحد وحسب، وإنما المحافظة على الملكية أيضاً في فترة الامتياز. وأضحت هذه الحقوق غير قانونية مع قيام الثورة الإسلامية عام 1979، وفرضت المادة 18 من المرسوم الجديد حظراً مشدداً عليها، ووضع مسودها عدد من المتشددين الإسلاميين ورجال الدين.

تم استخدام عقود معاودة الشراء على نطاق واسع منذ تموز عام 1995، عندما وقعت توتال وشركة بتروناس الماليزية عقداً لتطوير حقلي سيري-أ وسيري-ب الغازيين، وأصبحتا أول متعاقدين أجنبيين يضعان قدماً في قلب قطاع الطاقة الإيراني منذ قيام الثورة الإسلامية. وبحلول عام 2004، وكما أشار تقريرها السنوي، كانت توتال قد وقّعت أربعة اتفاقات معاودة شراء مع إيران مما منحها 60 بالمئة من الإنتاج في حقلي سيري-أ وب، و40 بالمئة في بارس الجنوبي، و46.8 بالمئة في حقل بلال، و55 بالمئة في دورود. وبشكل عام، تقاسمت شركة النفط الإيرانية الوطنية مع توتال إنتاجاً بمعدّل 26.000 برميل يومياً لتسترد بالتالي النفقات التي دفعتها سلفاً في هذه المشاريع المتنوعة، وهو رقم أقل بكثير من إنتاج عام 2003 الذي وصل إلى 50.000 برميل يومياً بسبب تأثير أسعار الخام المرتفعة.

لكن معظم الشركات العالمية لم تكن راغبة بترتيبات معاودة الشراء تلك، ولا

يمـــنح مثل هذا الاتفاق المقاول حافزاً لرفع الكلفة، وبالتالي تطوير العوائد الإجمالية لمـــثل هـــذا المشروع، أو لزيادة حياة الحقل إلى ما بعد المدة العقدية المحددة سلفاً. وتعتبر بنود هذه العقود غير مرنة على الإطلاق، ولا يمكن التفاوض عليها، رغم أن ذلك مهم خصوصاً إذا تم اكتشاف احتياطيات من النفط والغاز بشكل غير متوقع، أو ظهـــور مشاكل تقنية غير متوقعة أو تغيير سعر النفط بشكل مفاجئ. وقد تظهر أحـــداث أخـــرى غـــير متوقعة – أحداث إقليمية أو تغييرات هامة في الأسواق الرأسمالية – ربما تعرّض المقاول العالمي لضغط مالي هائل يضطر معه للانسحاب من الصـــفقة. ولا تناســـب هذه الصيغة الجامدة لمعاودة الشراء على الإطلاق مشروعاً فـــائق التعقيد مثل عملية حقن الغاز في حقول بانجستان الثلاثة، على سبيل المثال، والـــتي تتطلـــب مقداراً كبيراً من المعلومات الحقلية إذا كان يراد لمثل تلك الخطة الـــتطويرية أن يُكتب لها النجاح. وفي بلاد أخرى، تسمح خطة تطوير حقل مثل هـــذا بهـــامش معـــين من المرونة عندما يتم تقييم عدد من الآبار، ولكن النموذج الإيـــراني للعقـــود يحدد عدداً معيناً يكون التفاوض حوله في معظم الأحيان مضيعة للوقت والمال.

إنّ لعقـــود معـــاودة الشراء نواحي سلبية أخرى. وتعني المدة العقدية القصيرة نســـبياً – حوالى سبع سنوات – أيضاً أن المقاولين الأجانب ليس لديهم ما يكفي من الوقت لبناء روح الثقة والتعاون مع الإيرانيين والتي يتطلبها عملهم إذا أرادوا أن يكـــون ناجحـــاً، مما يدفعهم للتساؤل حول كيفية الوصول إلى ذلك في حين أنهم مجبـــرون في نهاية العقد على نقل تقانتهم الحديثة العالية القيمة إلى أيدي الإيرانيين، الذيـــن يتخلفون كثيراً عن العالم الخارجي بالمعايير التكنولوجية. ولا يمكن الإقدام عـــلى مـــثل هذه التضحية إلا إذا كان المقاول سيستفيد لوقت أطول من مثل تلك الصفقة، وعندما تصبح التكنولوجيا المستخدمة في المشروع قديمة الطراز. واشتكى أحـــد مسؤولي توتال لإحدى وكالات الأنباء في معرض النفط الإيراني في نيسان عـــام 2006 [39]: "تقوم وفقاً لعقود معاودة الشراء بتطوير الحقول، وعندما تنتهي تقـــول وداعاً لكل شيء". وأي شركة توقّع عقد معاودة شراء لاستكشاف أحد

الحقول، عوضاً عن تطوير مصادرها الخاصة، تخاطر أيضاً بدفع تكلفة باهظة قبل أن تجـــد أن إنتاجية ذلك الحقل أقل من المتوقع أصلاً، ولا توقع لهذا السبب أي عقود إضافية تكون الشركة مؤهلة للعمل عليها.

مؤخـــراً، قامـــت الحكومـــة الإيرانية ببعض الخطوات للتخفيف من مخاوف الشـــركات العالمية. ورغم أن مسؤولي شركة النفط الإيرانية الوطنية ادّعوا منذ عام 1999 استعدادهم للنظر في أي صيغة مالية محتملة يريد المشاركون اقتراحها، إلا أنه لم توجـــد سوى بعض الإشارات القليلة حول اعتماد أي تلك البدائل حتى كانون الـــثاني عـــام 2004 [40]، عندما أعلن المسؤولون الحكوميون تعديلات على نموذج عقـــد معـــاودة الشراء الأصلي، والتي تضمنت زيادة مدة التعاقد من حوالى خمس وســـبع ســـنوات إلى خمس وعشرين سنة، مما سيسمح أخيراً للشركات الأجنبية بالاســـتمرار في تطويـــر الحقول بعد انتهاء الفترة المحددة وعودة الملكية إلى شركة النفط الإيرانية الوطنية. وبعد عدّة شهور، أعلن **كمال دانشيار**، رئيس لجنة الطاقة في المجلس التشريعي، أن لجنة من أعضاء وزارة النفط وصناعيين وأساتذة جامعات ســـوف تدرس مقترحات مبدئية لتشجيع المزيد من مقاولي النفط على استكشاف 16 حقـــلاً محتملاً: الميزة الرئيسية في النسخة المنقحة أن من يكتشف أي كميات تجارية من النفط أو الغاز سيحصل آلياً على حقوق تطوير تلك الاحتياطيات، فيما كـــان عـــلى مالك الترخيص بموجب البنود السابقة التقدّم بعرض يتنافس فيه مع آخـــرين ليطور المكتشفات التجارية. وشكّل ذلك الإعلان جزءاً من خطة تطوير اقتصـــادية خمســـية أوسع بين سنين 2005-2010، والتي مرّرها البرلمان الإيراني، لجذب الشركات الأجنبية للعمل في قطاعات النفط والغاز الإيرانية [41].

لا ينبغي تضخيم أهمية هذه الإصلاحات، مثل تلك المتعلقة بقوانين الإستثمار الأجـــنبي، بكـــل الأحوال. وبعد التوقيع عام 1997 على عقد لتطوير حقل بارس الجـــنوبي، أشار نائب رئيس توتال إلى أن نظام معاودة الشراء لم يكن عاملاً مضاداً لإتمـــام الصـــفقة وأن هناك عقبات مشابهة في بلدان أخرى لا يمكن تذليلها: "نظام معـــاودة الشراء الإيراني صفة للبلدان التي ترغب بإعادة فتح قطاعاتها أمام شركات

النفط العالمية. والسيناريو مشابه في العراق والكويت. ... وتمتلك تلك البلاد تاريخاً طويــلاً في تطويــر النفط وإنشاء شركات النفط الوطنية فيها". وبمعايير اقتصادية أضــيق، هــناك الكــثير مــن الإصلاحات الأخرى التي تعتبر أكثر أهمية بالنسبة للشركات العالمية [42]. وادّعت إحدى الدراسات أن إيران بحاجة قبل كل شيء إلى إنشــاء قطاع خاص مزدهر يكون أكثر جذباً للمستثمرين الخارجيين من القطاع الحكومــي الأقل كفاءة. وهذا يعني الحاجة لاتخاذ بعض الخطوات الجذرية لتشجيع المؤسســات الخاصة والأشخاص على شراء أسهم وسندات في كل قطاعات النفط والغاز الرئيسية، رغم أن المادتين 44 و45 من الدستور لا تتركان سوى ما نسبته 5 -10 بالمــئة من الاقتصاد مفتوحاً أمام القطاع الخاص [43]. وبحلول عام 2005، تم اتخــاذ بعــض الخطوات المبدئية في هذا الاتجاه، وكان أهمها بعد تشرين الثاني عام 2004، عندما ألغى أحد مجالس مراقبة الدستور الإيراني – تشخيص مصلحة النظام – مراســيم تشريعية مبكّرة تمنع تخصيص قطاع الطاقة، من ضمن قطاعات أخرى، في البلاد.

ربمــا تكــون كل تلك الاعتبارات الإقتصادية الضيقة أقل أهمية أيضاً من الإطــار الواســع للسياســات الدولــية. ولم يرغب سوى قلة فقط من ممثلي الشركات الأجنبية الذين حضروا مؤتمر طهران في تشرين الثاني عام 1995، على ســبيل المــثال، بنشر أسمائهم وتفاصيل عن أصحاب شركاتهم خوفاً من ردود الأفعــال الأميركية الانتقامية. وبعد ثلاث سنوات، وفي تموز 1998، أوضحت الكثير من الشركات العالمية علناً رغبتها في التعاقد على 40 مشروعاً – تتضمن فرصــاً لــتطوير 15 موقعــاً ساحلياً – والتي عرضها وزير النفط زنكنة على الشــركات الأجنبية: قدّمت هيئة النفط الوطنية التي تمتلكها الحكومة الصينية، وكايرن للطاقة في إدنبره، ومونومينت للنفط والغاز في لندن علناً عروضاً لتطوير حقــل بلال النفطي. والفرق أنه بعد دعم إدارة كلينتون لشركة توتال في عام 1998 لم يعــد الــتهديد الأميركي بفرض العقوبات احتمالاً مؤكداً، ورغم أن قــانون داماتو كان يحذر بشكل خاص الشركة الكندية بو-فالي من عدم تقديم

أي عروض، إلا أن كلماته لم يعد لها ذلك الوزن كما كانت من قبل [44].

رغم أن معظم مستثمري النفط يمتلكون رؤية بعيدة المدى في ما يخص أعمالهم، إلا أنهم يعتبرون غالباً أن العمل في إيران محفوف بالمخاطر أكثر من أي أسواق منافسة أخرى لأن بنيتها التحتية النووية ربما تصبح هدفاً في المستقبل لأعمال عسكرية أميركية أو إسرائيلية، أو نتيجة خضوع البلد لعقوبات اقتصادية محتملة قد تفرضها الأمم المتحدة. ورغم أن معظم رجال الأعمال الغربيين في إيران أجبروا أنفسهم على عدم تصديق التقارير الصحفية حول الضربات الأميركية لذلك البلد طالما استمر الأوروبيون بالتفاوض معه حول القضية النووية [45]، إلا أن الحساسية التجارية للسياسات الإقليمية أضحت واضحة في 16 شباط عام 2005 عندما اضطربت الأسواق المالية نتيجة تقارير عن حدوث انفجار في إقليم بوشهر، والذي تم اعتباره بشكل خاطئ ناتجاً عن ضربة بصواريخ أجنبية. واعتبر بعض المحللين أيضاً انتخابَ محمود أحمدي نجاد المحافظ والمتشدد في حزيران عام 2005 على أنه نذير بزيادة التوتر وعدم الاستقرار. وأعاقت إيران أيضاً بعض المستثمرين في الماضي لأنها تفضل عادةً تسوية النزاعات التجارية أمام المحاكم الإيرانية عوضاً عن التحكيم الدولي. والأكثر من ذلك أن قطاع النفط الإيراني حسّاس على وجه الخصوص لتلك الضغوطات نظراً لقيام الدولة بإدارته مباشرة، وهو بالتالي شديد الحساسية للاهتزازات السياسية: منذ الثورة، لا يرأس شركة النفط الإيرانية الوطنية سوى وزير النفط فقط، والذي يختاره الرئيس. والأكثر أهمية أيضاً من قانون الإستثمار الأجنبي، قيام إيران بالتوقيع على "اتفاقية ميثاق الطاقة" لعام 1994، وهي إطار عمل دولي لبناء ثقة المستثمرين بالمشروعات خارج بلدانهم الأم. وتم اتخاذ بعض الخطوات نحو ذلك، وفي تشرين الثاني عام 2003، تمت دعوة أمين عام اتفاقية ميثاق الطاقة **د. ريا كيمبر** إلى طهران لبحث إمكانية الاشتراك في تلك المعاهدة الدولية.

انبثق التأثير المزدوج لهذين العاملين المختلفين — الحاجة العالمية المتزايدة للنفط والغاز إضافة إلى جهود إيران لجذب المستثمرين الأجانب — ليشكل تحدّياً جديداً

وقوياً لهيمنة أميركا العالمية. ولكن هناك بالطبع الكثير من العوامل المجهولة في هذه الصورة، وأهمها على الإطلاق نفوذ الرئيس الإيراني المنتخب حديثاً محمود أحمدي نجاد.

## الرئيس الإيراني الجديد

ذكرنا سابقاً أن الخط السياسي المتشدد غير القابل للمساومة الذي يتبناه أحمدي نجاد نجح مبدئياً في إبعاد بعض الدعم الدولي الذي ربما كان سيجده في حالة أخرى. ولكن رغم أنه قد يستمر في إبعاد هذا الدعم المحتمل، إلا أن مقاربته المتشددة للأمور ربما ترغم الحكومات المعنية على الاختيار بين أمرين: إما إيران أو الولايات المتحدة بطريقة تصب في مصلحة طهران. ولا يمكن تجاهل مثل تلك التهديدات بسهولة لأن طهران تعرف أنها تستطيع بسهولة تقديم عقود عالية القيمة لمقاولين أجانب آخرين، وأهمها الشركات الروسية أو الصينية، والمستعدة للتضحية بعلاقاتها، في حال وجودها أصلاً، مع الولايات المتحدة.

توحي لمحة سريعة على سيرة أحمدي نجاد السياسية وخلفيته الشخصية بشخصية غير مرنة، والتي ربما تنحو إلى القوة كخيار في التعامل مع العالم الخارجي. وفي 24 تموز عام 2005، فاز المرشح الرئاسي البالغ من العمر 49 عاماً بالجولة الثانية من الانتخابات بعدما وعد بتشكيل "حكومة إسلامية" نقية، وكان مؤهلاً تماماً للوفاء بذلك الوعد. وخدم أحمدي نجاد في الحرس الثوري خلال الحرب مع العراق، وشغل لاحقاً، كمسؤول موثوق به في النظام، عدداً من المواقع أهمها العمدة المحافظ لطهران بعد الانتخابات البلدية عام 2003، وهو جزء من التقاليد الأبوية التي تركز على كره الأجانب والتدخل الاقتصادي في الحياة العامة والتي تختلف عن الأسلوب العلمي السهل الذي يعتقد معظم الاقتصاديين أن إيران تحتاجه. وظهر دليل على هذا التشدد في المواقف بعد أسابيع من توليه مهام منصبه في آب، عندما أعلن المتحدث الاقتصادي باسمه تخفيضاً لمعدلات الفائدة التي كان يعارضها الاقتصاديون المستقلون؛ والتي يعتقد المحللون البارزون، مثل أمير

**موهيبـــيان**، الصحفي الإيراني المعروف، أنها ستساعد القطاع الحكومي على النمو أكثر [46].

خلال أسابيع من توليه مهامه كرئيس للوزراء، صدر عن أحمدي نجاد إشارة أخـــرى أيضاً حول تبنيه لموقف متشدد لا يقبل المساومة مع المستثمرين الأجانب، والـــذي قد يجبرهم مستقبلاً على الاختيار بين واشنطن وطهران. وفي تحذير واضح للأوروبيين، خاطب البرلمان الإيراني في آب أن "العلاقات الإقتصادية ليست مستقلة عـــن العلاقـــات السياســـية"، خصوصاً مع دول تتعامل معنا بعدائية ولا تعترف بـــالحقوق المشروعة لإيران. ويعتقد المراقبون أن أحمدي نجاد لم يكن سعيداً ببعض الصفقات التي أبرمتها الحكومة السابقة - والتي كان يقودها المعتدل محمد خاتمي - مـــع الشركات الأجنبية. وأكّد الرئيس الجديد على موقفه المتشدد هذا بإلغاء عقد حفـــر مـــع كـــيش-اورينتال، التي تمتلك علاقات مع الشركة الأميركية العملاقة هاليـــبورتون، بعـــد قبول المحكمة الإيرانية لاتهامات بقيام مسؤولي كيش-اورينتال بتقديم رشى للعمّال الإيرانيين.

كانت كل تلك الضغوط المختلفة — بعضها داخلي بالنسبة لإيران، والأخرى إما لنفاد الصبر الأميركي أو للازدياد الحاد في الطلب العالمي على النفط — هي التي أدّت إلى ظهـــور هذا التحدي الجديد للقوة الأميركية. فمن جانب تحاول واشنطن ســـحب حلفائها، ودول عدم الانحياز، ومنافسيها بعيداً عن طهران، ومن الجانب الآخر هناك الحاجة المتزايدة للطاقة التي تدفع هؤلاء باتجاهها.

تحـــتاج هذه العبارة بالطبع إلى شرح أكثر تفصيلاً. ما هو نوع "القوة"، بكل الأحوال، الذي يتعرض الآن لخطر الانقراض؟

## قوة الولايات المتحدة

**القوة**، كما عرّفها المؤلف الأميركي البارز في الشؤون الدولية **جوزيف ناي**، هـــي "القدرة على التأثير بالنتائج التي ترغب بها، وتغيير سلوك الآخرين، إذا كان ذلـــك ضـــرورياً، لتحقيق ذلك" [47]. ويمكن لهذه **القدرة**، بالطبع، عرض نفسها

بطرق مختلفة، ومن الواضح أن إيران لا تشكل حالياً أي تحدٍّ لقوة أميركا المرنة التي عــرّفها نــاي عندما قال: "ربما يحصل أي بلد على النتيجة التي يريدها في السياسة العالمــية لأن الــبلدان الأخــرى تريد تقليده، وتعجبها قيمه، وتحاول مجاراة مثاله، وتطمــح إلى مستواه في الازدهار والانفتاح" [48]. ولا يوجد، عدا المناطق الشيعية في العراق، سوى أماكن قليلة جداً في العالم يلتزم سكانها بالقيم الصارمة التي تدافع عنها الثورة الإسلامية التي قامت عام 1979، والتي يعيد إنتاجها، رمزياً على الأقل، محمود أحمدي نجاد. وبالعكس، هناك الكثير من الشباب داخل إيران الذين يحاكون الأزيــاء والعــادات الغربــية، ويعجبهم أسلوب حياة وقيم الأغلبية العظمى من الأميركــيين: وقــال لي دبلوماســي أوروبــي يخدم في طهران مرة إنه "إذا افتتح الأميركــيون مكتباً لمنح تأشيرات الدخول في طهران، سيكون هناك صف انتظار بطول عشرة أميال خارجه. وأنه سيكون لوحده سبباً كافياً لانهيار النظام".

تمــثّل إيران عوضاً عن ذلك تحدّياً لقوة أميركا الصلبة، والتي عرّفها ناي بأنها قدرة البلد على تقديم المكافآت وإطلاق التهديدات. ولطالما تم احتساب هذا النوع من القوة تقليدياً بقدرة البلد على شنّ الحروب ضد أعدائه، وهي القدرة التي تعتمد بالمقابل على عوامل مثل عدد السكان، ومساحة الأرض، والموارد الطبيعية، والمتانة الإقتصــادية، والقــوة العســكرية والاستقرار السياسي. وفي العالم المعاصر، بكل الأحوال، هناك نقاش بأن "القوة الإقتصادية أصبحت أكثر أهمية مما كانت عليه في الماضي، بسبب الازدياد النسبــي في القوة المكلفة والأهداف الإقتصادية التي تلوح في أفق قيم المجتمعات ما بعد الصناعية".

## القوة الصلبة

تتمــتع الولايــات المــتحدة، في جميع المجالات، بقوة صلبة أكبر من الدول الأخرى، مما يمنحها أسباباً مهمة تدعو الآخرين للامتثال لقيادتها. وتمتلك، بالمحصلة، قــوة اقتصادية هائلة تمكّنها من استعراض عضلاتها أمام الدول الأخرى بعدّة طرق، لــيس أقلها أنها تنتج مواردَ تجعل واشنطن قادرة على تقديم مساعدات أو قروض ضــخمة مع سلسلة من الإجراءات السياسية المتصلة بها إذا اختارت ذلك. وعندما

تقترب اقتصاديات دول أخرى مثل أندونيسيا، والبرازيل، وماليزيا من حافة الانهيار تلعب الولايات المتحدة دوراً محورياً في إنقاذها، وتقدّم غالباً قروضاً طارئة مشروطة بتطبيق برامج محلية في الخصخصة وتحرير التجارة. فعلى سبيل المثال، حثّ الوعد بتقديم مساعدة عاجلة لاقتصاد صربيا المدمّر عام 2000، حكومة بلغراد على تغيير مسارها وتسليم قائدها سلوبودان ميلوزوفيتش الى محكمة جرائم الحرب الخاصة بيوغوسلافيا التي أنشئت في لاهاي، فيما ينبغي على قادة باكستان حالياً الموازنة بين مبلغ 700 مليون دولار تتلقاها بلادهم من الولايات المتحدة مع قيمة تجارتهم مع طهران. وقد لا يكون الوعد بتقديم مساعدات مالية مغرياً على الدوام — في آذار عام 2003، لم يفلح وعد واشنطن بتقديم سلة مساعدات تبلغ قيمتها 15 مليار دولار مقابل دعم الحرب على العراق في حث البرلمان في أنقرة على السماح بنشر 62.000 جندي أميركي و250 طائرة على الأراضي التركية [49] — ولكنه عامل إغراء لمعظم الأطراف.

لا يمكن قياس الفوائد الإقتصادية والمالية التي تقدمها واشنطن بمعايير المساعدات والقروض الضيق فقط. ويعود ذلك بشكل جزئي إلى أن ميزانية المساعدات الخارجية الأميركية لم تعد ضخمة كما كانت من قبل. وفي عام 1948، على سبيل المثال، ارتفعت هذه الميزانية إلى حوالى 6 بالمئة من الناتج القومي الإجمالي، ويقف الرقم اليوم عند 0.17 بالمئة، أو أقل من 17 مليار دولار. وحتى هذا الرقم مخادع، لأنه إذا نحينا جانباً المساعدات العسكرية ومبلغ 3 مليارات دولار المخصص لدعم إسرائيل كل عام ينخفض المبلغ إلى 8 مليارات دولار [50]. وفي كل الأحوال، ربما لا تكون الفوائد الناتجة عن مثل هذه المساعدات الأجنبية بمثل أهمية التجارة والإستثمارات القادمة من بلد بلغ الناتج القومي الإجمالي له 10 تريليون دولار عام 2004، والذي يمثّل 30 بالمئة من الاقتصاد العالمي. وأي عداء سياسي مع واشنطن سيعني إمكانية التعرض لعقوبات اقتصادية تستطيع تعطيل تدفق الرساميل من وإلى الولايات المتحدة، مما سيلحق ربما أضراراً كارثية بتلك الشركة أو البلد الذي يتعرض لمثل تلك الإجراءات.

يـــتم قياس الأهمية القصوى للتجارة والإستثمار الأميركيين مع البلاد الأخرى بـــدور الولايات المتحدة في إطفاء بؤر التوتر في المواقع الساخنة في العالم. وفي عام 1994، على سبيل المثال، وافقت كوريا الشمالية على إيقاف تحدّيها بتطوير أسلحة نوويـــة مقـــابل وعد أميركي بتقديم ليس فقط كميات كبيرة من النفط لها، ولكن بإزالـــة الحواجز التي تعوق التجارة والإستثمار، وإعادة "تطبيع العلاقات السياسية والإقتصـــادية بالكـــامل" بين البلدين أيضاً. وبكل الأحوال، لم تعد تلك العلاقات بحلـــول عام 2001 نظراً لازدياد الشبهات حول قيام بيونغ يانغ باستئناف برنامجها النووي، ولكن في أيلول عام 2005، ساعدت وعود مماثلة بإقامة علاقات اقتصادية بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة على عقد اتفاق جديد.

يعتـــبر نفـــوذ واشـــنطن على المؤسسات المالية الدولية، وأهمها البنك الدولي ومصرف النقد العالمي، أكثر أهمية أيضاً من ميزانية المساعدات الأميركية. ويأتي هذا النفوذ وبدرجة كبيرة نتيجة لقوة الاقتصاد الأميركي: تساهم الولايات المتحدة أكثر مـــن أي بلد آخر في صندوق النقد الدولي، وتموّل واشنطن 17.5 بالمئة من أصوله، وينـــبغي أن يكون رئيس البنك الدولي، بموجب اتفاق غير رسمي، مواطناً أميركياً والـــذي يرشّـــحه مديـــر البنك التنفيذي الأميركي أيضاً. وأصبحت أهمية النفوذ الأميركي على هاتين المؤسستين واضحة خلال أزمة قناة السويس في تشرين الثاني عام 1956، على سبيل المثال، عندما فرضت إدارة أيزنهاور عقوبات اقتصادية فعّالة على بريطانيا باستخدام نفوذها في مصرف النقد الدولي لمنع طلب بريطانيا اليائس في الحصول على مساعدة اقتصادية عاجلة. ورغم تباهيها بالاستقلالية الكاملة عن الضغط الخارجي، تمتلك الولايات المتحدة نفوذاً قوياً على هيئات ومنظمات دولية أخـــرى مثل الأمم المتحدة وأوبيك. وفي آذار عام 1999، عكس قرار أوبيك برفع حصـــص الإنـــتاج جزئياً رغبة أميركية قوية: في 11 نيسان، وبعد قيامه بزيارات مـــتعددة إلى وزراء نفط دول أوبيك الرئيسية قبل انعقاد مؤتمرهم في فيينا، وإجرائه سلســـلة من المكالمات الهاتفية خلال مفاوضاتهم حول حصص الإنتاج، ادّعى وزير الطاقـــة الأميركي بيل ريتشاردسون أن "جهود الإدارة الدبلوماسية ينبغي أن تثمر

عن زيادة فورية في الإنتاج تبلغ 1.8 مليون برميل يومياً" [51].

تمتلك واشنطن أيضاً نفوذاً قوياً على الأمم المتحدة، وتشرح رغبة الهند الطموحة بالحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي جهودها الحالية لإقامة علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة. وحاولت واشنطن مراراً إقناع نيودلهي بنشر قوات هندية في العراق مقابل هذا التمثيل في مجلس الأمن [52].

تظهر علامات ثروة أي بلد أيضاً في قدراته التكنولوجية، حيث يكون قادراً على تمويل أبحاث التطوير، وتحقيق اكتشافات تقدّم تفوقاً تنافسياً يساعد على الاحتفاظ بتقدمه الاقتصادي. ويبدأ البلد الذي يمتلك رؤية واضحة في تطوير مناطق جديدة من تقانة المعلومات، على سبيل المثال، ويستطيع أيضاً أن يؤسس لنفسه مكاناً في الأسواق العالمية بشكل أسرع من منافسيه، والذين سيجدون صعوبة كبيرة في التأقلم مع ذلك الوضع إذا وصلوا متأخرين. ولهذا فإن البلد الذي يضحي بعلاقاته مع واشنطن يخاطر أيضاً بالتخلي عن التطور السريع في التقدم التكنولوجي الذي تبرع فيه الولايات المتحدة. وعندما حاول الكونغرس الأميركي، في شتاء عام 2004، منع الإتحاد الأوروبي من رفع حظر مبيعات الأسلحة على الصين، اقترح بعض الأعضاء تقييد نقل التقانة الأميركية إلى الحلفاء الأوروبيين، إضافة إلى "إجراءات وتقييدات" أخرى [53]. وقال أحد أعضاء الكونغرس: "في سياق الحملة المتسارعة لضمان الحصول على العقود الصينية المربحة، ربما يرغب الأوروبيون بأن يقيّموا الضرر المحتمل للتعاون الدفاعي على ضفتي الأطلسي". وساعدت مثل تلك التهديدات على تخلي الإتحاد الأوروبي عن مثل تلك الخطط نهائياً بحلول آذار عام 2005.

يحقق التطور التقني أيضاً أفضلية واضحة في ساحات القتال، ولن يستطيع أي بلد يتأخر تقنياً تعويض ما فاته سوى بدفع كلفة عالية جداً. وفي فترة ما بعد الحرب، على سبيل المثال، كافحت فرنسا لتطوير ترسانتها النووية الخاصة، فيما اشتركت بريطانيا التي كانت تتمتع بعلاقات وثيقة مع واشنطن منذ عام 1957 بالمعلومات التقنية مع الولايات المتحدة لإنتاج القنابل النووية، واشترت صواريخ

بولاريس (نجم القطب) بأسعار مخفضة خاصة. وتبين حملات الولايات المتحدة اليوم في كل من كوسوفو، والعراق، وأفغانستان أهمية مجاراة مثل تلك التطورات؛ والتي تعبر بوضوح عن قوة أميركا العسكرية الهائلة والمتطورة، باعتمادها على الحواسب والأقمار الصنعية والأسلحة "الذكية". ويعتبر ذا أهمية خاصة في هذا المجال دور أميركا الحالي كمحور لحركة الاتصالات العالمية: حوالى 75 بالمئة من حركة الإنترنيت العالمية تنتقل اليوم عبر الولايات المتحدة، وتقودها المخدّمات الأميركية التي تعتبر وريثة الإنترنيت الأصلية، والتي بدأت كشبكة داخلية في وكالة مشاريع الأبحاث المتطورة التابعة لوزارة الدفاع. ويعتمد أمن الكثير من الدول، في هذا المجال، وبدرجات متفاوتة على الولايات المتحدة، رغم الجهود الفاشلة التي بذلتها الحكومة الإيرانية في تشرين الثاني عام 2005 لنقل السيطرة على الإنترنيت إلى أيدي وكالة مستقلة تابعة للأمم المتحدة (54).

انبثقت أهمية التقانة العسكرية في شراء الدعم السياسي في صيف عام 2005، عندما استخدمت واشنطن معرفتها النووية كأسلوب تفاوضي للفوز بتأييد نيودلهي (راجع الفصل الثالث). ورغم الصخب السياسي الذي ظهر في واشنطن وأماكن أخرى، إلا أن إدارة بوش قدّمت للحكومة الهندية تقانة نووية حسّاسة، وأنظمة تسليح متطورة للغاية وقادرة على حمل رؤوس نووية؛ والتي ستسمح لنيودلهي بمنع أي هجمات عسكرية صينية شبيهة بتلك التي تم إطلاقها على الحدود الشمالية للهند خلال الحرب الصينية-الهندية عام 1962.وسيخاطر أي حليف للولايات المتحدة بفقدان إمكانية الحصول على التقانة العسكرية والمدنية إذا رفض السير في ركب واشنطن. وكان ذلك هو الثمن الذي خاطرت فرنسا بدفعه أثناء التحضير لحرب العراق عام 2003 عندما رفضت دعم المحاولات البريطانية والأميركية الحثيثة لاستصدار قرار ثانٍ من الأمم المتحدة ضد العراق، وأعلن الرئيس جاك شيراك أن فرنسا ستصوّت بلا "مهما تكن الظروف لأننا لا نعتقد أن الحرب ضرورية لتحقيق الهدف الذي نصبو إليه"، ولأن شن حرب دون موافقة الأمم المتحدة سيكون سابقة "خطيرة".

قــوة أميركــا العسكرية بالطبع ليست مسألة تطور تقني وحسب، وإنما في الأرقــام الكبيرة التي يستطيع البلد تقديمها لضمان استمرارها، وكانت هذه القدرة عــلى شــن حــرب لفترة طويلة في ذهن أيزنهاور عندما علّق مرة قائلاً إن "القوة الإقتصــادية أســاس القوة العسكرية ... وإفلاس أميركا هدف سوفيتي أكثر من هزيمتها في ميدان المعركة" (55). وبسبب حجم جيش الولايات المتحدة، منذ دخوله الحــرب العالمية الثانية عام 1942، لا يستطيع أي بلد في العالم عدا تلك المحايدة أن يكون بمنأى عن النفوذ الأميركي. وبعد انهيار الإتحاد السوفيتي في بداية التسعينيات مــن القرن العشرين، وزوال التهديد الذي يمثّله التوسع الشيوعي، لا تستطيع أي حكومــة إثارة العداء ضد أميركا أو أن تغفل عن الفوائد السياسية والعسكرية التي قد تجنيها من التحالف مع بلد أنفق 437 مليار دولار عام 2004؛ أي ما يقرب من نصف الإنفاق العسكري في كل أنحاء العالم، والذي أنفق أموالاً أكثر خلال الحرب الباردة.

يعتــبر هــذا أقل دقة اليوم عمّا كان من قبل. وبمعايير المواد الأولية، يبدو جيش الولايــات المتحدة غير حصين ومكشوفاً، ويتعرض منذ غزو العراق لحرب عصابات طويلــة الأمد مما يجعل التدخل الواسع النطاق في العالم غير ممكن عسكرياً وغير مقبول سياســياً لعامة الشعب الأميركي الذي كان عليه أن يتحمّل إصابات كبيرة ومتزايدة. ومــنذ عام 2001، كان التحالف الوثيق مع الولايات المتحدة يحمل مخاطر جديدة أيضاً بجعــل الطــرف الآخــر هدفاً لإرهابيــي القاعدة: كانت جرائم تفجيرات قطارات مدريــد عــام 2004، وتفجيرات أنفاق لندن في تموز عام 2005، عمليات "انتقامية" لدعــم الحكومتين للغزو الأميركي للعراق. وأخيراً، تستطيع بعض الدول الآن التحول بعــيداً عن واشنطن نحو كتل دفاعية وسياسية منافسة انبثقت منذ نهاية الحرب الباردة، والمــثال الأوضــح في هذا المجال هو الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي، التي اتفقت تدريجياً على سياسة دفاعية مشتركة خلال العقد الماضي.

إذاً، كــيف تتعرض "قوة" أميركا، كما تم تعريفها بكل تلك الطرق المختلفة، للتآكل نتيجة التحدي الإيراني؟

## كيف يتم تقويض القوة الأميركية؟

تـــتراجع القوة الأميركية، وربما تتعرض للتحدي يوماً ما، بتأثير النفط الإيراني بعدد من الطرق المختلفة التي تقع خارج نطاق هذا الكتاب. ورغم أنه تمت الإشارة ســـابقاً في هذا الفصل إلى أن اعتماد الكوكب على النفط ينحّي جانباً أي اقتراح لفـــرض عقوبـــات اقتصادية ذات مغزى على إيران، إلا أن ذلك لا يحدّ من القوة الأميركـــية تجـــاه ذلك البلد وحسب، وإنما قدرة أي بلد آخر يرغب بتغيير سلوك إحـــدى الدول المنتجة للنفط. وستقابل الصين — وربما روسيا أيضاً — والتي يزداد اعـــتمادها عـــلى الـــنفط الإيراني، أي قرار للأمم المتحدة ضد إيران بالفيتو على الأرجـــح، ولن يكون ذلك انعكاساً لأي تحدٍ إيراني بقدر ما سيكون نتيجة ضعف نظـــام التصويت في مجلس الأمن الدولي، والذي حاولت إدارة بوش إصلاحه بعدما أدركت مساوئه: عارضت بكين وموسكو، بالنتيجة، أي خطوات أميركية لفرض عقوبـــات عـــلى كوريا الشمالية في بداية عام 2003 بعدما طرد نظام بيونغ يانغ مفتشي الأسلحة الدوليين، وخرق معاهدة منع الانتشار النووي.

تقع تحدّيات إيرانية أخرى محتملة للهيمنة الأميركية خارج نطاق هذا الكتاب أيضاً. وفي تموز عام 2005، أثارت تصريحات رئيس مجلس إدارة مجلس البورصة في إيران **حيدر مستخدمي حسيني** بأن المجلس وافق من حيث المبدأ على إنشاء سوق نفط جديدة على جزيرة كيش والتي ستكون الأولى من نوعها في الشرق الأوسط، الشك والاستغراب. ولأن هذه البورصة الجديدة لن تتعامل إلا باليورو، كان هناك احـــتمال بأن تبدأ أخيراً بتحدي الهيمنة التي تفرضها الأسواق المالية الموجودة حالياً — ســـوق الـــنفط العالمي في لندن، وسوق التبادل التجاري في نيويورك — والتي تمتلكها شركات أميركية. واعتبر بعض الخبراء أنه إذا تم بيع كميات كبيرة جداً من الـــنفط بالـــيورو، سيتضاءل الطلب العالمي على الدولار، الأمر الذي ستنتج عنه مشكلة كبيرة للاقتصاد الأميركي المثقل بالديون والذي يعتمد كثيراً على مثل هذا الطلـــب. وقـــال محلل في جامعة كولومبيا لأحد الصحفيين الأميركيين: "عند تلك

المـــرحلة، سيضـــعون فعـــلاً إصبعهم في عين الولايات المتحدة، وجزء من فكرهم بالتأكـــيد هو إضعاف هيمنة الاقتصاد الأميركي" (56). لكن معظم المحللين متفقون بـــأن مثل هذا السيناريو لن يشكل سوى تهديد بعيد جداً، ولن يكون تحدّياً قصيراً أو متوسط المدى للمصالح الأميركية، حتى إذا تم افتتاح السوق - التي تم الترخيص لها في أيار عام 2006 - قريباً. وبخلاف ذلك، يتحدّى النفط الإيراني نفوذ واشنطن العالمي بثلاث طرق مختلفة.

مـــن ناحية، يتغذى اقتصاد منافسي واشنطن الاستراتيجيين، وأهمهم الصين، عـــلى المـــوارد الطبيعية الإيرانية، والتي تزيد لهذا السبب من حجم التحدي الذي تلاقـــيه المصـــالح الأميركية من قبل تلك الدول. والأكثر من ذلك، تسهم عائدات الـــنقد الأجنبـــي من صادرات النفط والغاز في دعم النظام الإيراني، وهو المنافس الرئيســـي وعدو الولايات المتحدة في الشرق الأوسط؛ وتسمح له بالسعي لامتلاك بـــرنامج نـــووي، والـــذي يُعتقد على نطاق واسع بأنه يخفي برنامجاً سرياً لإنتاج الأسلحة النووية، وتقديم رشى لأعدائه السياسيين.

ينظر الفصل التالي في الطريقة التي يتم بها إغراء حلفاء أميركا الحاليين، إضافة إلى دول عدم الانحياز، على فضّ التحالف مع واشنطن، وبناء علاقات اقتصادية مع طهران عوضاً عن ذلك. وظهر مثال عمّا قد يكون عليه هذا الانقسام في المستقبل عـــندما وقّعت توتال عام 1997 عقداً لتطوير حقل بارس الجنوبي، والتعرض بالتالي لخطـــر العقوبـــات الأميركية المنصوص عليها في قانون *العقوبات الإيرانية-الليبية*. وأخبر رئيس توتال صحيفة لوموند، ولسبب وجيه، أنه لتوقيع الاتفاق "حصل على دعـــم الحكومـــة الفرنســـية"، والـــتي انضم المتحدث باسمها إلى مسؤولي الإتحاد الأوروبـــــي في انتقاد التهديد الأميركي باعتباره "غير قانوني وغير مقبول". وقال السير **ليون بريتان**، نائب رئيس المفوضية الأوروبية، عن قانون العقوبات ذاك بأن "مـــثل هذا التشريع مخالف للقانون الدولي. وهو أيضاً غير مثمر بالمعايير السياسية لأنـــه يســـبب توتراً بين أوروبا والولايات المتحدة، مما يجعل عملهما أكثر صعوبة لتحقـــيق أهداف سياسية مشتركة في إيران. وسيكون ذلك من مصلحة المتشددين

في طهـــران" [57]. ولاقى انتقاده صدى إيجابياً من قبل سفير الإتحاد الأوروبـــي في واشـــنطن، الذي كتب إلى قادة الكونغرس الأميركي قبل عام للتعبير عن معارضته للتشـــريع المشـــار إلـــيه آنفاً، فيما أشار مسؤولو الإتحاد الأوروبي، بطلبهم إجراء مشاورات برعاية منظمة التجارة العالمية، إلى أنهم سيعتبرون فرض عقوبات من قبل طرف ثالث خرقاً لاتفاقيات التجارة الدولية [58]. وكان البيت الأبيض يعرف دون شـــك احـــتمال حدوث ردّ فعل غاضب عندما أشار تقرير داخلي في شباط عام 2004 إلى أن اتخاذ خطوات لتنفيذ قانون "العقوبات الإيرانية- الليبية" سوف "يقود إلى توتـــرات جدّية مع بعض أقرب حلفائنا؛ والتي ستكون لها عواقب سلبية على عدد كبير جداً من القضايا".

بالطـــبع فـــإن تحدّي إيران للولايات المتحدة لا يعتمد بأي حال على قانون "العقوبـــات الإيرانـــية- الليبية". وحتى إذا افترضنا فقط أنه تم التوصل إلى تسوية طويلة الأجل حول القضية النووية، وأن الرئيس بوش لم يجدد لاحقاً القانون في آب عـــام 2006، ســـيبقى هناك اختلاف صارخ بين موقف أميركا من ناحية، وتلك الـــبلاد الـــتي تمتلك مصالح اقتصادية داخل إيران من ناحية أخرى. وسيبقى لدى اليابان والحكومات الأوروبية، على سبيل المثال، حافز للقيام بالأمور على طريقتها الخاصة ومنح إيران المزيد من المرونة في قضايا السياسة الخارجية، عوضاً عن المشي في الركـــب الأميركـــي. إذاً، لا يشكل قانون *العقوبات الإيرانية- الليبية* لب هذه القضية، وإنما عزلة الاقتصاد الأميركي عن إيران، بغض النظر عمّا يمثّله هذا التشريع وعمق هذا الخلاف.

هذه هي التحدّيات المختلفة التي تمثّلها موارد إيران الطبيعية للتفوق السياسي الأميركي الآن. وسنبحث في الفصل التالي العلاقات بين واشنطن وبعض حلفائها.

# الفصل الثاني

## فض تحالفات الولايات المتحدة

إلتقى السفير الأوروبي، الذي كان يقود في بداية تشرين الثاني عام 2004 الجهود الدبلوماسية لحل قضية إيران النووية، بعض أكثر الأشخاص صعوبة على مر مسيرته المهنية التي امتدت ثلاثين سنة. ولكن رغم وجود لحظات بالغة التوتر عندما كانت المناقشات الدبلوماسية تصل إلى ذروتها، إلا أن أحداً من نظرائه لم يصرخ عليه أبداً من قبل. ولكنه عندما التقى الدبلوماسيين الأميركيين في قاعة اجتماعات كبيرة في فيينا، أصبح نظيره الأميركي **كينيث بريل** قلقاً فجأة قبل أن ينفجر بثورة غضب عارمة أمام كل زملائه المذهولين. وأخبرني المبعوث الأوروبي بعد عام من ذلك: "كنت قد سمعت عن أن مثل تلك الأشياء حدثت أيام **خروتشوف** أثناء الحرب الباردة. ولكني لم أشاهد أي دبلوماسي أجنبي يتصرف على ذلك النحو من قبل، هذا إذا نحينا جانباً دبلوماسياً يمثّل حليفاً رئيسياً".

كان سبب كل ذلك التوتر سؤال حول كيفية التنسيق عندما يجتمع مجلس الوكالة الدولية للطاقة الذرية بعد أسبوعين لمناقشة القضية النووية الإيرانية. وكان الأميركيون يضغطون باتجاه إصدار توصية من الوكالة لتحويل القضية إلى مجلس الأمن الدولي، وكان الضغط قوياً جداً لدرجة أن جواب المبعوث الأوروبي حول ضرورة التريث في ذلك أثار رد فعل عدائي. ويتذكّر السفير قائلاً: "لقد طلبت من **بريل** أن يكون أكثر تحديداً حول ضرورة هذه الإحالة. وما إذا كانت بعض القضايا بين إيران والإتحاد الأوروبي سبباً لذلك؟ أعتقد أن بريل كان يتعرض لضغط قوي من واشنطن للحصول على تأييد الإتحاد الأوروبي، وأنه انفجر غاضباً لهذا السبب".

هذه الحادثة الصغيرة ليست سوى علامة على تمزّق ولاء بعض حلفاء أميركا الرئيســيين في أجزاء مختلفة من العالم اليوم أكثر من أي وقت مضى بسبب إغراء وفتنة موارد إيران الطبيعية. وفي نفس الوقت الذي تصعّد فيه واشنطن من ضغوطها عــلى حلفائهــا لوقف التجارة غير الضرورية والإستثمار مع إيران، تجد فيه تلك الحكومات أن مثل هذه العلاقات أكثر نفعاً وأن ضرورتها تزداد باضطراد. ولا يزال بمقــدور بعض الدول الإمساك بالعصا من منتصفها حتى هذه اللحظة، ونجحت في مقاومة الضغط الأميركي وحصاد المكافآت الإقتصادية من طهران. وتعتبر مكاسب بناء العلاقات الإقتصادية مع إيران والمحافظة عليها ذات أهمية كبيرة لدرجة أن بعض حلفــاء واشــنطن يفكّــرون جدّياً في فض التحالف مع السياسة الأميركية علناً، والــتعامل مع نظام طهران. ويبدو واضحاً أن تلك الحكومات ستكون مرغمة، في المستقبل، على اتخاذ بعض الخيارات الصعبة حول الرغبات التي ستحترمها والاتجاه الذي ستسير فيه.

"حلفــاء" أميركا، الذين يركّز عليهم هذا الفصل بشكل أساسي، هم الإتحاد الأوروبــي – وخصوصاً الدول الثلاث الأعضاء: بريطانيا، وفرنسا وألمانيا؛ والتي تشــكّل جبهــتها الدبلوماســية مــع طهران – واليابان وباكستان. ولدى هذه الحكومــات حوافــز اقتصــادية تتمثّل بالموارد الطبيعية الإيرانية لتحدّي الضغط الأميركــي، والتعامل مع طهران بطريقة لا توافق عليها واشنطن بتاتاً. وينظر هذا الفصــل، بشكل أكثر تمعّناً وبإيجاز أيضاً، في كيفية نشوء خلاف في المستقبل بين واشــنطن والــدول الأخرى التي تعتبرها أميركا "حليفة" لها. وتتضمن تلك الدول العــراق، وكوريا الجنوبية، وكندا؛ والتي تعتبر علاقاتها مع إيران إما كبيرة سلفاً أو أنها تتطور بسرعة.

رغــم أن مــثل هذا الخلاف سينشأ حتماً لأنه سيكون على حلفاء واشنطن إعطــاء الأولوية لمصالحهم الخاصة عوضاً عن المصالح الأميركية، إلا أن ذلك يعتبر أحــد سببين مختلفين تماماً يقوّضان نفوذ أميركا السياسي. وفي موقف مثل هذا، لن يــتراجع نفوذ أميركا على حلفائها وحسب، وإنما على دول أخرى أيضاً، وأهمها

إيران. ويعود سبب ذلك إلى أنه لا توجد حكومة، حتى تلك التي تمتلك قوة عالمية منقطعة النظير مثل التي تتمتع بها الولايات المتحدة منذ تفكك الإتحاد السوفيتي في بداية تسعينيات القرن العشرين، تستطيع أن تكون صوتاً منفرداً في العالم. وعشية الهجوم الأميركي على العراق في آذار عام 2003، وفي الوقت الذي كانت فيه القوة الأميركية تبدو خارقة، وتعتمد إدارة بوش على سياسة أحادية الجانب، كانت واشنطن بأمس الحاجة للحصول على دعم دول أخرى – أهمها بريطانيا – واستصدار قرار من الأمم المتحدة حتى تستطيع تصوير الغزو على أنه ليس مغامرة إمبريالية كما يدّعي منتقدوه، وإنما حرب ضرورية للدفاع عن النفس. وهكذا أعاقت الخلافات مع الحكومات الأوروبية جهود واشنطن للضغط على إيران من أجل التخلي عن برنامجها النووي، مما تسبب بحدوث خرق رأى فيه الإيرانيون فرصة ينبغي استغلالها، ونجحوا أحياناً في ذلك بمهارة كبيرة. وقوّضت الخلافات عبر الأطلسي حول إيران نفوذ واشنطن أحياناً ليس على إيران وحسب، وإنما على بلاد أخرى أيضاً. ومزّق التوتر بين طوكيو وواشنطن، على سبيل المثال، الجبهة الموحدة التي بناها الطرفان ضد كوريا الشمالية خلال سلسلة مطوّلة من المفاوضات حول برنامج بيونغ يانغ النووي.

كما أوضحنا في الفصل الأول، فإن القوة التي تضرب إسفيناً بين الحلفاء هي بلا شك قدرة إيران على تقديم كميات هائلة من النفط والغاز التي لا غنى عنها لاستمرار اقتصاديات تلك الدول. ولكن قطاع الطاقة الإيراني الآخذ في النمو يقدّم للحكومات الأجنبية فرصاً هائلة أيضاً بطريقة أكثر مكراً. ومن جانب، تطلب شركة النفط الوطنية الإيرانية خبرات دولية مشهود لها لاستكشاف وتطوير احتياطيات البلاد من النفط والغاز، ولبناء وإصلاح وتطوير البنية التحتية القديمة الطراز وعديمة الكفاءة. ومن جانب آخر، زوّد بيع مقادير هائلة من النفط إيران بكميات ضخمة من النقد الأجنبي مما ساعد على زيادة طلب الأسواق الإيرانية التي تقدّم فرصاً مغرية للشركات الأجنبية. وإذا كانت مبيعات النفط والغاز العالمية تمثّل عامل الجذب الواضح للعالم الخارجي، يمكن

اعتبار تلك الفرص التجارية داخل البلاد سوق طاقة "أوسع".

يــثير ذلك بالطبع سؤالاً واضحاً. إذا كانت تلك الفرص التجارية تقدّم منافع واضــحة لــرجال الأعمال أو حملة الأسهم، لماذا تبدو الحكومات الأجنبية شديدة الاهــتمام بهـــا؟ ولماذا، على وجه الخصوص، ستضحي أي حكومة بتحالفها مع الولايات المتحدة بحيث تستطيع شركاتها الاستفادة من تلك الفرص؟

## إغراءات الاقتصاد الإيراني

### استيراد النفط والغاز الإيرانيين

أحـــد الأســـباب التي تجعل فائدة الحكومات الأجنبية أكبر في الترويج لمصالح شـــركاتها الوطنية في هذا السوق "الواسع" هي أن أي تعامل، مهما كان، في قطاع الـــنفط والغـــاز يساعد على تأمين إمداداتها من هذه الموارد العالية القيمة، أو على الأقل تأمين مستورداتها بشروط أفضل مما يستطيع أي منافس تقديمها. وكان ذلك بالطبع أحد أسباب اهتمام الحكومة البريطانية الشديد بشركة النفط الأنغلو-فارسية بعـــد إنشائها عام 1909، واشترت آنذاك 51 بالمئة منها حالما تم إطلاقها، وكانت قـــادرة عـــلى تأمين إمدادات النفط اللازمة لاقتصاد البلاد عموماً وللبحرية الملكية خصوصاً، واستطاعت الحصول على النفط بأسعار تفضيلية.

تتم الأمور هذه الأيام بطريقة مشابهة تقريباً. وإذا كانت شركة النفط أو الغاز مملوكة للدولة، تستطيع الحكومة تضمين بنود عقد واحد مع صفقة أخرى منفصلة بالكامل لتأمين إمدادات النفط أو الغاز. وهكذا عندما وقعت شركة النفط الصينية العملاقـــة ســـينوبيك في تشرين الأول عام 2004 عقداً بقيمة 70 مليار دولار مع شـــركة تصـــدير الغاز الإيرانية الوطنية لتطوير حقل يدارفان النفطي الهائل، كان رئيس لجنة الإصلاح والتطوير الوطني في بكين قادراً على ربط هذا العقد مع وعد مـــن سلطات طهران ليس بتصدير 150.000 برميل من النفط يومياً بسعر السوق بعد تطوير الحقل وحسب، وإنما عشرة ملايين طن من الغاز الطبيعي المسال سنوياً أيضاً. وأصبحت محاولات بكين الحثيثة لتأمين مصادر طويلة الأجل للطاقة واضحة

قبل ستة شهور من ذلك، عندما أعلنت شركة النفط الصينية المملوكة للدولة زهوهي زهينرونغ أنها أبرمت اتفاقاً منفصلاً لاستيراد ما يزيد عن 110 ملايين طن من الغاز خلال السنوات الخمس والعشرين التالية.

إذا كانت الشركة مملوكة للقطاع الخاص، فسوف تسمح عقودها لتطوير واستكشاف حقول نفطية أو غازية لحكومتها بالحصول على إمدادات الطاقة بطريقة غير مباشرة. ويعود سبب ذلك إلى أن عقد معاودة الشراء لتطوير حقل نفطي أو غازي سوف يسمح للمقاول بوضع اليد على كمية متفق عليها من النفط أو الغاز الإيراني لتغطية النفقات التي تكبّدها في المشروع. ورغم أن المقاولين أو عملاءهم أحرار ببيع تلك الكميات بالطريقة التي يرغبون بها، إلا أن أسواق المقاول المحلية هي التي تستفيد عادةً من ذلك. والسبب في ذلك أن مصافي المقاول، والشبكة التي توزّع النفط المكرر إلى محطات الوقود في كل أنحاء البلاد، تتمركز في بلده الأم. ولهذا عندما منحت طهران في شباط عام 2004 اتحاد شركات ياباني حقوق التفاوض الحصرية لتطوير حقل أزاديغان الجنوبي، استطاعت حكومة طوكيو الحصول على معظم النفط الذي سينتجه ذلك الحقل أخيراً. وبموجب بنود عقد معاودة الشراء، يستطيع الشركاء في ذلك الإتحاد استعادة النفقات التي سيدفعونها على مدى ست سنوات بعد انتهاء المشروع بالحصول على إمدادات النفط من ذلك الحقل، والذي يستطيعون بيعه مباشرة إلى السوق اليابانية، وإعادة نقود الدائنين في طوكيو الذين موّلوا المشروع منذ البداية. وعلى اعتبار أن اليابان مستورد كبير للنفط الإيراني، لطالما نظرت طوكيو إلى مشروع أزاديغان كطريقة لتأمين إمدادات النفط المستقبلية. وأثمرت الجهود اليابانية لربط عقود الاستكشاف والتطوير داخل إيران مقابل حصولها على ما يلزمها من النفط قبل ثلاث سنوات عندما منح عقد أولي بين البلدين في تشرين الأول عام 2000 حول حقل أزاديغان اليابانيين حقوق التفاوض الحصرية على تلك المنطقة المحددة، إضافة إلى وعد من الإيرانيين بتصدير ما قيمته مليار دولار من النفط الإيراني الخام خلال السنوات الثلاث التالية.

## الضريبة والعمالة

هناك أسباب أخرى تدفع بأي حكومة لحماية مصالح شركاتها الوطنية أولاً. وتقدّم احتياطيات النفط والغاز الإيرانية الهائلة، والتي تقدّر "وحدة الاستخبارات الإقتصادية" بأنها جذبت ما بين 15-20 مليار دولار من الإستثمارات الأجنبية خلال العقد الماضي، فوائد كبيرة للشركات ورجال الأعمال الدوليين في حال حصلوا على عقود لتطويرها. وتستطيع حكوماتهم، من خلال هذه الفوائد، جني حصاد ضريبي ضخم، وتتضمن مثل تلك العقود عدداً كبيراً من الوظائف التي يمكن الاعتماد عليها في حل مشاكل البطالة أيضاً.

رغم أن التقارير المالية لشركات النفط الأوروبية العملاقة لا تقدّم عادةً الناتج الإجمالي الكلي بكشف تفاصيل عن الأقاليم الخاصة التي تعمل بها، إلا أن نظرة سريعة تكشف أن حكومات تلك الشركات تستفيد من تلك الفوائد لكسب أسواق جديدة. وهكذا فإن إحدى الشركات التي كانت لها حصة كبيرة في إيران، على سبيل المثال، هي شل الهولندية والتي بلغت عائداتها 12.3 مليار دولار في الربع الأول من العام 2006، والتي حصل جباة الضرائب على مبلغ 5.3 مليار منها.

يصح هذا أيضاً على أسواق إيرانية استهلاكية أوسع. وفي السنوات الماضية، تسبب الارتفاع الحاد في أسعار النفط بتدفق النقد الأجنبي على البلاد، ولكن لم تستفد منه سوى أقلية صغيرة مما أدّى إلى ظهور تناقض غريب: رغم أن إيران تعاني دون شك من ضائقة اقتصادية، ومعدل كبير للتضخم، وبطالة واسعة النطاق؛ إلا أن طبقة وسطى جديدة ظهرت في السنوات الأخيرة والتي لا يمكن التغاضي عن وجودها أو حبها للبضائع الاستهلاكية على الطريقة الغربية، وخصوصاً في الضواحي الأنيقة شمال طهران. وبغياب المنافسة الأميركية، يعرف رجال الأعمال الدوليون وحكوماتهم أيضاً أن إيران تقدّم فرصاً كبيرة وفوائد هائلة جاهزة لمن يريد قطافها. ويشمل هذا الحكومة البريطانية، والتي تحصل على دخل كبير من الحجم المتزايد للتجارة البينية بين المملكة المتحدة وإيران، وتعرف أن عدداً كبيراً من الوظائف يعتمد على هذه التجارة. وفي عام 2004، وقفت التجارة البريطانية

المباشرة مع إيران عند حدود 450 مليون جنيه إسترليني، مع 700 مليون أخرى من التجارة غير المباشرة عبر دبي، وتشمل مناطق التعاون الرئيسية النقل، وبناء المساكن، والمنتجات الصيدلانية، والتعدين وخدمات المصارف والتأمين. وطوال السنوات التالية، بقي **مايكل توماس**، مدير إدارة الشرق الأوسط في لندن، يصف التجارة بين البلدين على أنها "ممتازة"، مع تقديرات تصل إلى مليار جنيه للعمليات التجارية التي تتخذ من دبي مركزاً لها، إلا أن انتخاب الرئيس محمود أحمدي نجاد الذي ينتهج خطاً سياسياً متشدداً في ما يخص المسألة النووية يهدد بتعطيل تلك العلاقات المتنامية بسرعة [1].

## الهبات السياسية

ربما تكون هناك أحياناً أسباب أخرى غير واضحة حول رغبة الحكومات الأجنبية في الضغط نيابة عن شركاتها الوطنية في المعركة للفوز بحصة في سوق الطاقة الإيراني "الواسع". وتأمل الحكومات أحياناً بالحصول على هبات كبيرة من الشركات التي تتطور مصالحها الإقتصادية، وهناك مزاعم بوجود مثل تلك العلاقات، على سبيل المثال، بين حزب العمال البريطاني وشركة النفط البريطانية بريتش بتروليوم، والتي أبرمت في السنوات الأخيرة عدّة عقود للحصول على حصة كبيرة من قطاع الطاقة الإيراني. ويقول **نورمان بيكر** من الديمقراطيين الأحرار، والذي حقق في العلاقات بين شركة النفط الوطنية والحكومة البريطانية: "ربما تكون العلاقات (بينهما) أكثر تشابكاً من أي شركة بريطانية أخرى" [2]. وفي كانون الثاني عام 2005، أعلن رئيس شركة النفط البريطانية اللورد براون: "الوضع ليس عملياً للشركة الآن لأن 40 بالمئة من أعمالها في الولايات المتحدة، وهي أكبر منتج للنفط والغاز في أميركا. ولا يمكن اعتبار إيران مغامرة من الناحية السياسية". ولكن حتى ذلك الوقت، كانت الشركة تعمل في أسواق النفط والغاز الإيرانية. وفي العام 2001، أسّست شركة مشتركة مع كل من ريلانس الهندية وشركة النفط الوطنية الإيرانية لتصبح إحدى أربع شركات مرخص لها بتصدير الغاز الطبيعي الإيراني، وأبرمت عقوداً مع الكثير من المقاولين الرئيسيين في هذا المجال. وفي كانون

الــثاني عام 2003، أعلنت وكالة الأنباء الإيرانية الرسمية أن شركة النفط البريطانية كانــت واحــدة مــن ست شركات، إلى جانب توتال، وستاتويل، ونورسك، وهــيدرو، وبــتروناس وتاتنفت الروسية تشترك في مباحثات حول برامج إصلاح مــتطورة لحقول النفط والغاز الإيرانية؛ وكانت أيضاً ضمن مجموعة من الشركات الأوروبــية، إلى جانب توتال، وبتروناس، وإي-إن-آي وستاتويل التي تقدّم عرضاً لتنفيذ مشروع بقيمة 1.2 مليار دولار لتطوير المرحلة 11 من حقل بارس الجنوبي. وأظهر عملاق الطاقة البريطاني أيضاً اهتماماً خاصاً - إلى جانب الشركات المنافسة الأخرى - بعقد لتنفيذ مشروع لحقن الغاز في حقل أهواز-بانغستان الأكثر إنتاجية في إيــران، والذي تم تلزيمه أخيراً في كانون الأول عام 2004 إلى شركة بتروبارس الوطنية.

إذاً هــناك الحوافز الإقتصادية التي قد تدفع بالحكومة، وليس شركاتها الوطنية فقط، إلى أحضان نظام طهران. وهناك أيضاً عدد من التأثيرات الأخرى التي تساعد كذلــك على بناء سياسية خارجية أوروبية مستقلة تجاه إيران، ولطالما لعب اهتمام الحكومــات الأوروبية بموارد إيران الطبيعية دوراً مهماً في دق إسفين في العلاقات على ضفتي الأطلسي والذي يقوّض قوة ونفوذ أميركا السياسي.

## الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي: إيران، والنفط والقضية النووية

لــدى الحكومــات الأوروبــية مصالح اقتصادية قوية متصلة بالنفط والغاز الإيرانــيين ممــا يؤدي إلى نشوب خلافات حادة مع الولايات المتحدة حول قضية تشــكيل جــبهة موحدة ضد البرنامج النووي الإيراني. ولم يخفف ذلك من قبضة واشنطن السياسية على الحكومات الأوروبية وحسب، وإنما قوّض النفوذ الأميركي ضــد طهــران أيضاً بالسماح للفرص الإقتصادية الإيرانية بتخفيف الضغط عنها ومــتابعة بــرنامج التخصــيب، وهي الفرص التي ستكون عديمة الفائدة في حال تكلمت واشنطن والعواصم الأوروبية بصوت واحد.

دخل حجم وجدّية هذا الانشقاق على ضفتي الأطلسي في حالتي مد وجزر.

ومـــنذ صيف عام 2005، على سبيل المثال، لم يكن هناك أولاً أي علامة واضحة على ذلك النزاع الجدّي عندما رددت الحكومات الأوروبية دعوة واشنطن لتحويل إيـــران إلى الأمم المتحدة، ومن ثم تطبيق عقوبات دبلوماسية ضد حكومة ظهرت مصممة على الاستمرار في تخصيب اليورانيوم محطّمة بذلك آمال التوصل إلى تسوية دبلوماســية [3]. إلا أن الخلافــات تسللت من هذا المظهر الخارجي لتلك الوحدة، وعارضــت الإدارة الأميركــية بقــوة خلال السنتين التاليتين الجهود التي يقوم بها الــوزراء الأوروبيون لعقد صفقة توفيقية مع طهران بشأن القضية النووية. و لم تمر هذه الخلافات أمام أعين الإيرانيين مرور الكرام، الذين سارعوا إلى استغلالها ببراعة كبيرة.

بــتلك الطــرق، هل ابتعدت سياسة الإتحاد الأوروبــي عن الأسلوب الذي تعتمده واشنطن، وإلى أي درجة تحدّت الحكومات الأوروبية الضغط الأميركي علناً لاعــتماد أسلوب مختلف؟ وإلى أي درجة كانت سياسة الإتحاد الأوروبــي متأثرة بإغــراءات المــوارد الطبيعــية الإيرانية، وبأي طريقة لعب الانشقاق على ضفتي الأطلسي دوره لصالح الإيرانيين؟

## الانشقاق على ضفتي الأطلسي

في صــبيحة يــوم قارص من آذار عام 2003، كان مفتشو الأسلحة التابعون لوكالــة الطاقة الذرية الدولية في طريقهم لتفتيش معمل كبير في الضواحي الجنوبية للعاصــمة عندما ارتفعت الأصوات فجأة. وبالرغم من إصرار المفتشين على إلقاء نظرة داخل المعمل، إلا أن المسؤولين الإيرانيين الذين رافقوهم رفضوا السماح لهم بدخول أحد مباني العمل، وغيّروا القصة مراراً قبل أن يدّعوا أخيراً أنه يتم استخدام البناء للتخزين وأنهم فقدوا المفاتيح المخصصة له.

كان الموقع المفترض تفتيشه معمل كالي للكهرباء، وكانت تلك أولى حادثتين ســببتا إطلاق إنذار جدّي في العالم الذي وقف يراقب ما يحدث. ووقعت الحادثة الأخــرى بعــد عدّة أسابيع عندما طلبت الوكالة الدولية للطاقة الذرية السماح لها

بأخذ عينات بيئية من نفس المعمل، والذي اعترف الإيرانيون بأهم يبنون فيه أجزاء مـــن أجهـــزة الطرد المركزي المخصصة لتخصيب اليورانيوم، ولكن مصدراً منشقاً أكّـــد على أن شيئاً محظوراً يجري بالداخل. ورغم أن المسؤولين في طهران أشاروا في الـــبداية إلى أهـــم سوف يسمحون لفريق الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأخذ عينات من كالي خلال قيامهم بالتفتيش بين 7–11 حزيران، إلا أهم رفضوا لاحقاً السـماح للفريق بالعمل، وطلبوا من أفراد الفريق توضيب أمتعتهم ومغادرة إيران بعد ذلك في 21 حزيران.

لم يخرق الإيرانيون تقنياً، بعدم السماح لمفتشي الأمم المتحدة بأخذ عينات من موقع كالي الكهربائي، أياً من تعهداهم بموجب الاتفاقيات التي وقعوا عليها، ولكن مـــثل تلك المزاعم لم تساعد على تبديد شكوك العالم الخارجي سواءً حول طموح إيران النووي أو رغبتها في التعامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولدى السماح للمفتشـــين أخيراً بدخول المعمل في آب وأخذ عينات من الرمال فيه، وجد هؤلاء أنه تمّت إعادة البناء بالكامل لإعاقة عملهم التفتيشي و"تعقيم" الموقع.

عـــند تلك المرحلة بالذات؛ أي بعد عام من قيام منظمة منشقّة بالكشف عن حجـــم وتطور برنامج إيران النووي بشكل لا يدع مجالاً للشك [4]، استمر تحدّي نظـــام طهران للعالم الخارجي في توسيع شقة الخلاف على ضفتي الأطلسي والذي طفـــا أخـــيراً على السطح، وكان الانقسام حول طريقة التعامل مع القضية النووية الإيرانـــية صـــارخاً جـــداً. ومن جانب، قادت حكومات بريطانيا وفرنسا وألمانيا دبلوماســـية الإتحـــاد الأوروبـــي التي تؤيد سياسة المفاوضات مع طهران، وحثّ الـــنظام على توقيع الملحق الإضافي لاتفاقية حظر الانتشار النووي؛ والذي سيمنح قوة إضافية لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والذي سيؤكد للعالم الخارجي أن الـــبرنامج النووي الإيراني مخصص للأغراض السلمية كما ادّعت طهران دائماً: في حالـــة التوقيع على هذا الاتفاق، سيكون الإيرانيون مجبرين، على سبيل المثال، على السـماح لمفتشـــي الأســـلحة بدخول معمل كالي دون سابق إنذار بقوة الاتفاقية المـــلحقة مع وكالة الطاقة الذرية. وكانت طريقة الإتحاد الأوروبـــي في التعامل مع

طهران جزءاً من أسلوب المد والجزر الذي اعتمدته الحكومات الأوروبية تجاه الثورة الإسلامية منذ عام 1979. وقال وزير الخارجية البريطاني **جاك سترو** عام 2003: "تعتمد المملكة المتحدة والإتحاد الأوروبي سياسة الارتباط البنّاء مع إيران، ولكنها سياسة منفتحة أيضاً. ونحن مهتمون جميعاً لرؤية تقدم يحدث وتعاونٍ إيراني أفضل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية" (5).

رغم أنه يتم تصنيف طريقتي التعامل المختلفتين كلياً اللتين اعتمدتهما كل من الولايات المتحدة والحكومات الأوروبية على أهما سياسة "شرطي جيد، شرطي سيء" والمصممة لزيادة الضغط على نظام طهران، إلا أن مثل هذا التصنيف يُخفي ليس جوهر الخلاف وحسب، وإنما بشكل أدق قوة الخلافات السياسية بين العواصم المختلفة أيضاً. ولطالما كانت قوة مثل هذه الخلافات على جانبي الأطلسي عائقاً جدّياً للتقدم في حل القضية الإيرانية، ولم تفلح الجهود المبذولة للتقريب بينها. وحاول وزير الخارجية البريطاني السابق **روبن كوك** طويلاً، قبل أن تطفو القضية النووية الإيرانية على السطح، إيجاد أرضية أميركية-أوروبية مشتركة نحو إيران – أعلن نيته القيام بذلك خلال رئاسة بريطانيا للاتحاد الأوروبي عام 1998، على سبيل المثال – ولكنه فشل بالنجاح في مهمته.

انبثق التفاوت بين الأسلوب التوفيقي، والخط المتشدد الذي اتبعته إدارات واشنطن المتعاقبة، بشكل واضح في الشهور التي تلت حادثة معمل كالي للكهرباء. ولغاية ذلك الوقت، كان الأميركيون مشغولين جداً بغزو العراق مما منعهم من إطلاق هجوم دبلوماسي على إيران، وكانوا يعرفون أيضاً أنه لا توجد دلائل كافية تدل على قيام طهران بخرق تعهداتها النووية. وكانت حادثة كالي تجسيداً لما تدعوه واشنطن "سلوكاً إيرانياً" لا يتلائم وتلك التعهدات. وجاء الأسوأ بالنسبة لطهران عندما أشارت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في أيلول عن قيام مفتشيها باكتشاف آثار لليورانيوم الذي يستخدم في صناعة الأسلحة في كل من مجمّع ناتنز ومعمل كالي. ورغم أن الإيرانيين ردّوا فوراً بادعاءات مضادة حول وصول ذلك اليورانيوم إلى البلاد في معدّات مستوردة ملوّثة أصلاً في بلد المنشأ – ادعاء مضاد أكّدت

صـــحته وكالة الطاقة الذرية لاحقاً – إلا أن ذلك أجبرهم على التراجع. وأخبرني أحد كبار المفاوضين الأوروبيين في فيينا لاحقاً: "نشعر بثقة أن الإيرانيين لا يعرفون شيئاً عن تلوث اليورانيوم، ونعتقد أن ذلك الاكتشاف جعل الأشياء تبدو قاتمة جداً بالنسبة لهم".

بحلـــول أيلـــول عام 2003، لم تدفع الولايات المتحدة القضية نحو المزيد من المفاوضـــات الأوروبـــية-الإيرانـــية وإنما أطلقت تهديدات صريحة بتطبيق عقوبات دبلوماســـية تأديبية، وأشارت إلى أنها مستعدة للتفكير في الخيار العسكري. وحثّت واشـــنطن أولاً مجلس الوكالة الدولية للطاقة الذرية على تبني قرار رسمي يعلن فشل إيـــران في الالتزام بمعاهدة حظر الانتشار النووي، وهي خطوة ربما تقود إلى إحالة الملـــف برمته إلى مجلس الأمن الدولي. وكانت واشنطن بحاجة لدعم الدول الثلاث والخمسين في مجلس الوكالة الدولية للطاقة الذرية للحصول على مثل ذلك القرار، ورغـــم أن ذلـــك لم يكن وشيكاً في 21 تشرين الأول، (6) إلا أن مسؤولي الإدارة انـــتظروا بصبر ودون جدوى ظهور "حقيقة قاتلة" أخرى أكثر تأثيراً من اكتشاف اليورانيوم المخصّب والذي سيؤدي إلى المصادقة على قدر إيران كما تراه الولايات المتحدة.

لكـــن القـــوى الأوروبية لم توافق على الخط المتشدد الذي اتبعته واشنطن في الـــتعامل مع الملف النووي الإيراني، وأصبح الخلاف على ضفتي الأطلسي واضحاً آنذاك بشكل لا لبس فيه.

### اتفاق تشرين الأول 2003

ظهر أن الأسلوب الأوروبـــي يجني الثمار في تشرين الأول 2003 عندما زار وزراء خارجية كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا طهران وحثّوا مسؤولي النظام على الخضـــوع للضـــغوط الدولية، وكانوا يعرفون أن عدم استجابة الإيرانيين لمطالبهم ســـيؤدي إلى انـــدلاع أزمـــة دولية كبرى دون شك. وامتثلت طهران، للجهود الأوروبـــية مباشرة، وأصدرت يوم الثلاثاء الموافق 21 تشرين الأول بياناً نفت فيه بحـــزم أي طمـــوح لهـــا ببناء قنبلة نووية، وقبولها التوقيع على ملحق اتفاقية حظر

الانتشـــار النووي. ووافق الإيرانيون أيضاً على "التعاون مع الوكالة بموجب بنود الاتفاقـــية قبل التوقيع عليها"، ووعدوا "بالتعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية"، وعرضوا على المفتشين "شفافية كاملة" عند قيامهم بذلك.

لكـــن بعـــد توقيع اتفاق تشرين الأول، استمر مسؤولو الإدارة الأميركية في إطـــلاق الملاحظات المشككة، وشدّدوا على أن إيران لم توافق سوى على إيقاف مؤقـــت لتخصـــيب اليورانـــيوم، وأن لديها تاريخاً طويلاً من الازدواجية، يمتد إلى عقدين من الزمن تقريباً، في ما يخص القضية النووية [7] . وبالنسبة **لجون ر. بولتون** معـــاون وزيـــرة الخارجية لشؤون مراقبة التسلح، كان توقف إيران عن نشاطات التخصـــيب محـــض زيف، وأعلن بعد أربعة شهور: "ليس هناك شك بأن طهران تستمر في السعي لامتلاك برنامـــج أسلحة نوويـــة. ولم يمتثل الإيرانيون حتى الآن - برأيـــنا - للـــتعهدات الـــتي قطعـــوها في تشرين الأول حول إيقاف نشاطات التخصـــيب" [8]. وبقي رؤساء أجهزة الاستخبارات الأميركية مقتنعين بأن طهران تخفـــي الكثير عن أعين المراقبين، مما يجعل إحالة ملفها إلى الأمم المتحدة أمراً مؤكداً عاجلاً أم آجلاً: وقال أحد المسؤولين لصحيفة بريطانية "ليس لدينا شك بأن لدى الإيرانـــيين أكـــثر بكـــثير مما تعرفه الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولديهم برنامج عســـكري لم تقع عليه أعين مفتشي الوكالة من قبل" [9]. ويبدو ذلك محتملاً لأن الإيرانـــيين امـــتلكوا تصميمات لأجهزة طرد مركزي متطورة للغاية عام 1995، ولكـــنهم لم يفعلوا "رسمياً" أي شيء بها. وكان الدبلوماسيون محتارين، وشعروا أن ذلك لا معنى له ما لم يتم استخدام تلك الأجهزة في برنامج نووي سري".

يـــتذكر دبلوماسي أوروبـــي بارز لاحقاً قوة الخلافات على ضفتي الأطلسي حـــول الملـــف النووي الإيراني: "لم يشعر الأميركيون بالراحة حول اتفاق تشرين الأول، وكانوا يأملون فعلاً بتحويل ملف إيران إلى الأمم المتحدة حالما انبثقت أنباء تلوث اليورانيوم في ناتنز وكالي. وكانوا يرون في هذه الاتفاقية إجهاضاً لخططهم". وكان الدبلوماسي يشعر بثقة أن جون بولتون كان "مصمماً، على وجه الخصوص، لعـــرض الأمـــر على مجلس الأمن الدولي"، ويتمتع بتأثير كبير للضغط على الدول

الأوروبية الثلاث للوقوف إلى جانب الولايات المتحدة.

**اتفاق تشرين الثاني 2004**

فيما كان اتفاق تشرين الأول يتداعى خلال ربيع وصيف عام 2004، اشتدّ الخلاف الدولي حول برنامج إيران النووي مجدداً. ولكن في تشرين الثاني، وبعد شهور من المواجهة، عقد المفاوضون الإيرانيون تسوية أخرى مع الدبلوماسيين الأوروبيين، ووقعوا اتفاقية جديدة - في باريس هذه المرة، والتي بدا أنها تخفف من قلق واشنطن وتلغي المطالب الأميركية بإحالة إيران إلى مجلس الأمن الدولي لخرقها المزعوم لكل من اتفاق عام 2003 وتعهداتها الدولية بموجب اتفاقية عام 1968. ولكن واشنطن كانت ما تزال تدفع باتجاه مختلف تماماً عن الحكومات الأوروبية، وظهر الخلاف فوراً على ضفتي الأطلسي نتيجة لذلك.

وفقاً لاتفاقية باريس، وافقت إيران على الإيقاف الفوري "لكل النشاطات المتعلقة بالتخصيب وإعادة تصنيع (اليورانيوم)". وتم تحديد هذا التعليق بدقة أكبر مما كان موجوداً في الاتفاقية الأوروبية-الإيرانية السابقة، وكان المقصود به أن يكون "إجراء تطوّعياً لبناء الثقة ... فيما يستمر التفاوض حول اتفاقية طويلة الأجل". ولم تنكر هذه المفاوضات الأوروبية-الإيرانية، والتي بدأت في الشهر التالي، حق إيران في امتلاك برنامجها النووي الخاص بها، ولكنها اتجهت نحو تقديم "ضمانات موضوعية" بأن مثل هذا البرنامج سيكون مخصصاً " للأغراض السلمية حصراً "، ولن يكون برنامجاً عسكرياً، ووعدت بتزويد طهران بسلة من المكافآت الإقتصادية مقابل تعاونها بهذا المجال. وستكون إحدى الخطوات الأساسية في هذه الاتفاقية، على سبيل المثال، تخلي إيران عن برنامج التخصيب مقابل حصولها على وقود من اليورانيوم المخصب تحت إشراف مفتشين دوليين لتفادي تحويل وجهتها إلى خارج المفاعل الرئيسي في بوشهر.

تابعت واشنطن عن كثب كل تلك المفاوضات بنفس درجة العدائية التي قابلت بها الاتفاق السابق في تشرين الأول. ويتذكر نفس المبعوث الأوروبي

الـــذي واجـــه غضب كينيث بيل قبل أيام من توقيع الاتفاق: "وضع الأميركيون الكثير من الصعوبات أمام مسودة الاتفاق". وبعد أيام فقط من التوقيع على الاتفاق والمصـــادقة علـــيه، ظهر هذا الشقاق الصارخ بين موقف الدول الأوروبية الثلاث المعتدل والموقف الأميركي الأقل قبولاً له لعامة الجمهور، وكان جدّياً بما فيه الكفاية لـــيلقي بظلال قاتمة على الاحتمالات البعيدة المدى للاتفاق. وفي مؤتمر صحفي في 17 تشـــرين الثاني، على سبيل المثال، ادّعى وزير الخارجية المستقيل كولن باول أن الإيرانيين "يعملون بجد على أنظمة دفع" لصواريخ بالستية قادرة على حمل رؤوس نوويـــة، وهو برنامج يبدو غير متوافق مع التخلي عن الطموحات النووية. وكانت ملاحظات باول مهمة لأنها أظهرت تشاؤماً أميركياً قوياً تجاه النوايا الإيرانية. وجاء هـــذا الإعلان بعد ثلاثة أيام فقط من عقد الاتفاق، وقبل أسبوع من صدور قرار الوكالـــة الدولـــية للطاقة الذرية حول إيران، ولم تكن تلك الملاحظات لتفشل في تعكـــير صـــفو أجواء الاتفاق الجديد الذي ارتكز على الثقة المتبادلة. ولكن طبيعة "المعلومات الاستخباراتية" التي استشهد بها باول برهنت على مخاوف واشنطن وأنها مصـــممة عـــلى إيجاد ثغرة في أي اتفاق ربما يعقده الإتحاد الأوروبـــي مع إيران. وظهـــر أن تلـــك التعليقات مستوحاة من معلومات مستقاة من مصدر وحيد غير محـــدد، والـــتي دقت ناقوس الخطر بين مسؤولي الإدارة الأميركية المتشددين الذين يكـــرهون نظام إيران ولا يثقون به، وأثار ذلك المخاوف من "تحريف" المعلومات الاســـتخباراتية الأميركـــية حول إيران لأغراض سياسية؛ بنفس الطريقة التي تم بها تشويه المعلومات حول أسلحة الدمار الشامل لصدام حسين.

عكس رد فعل واشنطن خلافات واسعة على ضفتي الأطلسي تجاه ملف إيران النووي، والذي سرعان ما أصبح واضحاً للعيان بطرق أخرى. وقبل أن تبدأ الجولة الأولى من المفاوضات الأوروبية-الإيرانية، استمرت الإدارة الأميركية بالتأكيد على أسلوبها المعهود غير القابل للمساومة بمطالبتها تخلي الإيرانيين عن حقهم في امتلاك برنامج طاقة نووي سلمي خاص بهم، وحتى امتناع إيران عن تشغيل مفاعلات الماء الخفـــيف الـــتي سمحت بها واشنطن سابقاً لنظام متمرد آخر هو كوريا الشمالية.

وضغطت الولايات المتحدة أيضاً بقوة ليتضمن قرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية في 26 تشرين الثاني "عبارة متفجرة" تتجه نحو فرض عقوبات فورية عند أي خرق للاتفاق وتحويل إيران مباشرة إلى مجلس الأمن الدولي.

بالمقابل، استمر الأوروبيون في خطهم المعتدل المرن في ما يخص إيران، واستخدام الحوار، وتقديم الإمتيازات مقابل "ضمانات موضوعية" بأنه لن يتم استخدام البرنامج النووي السلمي لأهداف عسكرية. وقال **يوشكا فيشر**: "نحاول الوصول معهم إلى أبعد ما نستطيع، وإذا انضم الأميركيون إلينا، سيكون الاتفاق أقوى بكثير". ولكن عملياً، كان الأوروبيون يقدّمون أحياناً مقترحات تتضمن احتفاظ إيران بجزء من دورة الوقود النووي الخاصة بهم لتخصيب اليورانيوم، وهو اقتراح كان من حيث المبدأ غير مقبول للأميركيين. وقدم الأوروبيون أيضاً عروضاً تتضمن احتفاظ الإيرانيين بمفاعلات الماء الخفيف، على سبيل المثال، والتي لا يمكن استخلاص البلوتونيوم المستعمل في صناعة الأسلحة منها.

لم تظهر إشارات على تقارب الخلافات بين الأوروبيين والأميركيين لغاية شباط التالي. ويعود ذلك أساساً إلى أن واشنطن تبنت خطاً أكثر اعتدالاً بعد إعادة انتخاب الرئيس بوش، وتولي وزيرة خارجيته الجديدة كوندوليزا رايس مهامها، وقيامها بجولات مصالحة عبر أوروبا هدفت إلى إصلاح العلاقات معها بعد تضررها بشكل كبير نتيجة الحرب على العراق. وظهر تغيّر في مواقف واشنطن في الأسابيع التي تلت ذلك، وأعلن المتحدث باسم الإدارة في 11 آذار تحولاً في السياسة، وعرض دعم اتفاق تشرين الثاني بتقديمه وعداً بعدم معارضة انضمام إيران إلى منظمة التجارة العالمية، وبيع بعض قطع الغيار لطائرات إيران المدنية التي أكل عليها الدهر وشرب. وعملياً، لم تكن هذه الإشارات ذات معنى كبير لأن الإيرانيين كانوا يستطيعون الحصول على قطع الغيار تلك، وإن كان بسعر مرتفع، وحيث إن العضوية في منظمة التجارة العالمية ستتطلب بعض التغييرات الجذرية في البنية التحتية للاقتصاد التي لم يكن النظام على ما يبدو موافقاً عليها. ورغم ذلك، كانت تلك إشارة عن الاعتدال في تعامل إدارة بوش مع ملف إيران النووي.

جـــاء عرض واشنطن بدعم الدبلوماسية الأوروبية مقابل الحصول على وعد مـــن الـــدول الثلاث بأنه إذا لم تثمر جهودها أخيراً فإنها ستدعم بلا تحفظ مسعى أميركـــا لتحويل إيران إلى مجلس الأمن الدولي. وبعد تسعة شهور من إبرام اتفاق بـــاريس، تبين أنه يمكن الاستشهاد بتلك الفقرة التي تضمنها قرار الوكالة الدولية للطاقـــة الذريـــة نتـــيجة لوصول الدبلوماسية الأوروبية إلى نهاية الطريق، وبدا أن الحكومـــات الأوروبـــية تقف في نفس الصف مع واشنطن. وفي بداية آب، رفض آيات الله سلة العروض الأوروبية التي تضمنت حوافز اقتصادية وسياسية باعتبارها غـــير كافـــية، وأعلن الإيرانيون بعد أقل من 48 ساعة قرارهم باستئناف جزء من عملية التخصيب.

### الأزمة منذ صيف عام 2005

ســـاهم التصلب الإيراني، بطريقة ما، في رأب الصدع على ضفتي الأطلسي؛ والـــذي أبعد العواصم الأوروبية عن موقف واشنطن في ما يخص ملفها النووي في السنتين السابقتين. ودفع رفض طهران لسلة الحوافز التجارية، وتهديداتها باستئناف التخصـــيب، والخطـــاب المتشدد للرئيس أحمدي نجاد أمام الأمم المتحدة في أيلول العواصـــم الأوروبية إلى توجيه انتقادات شديدة اللهجة لإيران، والتهديد بتحويل ملفهـــا إلى الأمم المتحدة بلغة فاجأت حتى صقور واشنطن. ولكن حتى عند تلك المـــرحلة، لا يمكـــن المـــبالغة في تقدير تقارب مواقف الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي.

يعـــود ســـبب ذلك بشكل رئيسي إلى ظهور تقارير عن حصول انشقاقات عميقة ضمن الإتحاد الأوروبـــي حول كيفية التعامل مع طهران. وفي مؤتمر لوزراء خارجية الإتحاد الأوروبـــي عُقد في ويلز أوائل آب، قبل أسابيع من اجتماع جديد حاســـم لمجلـــس إدارة الوكالـــة الدولية للطاقة الذرية، ظهرت علامات على ذلك الشـــقاق. وقـــال لي أحد المبعوثين الذين حضروا الاجتماع: "لم أرَ الإسبانيين أو الإيطالـــيين غـــير مـــرتاحين إلى تلك الدرجة من قبل حول طريقة تعامل الدول

الأوروبـــية الثلاث مع إيران. وظهر في ذلك الاجتماع الكثير من الاضطراب حول مـــا ســيحدث، وطالـــب ممـــثلو تلك الدول للمرة الأولى بالاشتراك في العملية الدبلوماسية مع الإيرانيين، والمساعدة في تحضير مسودة قرار الوكالة الدولية للطاقة الذريـــة ضـــدهم. وفجأة، كان ينبغي علينا قضاء وقت طويل في مناقشة القضية لطمأنـــتهم". وكانـــت هناك تقارير بأن بعض الدول الأوروبية قلقة من إجراءات انتقامية محتملة ستتخذها طهران، وأنها مستعدة لمعارضة أي إحالة فورية إلى مجلس الأمـــن الـــدولي: أخـــبر دبلوماسي أوروبـــي محطة سي-إن-إن في ذروة النشاط الدبلوماســـي في أيلول أن: "دولاً مثل إيطاليا والنمسا قلقة على صادراتها"، وقيل أيضاً إن الحكومة النمساوية اتخذت فجأة موقفاً حاسماً تجاه طريقة الدول الثلاث في التعامل مع إيران.

اتخذ الدبلوماسيون الأوروبيون، بمواجهة هذه الخلافات، موقفاً توفيقياً وقالوا إنهـــم لن يصرّوا على تصويت مجلس إدارة الوكالـــة الدولية للطاقـــة الذرية على قرار سيقدّم له في اجتماع 19 أيلول، رغم الإصرار الأميركي على إجراء تصويت ســـريع [10]. وقـــبل اجتماع مجلس الإدارة، التقى مسؤولون من فرنسا، وألمانيا، وبريطانـــيا مـــع نظرائهم من بلاد أوروبية أخرى أصرت مراراً وتكراراً على قيام الكتلة بأكلمها بالموافقة على أي قرار أو استراتيجية تعتمدها الكتلة.

هـــناك دلـــيل آخـــر على ظهور شقاق حاد بين الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبـــي في خريف عام 2005. وكان الدبلوماسيون الأوروبيون أكثر رغبة من نظرائهم الأميركيين في عدم تطبيق عقوبات أممية فورية ضد إيران، وإنما كانوا فقط يطالـــبون بإصـــدار قرار من مجلس الأمن الدولي يطالب طهران بالإيقاف الفوري لـــبرنامج تخصـــيب اليورانيوم. ولغاية تلك المرحلة في 20 أيلول، كان الأوروبيون يوزّعون مسودة قرار تحيل الملف إلى مجلس الأمن ويطلبون من وكالة الطاقة الذرية "تحضير تقرير لكل أعضاء الوكالة، ولمجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة ... حـــول فشـــل إيـــران وخرقها لتعهداتها في إطار معاهدة حظر الانتشار النووي". ويستشـــهد هـــذا القرار المعنون "إيران: عناصر لقرار مجلس إدارة الوكالة الدولية

للطاقة الذرية" بـ"تاريخ من السرية التي أحاطت بنشاطات إيران النووية"، كأحد الأسباب التي تدعو مجلس الأمن للنظر في الموضوع فوراً.

فيما كانت الجهود الرامية للفوز بدعم الصين، وروسيا وبلاد عدم الانحياز مثل الهند [11] تأخذ مجراها، غيّر الأوروبيون مسارهم مجدداً واعتمدوا أسلوباً أكثر اعتدالاً لا يطالب بإحالة إيران إلى الأمم المتحدة، أو حتى إطلاق أي تهديدات واضحة حول القيام بذلك، وإنما مجرد إثارة هذا الاحتمال في وقت ما مستقبلاً. وفي 24 أيلول، تبنى مجلس حكّام الوكالة الدولية للطاقة الذرية قراراً وافقت عليه 22 دولة، واعترضت واحدة مع امتناع 12 عن التصويت، والذي يتهم إيران بخرق معاهدة حظر الانتشار النووي لقيامها بنشاطات "تثير تساؤلات من اختصاص مجلس الأمن، باعتباره الجهاز الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية لحفظ الأمن والسلم العالميين".

## إحالة إيران إلى مجلس الأمن الدولي عام 2006

حالما استأنف الإيرانيون برنامج تخصيب اليورانيوم بشكل جدّي في كانون الثاني عام 2006، بعد توقف دام سنتين، اقترب موقف الدول الأوروبية الثلاث بشكل كبير من موقف الولايات المتحدة، ودعت لاجتماع طارئ للوكالة الدولية للطاقة الذرية يمكن له أن يحيل طهران إلى الأمم المتحدة من أجل تطبيق عقوبات تأديبية محتملة عليها. ولكن حتى عندها كانت الشروخ بين الطرفين تبدو واضحة تحت غطاء الوحدة المصطنعة. وفي كانون الثاني، ظهر نائب وزير الخارجية الألماني **جيرنوت إرلر** كما لو أنه يريد كسر وحدة الصف عندما توقع بأن العقوبات الأممية سترتد على الغرب. وقال لصحيفة إنفوراديو في برلين: "لدينا وضع عالمي في قطاع الطاقة يشهد اتخاذ إجراءات يائسة من قبل دول آسيوية مثل الصين، والهند وغيرهما للحصول على مصادره. وبالنسبة لهم، إيران شريك لا يستطيعون الاستغناء عنه". وأضاف قائلاً: "ما زلنا بعيدين جداً عن أي عقوبات واقعية"، ويتابع السيد إيرلر أن تطبيق العقوبات التجارية يعتبر "طريقاً خطيرة" يمكن لها أن "تؤذينا أكثر

من الجانب الآخر" (12).

في خصم الجدال الدبلوماسي الذي ثار في الأمم المتحدة في الشهور التي تلت ذلـــك، ظهرت الخلافات على ضفتي الأطلسي ليس حول قضية العمل العسكري وحسب — يقال إن إصرار وزير الخارجية البريطاني جاك سترو على أن مثل هذا الاحـــتمال "ليس على الطاولـــة" قد كلّفه منصبه في التغيير الوزاري في أيار عام 2006 — وإنما حول كيفية مكافأة ومعاقبة إيران المتمردة. وظهرت انشقاقات في أيار حول العروض الأوروبية للمساومة مع طهران بتقديم سلة سخية من الحوافز لها مقابل إيقاف تخصيب اليورانيوم. ووفقاً للدبلوماسيين الأوروبيين، كان تحفظ واشنطن الجدّي حول تلك العروض السبب في ظهور الصدع الأول في التحالف عـــبر الأطلسي منذ إحالة إيران إلى الأمم المتحدة لأن إدارة بوش لم تكن سعيدة إطلاقـــاً بمســـألة تزويد إيران بأي مفاعل، وكانت تكره الطلب من الكونغرس اســـتثناء الشركات الأوروبية من العقوبات الأميركية التي تشمل التعاون النووي مع إيران. وتقدّم العروض الأولى لإيران أيضاً نوعاً من الضمانات الأمنية، وتقول إن الإتحـــاد الأوروبـــــي سيعمل على "الاعتراف بوحدة أراضي" دول الشرق الأوســـط، ولكن المتشددين الأميركيين لم يكونوا سعداء بفكرة التعهدات الأمنية لإيران طالما أنها تستمر في تهديد إسرائيل وتدعم الإرهاب الإقليمي. وفي 20 أيار، رفضت وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس عرضاً يتضمن تقديم "ضمانات أمنية" (13). ولطالما قال المسؤولون الأميركيون إنه ليس بسر أن يكون نائب الرئيس ديك تشـــيني ووزيـــر الدفاع دونالد رمسفيلد في شك من أمرهما في ما يخص الجهود الأوروبية، وأنهما يفضلان دعم الجهود لقلب النظام الإيراني من داخله عوضاً عن العمل العسكري.

ظهـــرت منذ عام 2003 خلافات مهمة، وعميقة أحياناً، بين ضفتي الأطلسي حـــول برنامج إيران النووي. ولكن ما الذي منع الأوروبيين من الاصطفاف بحزم خلـــف نظرائهم الأميركيين واتخاذ موقف متشدد حيال إيران؟ وإلى أي حدّ كان الاهتمام الأوروبـــي بموارد إيران الطبيعية سبباً لهذا الاختلاف مع نهج واشنطن؟

## الموارد الطبيعية وتشكيل سياسة الإتحاد الأوروبي

أنكـــر القـــادة الأوروبيون رسمياً أن تكون سياستهم تجاه إيران في ما يخص بـــرنامجها الـــنووي محكومة بأي شكل كان بمصالحهم في الموارد الطبيعية الإيرانية، وجـــادلوا عوضاً عن ذلك بأن الحوار يوفّر الفرصة الوحيدة الحقيقية لحل القضية: فالاعـــتراف بأي مصالح في تلك الموارد سيجعلهم بالطبع معرضين للاتهامات بأنهم يقدّمون الفائدة الإقتصادية على الأمن القومي. إلا أن نظرة سريعة على قوة المصالح الإقتصـــادية الأوروبـــية في إيـــران في الوقت الذي كانت فيه مفاوضات الإتحاد الأوروبـــي مع طهران تثير حنقاً أميركياً قوياً توحي بأن مثل تلك الحوافز أقوى من أن يتم تجاهلها.

لهـــذا فـــإن جهود دبلوماسيـــي الدول الثلاث للتوصل إلى تسوية نووية مع طهـــران في تشـــرين الأول مـــن العام 2003 تزامنت مع مساعي عملاقي النفط الفرنســـي شل والبريطاني بريتش بتروليوم للفوز بعقود ضخمة لتطوير احتياطيات نفطـــية إيرانـــية هائلـــة وعالـــية القيمة في بانغستان، والتي تضم حقول الأهواز ومنصـــوري قبالة سواحل خوزستان. وفي نفس الوقت، كانت توتال تقود اتحاداً عالمـــياً مـــن الشركات لتطوير أجزاء من حقل غاز بارس الجنوبـــي الهائل بتكلفة قدرها ملياري دولار [14]، وأسّست لتلك الغاية "بارس إل-إن-جي"، وهي شركة استثمار غاز مشتركة إلى جانب بيتروناس وشركة النفط الإيرانية الوطنية التي تعتبر إحدى شركات تصدير الغاز الإيرانية الأربع.

في الأسابيع التي سبقت ذلك، عرض القادة الإيرانيون أيضاً جزرة أخرى أمام رجـــال الأعمال الأوروبيين، وذلك عندما وجهت وزارة النفط دعوات رسمية، في نهاية آب، إلى عدد من الدول الأوروبية والآسيوية، لحضور مؤتمر دولي حول تطوير جزء آخر من قطاع الطاقة الإيراني المتمثّل بحقل أزاديغان النفطي والغازي سيقام في طهران في 16 أيلول. ورغم أن اتحاد شركات يابانية كان بصدد تطوير هذا الحقل، إلا أن السلـــطات الإيرانية كانت مشغولة آنذاك باستقطاب شركات أخرى حول العالم في وقت يناسبها تماماً.

كـــان هناك صفقات كثيرة أخرى، أو صفقات محتملة، أقل جاذبية والتي لم تكن الحكومات الأوروبية، لأسباب سبق توضيحها في مقدمة هذا الفصل، تستطيع تفويـــتها. وفي أواخـــر عام 2001، على سبيل المثال، اشترت شل جزءاً من عقد تطويـــر حقل سوروش-نوروز البالغة قيمته 800 مليون دولار، والذي كان متوقعاً أن يـــبلغ إنـــتاجه 190.000 برمـــيل يومياً بحلول عام 2006، فيما بقيت الشركة الإســـبانية سيبســـا لغاية عام 2004 تعمل على تطوير حقل شيشمه-كوش. وفي تشـــرين الأول عام 2002، وقعت شركة ستاتويل النرويجية أيضاً عقداً بقيمة 300 مليون دولار مع برتوبارس الإيرانية للاشتراك في تطوير المراحل 6، 7 و8 من حقل بـــارس الجنوبي، والذي قدّمت شركة النفط الإيرانية الوطنية خطة تفصيلية لزيادة معـــدل استخراج النفط الوطني منه. وبعد شهرين، وفي كانون الأول عام 2002، حصلت شركة إيدسون الإيطالية على حصة تبلغ 40 بالمئة بقيمة 40 مليون دولار في امتـــياز لاستكشاف حقول منير، فيما وقعت شركة إيطالية أخرى هي إيني في تمـــوز 2001 على عقد بقيمة مليار دولار لتطوير حقل نفط دارقوين البحري. وفي أيلول عام 2002، تم منح عقد بقيمة 25 مليون دولار إلى إحدى شركات أبردين-أبوت الفرعية لتنفيذ برنامج استكشاف يمتد لخمس سنوات في حقل أناران، والذي وصفه **أليستير لوك**، الرئيس التنفيذي لشركة أبوت، بأنه: "عقد مهم يزيد بشكل كـــبير حصة مجموعتنا في إيران". واشتركت نفس الشركة الفرعية في أعمال حفر تطويرية في حقل دورود نيابة عن توتال، وفي أعمال حفر قبالة الشواطئ نيابة عن شركة بترو-إيران للتطوير.

وقعـــت بعـــض الشـــركات الغربـــية أيضـــاً صفقات مهمة لتطوير قطاع البتروكـــيماويات الإيراني الذي ينمو بسرعة كبيرة. وفي عام 2001، منحت إيران عقداً إلى اتحاد من شركة سوندل الإيطالية ودي-إس-دي الألمانية لتطوير مصنع في بـــار-ســـار عـــلى ساحل قزوين، فيما وقعت شركة النفط الوطنية مع مجموعة أنتكســـا-يودا الإسبانية للتشييد في آب عقداً بقيمة 140 مليون يورو لبناء مصنع للبتروكـــيماويات في أصالويه. وتم منح عقود بتروكيماوية مهمة أخرى إلى شركة

تكنيب-كوفلكسب التي تتخذ من باريس مقراً لها، والتي وقعت في أيلول عام 2002 عقداً بقيمة 330 مليون يورو لبناء جزء من مجمع أوليفان 10 مع شركة هانسا الألمانية وسوفرغاز الفرنسية لتحويل مخزونات الغاز الطبيعي إلى الوحدات التي تزوّد منطقة طهران بالغاز المنزلي.

بوجود مثل هذه المصالح الإقتصادية داخل البلاد، أصبح لدى الحكومات الأوروبية سبب وجيه للخوف من إجراءات انتقامية ضد أي خطوة تقوم بها لتحويل ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن الدولي. وظهر أن هناك أرضية لهذه المخاوف عندما أطلق كبير المفاوضين الإيرانيين **علي لاريجاني** في أيلول عام 2005، بعد موافقة مجلس إدارة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على قرار حاسم بالنسبة لإيران، ملاحظة شديدة القوة عندما تحدث حول الدول التي صوتت ضد بلاده قائلاً: "لم تُظهر بعض الدول التي لديها مصالح اقتصادية، خصوصاً في مجال النفط، أي إحساس بالمسؤولية". وأثارت كلمات لاريجاني مخاوف أكثر حملة الأسهم اعتدالاً: "كما أن مجلس الأمن القومي الأعلى مصمم على تحقيق التوازن وتقديم الأرضية لمشاركتهم [في مشروعات الطاقة] بناء على ذلك".

لم تهدأ مخاوف رجال الأعمال الأوروبيين نتيجة التصرفات الإيرانية السابقة، لأنه عندما ازداد التوتر حول القضية النووية فجأة في العام السابقة، قام نظام طهران أحياناً بتطبيق عقوبات قاسية دون تردد. وفي 12 آذار عام 2004، تماماً بعدما أصدر مجلس حكّام الوكالة الدولية للطاقة الذرية قراراً حاسماً يخص ملف إيران النووي، قام الأئمة في طهران بتأخير عمليات تفتيش منشآتهم لشهر كامل، والتي كان موظفو الوكالة على وشك القيام بها بعد عدّة أيام. ورغم أن الإيرانيين ادّعوا أن التأخير "يعود إلى أسباب عملية مثل عدم توفر الكادر المختص"، إلا أن الاعتقاد السائد على نطاق واسع أنها كانت طريقة لإظهار عدم الرضا عن انتقادات الوكالة. وبعد ثلاثة شهور، وفيما كان الجدال الدولي حول حق طهران في تخصيب اليورانيوم يتصاعد، ألقى الجنود الإيرانيون القبض على ثمانية جنود بريطانيين وقوارب دوريتهم، واحتجزوهم طوال أسبوع كامل مما سمح للأئمة ببعث رسالة

واضحة للعالم الذي كان يراقب ما يجري: إذا جعلت أميركا وحلفاؤها الحياة صعبة لإيران بسبب الملف النووي، ستفعل إيران الشيء نفسه لهم في العراق. وفي العام التالي، تصاعد التوتر حول القضية النووية أكثر، وردّ الإيرانيون على ادعاءات بريطانية بأن طهران تزوّد حركة التمرد حول البصرة بقنابل متطورة للغاية يمكن التحكم بها عن بعد بأن ادّعى المتحدث باسم النظام بعد أيام أن البريطانيين زوّدوا الإرهابيين بالمتفجرات التي تم استخدامها لقتل ستة مدنيين في الأهواز في 15 تشرين الأول. وأعلن الإيرانيون عن إحباط "مؤامرة للجواسيس البريطانيين" لتفجير مصفاة النفط في عبدان باستخدام "خمسة صواريخ كاتيوشا مزوّدة بمؤقت زمني".

أثارت ملاحظات لاريجاني في خريف العام 2005 علامات استفهام كبيرة حول العقود الحالية والمستقبلية، خصوصاً تلك الصفقات التي تبلغ قيمتها عدة مليارات من الدولارات مع شل الهولندية، وريبسول، وتوتال والتي تم توقيعها لتطوير حقول بارس الجنوبية، والتي ما زالت بانتظار الموافقة النهائية قبل المباشرة بتنفيذها. وحتى قبل انهيار المحادثات النووية مع الإتحاد الأوروبي خلال الصيف، انتقد بعض البرلمانيين الإيرانيين بشدة السياسة السابقة التي انتهجتها إدارة خاتمي، والمتمثلة ببيع الغاز لأي سوق أجنبي، وجادلوا بأنه ينبغي حقنه في حقول النفط الوطنية لزيادة إنتاجيتها. وأصبحت تلك الأصوات أعلى بعد تصويت الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وكان ذلك يعني أنه بالرغم من أقوال **أكبر توركان**، مدير عام شركة نفط وغاز بارس المملوكة للدولة، والتي تشرف على العمليات في حقول بارس الجنوبية، قبل وقت قصير أنه سيتم توقيع العقود فور انتهاء العمل الهندسي والمفاوضات المالية، إلا أن مسؤولين آخرين بدوا فجأة أكثر تشاؤماً حول منح تلك العقود أوامر المباشرة إذا استمر الموقف من القضية النووية على حاله.

ظهر أن أسوأ مخاوف الحكومات ورجال الأعمال الأوروبيين ستتحقق عندما دعا مجلس الأمن القومي ولجنة السياسية الخارجية في 26 أيلول الحكومة لتقديم تقرير حول حجم مبادلات إيران الخارجية مع بريطانيا، وفرنسا، وألمانيا. وقال **علاء الدين بوروجردي** للمراسلين الصحفيين: "إذا تم تقديم مثل هذا التقرير إلى

المجلس، سيتم اتخاذ القرار المناسب حول الاستمرار في التعاون الاقتصادي مع الدول الأوروبية الثلاث بناءً على موقفها والدول الأخرى من التصويت على قرار وكالة الطاقــة الذرية". وكان توقيت مثل تلك الإشارات مناسباً تماماً للعب على مخاوف منتقدي إيران بشأن ملفها النووي.

بــنفس الطــريقة، كان لدى الحكومات الأوروبية الكثير لتخسره في خريف العام 2004 عندما تم التوقيع على اتفاق باريس. وجاء عقد الاتفاق النووي الجديد بــين إيــران والإتحــاد الأوروبــي في تشرين الثاني بعد أسابيع فقط من قيام شل وريبســول بتشــكيل اتحاد يدعى إل-أن-جي الفارسي لتطوير منطقة من حقول بــارس الجنوبــية، والذي وقع فيما بعد اتفاقية إطار عمل للبدء بهذا البرنامج الذي تــبلغ كلفته 4 مليارات دولار. وكانت شل مهتمة جداً أيضاً بالفوز بعقد لتطوير المــرحلة التالــية من حقل بارس الجنوبي، فيما كانت تلوح عقود أخرى في الأفق التجــاري أيضاً: وقــع اتحاد الشركات اليابانية عقــداً في شباط لتطوير جــزء مــن حقــل أزاديغان العملاق، على سبيل المثال، وأعلن لاحقاً أنه يتوقع انضمام شــريك أوروبـــي لــيحل محــل شركة وقعت العقد من قبل وتم إجبارها على الانسحاب منه [15].

تم توقــيع عــدد كبير أيضاً من العقود المغرية جداً مع شركات أوروبية تلك الســنة. وفي تشرين الأول، وقّعت ريبسول عقداً مع شركة النفط الإيرانية الوطنية لاستكشــاف مساحات في مقاطعتي ماهر وفيروز، وهي صفقة ستمكّنها أيضاً من الدخول في مفاوضات حصرية لتطوير أي احتياطيات يتم إيجادها. وخلال الصيف، أثــارت مشاريع تطوير جديدة في حقول نفط قوشق وحسينية (التي أعيد تسميتها يدافــاران) اهــتماماً جديــاً بــين شركات النفط العالمية، بما فيها شل، وتوتال، وريبسول، خصوصاً عندما تبيّن أن الإيرانيين طلبوا من بتروناس وشركات أخرى غير أوروبية إدخال شريك أوروبــي في عقودهم الموجودة سلفاً. وفي أيلول، وفيما اشــتدت حــدّة النزاع النووي، تقدمت ست شركات نفط عالمية بعروض لتقديم خدمات بناء وهندسة لتطوير المرحلتين 15 و16 من حقول بارس الجنوبية: واتحدت

هـــيونداي وإل-جـــي مـــن كوريا الجنوبية، والفرع البريطاني للشركة الأميركية فوستر-ويلر، وتكنب الفرنسية، وأكر-كفارنر النرويجية، وإي-بي-بـــي التي تتخذ من زيوريخ مقراً لها مع شركاء إيرانيين لتقديم عروضها.

مـــنذ الاتفاق النووي في 21 تشرين الأول عام 2003، انشغل رجال الأعمال الأوروبـــيون أيضـــاً بتوقـــيع صـــفقات بالغـــة الأهمية لتطوير قطاع الصناعات البتروكـــيماوية. وفي تموز من العام 2004، وقعت شركة هادلور-توبسو الهولندية عقداً مع شركة النفط الوطنية لتطوير مصنع للبتروكيماويات، فيما أنشأت شركة لورجـــي الألمانـــية في نفس الوقت مصنعاً آخر مشابهاً في أصالويه. وفي 16 أيلول، وقعت كل من شل وريبسول في فيينا اتفاقاً أولياً مع شركة النفط الإيرانية الوطنية لإنشـــاء مصنع للتسييل في إيران، فيما دخلت شركة سيمون-كارفز البريطانية في مفاوضـــات لتوقـــيع عقد بقيمة 182 مليون جنيه إسترليني لبناء مصنع بوليثين تم توقيعه أخيراً في كانون الثاني من العام 2005.

يقـــدّم قطاع البروكيماويات الواعد في إيران أيضاً فرصاً عالية الربحية لقطاع المصـــارف؛ والتي يسعى رجال الأعمال الأوروبيون بكل جهدهم لاستغلالها. وبدأ عـــدد من المصارف التي تتخذ من أوروبا مقراً لها بتمويل الشركات التي تعمل في قطاعـــات الـــنفط والغاز الإيرانية، وأضحت مهتمة بالتواجد في سوق كبير شديد الإغـــراء. وتـــزايدت ثقـــتهم نتيجة بعض الخطوات الأولية التي اتخذتها السلطات الإيرانية نحو تخصيص صناعات النفط والغاز، وبإصدار العقد الأوروبـــي الممتاز في تموز من العام 2002، والذي لاقى نجاحاً منقطع النظير رغم أنه يعتبر أول سند بيع في الـــبلاد مـــنذ قيام الثورة. وفي تشرين الأول من العام 2000، توثّقت العلاقات الـــتجارية مع بريطانيا أكثر من ذي قبل باستئناف *إدارة ضمان ديون التصدير* في المملكة المتحدة لعملها المتوسط الأجل الذي يغطي السوق الإيرانية، مما ساعد على تقديم تأمينات لقروض الإستثمار التي تحصل عليها الشركات البريطانية لنشاطاتها ما وراء البحار.

تعتبر مجموعة إتش-أس-بي-سي HSBC، التي تتخذ من لندن مقراً لها، أحد

المصارف الغربية التي تتمتع بوجود قوي في إيران، والتي بدأت عملياتها في بداية العام 1999. وفي شباط من العام 2002، وقع ممثلون عن إدارة تمويل المشاريع والتصدير في المجموعة المذكورة عقداً لتمويل التصدير بقيمة 34 مليون دولار مع المصرف التجاري الإيراني بضمانة *إدارة ضمان ديون التصدير*، للمساعدة على إنشاء مصنع بتروكيماوي في بندر-إمام، ووقعوا في الشهر التالي عقداً للمشاركة في تقديم تسهيلات بقيمة 155 مليون دولار مع المصرف الياباني للتعاون الدولي ومصرف ميلات الإيراني لتمويل عمليات أخرى في قطاع الصناعات البتروكيماوية. وسرعان ما قدّم المصرف قرضاً ائتمانياً بقيمة 33.6 مليون دولار بضمانة *إدارة ضمان ديون التصدير* أيضاً لتمويل مصنع لإنتاج أول أكسيد الكربون كانت تبنيه شركة **سنامبروغيتي** الإيطالية لصالح شركة النفط الوطنية. ولكن رغم أن المصرف موّل تباعاً عدّة عمليات مشابهة أخرى، إلا أن أهم عملياته كانت المساعدة في تقديم تمويل لأحد فروع شركة تصدير الغاز الوطنية الإيرانية مقداره مليا ري دولار لتأسيس شركة قطاع مشترك تستطيع بيع الغاز للأسواق الآسيوية والأوروبية. ويعتبر المشروعان المشتركان الآخران في البلاد في مراحلهما التشغيلية الأولى، ويقال إنهما يقدمان للمصارف الغربية فرصاً مغرية: اعتمد أحد المشروعين مصرف سوسيتيه جنرال كمستشار مالي، فيما يحضّر الآخر لاعتماد مستشاره المالي الخاص به.

هكذا لم تظهر الخلافات بين ضفتي الأطلسي حول كيفية التعامل مع التحدي النووي الإيراني فجأة في صيف العام 2002، إلا أن تلك القضية فاقمت من التناقضات بين واشنطن والعواصم الأوروبية. ويعود سبب تلك الخلافات بدرجة مهمة إلى قوة المصالح الإقتصادية الأوروبية في بلد تقدم موارده النفطية والغازية فرصاً عالية الربحية.

## النفط، التجارة وانطلاق الحوار الحاسم

كان هناك توتر بين الولايات المتحدة الأميركية والإتحاد الأوروبي حول

إيـــران مـــنذ بداية تسعينيات القرن العشرين عندما اتخذ القادة الأوروبيون، للمرة الأولى مـــنذ قـــيام الـــثورة الإسلامية، خطوات لفتح قنوات اتصال دبلوماسية مع طهـــران نـــيابة عـــن كـــل أعضاء الإتحاد الأوروبي. ورغم أن إيران استمرت في مفاوضـــاتها مـــع بعـــض الـــدول على أسس ثنائية منذ ثورة العام 1979، إلا أن الدبلوماسيين الأوروبيين أرادوا تبني نهج أكثر إيجابية تجاه طهران، وفي العام 1992 أقـــام ممـــثلو المفوضية الأوروبية التي تتخذ من بروكسل مقراً لها عدّة جولات من المحادثـــات مع الإيرانيين تهدف إلى "المساعدة في إعادة البناء الاقتصادي [لإيران]"، و"الـــتفاوض حـــول إبـــرام اتفاقية للتجارة الحرة بين المفوضية الأوروبية وإيران"، و"تأيـــيد تحريـــر التجارة بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران". وانتهت هذه الجهـــود الأولية دون اتفاق، ولكن سرعان ما تبعتها محاولة جديدة تم اعتبارها في اجتماع مجلس الوزراء الأوروبيين في إدنبره في كانون الثاني من العام 1992 *حواراً حاسمـــاً* يهـــدف إلى تليين سياسات إيران حول قضايا مهمة – عملية السلام في الشرق الأوسط، والإرهاب الدولي، وإنتاج أسلحة الدمار الشامل – وتهدف أيضاً إلى عقـــد اتفاقـــيات تجارية جديدة معها. وكان *الحوار الحاسم* بادرة للدخول في *حـــوار سياسي* يفضي إلى نتائج ملموسة إذا غيّر الملالي أسلوبهم بالطريقة التي كان يأمل بها الأوروبيون.

خلال السنوات التالية، مرّت المحادثات الأوروبية–الإيرانية المتعددة المستويات بفـــترات نشاط وهدوء، بناءً على المناخ الاقتصادي والسياسي السائد. وتم تعليق الحـــوار في نيسان من العام 1997، على سبيل المثال، بعد صدور قرار عن إحدى محاكم برلين يتهم قادة إيرانيين بالتحريض على اغتيال منشقين أكراد في ألمانيا قبل خمـــس سنوات، ولكن جولة جديدة من المحادثات – التي أصبحت *الحوار البناء* في ذلك الوقت – استؤنفت في تموز من العام 1998؛ أي بعد عام من انتخاب الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي، والذي أعاد الدفء للعلاقات مع الغرب، وبدا أنه ينتهج سياســـة جديـــدة تهدف لخفض التوتر. ولكن رغبة الحكومات الأوروبية بتوسيع العلاقات التجارية والتعاون مع إيران دون الحصول أولاً على التنازلات التي تريدها

واشنطن في موضوعي الإرهاب والانتشار النووي سرعان ما تسبّبت بحدوث صدع في العلاقـات عـبر ضـفتي الأطلسي. وفي حزيران من العام 1993، حاول وزير الخارجـية الأميركي **وارن كريستوفر** دون فائدة إقناع وزراء الإتحاد الأوروبـي بتطبـيق حظـر اقتصادي مشترك على إيران، رغم أنه حصل على ضمانات بعدم تصـدير التقنية *مزدوجة الاستخدام* التي يمكن استعمالها في برنامج الأسلحة النووية السري. وساعدت واشنطن أيضاً في إعاقة إعادة جدولة الديون الإيرانية لما يسمّى **نـادي بـاريس** مـن المصارف العالمية، مما أجبر الكثير من الحكومات على عقد اتفاقـيات ثنائـية مـع طهران لحل تلك المشكلة: اتخذت الحكومات الفرنسية، والألمانـية، والإيطالـية واليابانية أخيراً خطوات منفصلة لإعادة جدولة 15 مليار دولار من الديون الإيرانية.

وجهـت واشنطن انتقادات صريحة ومبطنة طوال سنوات للحوار الأوروبي-الإيـراني مما أثار ضجة سياسية قوية في بعض الأوقات. وفي 17 حزيران من العام 2002، عـلى سبيل المثال، أجاز وزراء الإتحاد للمفوضية الأوروبية بالسعي لإقامة علاقات تجارية وثيقة مع إيران مما أثار احتجاجاً عارماً في إدارة بوش. وبعد يومين فقـط، قال **ألان لارسن**، معاون وزير الخارجية للشؤون التجارية والزراعية، أمام لجـنة العلاقـات الخارجـية في الكونغـرس إننا "ضغطنا بقوة حتى يجعل الإتحاد الأوروبـي من موضوعي مكافحة الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل عنصراً مركزياً مـن حوارهم مع إيران، وأن يشترطوا أن يكون التعاون الاقتصادي المستقبلي معها بتحقـيق نتائج مرضية. ونعرف أن للاتحاد الأوروبـي وجهة نظر مختلفة عنا ... عمـل وزيـر الخارجية ومسؤولون آخرون في الإدارة بجد حتى ينقلوا لأصدقائنا وحلفائـنا قلقـنا العميق [رغم أن] بعض حلفائنا لا يتفقون معنا في تركيزنا على قطاع الطاقة".

كانـت احـتجاجات واشـنطن بنفس القوة لدى افتتاح الجولة الأولى من المفاوضـات الأوروبية-الإيرانية في 12 كانون الأول من العام 2002، عندما التقى دبلوماسـيون بـارزون مـثل **بيـتر ليشولت هانزن** وزير الخارجية الهولندي،

**وكريســـتيان لـــيفلر** مديـــر المفوضية الأوروبية بنظرائهم الإيرانيين في بروكسل. وأعرب ريتشارد باوتشر مجدداً عن قلقه وخيبة أمله، مشدداً على أن الإدارة لديها "أسباب تدعو للقلق العميق حيال تصرفات إيران ... [و] أنه بحسب علمنا فإن أي حوافـــز اقتصـــادية تحصل عليها إيران ينبغي أن تكون مرتبطة بتحسن سلوكها في المواضـــيع التي تثير القلق". وأشار باوتشر أيضاً بوضوح إلى احتمال تطبيق *قانون العقوبـــات الإيرانـــية–الليبية* عندما قال: "سوف نستمر في التشاور عن قرب مع مســـؤولي الإتحاد الأوروبـــي في ما يخص سياسة إيران، وسيكون علينا أن ننظر، بالطبع، إلى أي تطورات تجارية محتملة بمعايير القانون الأميركي".

يصـــح القـــول أيضاً إن هناك أوقاتاً انتقدت فيها الحكومات الأوروبية علناً وبشدة موقف واشنطن المتشدد نحو طهران. وعندما انتقد الرئيس بوش، في خطابه عن حالة الإتحاد في كانون الثاني من العام 2002، إيران إلى جانب كوريا الشمالية والعراق باعتبارها عضواً في *محور الشر*، أثار بذلك غضب بعض الدول الأوروبية. وفي ألمانيا، حذّر نائب وزير الخارجية **لودغر فولمر** الولايات المتحدة من مغبة اتهام إيـــران بالإرهـــاب لتصفية حسابات قديمة فقط، وأنه ينبغي عليها عوضاً عن ذلك السـعي للـتعامل مع طهران. وأبدت الحكومة الإسبانية التي كانت تترأس الإتحاد الأوروبـــي حينها موقفاً مشابهاً أيضاً. وجاءت أشد الانتقادات من باريس حيث اســتخدم وزير الخارجية **فيدرن** تقريباً نفس كلمات نظيره الإيراني **كمال خرازي** لانتقاد نهج واشنطن: "نواجه اليوم تهديد التبسيط المفرط للأمور، والذي ينحو إلى اختصار كل شيء بالحرب على الإرهاب. ولا نستطيع قبول تلك الفكرة. وينبغي الاهتمام بالقضايا المبدئية، والمواقف الطارئة، والفقر والظلم" (16).

لكن كيف ساعدت مبيعات النفط على إثارة الاهتمام به، وبالفرص التجارية الأوســع في إيـــران، وكـــيف أصبح قوة ضاغطة في دفع الحوار الحاسم؟ ويجيب الدبلوماســيون الأوروبـيون الذيـــن اشـــتركوا في المفاوضات عادةً بأن التجارة والإســـتثمار لطالما كانا من ضمن مصالحهم الكثيرة، وأن هدفهم الأساسي إشاعة جوّ من التعاون الدولي، وتحسين معيشة الإيرانيين العاديين. لكن المصالح الإقتصادية

تقف بلا شك في قلب هذا الحوار، رغم أن لدى مهندسي السياسة عدداً من الحوافز الأخرى بالتأكيد، وهم الذين شدّدوا دائماً على "أهمية" طهران في نهجهم هذا. وبالمحصلة، ليس من قبيل المصادفة أن يكون المدافعون عن الحوار – فرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، والمملكة المتحدة – هم أولئك الذين يمتلكون أقوى المصالح الإقتصادية مع إيران، فيما تدافع الدانمارك عن ضرورة قطع العلاقات على أرضية أنها لن تحقق شيئاً، وهي إحدى الدول التي ليس لديها بالمعايير التجارية شيء لتخسره أيضاً.

كانت الحكومة الفرنسية إحدى القوى الرئيسية خلف الحوار، والتي أعادت علاقتها الدبلوماسية مع طهران في أواخر العام 1988، قبل أكثر من ثلاث سنوات على انطلاق الحوار الأوروبي المتعدد الجوانب رسمياً. وتم تجديد تلك العلاقات بعد شهور فقط من انتهاء الحرب الإيرانية–العراقية، وسمحت بظهور فرص جديدة لرجال الأعمال الأجانب، وخصوصاً في قطاع النفط، والذي كان سابقاً عُرضة للهجمات العسكرية العراقية، وللهجمات الأميركية في المراحل الأخيرة من الحرب لإعاقة أي استثمارات دولية. وفي نهاية العام 1988، بدا أن إغراءات قطاع النفط في إيران أكبر مما هو متوقع لأن عملاق النفط الفرنسي توتال كان قد حقق اختراقاً مهماً في الجدال الطويل الأجل المتعلق بحقه في التعويض لمصادرة وتأميم موجوداته في اتحاد النفط الإيراني أيام الشاه في السنوات التي تلت الثورة. ولطالما أُعتبر عرض التعويض على نطاق واسع على أنه إشارة إيجابية نحو شركات النفط الأجنبية، والتي كان لديها الكثير لتربحه بعد إيقاف إطلاق النار مع العراق. وبعد استئناف العلاقات الدبلوماسية بين باريس وطهران، سرعان ما جدّدت مجموعة توتال علاقاتها التجارية مع إيران: وقامت بشراء النفط الخام منها بانتظام، وباعت لها وقود وزيوت المحركات، وزادت تدريجياً من مشاركتها في المشاريع الصناعية في بلد كانت تشعر بثقة أنه سيلعب دوراً رئيسياً في سدّ احتياجات العالم المستقبلية من الطاقة.

تلعب ألمانيا دوراً قيادياً آخر في أوروبا في ما يخص الحوار الحاسم، وغالباً ما

ادّعـــت أن هذه السياسة تنمي العلاقة الألمانية-الإيرانية الخاصة التي قطعت شوطاً طويـــلاً بحلـــول العام 1992. وكانت ألمانيا وحيدة تقريباً بين الدول الأوروبية في مواصـــلة الحوار السياسي المفتوح مع طهران بعد العام 1979، بالإضافة إلى المحافظة عـــلى عـــدد من العلاقات الثقافية والأكاديمية الأخرى بين البلدين خلال سنوات الثمانينيات الصعبة. وكان القادة الألمان جريئين بشكل غير اعتيادي أيضاً في القيام بـــزيارات رسمية إلى طهران: في العام 1984، أصبح وزير الخارجية **هانز-ديتريش غينشر** أول مسؤول غربـــي يزور طهران بعد الثورة، فيما لم يضيع وزير الخارجية **كـــلاوس كينكل** وقتاً عام 1997 للقاء محمد خاتمي الذي تم انتخابه رئيساً في العام نفســـها، ودعـــا ألمانيا والعالم الخارجي إلى "التعامل بانفتاح مع حكومة تبدو أكثر تحرراً" [17]. وبعد قيام خاتمي بإجراء مقابلة مثيرة مع محطة سي-أن-أن عام 1998، والتي دعا فيها إلى "تحطيم جدار عدم الثقة" بين الولايات المتحدة الأميركية وإيران وعـــرض إجراء حوار جديد بينهما، كان كينكل سريعاً أيضاً في تأييد تلك الدعوة ودعا إلى "استئناف الاتصالات"، وأعلن أن ألمانيا "تريد بناء تعاون اقتصادي أوثق" مع إيران [18].

كـــان لـــدى الحكومة الألمانية بالتأكيد حوافز اقتصادية قوية لبناء مثل تلك العلاقات. وفي العام 1992، وبعد صياغة سياسة الحوار الحاسم، كانت ألمانيا تصدّر مـــا قيمـــته 5 ملـــيارات دولار من البضائع إلى إيران؛ أي ما يقارب 50 بالمئة من مجموع ما تصدّره المجموعة الأوروبية البالغ 10.7 مليار، وخلال التسعينيات كانت الـــتجارة الألمانـــية مع إيران تشكل دائماً ما بين 25-50 بالمئة من حجم التجارة الأوروبـــي الإجمالي مع ذلك البلد. ولم يكن مفاجئاً أن تثير قوة تلك العلاقات حـــنق الأميركيين والإسرائيليين على حدٍّ سواء، وعندما أرسلت الحكومة الألمانية عام 1995 وفداً اقتصادياً إلى إيران وقرّرت توفير ضمانات ائتمانية بقيمة 150 مليار مـــارك ألمـــاني لتجديد العلاقات الإقتصادية، تسبب ذلك بعاصفة من الغضب في واشنطن وتل أبيب، رغم أن تلك الضمانات لم تكن ذات أهمية خاصة بحدّ ذاتها.

ســـاعدت مـــثل تلك الضغوط التجارية أيضاً على تفسير الخلاف بين ضفتي

الأطلسي الذي ظهر حول قضية خلافية؛ أي الضربة العسكرية الاستباقية على المفاعلات الإيرانية أو البنية التحتية السياسية الأوسع بواسطة الطائرات أو الصواريخ الأميركية. وقال بعض الوزراء البريطانيين إنهم لن يدعموا أي عمل عسكري أميركي ضد إيران، وأن هذه حالة مختلفة تماماً عن عراق صدام حيث لا وجود لمصالح اقتصادية بريطانية هناك. وقال وزير الخارجية **جاك سترو** في أيلول من العام 2005 إن الأزمة النووية الإيرانية لن "تُحل بالوسائل العسكرية"، "وفي الواقع، وكما قالت كوندوليزا رايس، فإن العمل العسكري في ما يخص الملف الإيراني ليس على جدول أعمال أحد ... وكما يقول رئيس الولايات المتحدة دائماً إن كل الخيارات مفتوحة. ولكن هذا الخيار ليس على الطاولة، وليس على جدول الأعمال. وأعتقد أنه خيار لا يمكن تخيله"[19]. ووجّه المستشار الألماني السابق **غيرهارد شرودر**، على وجه الخصوص، انتقادات قوية للتهديدات الأميركية باستخدام القوة العسكرية ضد إيران، وقال أمام حشد في هانوفر في 13 آب من العام 2005 إنه يريد "رفع الخيار العسكري عن الطاولة. لقد رأينا أنه لا يُجدي نفعاً".

اتخذت إيطاليا، أحد شركاء إيران التجاريين الآخرين الأقوياء، موقفاً مشابهاً يختلف مع نهج واشنطن المتشدد. ورغم أن إيطاليا تصرّ على الحوار دائماً، إلا أنها لا تعتبره حاسماً مثل باقي الحكومات الأوروبية الأخرى.

هكذا في العام 1998، عندما كانت قيمة الصادرات الإيطالية إلى إيران تبلغ 848 مليون دولار، قام رئيس الوزراء الإيطالي الحالي رومانو برودي بزيارة طهران، وكان أرفع رجل دولة أوروبي يقوم بذلك منذ العام 1979، وأجرى محادثات مع خاتمي الذي قيل إنه "ركّز بشكل واسع على القضايا التجارية"، وخفف من أهمية قضايا حقوق الإنسان التي تم اعتبارها "مشكلة البلد نفسه"[20]. وفي الطرف الآخر من النفق، هناك الدانمارك التي تقود المعارضة الأوروبية لفتح حوار مع طهران، والتي ليس لديها مصالح تجارية تذكر في الأسواق الإيرانية. وفي آب من العام 1996، قرّرت الدانمارك إنهاء الحوار الحاسم

مع طهران على أرضية أنه لا يحقق شيئاً البتة، وأقامت عوضاً عن ذلك حواراً مع المنشقين الإيرانيين. ولم يكن الدانماركيون، في العام 1995، يصدّرون سوى جزء يسير جداً من بضائعهم إلى إيران بقيمة لا تتجاوز 83.5 مليون دولار، وكانوا يستوردون ما قيمته 17.6 مليون فقط [21].

بالطبع، عكست الخلافات حول كيفية التعامل مع إيران شقاقاً أوسع على ضفتي الأطلسي، والذي ظهر أنه يشمل الكثير من القضايا الأخرى. في السنوات الأخيرة. وخلال التحضير لحرب العراق، وعندما كانت كل حكومات الإتحاد الأوروبي تصرّ على أن أي عمل ضد العراق ينبغي أن يسبقه تفويض من مجلس الأمن الدولي، قال خافير سولانا، الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية في الإتحاد الأوروبي، إن الأميركيين يتجهون نحو تأكيد الحلول العسكرية، فيما يتجه الأوروبيون لاعتبار العمليات العسكرية الملاذ الأخير: "يتمتع الإتحاد الأوروبي بثقافة معينة ترتكز على حل النزاعات عبر الحوار، ولديه حساسية تجاه الجذور الإقتصادية والإجتماعية للعنف". وأصبحت [22] مثل تلك الخلافات أكثر وضوحاً خلال العقد الأخير، بعدما بدأ الإتحاد الأوروبي باعتماد سياسة أمنية ودفاعية موحدة أخذت تشكل تحدياً أكبر لموقف واشنطن. وأثارت تلك السياسة مخاوف جدّية في بعض الدوائر السياسية عبر الأطلسي بعد أن تشكّلت في أواخر التسعينيات من القرن العشرين. وهاجم السيناتور جيسي هيلمز *الجيش الأوروبي*، ووصفه بأنه "خطير، وسبب للانقسام ضمن الناتو"، وهي وجهة نظر شاركه بها كل من مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية، **وويليام كوهين** وزير الدفاع، ورئيس تحرير صحيفة ناشونال–ريفيو الواسعة النفوذ **جون أوسليفان** والذي حذّر أيضاً من "انسياق أوروبا لاعتماد سياسات منافسة وعدائية" [24].

لكن إلى جانب فك قبضة أميركا على حلفائها الأوروبيين، هناك سبب آخر لأهمية هذه الثغرة الآخذة بالاتساع على ضفتي الأطلسي. ويعود السبب إلى تأثيرها على النظام الإيراني نفسه.

## تقويض نفوذ الولايات المتحدة على إيران

أحد أسباب فشل مساعي الدبلوماسيين على ضفتي الأطلسي في جسر الفجوة حـــول القضية النووية الإيرانية أن الملالي في إيران عملوا على تحديد واستغلال مثل تلـــك الخلافات الصارخة. وترك هذا التكتيك واشنطن معزولة أحياناً، وغير قادرة نتيجة لذلك على تطبيق أي ضغط على طهران.

يصـــح القـــول أيضاً إن هذه التكتيكات الإيرانية تعمل على تقويض النفوذ السياســـي للأوروبـــيين، بالإضافة إلى الأميركيين، لأنها سمحت لطهران باستئناف بـــرنامجها الـــنووي، سواءً كان ذلك البرنامج سلمياً أو غير ذلك، مما أثار مخاوف الحكومـــات على ضفتي الأطلسي ودولاً أخرى أيضاً. إلا أن هذا الأمر طرح تحدّياً خاصاً أمام واشنطن لأن الحكومات الأوروبية، ونتيجة لسياستها التوفيقية، لم تطلق أهدافـــاً بنفس طموح نظيرتها الأميركية. ولهذا استطاعت طهران أحياناً تلبية بعض المطالـــب الأوروبية، فيما كانت بعيدة في الوقت نفسه عن المطالب الأميركية. وفي صـــيف العام 2005، على سبيل المثال، طلبت إدارة بوش من طهران ليس التخلي عـــن طموحهـــا في تخصيب اليورانيوم وحسب، وإنما تفكيك منشآتها النووية في أصـــفهان وناتنز بالكامل، فيما اقترحت الدول الأوروبية الثلاث العمل مع طهران لإنشاء مجموعة لتحديد الاستخدامات البديلة لتلك المنشآت.

كانت التكتيكات الإيرانية في تحديد واستغلال الخلافات على ضفتي الأطلسي واضحة منذ بدايـــة الأزمة الدولية حـــول برنامجها النووي في صيف العام 2002. ولهـــذا بعـــد إبـــرام اتفـــاق تشـــرين الأول من العـــام 2003، تساءل بعض الدبلوماســـيين الأميركيين والأوروبيين فيما إذا كانت إيران ترغب بعزل الولايات المتحدة دبلوماسياً، وكسب بعض الوقت لاستئناف برنامج الأسلحة السري. وقال أحـــد الدبلوماســـيين الغربـــيين المطّلعين بشكل وثيق على المفاوضات للصحف الأميركـــية[25]: "ربما تكون طريقة ذكية، وسبيلاً لبث الخلاف بين أوروبا وأميركا مما يمنح الإيرانيين تفوقاً في العلاقات العامة". بعد شهور ظهر بشكل جلي أن ذلك الـــتوقع كان صحيحاً عندما وجد الإيرانيون ثغرات في إتفاق تشرين الأول كانت

ستتسبب في حال استغلالها، بحصول عاصفة سياسية هائلة.

كان الجزء الأساسي من الغموض يتعلق بتعريف **تخصيب اليورانيوم**، والذي ادّعى الإيرانيون أنه يشير فقط إلى ضخّ الغاز في أجهزة الطرد المركزي، وليس بناء واختبار تلك الآلات. وتم حل هذا النزاع عندما وقّع المفاوضون الإيرانيون *اتفاق بروكسل* في شباط من العام التالي، والذي عرّف *التخصيب* بمعايير أكثر شمولية لطالما أرادها الأوروبيون، ولكن عندما أعلنوا في 29 تموز عن نيتهم *بتعديل سياساتهم في النشاطات النووية* باستئناف بناء واختبار أجهزة الطرد المركزي، طفت الخلافات بين ضفتي الأطلسي على السطح فوراً. وفيما استمر الدبلوماسيون الأوروبيون بالتفاوض، واللقاء مع نظرائهم الإيرانيين في سلسلة من الاجتماعات السرية في باريس، كررت واشنطن مرة أخرى دعواتها لإحالة إيران إلى مجلس الأمن لفرض عقوبات محتملة عليها: وكانت أفعال طهران بالنسبة **لجون بولتون**، أحد صقور الإدارة الأميركية، "تبين سبب تأكيدنا على ضرورة تحويل برنامجها إلى مجلس الأمن الدولي، لأنه يقع ضمن اختصاص المجلس في التصدي لتهديدات الأمن والسلم العالميين ... لقد تأخر وقت تحويل هذه القضية إلى مجلس الأمن كثيراً". وردد بولتون النهج المتشدد الذي اتبعته مستشارة الأمن القومي آنذاك كوندوليزا رايس، التي أخبرت شبكة فوكس للأنباء قبل أسبوعين من ذلك أن "الإيرانيين يواجهون المتاعب منذ وقت طويل. ويمثّل سلوكهم السيىء أحد الأسباب التي ينبغي لأجلها عزل هذا النظام، *لذا يجب عزل هذا النظام وليس التعامل معه*".

منحت حالة الشقاق عبر ضفتي الأطلسي التي أحدثها هذا *التخصيب* المحدود الإيرانيين فرصة للتقدم في برنامج التخصيب الذي يديرونه، والذي ما كان ممكناً لو أن الأوروبيين تكلموا بصوت موحد مع واشنطن. ولم يكن لدى الإدارة الأميركية أي فرصة لاستصدار قرار من الوكالة الدولية للطاقة الذرية والذي يدين السلوك الإيراني دون دعم الشركاء الأوروبيين. وكان المفاوضون الأوروبيون يعرفون أنه بدون الدعم الأميركي لا يستطيعون تقديم أي حوافز مغرية لإيران. وعوضاً عن ذلك، منح الشقاق عبر ضفتي الأطلسي الإيرانيين فرصة لتسريع برنامجهم لتخصيب

اليورانيوم. وفي الوقت الذي تم فيه التوقيع على اتفاق باريس في 14 تشرين الثاني من العام 2004، أخبر مفتشو الوكالة الدولية للطاقة الذرية الدبلوماسيين الغربيين بأن الإيرانيين منهمكون بتحويل أطنان من اليورانيوم إلى غاز ثلاثي فلورايد اليورانيوم، وهو عنصر أساسي في عملية التخصيب. ولم يكن ذلك ينتهك الإتفاق من الناحية التقنية - والذي لم يدخل حيز التنفيذ قبل 22 تشرين الثاني - ولكنه يبين مهارة الإيرانيين في استغلال الفرص إلى أقصى حدّ.

حاول الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد أيضاً إحداث شرخ في الرأي العام العالمي في أيار من العام 2006 عندما أرسل رسالة غير متوقعة إلى الرئيس بوش. واستحوذت الرسالة المؤلفة من ثماني عشرة صفحة، والتي تعتبر أول اتصال مباشر منذ العام 1980 بين قادة البلدين، على اهتمام شديد لأنها كانت تبدو مثل فرصة للتفاوض بين الولايات المتحدة وإيران ربما تحل الأزمة النووية. لقد كان توقيت الرسالة ممتازاً، وتزامن مع اجتماع لوزراء خارجية الدول الأعضاء في مجلس الأمن مخصص للوصول إلى موقف موحد حول إيران بعد أسابيع من المراوحة. وكان أحمدي نجاد يأمل بتسطيره لتلك الرسالة، أن يظهر بمظهر المعتدل والتوفيقي، فيما يُظهر واشنطن بمظهر المتشددة، ويجني كنتيجة لذلك دعماً في نيويورك.

لكن إغراء موارد إيران الطبيعية لم يشكل صدعاً بين أوروبا والولايات المتحدة فقط. وكان على واشنطن في السنوات الأخيرة أن تواجه شقاقاً مع اليابان، وهي حليف عالمي آخر تزداد علاقاته في مجال الطاقة مع إيران نمواً.

## إيران، أميركا، واليابان

كانت اليابان منذ العام 1945 حليفاً وثيقاً لأميركا. ومقابل مساعدات إقتصادية سخية للغاية، سمحت طوكيو بإقامة قواعد عسكرية أميركية على أراضيها، وتركت لواشنطن أمر سياستها الدفاعية بشكل كامل. سمح ذلك للولايات المتحدة بالعمل كمدافع عن اليابان يحرس الأرض والمصالح من منافسين عدائيين أمثال كوريا الشمالية والصين، وبالمقابل تتوقع الولايات المتحدة دعماً

يابانياً في حالة اندلاع أي نزاع إقليمي كما هو الحال بالنسبة لتايوان.

لكـــن العلاقة المتينة التي تربط الولايات المتحدة باليابان تتعرض الآن لضغوط تحـــل عراها بسبب إغراء الموارد الطبيعية الإيرانية. وبالرغم من أن اليابان تحتاج إلى الحمايـــة العسكرية الأميركية لمواجهة كوريا الشمالية المسلحة نووياً، بالإضافة إلى حاجـــتها للوصـــول بحـــرية إلى الأسواق المحلية الأميركية، إلا أن هذه الاعتبارات أخـــذت تصـــبح أقل أهمية مقارنة بحاجتها الهائلة والمتزايدة للطاقة؛ ونظراً للحجم الكبير للعقود التي حصلت عليها الشركات اليابانية لتطوير البنى التحتية الإيرانية في مجـــال الطاقة. ولا يمثل هذا الإغراء تحدّياً لقبضة أميركا على اليابان وحسب، وإنما عـــلى دول أخرى أيضاً ينبغي أن تظهر بمظهر موحد أمام دول مثل إيران وكوريا الشمالية.

لا يقـــبع خلف هذا النزاع المتصاعد حول إيران أي زيادة في متطلبات الطاقة اليابانـــية – والـــتي كانت تمتلك طوال السنين ثاني أكبر اقتصاد في العالم، والتي لا يـــتزايد عدد سكانها بنسب عالية غير معتادة – وإنما صعوبة تأمين تلك المتطلبات المتزايدة – ولا تمتلك اليابان، التي لا توجد لديها مصادر محلية حقيقية للنفط والغاز – سوى خيارات محدودة.

حاولت طوكيو، في سبيل الحدّ من انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون؛ كوفاء بالـــتزاماتها بموجب معاهدة كيوتو للحدّ من الإحترار العالمي، تأمينَ الطلب المحلي عـــلى الطاقة باستخدام الطاقة النووية، ولهذه الغاية خططت لبناء ما يصل إلى 12 مفـــاعلاً نووياً جديداً بحلول العام 2010. ولكن هذه الخطط لاقت معارضة شعبية جدّية في بلد ما زال يتأثر بذكريات هيروشيما وناغازاكي، بالإضافة إلى صعوبات تقنـــية جدية. وفي منتصف تشرين الأول من العام 2002، على سبيل المثال، كان اليابانـــيون مجبرين على إغلاق مفاعل نووي بقوة 9.8 غيغاوات لإجراء إصلاحات غـــير مجدولة، مما سبب زيادة استهلاك المرافق الكهربائية للوقود. وأوقفت شركة كهـــرباء طوكـــيو[27]، في الشهر السابق، عملياتها في سبعة من المفاعلات النووية الثمانـــية لإجـــراء فحوص طارئة إثر اكتشاف شقوق في وحدات المفاعلات أثناء

الصيانة السنوية الدورية. ودفعت هذه الاكتشافات شركات أخرى تقدم الطاقة النووية، مثل **شوبو وتوهوكو** لاتخاذ إجراءات مماثلة، وإغلاق معاملها الخاصة لعدّة أسابيع.

كان للغموض الذي لفّ مستقبل الطاقة النووية في اليابان آثار كبيرة. ووفقاً لتقرير قدّمته شركة استشارية معروفة، تستطيع مفاعلات اليابان النووية الثلاثة عشر أن تقدّم مجتمعة قدرة كهربائية تبلغ 12.3 غيغاوات، وينبغي أن تحصل محطات الطاقة الأحفورية على ما مقداره 411.000 برميل يومياً من النفط الخام، أو 395.000 برميل يومياً من الوقود المكرر، أو مزيج من الاثنين لإنتاج نفس الكمية من الطاقة الكهربائية. وفي أيار من العام 2004، خلص تقرير آخر إلى أن الغموض الذي يلفّ مستقبل برنامج الطاقة النووية الياباني سيؤدي إلى زيادة سنوية بمعدل 1.13 بالمئة في استهلاك الغاز الطبيعي المسال، والذي يجب استيراده بين عامي 2002 و2015. ويقول التقرير: "نتوقع أن تكون كل واردات الغاز بالشكل المسال حتى العام 2015 على أقل تقدير، ولهذا نتوقع أن يصل الطلب الياباني على الغاز الطبيعي المسال إلى 62.5 مليون طن في العام 2010، و66.9 مليون في العام 2015"[28].

أصبح اليابانيون، بغياب برنامج طاقة نووي يمكن الاعتماد عليه، متلهفين لضمان مصادر بديلة للوقود يمكن الاعتماد عليها تجعلهم أقل عُرضة لصدمات أسعار النفط العالمية. وركّز مجلس الوزراء الياباني على هشاشة وضع البلاد في ما يخص إمدادات الطاقة، وقدّر أن يتراجع الناتج المحلي الإجمالي بنحو 0.3 – 0.4 بالمئة كلما ارتفع سعر برميل النفط 10 دولارات، ولم تأخذ هذه الحسابات بعين الإعتبار إحتمال ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي المسال والفحم الذي سيكون له تأثير سلبي للغاية على الإقتصاد[29]. وقال أحد الوزراء لتلفزيون أساهي في 22 آب من العام 2004: "لن نواجه مشكلة إذا استمر سعر برميل النفط عند حدود 50 دولاراً لثلاثة شهور، ولكن ذلك سيصبح عبئاً ثقيلاً إذا حافظ على هذا المستوى لثلاث أو أربع سنوات". وأشار رئيس الاحتياطي الإتحادي (المصرف المركزي)

الأميركي السابق **ألان غرينسبان** إلى اليابان على أنها بلد يتأثر سلباً بشدة بارتفاع أسعار النفط، وأخبر الكونغرس الأميركي في رسالة وجهها له في 25 آب من العام 2004 أنــه "ربمــا يؤثر الارتفاع الحالي في أسعار النفط، إذا حافظ على مستواه، بشكل كبير على نشاط الإقتصاد الياباني".

لطالمــا كــان الشـــرق الأوسط المصدر الرئيسي للنفط المستورد إلى اليابان، والـــذي يـــزوّدها بحـــوالى 90 بالمئة من حاجاتها. وبالرغم من أن المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة كانتا دائماً المزودين الرئيسيين للسوق اليابانية، إلا أن هذيـــن المصـــدرين أصبحا أقل أمناً مع بداية الألفية الجديدة. وفي شباط من العـــام 2000، لم تستطع شركة النفط العربية التي تتخذ من طوكيو مقراً لها تجديد امتيازها الذي يمتد إلى أربعين عاماً خلت لتطوير حقل خفجي النفطي على الجانب الســعودي مـــن المنطقة المحايدة بين المملكة العربية السعودية والكويت، مما تسبب بصـــدمة للحكومة اليابانية التي كانت تعتبر ذلك الامتياز المصدر الأساسي للتزوّد بالنفط. وفي تلك المرحلة، لم يبقَ أمام شركة النفط العربية سوى امتياز واحد للنفط الخام في المنطقة المحايدة، والتي حصلت عليه من الحكومة الكويتية هذه المرة. ولكن ذلـــك الامتياز كان على وشك الانتهاء في كانون الثاني من العام 2003، وأخبرت الكويت الشركة أن معوقات دستورية ستحول دون تجديد هذا الامتياز أيضاً.

حـــثّ فقدان الامتياز السعودي عام 2000 اليابانيين على البحث عن مصادر بديلـــة للـــنفط الخام، وكان أحدها إيران بالطبع. وفي أيار من العام 2000، وقبل زيـــارة قـــام بهـــا خاتمي إلى طوكيو، أعلن وزير التجارة الدولية والصناعة الياباني **تاكاشـــي فوكايا** أنه يأمل بأن يفتتح قريباً محادثات واسعة النطاق مع إيران حول التعاون في مجال الطاقة. وعندما بدأت تلك المحادثات فعلاً بعد وقت قصير، كانت إشارة على بداية فصل جديد من التعاون الإيراني-الياباني، وأصبحت إيران خلال عـــامين ثالـــث أكبر مُصدّر نفطي لليابان، وزوّدها بحوالى 576.000 برميل يومياً، واشتركت الشركات اليابانية أيضاً في تطوير البنى التحتية لقطاع الطاقة الإيراني: تم توقـــيع بعض الصفقات المهمة في كانون الثاني من العام 2003، على سبيل المثال،

عندما باعت شل 20 بالمئة من حصتها في تطوير حقول سوروش-نوروز إلى اتحاد شـــركات ياباني مقابل حوالى 220 مليون دولار، وفي أيار من العام 2004 عندما وقعـــت إحـــدى الشركات اليابانية وشركة تشييد وهندسة النفط الإيرانية الوطنية اتفاقـــاً بقـــيمة 25 مليون دولار لتحديث مصفاة آراك في غضون خمسة أعوام؛ مما منح تلك الشركة 49 بالمئة من أسهم ذلك المشروع.

اســـتمرت هذه العلاقة التجارية دون فتور، وسمحت للشركات اليابانية بعقد بعـــض الصفقات المغرية جداً في قطاع الصناعات البتروكيماوية. وفي أيار من العام 2001، عـــلى سبيل المثال، منحت شركة النفط الإيرانية الوطنية عقداً بقيمة 205 ملايـــين دولار لاتحاد شركات **تويو** الهندسي الياباني لتشييد مضنع جديد في بندر أصـــالويه، فـــيما تم اختيار شركتي **كاواساكي** للصناعات الثقيلة **وتومين** في السنة التالية لبناء مصنع بتروكيماويات ضخم في كرمنشاه، وحصلت **ميتسوي** على عقد بقيمة 225 مليون دولار لبناء معمل بوليثين عالي الكثافة. وفي أيار من العام 2004، قـــال نائب محافظ مصرف اليابان للتعاون الدولي أمام منتدى في طهران أن مصرفه يوفّر آنذاك التمويل للمؤسسات اليابانية التي حصلت على عقود لبناء ثلاثة معامل بتروكـــيماوية كـــبيرة بما قيمته 573 مليون دولار، وأنه يتلقى باستمرار "طلبات عديـــدة من المؤسسات اليابانية المهتمة بالعمل في إيران". وفي أيار من العام 2005، أعلنـــت شـــركة **إيتوشو** العملاقة أنها ستطلق عام 2008 شراكة مع مؤسستين من تاهـــيتي هما شركة **سيام** العامة للإسمنت، ومجموعة **بي-تي-تي** التي تديرها الدولة، لإدارة اســـتثمار بقـــيمة 25 ملـــيار ين لإنتاج البوليثين في إيران. ولن يخرق هذا الاستثمار القانون الأميركي، أو هذا ما ادّعته إيتوشو وشركاؤها، لأن الاستثمارات في قطـــاع الصـــناعات البتروكيماوية ليست محصورة بالنفط، ولهذا لا يقع ضمن نطاق اختصاص *قانون العقوبات الإيرانية-الليبية*.

رغـــم مثل تلك الجهود الهادفة لإرضاء مخاوف واشنطن، لا يمكن أن لا يثير الـــتعاون المتزايد باضطراد بين طوكيو وطهران إشارات تعجب لدى أميركا. وفي الوقـــت الذي كانت فيه طوكيو تقوم بتلك المحادثات في صيف العام 2000، قال

أحـــد كـــبار مســـؤولي وزارة الخارجـــية إن مثل تلك الخطوات تثير قلق الإدارة الأميركـــية، وأضاف أيضاً أن السياسة الأميركية تجاه إيران تمر "بمرحلة تشهد تغيّراً في هـــذه اللحظة فيما نحاول وضع العلاقات على مسارها الطبيعي. وهذا يعني أن كيفـــية تجاوبنا مع صلات إقتصادية وثيقة بين اليابان وإيران سيبقى سؤالاً مفتوحاً. على كل حال، نحن قلقون أيضاً من وضع الطاقة غير المستقر في اليابان"[30]. إلا أن هـــذه الـــلهجة المعتدلة سرعان ما أصبحت أكثر تشدداً عندما حصلت طوكيو في خـــريف العـــام 2000 على أكبر جوائز الطاقة الإيرانية؛ أي حصة كبيرة في حقل **أزاديغان** النفطي.

**جنوب أزاديغان**

أصـــبح حقـــل أزاديغان الضخم، منذ اكتشافه في آذار من العام 1998، محط أنظـــار شركات النفط العالمية وحكوماتها مع توقعات بتحقيق مكاسب هائلة منه. ويقع الحقل على بعد 25 كيلومتراً من طرف حقل مجنون الإيراني العملاق، و100 كيلومـــتر إلى الغـــرب من الأهواز التي تعتبر منطقة إنتاج النفط الرئيسية في إيران، ويمتد على مساحة 520 كيلومتراً مربعاً، ويُعتقد أن احتياطياته لا تقل عن 35–45 مليار برميل من النفط؛ والتي يمكن استخراج ما لا يقل عن 400.000 برميل يومياً مـــنها. وباعتباره أكبر المشاريع البرية في إيران منذ الثورة، لم يكن مفاجئاً أن تثير عقـــود استكشافه وتطويره اهتمام الشركات العالمية بما فيها العملاقان الأميركيان **إكسون–موبيل وكونوكو**[31].

حصلت اليابان أولاً على موطئ قدم راسخ في مشروع أزاديغان في 1 تشرين الثاني من العام 2000، عندما تم توقيع عقد جديد في طوكيو بين **تاكيو هيرانوما** – وزير التجارة الدولية والصناعية الياباني – ووزير النفط الإيراني. وأعلن الجانبان في بـــيان لاحـــق أن اتحاداً مؤلفاً من شركتين تمتلكهما اليابان سيحصل على حقوق التفاوض الحصرية مع شركة النفط الإيرانية الوطنية لتطوير *منطقة محددة* من الحقل، رغـــم أن ذلـــك لن يمنع الإيرانيين من توقيع عقود مع شركات من دول أخرى.

وكان أحد عضوي الإتحاد المذكور شركة استكشاف النفط اليابانية المحدودة (**جابكس**)، التي تمتلك شركة النفط الوطنية اليابانية 65.7 بالمئة منها، فيما كان شريكها في المشروع شركة النفط الأندونيسية المحدودة (**انبكس**) التي تمتلك نصفها أيضاً شركة النفط اليابانية. وتضمنت الصفقة بنوداً أخرى إلى جانب الحصول على حقوق التفاوض الحصرية: قررت شركة النفط الإيرانية الوطنية، على وجه الخصوص، *تشجيع ودعم* مشاركة الشركات اليابانية في تطوير حقول نفط وغاز أخرى ***مثل أهواز–بانغستان وبارس الجنوبي***، ووافق اليابانيون أيضاً، كما هو مذكور آنفاً، ليس على شراء ما قيمته مليار دولار من النفط الإيراني طوال السنوات الثلاث التالية، وإنما على دفع ثمن تلك المشتريات مقدماً إلى إيران.

استمرت المفاوضات المكثّفة بين الممثلين الإيرانيين واليابانيين خلال السنوات الثلاث التالية. وفي حزيران من العام 2001، قدّم اتحاد الشركات الياباني خطته لتطوير الحقل رسمياً، فيما أبرمت شركة النفط الإيرانية الوطنية ونظيرتها اليابانية عقداً لتمويل دراسة للحقل بقيمة 20 مليون دولار. ولكن الإتحاد، الذي أضحى يضم آنذاك شركة تومين الهندسية العملاقة، لم يتوصل إلى اتفاق بقيمة ملياري دولار مع مسؤولي طهران قبل 18 شباط من العام 2004. وبموجب بنود ذلك الإتفاق، سيحصل الإتحاد على نسبة 75 بالمئة من الترخيص، وسيعمل كمشغّل تطويري، فيما ستحتفظ شركة **نافتريان** التجارية – الذراع التسويقي لشركة النفط الإيرانية الوطنية – بحصة 25 بالمئة الباقية. وسيجري العمل في هذا المشروع على مرحلتين – تشمل الأولى زيادة قدرة الإنتاج إلى 150.000 برميل يومياً، والثانية رفعه إلى 260.000 برميل يومياً – حتى يصل الحقل أخيراً إلى طاقته التشغيلية القصوى بعد 40 شهراً. ويشترط العقد أيضاً حفر 36 بئراً خلال المرحلة الأولى، و 39 في الثانية، إلى جانب بناء وتشييد مرافق إنتاج النفط والغاز الطبيعي، ومدّ أنابيب النفط والغاز للتصدير، وحقن الماء والغاز للمحافظة على المقدار الصحيح من الضغط في الحقل.

للمساعدة في تمويل التطوير، أعلن مصرف اليابان للتعاون الدولي الذي تديره

الدولـــة بعـــد ذلك بوقت قصير في 25 آذار أنه سينسق جهوده مع أربعة مصارف رئيســـية أخـــرى لـــتمويل عمليات استخراج النفط بتقديم مبلغ 1.2 مليار دولار كقرض للمقاولين. وبموجب هذا الإتفاق، سيقدّم المصرف 85 بالمئة من هذا المبلغ فيما سيتم تقسيم الباقي بين مجموعة **ميتسوبيشي** طوكيو المالية، ومجموعة **ميزوهو** المالـــية، ومجموعة **ميتسوي ويو-أف-دجي** القابضة. وبالمحصلة، كان ذلك اتفاقاً يمتد إلى تسع سنوات ينبغي على إيران خلالها بذل كل جهد ممكن لزيادة إمدادات الـــنفط الخام إلى اليابان في حال نشوب أزمة أو وضع طارئ في الشرق الأوسط. ووحـــدت المصارف الخمسة جهودها معاً قبل ثلاث سنوات، ووافقت في آذار من العـــام 2001 على أن تدفع مقدّماً ثلاثة مليارات دولار مقابل النفط الإيراني الذي أبرمت اليابان اتفاقاً بشأن استيراده خلال السنوات الثلاث التالية كجزء من صفقة مبدئية.

لقـــي الإتفـــاق الجديد ترحيباً واسعاً في كل من طهران وطوكيو، حيث تم إصـــدار بيان مشترك يعلن أن "الطرفين يأملان بأن تتم إدارة هذا المشروع بنجاح، وأن يعمـــل عـــلى تقويـــة العلاقات الإقتصادية بين الجمهورية الاسلامية الإيرانية والـــيابان، ويســـاهم في تطوير العلاقات بين البلدين". وخلال زيارة قام بها حسن روحـــاني إلى طهران لاحقاً، أكّد رئيس الوزراء الياباني **جونيشيرو كويزومي** ثقته بمســـتقبل العلاقة المتنامية بين اليابان وشريكتها الجديدة؛ وادّعى أن هذه العلاقات "تطورت كما رأينا بإبرام اتفاق تطوير حقل أزاديغان النفطي، وآمل فعلاً أن تتطور أكثر". ولكن بإبرام مثل تلك الصفقة، أثار اليابانيون دون شك غضب الأميركيين، ولامســـوا قـــانون *العقوبات الإيرانية-الليبية*، الذي أخذ يهدد آنذاك بالاقتصاص منهم.

### الولايات المتحدة واليابان

كـــان توقيع اتفاق أزاديغان، بمعنى ما، صفعة بوجه إدارة واشنطن التي كانت متلهفة جداً لحرمان إيران من النقد الأجنبـــي الذي يموّل برنامجها النووي ودعمها للإرهـــاب. وحالما تم توقيع الإتفاق، أعلن الناطق بلسان وزارة الخارجية ريتشارد

باوتشـــر: "لطالمـــا كانت سياستنا في ما يخص إيران معارضة الاستثمارات النفطية هناك ... ونعرب عن قلقنا العميق حول اتفاقات مثل هذه، ونشعر بخيبة الأمل من احتمال تكرار مثل هذه الأشياء. لدينا قوانين توجّه مواقفنا نحو تلك الاستثمارات. وينـــبغي أن ننظر إلى تلك القوانين بشكل متفحص". وتجاهل مسؤول ياباني ذلك الانتقاد قائلاً: "بالطبع ينبغي على الولايات المتحدة أن تقول إنها تشعر *بخيبة الأمل* مـــن الإتفـــاق نظراً لموقفها المتشدد تجاه إيران، ولكننا أبلغناهم باستمرار حول ما يخـــص موقف أزاديغان". ولم يخفِ مسؤولو وزارة الخارجية اعتراضهم في الشهور القلـــيلة الســـابقة لتوقيع الإتفاق. وفي نهاية حزيران من العام 2003، نقلت إحدى الصحف البريطانية عن مسؤول أميركي لم تسمّه ومصادر قريبة من المفاوضات أنهم "أكـــدوا بـــأن إدارة الرئيس جورج دبليو. بوش تضغط على اليابان حتى لا تبعث *برسالة خاطئة* إلى إيران"[32].

لكن رغم أن الإتفاق كان يحدّ من نفوذ واشنطن، إلا أنه كان بعيداً جداً عن تقويـــض القـــوة الأميركـــية لأن طوكيو كانت قادرة على الادعاء أن الإيرانيين اســـتطاعوا، بحلـــول شباط من العام 2004، تهدئة المخاوف الدولية من طموحاتهم النووية، وأنهم يتعاونون في هذا المجال مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي غضون أيـــام مـــن إبرام الإتفاق، اتخذ المسؤولون اليابانيون خطوات لاسترضاء واشنطن بدعـــوة روحاني إلى طوكيو لمناقشة نشاطات بلاده النووية، واستعدادها للمصادقة عـــلى البروتوكول الإضافي، وقيامها في 13 آذار بطرد المفتشين الدوليين احتجاجاً عـــلى قرار "يستنكر" فشل إيران في كشف أجهزة الطرد المركزي الموجودة لديها. وعندما أكد روحاني لكويزومي في 17 آذار بأن طهران "سوف تستمر في التعاون مـــع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بحيث لن يكون لدى المجتمع الدولي أي مخاوف من استخدام إيران السلمي للطاقة النووية"، شعر رئيس الوزراء الياباني بأنه يستطيع طمأنـــة العالم المترقب، وقال: "تحاول إيران الاستجابة بصدق لقرار الوكالة الدولية للطاقـــة الذرية"، وإن محاولات روحاني للقيام بذلك "مهمة جداً لتطوير العلاقات بين اليابان وإيران".

استطاعت طوكيو تهدئة مخاوف إدارة بوش بالكلام عن المخاوف الأميركية. وخلال مناقشاتها مع كمال خرازي في الصيف السابق، تجاهلت وزيرة الخارجية اليابانية **يوريكو كاواغوشي** تلك المخاوف عندما أخبرت المراسلين الصحفيين في طوكيو في 27 آب أن تعامل إيران مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لن يعيق المفاوضات حول الإتفاق الذي تبلغ قيمته عدّة مليارات من الدولارات لتطوير حقل النفط الضخم، بغض النظر عن القضية النووية. وقالت: "إنّ لدينا هدفين سياسيين منفصلين. ولم تحن الفرصة بعد لمناقشتهما معاً. وكل منهما مهم". وأضافت أن ما يهم بالنسبة للاتفاق هو *تأمين النفط*، والذي يعتبر هدفاً سياسياً مهماً لليابان. ولكنها تابعت الكلام للتخفيف من وقع القضية، وأكّدت بأنها ستتابع حث الإيرانيين على توقيع البروتوكول الإضافي وأن "اليابان تشارك المجتمع الدولي قلقه حول الأسلحة النووية. ونحن سعداء لرؤية الوكالة الدولية للطاقة الذرية تتابع محادثاتها مع الإيرانيين. لقد كنا نضغط على الإيرانيين ونقول إنه من المهم جداً بالنسبة لهم أن يوقعوا ويطبّقوا البروتوكول الإضافي". وتطابقت وجهة النظر هذه مع ما ردّده **ياسو فوكودا**، كبير الناطقين باسم الحكومة اليابانية، والذي دمج أيضاً قبل وقت قصير من ذلك الإيثارَ مع المصلحة القومية عندما أشار إلى أن "النفط الخام مهم جداً لليابان، ولكن من ناحية أخرى، أصبحت قضية الانتشار النووي تثير مخاوف عالمية". وأضاف: "لا أعتقد أننا سنوقع اتفاقاً يتجاهل [تلك المخاوف]" (33).

لكنّ اليابانيين كانوا قادرين – باعتماد مثل تلك اللغة – على رأب الصدع الذي تسبب به اتفاق أزاديغان مع الولايات المتحدة. في واشنطن، ادّعت الإدارة الأميركية أنها ستقبل *بتحفظ* الإتفاق إذا كان تطبيقه مشروطاً بالتزام إيران بتعهداتها النووية، فيما قال جون بولتون في نيسان من العام 2004 إنه "واثق تماماً من أن وجهات النظر اليابانية والأميركية حول برنامج إيران للأسلحة النووية متطابقة".

أحد أسباب نجاح اليابانيين في استرضاء الأميركيين هو أنهم تحاشوا عمداً اتخاذ أي قرار يخص الصفقة في اللحظات التي كانت تشهد توتراً دولياً حول برنامج

إيــران النووي، وتجنبوا بذلك حدوث شرخ أكبر في العلاقات مع واشنطن. وقام اليابانــيون بإيقــاف مفاوضاقم حول الصفقة في صيف العام 2003، على سبيل المــثال، نتيجة خلافات حول حجم الاحتياطيات وتفاصيل عقود معاودة الشراء، والــتي أرادت شركة النفط الوطنية اليابانية أن تطيل مدها لتصبح 20 عاماً عوضاً عن 10 أعوام تقترحها شركة النفط الإيرانية الوطنية. على كل حال، كان السبب الحقــيقي وراء التأخير تصاعد حدّة الخلاف النووي في صيف العام 2003، وكان اليابانــيون يعملــون بجــد لإيجاد عذر يحلهم من التزاماقم حتى إيجاد حل للقضية الــنووية. وأعلنــت طوكــيو، في نفس الوقت، أنها ستماشي الضغوط الأميركية، وتؤخــر أي اتفاقية لتطوير أزاديغان. وقال **ياسو بوكودا** للمراسلين الصحفيين في مؤتمــر صحفي في طوكيو: "إن الشبهات حول برنامج إيران النووي لا تؤثر على بلدنا فقط. ولا يمكننا تجاهل ذلك وتوقيع اتفاقية النفط الخام".

كانــت طوكــيو بــأمس الحاجة فعلاً لاتخاذ مثل تلك الإجراءات لطمأنة واشنطن، وقالت وزارة الخارجية الأميركية في 30 حزيران إنها تعارض الاستثمار في حقــل أزاديغان بعدما ظهر أن اتحاد الشركات اليابانية دخل في المفاوضات النهائية مــع إيران. ورغم معارضة الولايات المتحدة للاستثمارات في إيران "في أي وقت" كما أشار ريتشارد باوتشر: "سيكون هذا توقيتاً سيئاً على وجه الخصوص للمضي قدمــاً في توقــيع اتفاقيات كبيرة وجديدة في مجالي النفط والغاز، مع الأخذ بعين الاعتبار المعلومات الجديدة حول برنامج إيران النووي، والجهود التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية للتعامل مع التهديد الذي تشكله إيران"[34]. وكانت واشنطن قلقــة جــداً أيضــاً من أن تؤدي مثل تلك الإتفاقيات إلى ظهور صدوع ليس مع طوكــيو وحسب، وإنما مع الشركاء الأوروبيين أيضاً. وكانت شركة شل تتمتع بصــلات وثيقة مع اتحاد الشركات الياباني، ولديها الكثير لتجنيه من الانضمام إلى صــفقة تطويــر أزاديغان، وأجرى الدبلوماسيون الأميركيون محادثات مع نظرائهم الفرنســيين حول اهتمامات توتال بتطوير الحقل[35]. واستطاعت طوكيو - بتأخير التوقيع على الإتفاق - تفادي الوقوع بين خياري الرضوخ للضغوط الأميركية من

جانب، وجني المكافآت الإيرانية من جانب آخر.

بحلول خريف العام 2005، كان اليابانيون ما يزالون يحافظون على توازن موقفهم في هذه الأزمة السياسية، وحاولوا إظهار ولائهم للولايات المتحدة، والاحتفاظ في الوقت نفسه باستثماراتهم في أزاديغان. وظهر أنهم يميلون نحو واشنطن نوعاً ما لأنهم صوّتوا في اجتماع مجلس إدارة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في نهاية أيلول لصالح قرار يدين سلوك إيران، وقال وزير الخارجية الياباني **نوبوتاكا ماشيمورا** إنه: "حث الإيرانيين بقوة على اتخاذ كل الإجراءات ذات الصلة بقرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك التعليق الكامل لنشاطات تخصيب اليورانيوم، والعودة إلى المفاوضات مع الدول الأوروبية الثلاث". واشتكى علي لاريجاني في 19 أيلول: "تلك الدول التي لديها تعاملات إقتصادية مع إيران، وخصوصاً في مجال النفط، لم تدافع عن حقوق إيران حتى الآن"، وأضاف أن المجلس الأعلى للأمن القومي "مصمم بشكل جدي" على إحداث توازن بين هذين الموضوعين وأن "دفاع هؤلاء عن حق إيران القومي سوف يسهّل من مشاركتهم في الإقتصاد الإيراني". ولدى سؤاله فيما إذا كان ذلك يعني أن بلاداً مثل اليابان قد تفقد عقودها النفطية، أجاب لاريجاني: "ليس اليابان وحسب وإنما بلاد أخرى أيضاً. وسنراقب مواقفها". وتابع قائلاً إن عقد أزاديغان على وجه الخصوص: "يعتمد على تصرفهم [اليابانيين]". ولم يكن دعم اليابان لذلك القرار بأي شكل كان إشارة إلى وقوفها بشكل حازم إلى جانب واشنطن لأن قرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية كان ملطفاً، وأي إجراء آخر يعتمد على الاجتماع الذي ستعقده الوكالة بعد شهرين.

لكن من ناحية أخرى، كانت ممانعة طوكيو قوية في التخلي عن مصالحها الإقتصادية مما أثار حنق بعض أكثر الأشخاص نفوذاً في واشنطن في الوقت نفسه. وفي منتصف أيلول، كتب السيناتور الأميركي **غوردون سميث** رسالة إلى **هيروشي أوكودا** رئيس شركة تويوتا يؤنبه فيها على ما يدعوه قرار الشركة "غير الأخلاقي" بتوسيع عملها في إيران. وكتب السيناتور الجمهوري عن أوريغون إلى رئيس أكبر

شركة يابانية لصناعة السيارات: "إن السعي وراء تحقيق منافع تجارية على حساب الأمن الأميركي يتناقض مع القيم التي يتبناها بلدنا". ورغم أن الناطقة باسم تويوتا **مارثا فوس** أنكرت اتهام سميث للشركة بأنها تقوم بتوسيع أعمالها في إيران، إلا أنها أقرّت أن موزعيها السبعين في ذلك البلد باعوا 4000 سيارة خلال الشهور التسعة الأولى من السنة مقارنة بــ327 خلال سنة 2004 كلها[36].

هــناك ســبب آخر لعدم المبالغة في مدى انجرار طوكيو في مسار واشنطن. صحيح أن الأميركيين يستطيعون الضغط على عضو اتحاد الشركات اليابانية **تومين** للإنســحاب من الصفقة بكاملها، إلا أن ما يمنع الشركات الأخرى من الانضمام إلى الإتحــاد، أو جعــل شركائها أقل التزاماً بتعهداتهم، لا يتوقف على عدم الرضا الأميركي وحسب، وإنما على عدد من العوامل الأخرى أيضاً. وظهر في أيلول من العام 2004 أن **جابكس** "تفكر في الانسحاب"[37]، ورفضت مجموعة شل الهولندية عرضاً من طرف ثالث هو **انبكس** للانضمام إلى الإتحاد، وأفادت شركة استشارية أن العقبة الرئيسية كانت شروط عقود معاودة الشراء. وأشار تقرير مؤسسة **حقائق** الــتي تــتخذ من هونولولو مقراً لها: "ربما لا تجد الكثير من شركات النفط العالمية العــائد مجزياً بما فيه الكفاية بموجب نظام معاودة الشراء الجديد، بالرغم من أنه من المــتوقع أن يكون لحقل أزاديغان نفس بنود عقد دارخون [حقل نفط في إيران]، والذي يعتبر نسخة منقحة عن عقد معاودة الشراء".

تصــاعدت حــدّة الأزمة حول طموحات إيران النووية خلال العام 2006، ودخــل الإهــتمام الــياباني بحقل أزاديغان فترة هدوء. وفيما كان وزير الخارجية الإيراني منوشهر متكي يزور اليابان والشرق الأدنى في شباط، قال كبير أمناء مجلس الــوزراء الــياباني **شينزو** آبــي إن "بلدنا، الذي يحافظ على علاقات صداقة مع إيــران، لا يحب أن يرى إيران التي تمتلك نفوذاً كبيراً في قطاع الطاقة، معزولة في المجتمع الدولي". وأثارت مثل تلك اللغة المعتدلة جون بولتون، الذي أصبح في ذلك الوقــت ســفير الولايــات المتحدة لدى الأمم المتحدة، والذي قال لوكالة الأنباء اليابانــية إن "إيــران استخدمت نفطها وغازها الطبيعي كسلاح، واستخدمتهما

بمهارة كبيرة. آمل أن تكون هناك طريقة لحل مشكلة الطاقة، ولكنها قد تكون غير مناسبة لليابان"[38]. وكان بولتون يعرف اهتمام اليابان الشديد بالإبقاء على موطئ قدم في حقول النفط الإيرانية لأن أي تراجع من جانب اليابان سيمنح الصين – المنافسة الإستراتيجية لليابان – فرصة ستستغلها مباشرة. وصدرت تقارير في الشهر التالي تشير إلى أن الوزراء اليابانيين تجاهلوا ببساطة المطالب الأميركية، والتي نقلها لهم بشكل غير رسمي نائب وزير الخارجية **روبرت زوليك**، حول ضرورة إيقاف العمل في أزاديغان في الفترة التي سيتم فيها تحويل ملف إيران إلى الأمم المتحدة. وقال نائب وزير التجارة الياباني **هايدجي سوجياما**: "نأمل أن تصغي إيران إلى مطالب المجتمع الدولي، ولكن من المهم في نفس الوقت الحصول على إمداد مستقر من النفط الخام الإيراني"[39].

## الولايات المتحدة وكوريا الشمالية

لم يؤثر إغراء الموارد الطبيعية الإيرانية على النفوذ الأميركي على اليابان فقط، وإنما على بلاد أخرى أيضاً. وكانت إحداها كوريا الشمالية، التي تمتلك برنامجاً للأسلحة النووية؛ والذي لطالما أثار مخاوف المجتمع الدولي منذ نهاية العام 2002، عندما تبرأت حكومتها من اتفاقية عمرها ثماني سنوات، وأعلنت عن نيتها بالإنسحاب من معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية لعام 1968. و لم تلقَ جهود واشنطن الحثيثة والطويلة لإقناع بيونغ يانغ بإنهاء طموحاتها لبناء قنبلة نووية أي دعم نتيجة نزاعها مع اليابان في ما يخص أزاديغان.

يعود سبب ذلك إلى أن الإدارة الأميركية حاولت تصعيد الضغوط على كوريا الشمالية بتشكيل جبهة موحدة مع بعض الدول الست المهتمة بملفها النووي بما فيها اليابان، والتي أصبحت منذ آب من العام 2003 جزءاً من المفاوضات لحل القضية النووية. وتم التوصل إلى اتفاق أزاديغان بالتزامن مع الجولة الثانية من المحادثات حول تلك القضية، وكانت واشنطن متلهفة خصوصاً لتصعيد الضغط على الكوريين الشماليين. وحاول المسؤولون الأميركيون، لهذا السبب بالذات،

التقليل من أهمية اتفاقية طهران-طوكيو الجديدة، وجادل جون بولتون ببساطة أنه "يـتم التعامل مع اتفاق أزاديغان على مسار مختلف تماماً [عن المحادثات مع كوريا الشـمالية]، وأوضـحت الحكومة اليابانية أنها تبقى قلقة جداً من نشاطات إيران النووية، وخائفة من تعرض إيران للمحاسبة" بموجب معاهدة منع إنتشار الأسلحة الـنووية. لكـن هذه الكلمات لم تستطع إخفاء التمزق في الجبهة التي يفترض أنها موحدة بين الولايات المتحدة واليابان في ما يخص المفاوضات مع بيونغ يانغ، والتي انهـارت في 25 شـباط – بعد أسبوع من توقيع إتفاق أزاديغان – ولم يكن ممكناً استئنافها قبل إعادة انتخاب الرئيس بوش في تشرين الثاني من العام 2004.

لم يكن اليابان والإتحاد الأوروبـي الحليفين الوحيدين لأميركا اللذين تعرض ولاؤهمـا لضغوط متزايدة نتيجة الإغراء الذي تمثله موارد إيران الطبيعية. وكانت باكسـتان إحـدى الحلفاء الآخرين الذين تعرض ولاؤهم لضغوط، فيما قد تنهار تحالفـات واشنطن مع بعض الدول الأخرى وأهمها كوريا الجنوبية، والعراق، وربما كندا في المستقبل القريب.

## أميركا، إيران، وباكستان

منذ بداية التسعينيات، تصاعد التوتر بين واشنطن وإسلام أباد حول مشاريع بـناء خطـوط أنابيـب يمكنها نقل كميات هائلة من الغاز الطبيعي الإيراني إلى باكسـتان. وكما سيوضح الفصل الثالث، قد يشكل خط الأنابيب هذا جزءاً من شبكة أوسع بكثير ستساعد أخيراً على تغذية السوق الهندية الواسعة.

يسـتند اهـتمام باكسـتان بالغاز الطبيعي الإيراني أساساً إلى مقولة تتكرر باسـتمرار حول التباين الصارخ بين الطلب المتزايد والعرض المتناقص. فمن ناحية، يسـتمر الطلـب المحلي في البلد بالتزايد السريع، ويعود سبب ذلك إلى تزايد عدد السـكان بشـكل كبير سنوياً، والذي تصل نسبته إلى نحو 3.5 بالمئة رغم الجهود الحكومية المتعددة للسيطرة عليه. ومن المتوقع أن لا تتمكن موارد البلد الطبيعة من النفط والغاز الإيفاء بالطلب المتزايد رغم وجود تاريخ طويل في الإنتاج التجاري،

والنشاط المحموم في عمليات الاستكشاف والتطوير في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشـــرين. وتبقى باكستان منتجة متواضعة للنفط، وتستورد حالياً حوالى 80 بالمئة من احتياجاتها.

للوهلة الأولى تبدو باكستان كما لو أن لديها مستقبلاً واعداً في مصادر الغاز الطبيعي، والتي تقدّر إحتياطياتها بنحو 23.4 تريليون متر مكعب، وسيزيد اكتشاف حقـــول جديـــدة مهمة من طاقتها الإنتاجية. وأنتج حقل **زمزمة** في إقليم **السند**، الـــذي تم اكتشـــافه أول مـــرة عـــام 1998، 89.9 مليار متر مكعب من الغاز و 597.347 برمـــيل مـــن ناتج التكثيف عام 2004، مما يمثّل نحو 15 بالمئة من مجمل إنتاج البلد. ولكنّ المسؤولين في وزارة النفط في إسلام أباد والذين يخططون – مثل نظرائهم الهنود – لجعل الغاز *الوقود الأنسب* للمستقبل، ما زالوا يشعرون أن معدل الاســـتخراج الكلي في الحقول المحلية سيفشل في تلبية الطلب في المستقبل القريب. ولهـــذا كان متوقعاً على نطاق واسع في العام 2000، عندما وصل استهلاك الغاز المحلي إلى 0.7 تريليون متر مكعب، أن "يرتفع طلب باكستان من الغاز الطبيعي في الســـنوات القليلة القادمة نحو 50 بالمئة بحلول العام 2006"[(40)]، وتنوعت التقديرات بشـــكل كبير عام 2004، ولكنها جميعها رسمت نفس الصورة القاتمة. وقدّر أحد المســـؤولين البارزين أن "حاجة باكستان ستصل بحلول العام 2010 إلى 0.2 مليار مـــتر مكعب يومياً، وسترتفع إلى 1.4 مليار متر مكعب يومياً بحلول العام 2015، وإلى 2.7 ملـــيار عام 2020" [(41)]. فيما توقعت مصادر أخرى رقماً قريباً من 0.6 مليار متر مكعب يومياً خلال العام 2010 وحده[(42)].

بالـــرغم من أن الجميع في إسلام أباد يوافقون على حاجة البلاد الماسة لمصادر الغـــاز الأجنبـــية، إلا أن الحلـــول لهذه المشكلة كانت أصعب مما يتوقعون، ورغم البحـــث في خطط مختلفة متنوعة، إلا أن القليل منها كان قابلاً للتطبيق. وفي حال بـــناء خـــط أنابيـــب لنقل الغاز الطبيعي من تركمنستان، فإنه سيمر بالتأكيد عبر أفغانســـتان الـــتي تشهد منذ أواخر السبعينيات اضطرابات كبيرة، كما أن ديمومة مصـــادره ليست مؤكدة: وأشار مسؤولو إسلام أباد بسرعة، على سبيل المثال، إلى

أن السلطات التركمنية ليست قادرة حتى الآن على تحديد حجم الاحتياطي المتوقع في حقل **دولت-أباد**. ويتطلب اقتراح آخر لنقل الغاز من قطر تشييد خط أنابيب تحت الماء، والذي سيكون باهظ الكلفة إضافة إلى مخاطره التقنية العالية. ولهذا لم يبقَ سوى حل واحد قابل للتطبيق، وهو تشييد خط أنابيب أرضي من إيران يمتد آلاف الكيلومترات، وربما يكلف أربعة مليارات دولار.

إلى جانب تزويد باكستان بالغاز الطبيعي الذي تحتاجه، سيحمل خط الأنابيب هذا فوائد أخرى أيضاً. وإذا وصل أخيراً إلى السوق الهندية، فإنه سيزوّد باكستان برسوم عبور مهمة ومغرية، رغم أن أحداً لا يستطيع الجزم بمقدارها. وخلال سنواته الأولى في السلطة، ادعى الجنرال **برويز مشرف** دائماً أن خط الأنابيب الإيراني-الهندي سيوفر لباكستان بين 500 و600 مليون دولار كرسوم عبور، رغم أن مسؤولي وزارة النفط قالوا لاحقاً إن الرقم الحقيقي سيكون أقرب إلى 70- 80 مليون دولار [43]. وسيمنح خط الأنابيب حافزاً إقتصادياً هائلاً لحكومتي الهند وباكستان لعقد سلام دائم بينهما، مما سيسمح بالتالي لكلا البلدين بتخفيف ميزانيتهما العسكرية الضخمة بشكل كبير. ولهذا السبب بالذات، أعرب مشرف بعد لقائه خاتمي في نيويورك في أيلول من العام 2000 عن رغبة باكستان بالاشتراك في تمويل خط الأنابيب والترويج للفكرة على أنها مثال *للتعاون الدولي*، وقال القائد الباكستاني أيضاً إن تطور الفكرة ربما يمثّل أخيراً "خلاصاً إقتصادياً" لباكستان، لأنه سيحفّز صناعة الغاز والنفط المحلية ولهذا "سيلغي الاعتماد القديم جداً على القطن والنسيج اللذين لطالما شكلا مجمل صادرات باكستان"[44].

بوجود مثل هذه الاعتبارات، وضع الجنرال مشرف، بعد توليه السلطة إثر انقلاب عسكري عام 1999، مشروع خط الأنابيب على رأس جدول أعماله، خصوصاً عندما سرى الدفء في العلاقات مع الهند مما جعله مشروعاً قابلاً للحياة أكثر من ذي قبل. وفي كانون الأول، وبعد أسابيع فقط من توليه السلطة، زار مشرف طهران ليناقش ليس فقط العلاقات الثنائية بين البلدين بشكل عام، وإنما مشروع خط الأنابيب بشكل خاص. وسرعان ما تبع ذلك زيارات لمسؤولين

رفيعي المستوى. ووافق وزير النفط الباكستاني رسمياً خلال زيارة قام بها لطهران في آذار من العام 2000 على مشروع خط الأنابيب، وزار مسؤولون حكوميون إيرانيون إسلام أباد في الشهور اللاحقة لتوقيع مذكرة تفاهم أولية. وبعد سنتين من المحادثات، وافق **زنكنة** وزير النفط الإيراني، و**عثمان أمين الدين** وزير النفط الباكستاني على إجراء المزيد من المشاورات التفصيلية في إسلام أباد في 22 شباط من العام 2002 قبل إقرار دراسة الجدوى الإقتصادية رسمياً.

لم يكن مفاجئاً أن يثير مشروع خط الأنابيب الباكستاني-الإيراني، والذي سيغذي نظام طهران بالنقد الأجنبي، ويساعده على تمتين علاقاته السياسية مع بلد يعتبر حليفاً رئيسياً لأميركا في المنطقة منذ وقت طويل غضب واشنطن. وفي 10 حزيران من العام 2005، كان المشروع موضوع نقاش مطوّل بين وزير الخارجية الباكستاني **خورشيد محمود قاصوري**، ووزيرة الخارجية رايس التي أشارت إلى أنه حتى في حال أسقطت الإدارة الأميركية معارضتها، ستبقى هناك مجموعات قوية أخرى في الكونغرس ووسائل الإعلام تستطيع شن حملة احتجاج شعواء والتسبب بأضرار جسيمة للعلاقات الأميركية-الباكستانية. وكانت رايس تتصور عدداً من أعضاء الكونغرس الذين طالبوا الإدارة مسبقاً بتطبيق بنود قانون *العقوبات الإيرانية-الليبية* ضد الشركات الباكستانية، وصولاً حتى إلى قطع المساعدات الأميركية عن إسلام أباد والتي تبلغ 700 مليون دولار سنوياً. وكان لديهم وسائل ضغط أخرى، فقد وافقت إدارة بوش في آذار على بيع إسلام أباد مقاتلات أف-16 التي تحتاجها القوات الجوية الباكستانية بشدة. ولكن لأن خط الأنابيب يقدّم إمداداً من الغاز لا يمكن الاستغناء عنه إضافة إلى رسوم عبور مجزية، لم يكن هذا التهديد ذا شأن بالنسبة لباكستان كما هو الحال بالنسبة لبلاد أخرى.

ظهر أن إسلام أباد لن تخضع لمثل تلك التهديدات، وقالت إنها لا "تستثمر" في البنية التحتية لقطاع الطاقة في إيران، وهي بالتالي لا تنتهك العقوبات الأميركية لأنها لن تموّل سوى جزء من خط الأنابيب الذي يمر عبر أراضيها. وفي مقابلة مع

إحدى الصحف البريطانية في 16 أيار من العام 2005، قال مشرف إن الولايات المتحدة لا تستطيع إقناعه بالتخلي عن خططه لبناء خط أنابيب الغاز من إيران، ولكنه عوضاً عن ذلك سيتخذ قراراً في نهاية العام يستند إلى مصالح باكستان وليس إلى مخاوف الولايات المتحدة. وأخبر صحيفة فاينانشل تايمز: "لدينا نقص في الطاقة. ونحتاج إلى الغاز فوراً. إن صناعتنا تعاني، وكذلك الاستثمار الذي يأتي إلى باكستان، ولهذا فإن مصلحتنا هي في الحصول على الغاز بأسرع ما يمكن. وإيران هي المصدر الأسرع". وأعاد مسؤولون آخرون في إسلام أباد التأكيد على متابعة العمل بمشروع خط الأنابيب؛ وأخبر وزير النفط الباكستاني **أحمد وقار** إحدى وكالات الأنباء[45]: "قال رئيسنا ورئيس الوزراء في عدد من المناسبات إننا سنمضي قدماً بهذا المشروع بناءً على مصالحنا القومية". وأصدر أحد وزراء النفط الإيرانيين **ماني شانكار آيار**، ونظيره الباكستاني **أمان الله خان جادون** بيانات مشتركة قالا فيها إنه "ينبغي منح أولوية قصوى لمشاريع خطوط الأنابيب الوطنية لأن ذلك سيقدّم مزايا كبيرة لكلا البلدين في تطوير التعاون في هذه المشاريع التي تخدم مصالح الأمن في مجال الطاقة وتعمل على إيجاد صلات وتكافل مشترك لبناء علاقات ثابتة بين البلدين".

عندما وصل الخلاف بشأن برنامج إيران النووي إلى إحدى ذراه الكثيرة في خريف العام 2005، بدا أن العلاقات التجارية والإقتصادية القوية توجه ولاء باكستان نحو طهران. وخلال زيارة إلى موسكو لحضور اجتماع منظمة شنغهاي للتعاون كمراقب، قال رئيس الوزراء الباكستاني **شوكت عزيز** في مقابلة مع وكالة انترفاكس للأنباء: "إننا مقتنعون أنه ينبغي حل مشكلة إيران النووية عبر الحوار وليس باستخدام القوة أو تحويل الملف إلى الأمم المتحدة "، خصوصاً وأن "كل دولة، بما فيها إيران، تمتلك الحق باستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية". وأضاف قائلاً: "أي دولة؛ بما فيها إيران يجب أن تلتزم بتعهداتها في ما يخص ضمانات منع إنتشار الأسلحة النووية". وقال عزيز إنه يشترك مع روسيا وبلدان أخرى في وجهة نظر واحدة في ما يخص القضية النووية الإيرانية. ورغم أن عزيز لم

يعـــترف أن وجهة نظره تشكلت بطريقة ما في ضوء مصالح بلاده التي تعتمد على مـــوارد إيران الطبيعية، إلا أنه قال إن وجود البلدين في منظمة شنغهاي يمثل دافعاً لبناء علاقات ثنائية أوثق [46].

## هل ستظهر خلافات أخرى في المستقبل؟

هناك دول أخرى يمكن أن يسبب اعتمادها المتزايد على موارد إيران الطبيعية في المســـتقبل خلافات قوية مع الولايات المتحدة. وإحدى تلك الدول هي العراق، والذي وافق في آب من العام 2004 على اتفاقية إطار عمل لمقايضة النفط الخام مع الجـــارة إيـــران. وقـــال وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي أمام مؤتمر المانحين الدولـــيين في العـــام 2004: "نحـــن مستعدون لتقديم الكهرباء والغاز إلى العراق، وتسهيل صادراته النفطية عبر مرافقنا، أو الدخول في اتفاقات لمقايضة ما يصل إلى 350.000 برمـــيل يومياً". وبعد عام من ذلك، وفي 19 تموز من العام 2005، وقع وزيـــر النفط العراقي **إبراهيم بحر العلوم**، ونظيره الإيراني بيجن نامدار زنكنة على الإتفاق رسمياً.

بموجب بنود هذا الإتفاق، سيتم بناء ثلاثة خطوط أنابيب جديدة لنقل النفط الخـــام العـــراقي إلى المصـــافي الإيرانية مقابل إمدادات من البترين، وزيت الديزل، والكيروســـين إلى العـــراق. وتتضمن هذه الخطوط الثلاثة خط أنابيب بطول 40 كيلومـــتراً باســـتطاعته نقل 150.000 برميل يومياً من النفط الخام من البصرة إلى عـــبدان، وخـــط مشتقات لنقل الوقود والكيروسين من مصفاة عبدان الإيرانية إلى مديـــنة البصـــرة في جنوب العراق، وخط مشتقات آخر لنقل النفط المستورد من مهشاهر إلى البصرة.

تهـــدد مـــثل هـــذه الإتفاقية المصالح الأميركية في المنطقة بشكل أساسي لأن الاعـــتماد العراقي على النفط الإيراني سيقود بسهولة إلى بناء علاقة سياسية أوسع بكـــثير. وقـــال خرازي: إن الإيرانيين نظروا إلى عرض المقايضة كجزء من "سلة مـــتكاملة مـــن الـــتعاون الإقتصـــادي يضم المساعدات، والاستثمار، والتجارة،

والسـياحة، وتمويل المشاريع، وما إلى ذلك". ولهذا السبب، اعترضت واشنطن في الشـهور السـابقة على جهود طهران لعقد اتفاقية المقايضة تلك. وفي 27 تشرين الأول، أكّـد **ريتشارد باوتشر** على أنه "لا وجود لمثل تلك الإتفاقية، وليس هناك اتفـاق مقايضـة مـع إيـران في الوقت الحالي. وكما تعرفون، لدينا الكثير من الملاحظـات حـول السلوك الإيراني والذي يقودنا إلى الاحتراس. وستكون هناك قضـايا ينـبغي تفحصـها عند الأخذ بعين الاعتبار عقد مثل هذه الإتفاقيات مع إيران".

مضـى اتفـاق الخام-مقابل-المشتقات قدماً رغم الاعتراضات الأميركية، مما أكد ما كانت تعرفه واشنطن سلفاً بأن اعتراضاها على الإتفاق الذي حاولت منعه لا جـدوى منها. ولن يتوفر الوقت للإدارة الأميركية، الغارقة حتى أذنيها بالحرب ضـد المـتمردين العراقيين، لخوض معارك أخرى. وأخبر شين مكورماك المراسلين الصحفيين: "لطالما قلنا إننا نشجع العراق على بناء علاقات جيدة مع كل جيرانه، بمـن فيهم إيران. وقد شجّعنا، بالمقابل، جيران العراق على لعب دور إيجابـي في تطور العراق الذي يتحرك نحو مستقبل أكثر سلماً، ورخاءً، واستقراراً وديمقراطية".

لكـن يـبدو أن علاقـات العـراق مع إيران في المستقبل ستثير المتاعب مع الأميركـيين. وظهـرت لمحة عمّا يجري في الخفاء في تشرين الأول من العام 2005 عـندما قلل الرئيس العراقي **جلال الطالباني** من مزاعم تورط الإيرانيين في العراق، والـتي أثارها فجأة الحكومة البريطانية التي تتواجد قواها في جنوب البلاد. واحتج طالـباني قـبل اجـتماع في لـندن في 6 تشرين الأول: "قال رئيس الوزراء إلهم [المسـؤولون الـبريطانيون] غـير متأكدين من التورط الإيراني. لديهم [الحكومة الـبريطانية] بعض الأدلة على أن الأداة المستعملة من صنع إيراني. لكن هذا لا يعني أن الحكومـة الإيرانية أعطتها لهؤلاء الناس. وربما تكون الحكومة الإيرانية أعطتها لمنظمة أخرى، والتي أعطتها بدورها إلى العراقيين". وكانت تلك الكلمات شديدة الاعتدال مقارنة بما قاله رئيس الوزراء **طوني بلير**: "هناك معلومات معينة تقودنا إلى إيران ... ليس هناك مسوّغ لإيران أو أي بلد آخر للتدخل في العراق. ولن نكون

عرضة لأي تهديد إذا أثرنا القضايا الضرورية والحيوية التي ترتبط بالتزامات إيران في مجال الأسلحة النووية بموجب معاهدة وكالة الطاقة الذرية". وكان جلياً عندها بروز خلافات حول إيران بين بغداد وقوى التحالف المحتلة.

تمتلك كوريا الجنوبية، الحليف الآخر لأميركا، علاقات تجارية قوية مع إيران والتي ربما تقودها في المستقبل للانحراف عن المسار الذي تفضله واشنطن. وتتضمن تلك العلاقات في جزء منها عقوداً لتطوير حقول بارس الجنوبية. وفي أيلول من العام 2002، وقعت شركات **أل-جي، وجي-إس، وإي-آند-سي** الكورية الجنوبية عقداً بقيمة 1.6 مليار دولار للمساعدة في تطوير المرحلتين 9 و10 من حقل الغاز الهائل، واتحدت لهذا الغرض مع عدد من الشركات الأخرى، الإيرانية والعالمية. وتمتلك شركات أخرى استثمارات كبيرة في صناعة النفط والغاز الإيراني. وفي العام 2000، على سبيل المثال، حصلت شركة **هيونداي** للهندسة والمقاولات على عقد بقيمة 1.2 مليار دولار لبناء محطة معالجة للغاز في المرحلتين 4 و5 في حقول بارس، ونجحت أيضاً في الحصول على عقود من شركة الناقلات الإيرانية الوطنية لبناء خمس ناقلات للنفط، والتي استلمت أولها في حزيران من العام 2002، علماً بأن كلفة الواحدة منها تبلغ 78 مليون دولار. ونقلت إحدى وكالات الأنباء عن **حبيب الله سيدان**، المدير التجاري في شركة الناقلات الإيرانية الوطنية، قوله إن شركته ستشتري على الأرجح عشر ناقلات أخرى على الأقل لنقل الغاز المسال إلى الهند والصين، وأن هيونداي تعتبر منافساً رئيسياً لبناء ناقلات تبلغ قيمتها 160 مليون دولار، والتي تستطيع نقل 130.000 طن من الغاز الطبيعي المسال على الأقل.

إن إغراء موارد إيران الطبيعية لحلفاء أميركا عبر العالم قوي جداً، واستطاع لغاية الآن إثارة صدوع سياسية لدى حلفاء واشنطن. ولكن ماذا عن منافسي أميركا أو دول عدم الانحياز؟ إن الفصل الثالث ينظر في التأثير السياسي لتلك الموارد عليهم.

# الفصل الثالث

# منافسو الولايات المتحدة ودول عدم الانحياز

إذا كانت موارد إيران الطبيعية تسبب صدعاً بين واشنطن وحلفائها العالميين، فكيف تؤثر على علاقة أميركا مع منافسيها، أو مع تلك البلاد التي تسمّى عادة **دول عدم الانحياز**؟ الجواب مهم لأن هناك حالياً ثلاث دول تستورد النفط والغاز الإيراني بكميات كبيرة، ولديها علاقات تجارية، وسياسية، وعسكرية مع طهران وهي مرشحة للنمو بإضطراد في المستقبل القريب. إثنتان من تلك الدول هما روسيا والصين، واللتان تعتبران على نطاق واسع *منافستين* للولايات المتحدة، أمّا الأخرى فهي الهند العضو في حركة عدم الانحياز منذ زمن طويل، والتي غالباً ما كانت علاقاتها باردة وحتى عدائية مع واشنطن منذ تأسيسها عام 1947.

هناك ثلاث طرق مختلفة تعمل بها علاقة تلك الدول مع إيران على الحدّ من نفوذ أميركا العالمي. من ناحية، يمكن لإمداداتها من النفط والغاز أن تلعب دوراً مهماً أو حتى محورياً في تغذية النمو الإقتصادي لبلد يستطيع أن يشكّل تحدّياً استراتيجياً للولايات المتحدة. في الواقع، تأتي الصين أولاً بين هذه الدول الثلاث التي يركز عليها هذا الفصل، والتي يساند دورها المتوقع كقوة إقليمية أو حتى عالمية قيامها باستيراد كميات هائلة من النفط والغاز، ورغم أن هذه المستوردات تأتي من مناطق مختلفة في العالم، إلا أن إمداداتها من إيران تلعب حالياً دوراً هاماً للغاية. ومع بداية العام 2006، كانت إيران المزوّد الرئيسي للصين بالنفط، وتمدّها بحوالى 14 بالمئة من وارداتها النفطية أي 447.300 برميل يومياً.

الأهم من ذلك، وهذا الأمر ينطبق على الدول الثلاث، أن نفوذ موارد إيران الطبيعية يشكل تحدياً للقوة الأميركية بنفس الطريقة التي يقوض بها علاقات

واشنطن مع حلفائها. وهكذا عوضاً عن الانحناء للرغبات الأميركية أو التوصل إلى تسـويات معهـا، تـتجه دول مثل روسيا، والصين، والهند في السنوات الأخيرة وبشكل متزايد، لعقد كل صفقة مع طهران تحاول واشنطن منعها، وتسمح بالتالي بظهـور تحالفات جديدة منافسة أو حتى معادية تجاه واشنطن. وبوجود مثل تلك الكمـيات الهائلة من النفط والغاز الإيراني، تمتلك هذه الدول ببساطة مصالح مختلفة عن تلك التي تعمل على إبقاء آخرين بعيداً عن دولة الملالي. ولهذا حتى إذا افترضنا جـدلاً بأن الإقتصاد الصيني أصبح في المستقبل أضعف مما يعتقده معظم الناس على نطـاق واسع، أو أن الصين تبنت مواقف أكثر *حيادية* مما يتوقعه معظم الأميركيين الـيوم، فإنها ستفضل ببساطة التضحية بأي علاقات مع الولايات المتحدة من أجل إقامة علاقة جيدة مع طهران.

لكـن يمكن لهذا الاختلاف أن يقوّض القوة الأميركية أيضاً بطريقة أخرى أكـثر مكراً إذا تمادت واشنطن في محاولتها شراء ولاء أي بلد تجذبه إغراءات الـنفط والغـاز الإيرانيين. وعندما وعد الرئيس بوش في تموز من العام 2005 الحكومـة الهندية بمنحها تقنيات نووية تحتاجها بشدة، كان يعتمد طريقة مقنعة جداً في بناء تحالف مع دولة لديها علاقة قوية جداً مع طهران. ولكن الكثير من الخـبراء المسـتقلين يدّعون أيضاً أن التخفيف من قبضة السيطرة على تصدير التقنية النووية يعتبر خطوة خطيرة على المدى الطويل والتي قد ترتد بسهولة على المـزوّد. وبالمحصلة، فإن بيع تقنية نووية حسّاسة وبرامج عسكرية إلى أي دولة يعتبر سياسة قد تأتي بنتائج عكسية لأن المتلقّي ربما يبيعها في المستقبل إلى طرف ثالث معادٍ للمزوّد الأصلي. ويضحي المزوّد الأصلي أيضاً بحقه الفريد في شيء ربمـا يشـكّل مـن ناحية أخرى ورقة مساومة في أي نزاع مستقبلي. ونقول بصـراحة إن أي دولة تتخلى عن مثل تلك الممتلكات القيّمة تخاطر بإضعاف قوتهـا، وسـتكون مثل تلك المخاطر أكبر بالطبع إذا كان ولاء المتلقّي موضع تسـاؤل، وكان تزويده بمثل تلك المعلومات القيّمة مقابل شراء ولائه. وتقول الحكمـة المأثورة: *امنح أي شخص شيئاً، وسوف يسأل عن الثاني*، هه الحكمة

تلخّص ببلاغة خواء محاولة شراء الولاء.

هـــذه هي إذاً الطرق المختلفة التي تقوّض بها موارد إيران الطبيعية قوة أميركا. ولكـــن، مـــا هـــي الطريقة التي يتجسد بها ذلك واقعاً ملموساً في ما يخص دولة استولت في السنوات الأخيرة على مخيلة الأميركيين؛ ألا وهي الصين؟

## الصين

تعتبر الصين وافداً جديداً على سوق الطاقة الإيراني، والتي تبعت وقع خطوات الـــدول الأوروبـــية التي استمرت باستيراد النفط الإيراني منذ ثورة عام 1979. إن الشـــركات الأوروبية مثل توتال وشل وريبسول تعمل على تطوير البنية التحتية في قطاع الطاقة الإيراني منذ منتصف-أواخر التسعينيات. إلا أن هذه البداية المتأخرة لم تمنع الصين لاحقاً من بناء تحالف وثيق مع إيران، والذي يعتمد أساساً على حاجتها المـــتزايدة والنهمة للنفط، وخاصة الإمدادات الإيرانية الغزيرة نسبياً. وبحلول العام 2005، كان الرئيس الصيني **هو جينتاو** يمتدح علناً نجاح هذه العلاقة الجديدة، والتي لم تكن قد تجاوزت عندها بالكاد مراحلها الأولى، وأعرب على الملأ عن رغبته في "تطوير التبادل والتعاون مع إيران في المجالات كافة، ودفع التعاون الوثيق – والذي كـــان ثابتاً لفترة طويلة وغنياً في مضمونه – إلى مستوى جديد"[1]. وادّعى الرئيس أن الصـــين "رحبـــت بالصداقة مع إيران ودعمتها" والتي تمتلك "جذوراً عميقة"، وتســـتند إلى "اتفـــاق واســـع النطاق" في عدد كبير من القضايا، وأنها تحمل الآن "طاقات كامنة" للمستقبل[2].

يمثّل هذا المحور الجديد بين طهران وبكين تهديداً واضحاً للنفوذ الأميركي على الصـــين بالطـــريقة الأولى المذكورة آنفاً. أولاً، يغذي النفط الإيراني ظهور الصين كمنافس دولي للولايات المتحـــدة في القوة والنفـــوذ، وكما قـــال علي لاريجاني – الأمـــين الأعلى الجديد لمجلس الأمن القومي الإيراني – إن الصين "تستطيع لعب دور المـــوازن في عـــالم اليوم" على حساب القوة الأميركية، ويستمد هذا "الدور الموازن" قوته ونفوذه إلى درجة معينة من إنشاء المحور الصيني-الهندي. وثانياً، حتى

إذا افترضـــنا أن الصين ليست في وارد أن تمثّل تحدياً طويل الأمد للولايات المتحدة كمـــا يـــأمل لاريجاني وكثيرون غيره، إلا أن قادتها لديهم الكثير من الأسباب لمنح علاقـــتهم مـــع طهـــران الأولوية على حساب واشنطن. والأهم من ذلك أن هذا الـــتحالف الجديد، كما هو حال أي تحالف آخر مذكور في هذا الكتاب، يقوّض أيضاً النفوذ الأميركي على ملالي طهران الذين يستطيعون الاعتماد على دعم بكين في حال اندلاع أي أزمة دولية.

إذاً ما هو نوع التحدي الطويل الأمد الذي تمثّله الصين على القوة الأميركية، وكيف تستفيد من النفط الإيراني؟

## التنافس الصيني الأميركي

إحـــدى الإيماءات التي تمثّل كلاً من نمو الإقتصاد الصيني والتهديد الذي تمثّله الصين للمصالح الأميركية، كانت في العرض الذي تقدمت به شركة النفط الوطنية الصينية لما وراء البحار في حزيران بقيمة 18.5 مليار دولار لشراء شركة **يونكال**، الـــتي تعتبر تاسع أكبر شركة نفط في الولايات المتحدة. وقبل أن تتصدى لها شركة أميركية أخرى هي شيفرون، أثار العرض الصيني حنق تلة الكابيتول التي دارت فيها أحاديث عن قيام الصين ليس بافتراس المصالح الإقتصادية الأميركية وحسب، وإنما باستعراض عضلاتها في مجالات استراتيجية أوسع أيضاً. وأقرت الغالبية العظمى في الكونغرس قراراً يعلن أن الصفقة تمثّل تهديداً للأمن القومي، واحتج المعترضون على صفقة الشراء المقترحة بلغة قوية، وعاطفية، ودقوا ناقوس الخطر في بعض الأحيان. وقـــال رئيس وكالة الاستخبارات المركزية الأسبق ر. **جيمس ولسي**، على سبيل المـــثال، إنه من "السذاجة" النظر إلى الموضوع على أنه قضية تجارية صرفة ليس لها أي علاقـــة باستراتيجية الصين السرّيّة للهيمنة على أسواق الطاقة في العالم. وأراد الجمهـــوري **دونكـــان هنـــتر**، رئيس لجنة الخدمات المسلحة في الكونغرس، تمرير مشروع قانون لمنع صفقة الشراء؛ لأن الصين باعتبارها مزوّداً رئيسياً للغاز الطبيعي إلى جنوب شرق آسيا، ومستثمراً أساسياً في خطوط الأنابيب التي تعبر أذربيجان، وجورجيا، وتركيا "ستزيد بشكل مثير من نفوذها على تلك البلاد، وبالتالي نفوذها

على المصالح الأميركية في تلك المناطق" نتيجة لعملية الشراء تلك. ووصف آخرون الصفقة بأنها "كارثية" لأميركا و"دعوة استنهاض" لواشنطن، واقترحوا أن يكرس الرئيس كل اهتمامه لمنعها[3]. وبعد ظهور تلك الدعوات القوية، أصدر الكونغرس بأغلبية ساحقة بياناً يشير فيه إلى أن صفقة البيع "تهدد بإضعاف الأمن القومي للولايات المتحدة".

ليس الخوف من الصينيين جديداً في الولايات المتحدة بالطبع. وحطّم وقوع البر الرئيسي الصيني في أيدي قوات **ماو** عام 1949 معنويات الإدارة الأميركية التي كانت ملتزمة باحتواء الشيوعية. وساهم غزو كوريا في السنة التالية، وحركات التمرد التي ظهرت في جنوب شرق آسيا في العقود اللاحقة في إثبات أسوأ المخاوف على التآمر الشيوعي المنظم لتقويض العالم الحر. وبرزت التوترات بين البلدين أيضاً حول الوضع القانوني الرسمي لتايوان، والتي تعتبرها الصين "إقليماً مرتداً" منذ انفصالها عنها بعد هزيمتها أمام اليابان عام 1895، والتي هربت إليها بقايا القوات المناهضة للشيوعية قبل وصول ماو عام 1949. وكان ذلك يعني أن دعم أميركا اللاحق لحكومة تايوان – وهي الملزمة قانوناً بالدفاع عنها بموجب معاهدة العلاقات الأميركية-التايوانية – سيلقى دائماً انتقاداً قاسياً من بكين الذي تصفه بأنه "تدخل في الشؤون الداخلية". وقال **جياباو** بغضب، على سبيل المثال، إن "حل قضية تايوان مسألة داخلية بالكامل، ولا تتطلب تدخلاً من أي قوى خارجية"، فيما صرّح كبير مفاوضي نزع السلاح الصينيين **شا زوكانغ** سابقاً في ردٍّ هستيري تقريباً على واشنطن "تايوان إقليم تابع للصين، لكن بعض الناس يعاملونها على أنها إحدى ولاياتهم وهذا شيء بالغ السخف! إنها جزء من الصين ... إنها ليست من شؤونكم!"[4].

لكن بحلول العام 2001، وعدت الإدارة الجديدة التي استلمت منصبها بتغيير السياسة الأميركية نحو الصين من "شراكة استراتيجية" — تعبير استخدمته إدارة كلينتون — إلى "منافس استراتيجي"، ولم تكن تايوان أو أي تهديد أيديولوجي من الشيوعية السبب في اعتبار نيران التنين الصيني خطيرة جداً. وتعود جذور المخاوف

الأميركـيـة مـن الصـين في هذه الأيام إلى النمو السريع والمذهل الذي يتمتع به اقتصـادها، والذي يشعر معظم الناس بأنه سيسمح لبكين قريباً بتحدي الأشكال المتـنوعة مـن *القـوة الصلبة* - التي شرحناها في الفصل الأول - والتي امتلكتها واشنطن دون منازع منذ إنهيار الإتحاد السوفيتي في بداية تسعينيات القرن العشرين، لأنـه في حال امتلاك أي دولة لمثل تلك القوة الهائلة فإنها لا تستطيع إنشاء قوات عسـكرية مسلحة جيداً وتحمّل نفقات الحرب وحسب، وإنما توفير الإعانات المالية لأسـواقها المحلـية وشراء ولاء الدول الأخرى أيضاً. وتقع هذه الحقيقة الصارخة خلـف التكهنات الأميركية القائمة حول حالة *المنافس الند*[5] التي تبدو الصين على وشك الوصول إليها، والتي دفعت أيضاً ببعض الباحثين الأكاديميين لمقارنتها بألمانيا قبـيل الحرب العالمية الأولى، والتي حثّت أحد المختصين البارزين بالشؤون الصينية على القول: "عاجلاً أو آجلاً، إذا استمر الاتجاه الحالي، ستقع الحرب على الأرجح في آسيا"[6].

تـبدو الصين، من نظرة متفحصة على الوضع الحالي، قادرة على تشكيل تحدٍّ طويل الأمد من هذا النوع لواشنطن. وبحلول أيلول من العام 2005، كانت الصين رابع أكبر اقتصاد في العالم، مع حجم تجارة خارجية وصل إلى 851 مليون دولار، وتوقعـت إحـدى الوكـالات المتخصصة بأنها مع نهاية العقد ستتجاوز بريطانيا، وفرنسـا، وإيطالـيا لتصبح ثالث أكبر اقتصاد في العالم، وأنها ربما تدفع بالإقتصاد الأميركي إلى المركز الثاني بحلول العام 2050. ويستند هذا التقدير إلى معدل النمو المذهـل للصـين في العقـد الماضي، والذي اعتبرته نفس الوكالة المتخصصة "أداءً إقتصادياً استثنائياً ... وأحد أسرع التحولات الإقتصادية في الإقتصاد العالمي خلال السـنوات الخمسين الماضية". وفي عامي 2003 و2004، على سبيل المثال، تجاوز معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مستوى 9.5 بالمئة، مما أجبر مصرف بكين المركزي في تشـرين الأول من العام 2004 على رفع أسعار الفائدة للمرة الأولى منذ تسعة أعوام فيما كان العالم الخارجي يراقب ما يجري مذهولاً. وظهرت هذه القوة بأبهى صـورها خلال السنوات القليلة الماضية عندما وفّر النمو الصيني مظلة إنقاذ للعجز

المالي الأميركي، وساعد في تعويم إقتصاد الولايات المتحدة.

لكــن الخوف الأميركي من *الخطر الصيني* لا يستند فقط إلى أي نمو إقتصادي محتمل في المستقبل بحدّ ذاته، ولكن إلى تداعياته الإستراتيجية أيضاً. ويشير المحللون العســكريون إلى أنــه حتى إذا كان نمو الإقتصاد الصيني أقل من التوقعات، إلا أن حجم وقوة القوات الصينية المسلحة سيزدادان رغم ذلك بإضطراد، مما يشكل تحدياً أمــام الولايات المتحدة لا يمكنها تجاهله بكل بساطة. وكانت مثل هذه المخاوف موضــع نقــاش مســتفيض في الدراســات التي قامت بها مجموعة **راند** للتحليل العســكري، والتي قدّرت أنه بحلول العام 2015 سيصل الإنفاق العسكري الصيني إلى ســتة أضــعاف نظيره الياباني، وهي وجهة نظر لطالما عبّر عنها وزير الدفاع **دونــالد رامســفيلد**، الذي قال خلال زيارة إلى الصين في تشرين الأول من العام 2005 إن مستوى الإنفاق العسكري الصيني العالي "يثير بعض التساؤلات حول ما إذا كانت الصين تتخذ الخيارات الصحيحة، وهي الخيارات التي ستخدم ... الأمن والاستقرار في المنطقة"[7]. وبعد خمسة شهور، تحدّى رامسفيلد أيضاً بكين لتشرح ســبب زيــادة إنفاقهــا العسكري رغم أنها لا تواجه حالياً أي تهديد إستراتيجي رئيسي.

إذا كانــت هــناك قضــية يمكنها أن تشعل مواجهة عسكرية مع أميركا أو حلفائهــا الإقليمــيين، فــلا بد أنها ستكون الطلب الصيني المستقبلي على النفط. وأشــارت إحــدى الدراسات الأميركية، التي قامت بها الشركة الإستشارية **بوز-آلين-هاملتون** لصالح وزارة الدفاع الأميركية، وتم نشرها في كانون الثاني من العام 2005، إلى التوترات التي ستظهر نتيجة سعي بكين لحماية مصادرها المستقبلية من إمــدادات النفط والغاز، وأنها ستبدأ بنشر قواتها العسكرية للحصول على مصادر جديدة. وأشار التقرير إلى ما وصفه بأنه إستراتيجية بكين المسمّاة **مجموعة الدرر**، وشــدّد عــلى أن "الصــين تبني علاقات إستراتيجية على طول المسارات البحرية الحــيوية، والــتي ينتقل عبرها الشحن من الشرق الأوسط إلى بحر الصين الجنوبي، بطرق توحي بوجود مواقع دفاعية وهجومية لحماية المصالح الصينية في مجال الطاقة،

ولتخدم أيضاً أهدافها الأمنية الواسعة"[8]. ويتابع التقرير القول إن هذه الإستراتيجية تحديـداً تؤثر على عدد من الدول. ويقال إن الصينيين سيتقدمون بعرض لبناء ميناء يستقبل سفن الحاويات في شيتاغونغ- بورما، على سبيل المثال، وأنهم بنوا قواعد بحرية ومرافق اتصالات على جزر في خليج البنغال وقرب مضيق ملقه، والتي تمر عبرها معظم واردات الصين من النفط. ووقعت الصين أيضاً إتفاقية عسكرية في تشرين الثاني من العام 2003 مع كمبوديا لتدريب قواتها المسلحة وتزويدها بالمعدات اللازمة، وكانت تدرس أيضاً مساعدة الحكومة التايلندية على تمويل بناء قناة عبر كرا-اسثموس بكلفة 20 مليار دولار، والتي ستسمح للسفن بالتحول عن مضيق ملقه.

ينبيء تكتيك بكين باستخدام القوة العسكرية لحماية إمداداتها من النفط في حال حصول نزاعات مستقبلية مع الولايات المتحدة والتي لا تبدو بعيدة. ورسمت وكالة الاستخبارات المركزية صورة *لحرب طاقة* مستقبلية بين الصين واليابان، القوتين المتجاورتين المتعطشتين للنفط، ولكن حتى إذا لم يتحول هذا السيناريو الكابوس إلى حقيقة، فقد دق النمو السريع في الإقتصاد الصيني ناقوس الخطر في دوائر واشنطن لأنه يهدد ببساطة إمدادات أميركا نفسها من الطاقة. ومن المتوقع أن تستورد الولايات المتحدة 17.52 مليون برميل يومياً بحلول العام 2020[9]— وهو ما يشكل ارتفاعاً عمّا تستورده عام 2005 والبالغ 12 مليوناً — في نفس الوقت الذي تشهد فيه مصادر العالم تراجعاً في الإنتاج، وسيواجه الأميركيون لهذا السبب منافسة أقوى بكثير من ذي قبل لإيجاد مصادر آمنة طويلة الأجل.

ستكون الصين بلا شك منافساً أقوى بكثير من الدول الأخرى لأن تعطّشها للنفط يزداد بسرعة، ويظهر ذلك بوضوح في الإحصائيات. وبحلول العام 2004، وصل طلب الصين اليومي على النفط إلى 6.5 مليون برميل، وتجاوز اقتصادها الذي استهلك تلك السنة 40 بالمئة من الازدياد الكلي للطلب العالمي اليابان كثاني أكبر سوق نفط عالمي بعد الولايات المتحدة[10]. وما يزال هذا الطلب يتزايد سنوياً بمعدل 15 بالمئة، ومن المتوقع أن تستورد الصين أيضاً 75 بالمئة من احتياجاتها

النفطية بحلول العام 2020 [11]. وكان لقوة هذا الطلب تأثير بالغ الأهمية على أميركا خصوصاً والعالم عموماً، لأن معظم كميات النفط الإضافية التي أنتجتها دول أوبيك وجدت طريقها إلى الشرق الأقصى وليس إلى أوروبا أو الولايات المتحدة، مما شكّل ضغطاً قوياً على العرض وساعد في زيادة الأسعار. وقال مساعد وزيرة الخارجية لشؤون الشرق الأقصى والمحيط الهادئ **كريستوفر هيل** أمام لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس في حزيران من العام 2005: " في المستقبل ستكون إحتياجات الصين من الطاقة هائلة. والسؤال هو ما إذا كانوا يتطلعون لتطوير قطاع الطاقة لديهم أم الحصول عليها من السوق العالمي؟" وعندما ارتفعت أسعار المشتقات النفطية في محطات الوقود في صيف العام 2005، سمع المستهلكون فجأة عن الصين أكثر من ذي قبل، ولهذا كانت كلمات هيل أبعد ما تكون عن الكلام الأجوف.

جاء التعطش لإمدادات الطاقة نتيجة للارتفاع الهائل في عدد سكان الصين، والذي لم تستطع الإجراءات القاسية كبح جماحه. ويبلغ عدد السكان رسمياً 1.3 مليار نسمة، ولكن ربما يكون أكثر من ذلك. ويرجع السبب الأساسي في زيادة الطلب على الطاقة إلى النمو الإقتصادي للبلد، والذي نتج عنه طلب هائل على النفط والغاز في الصناعة، وخصوصاً في قطاعي النقل والصناعات البتروكيماوية، إضافة إلى توقعات بازدياد معدل الإستهلاك نتيجة إرتفاع مستوى المعيشة. وفي السنوات الأخيرة، ازدادت قوة هذا الطلب أيضاً بالزيادة المثيرة في معدل السفر جواً، ووجود أدوات تحكم سعرية لا تتغاضى وحسب وإنما تشجع على الاستخدام غير الإقتصادي للوقود نتيجة ازدياد أعداد مالكي السيارات في الصين. وقالت **آن كورين**، المدير المساعد لمعهد دراسات الأمن العالمي في واشنطن: "تشكل الصين والهند معاً ثلث البشرية، ولا يريد سكانهما ركوب الدراجات الهوائية بعد الآن. وتزداد متطلبات وسائل نقلهم؛ أي استهلاكهم للنفط، بمعدل استثنائي"[12].

لماذا، إذاً، لا تستطيع الصين الإيفاء بحاجاتها الخاصة من الطاقة؟

## طلب الصين المتزايد من النفط والغاز

بعـــد ظهيرة يوم حار في حزيران من العام 2004، استغل أحد رجال الأعمال الغربيين الفرصة لإلقاء نظرة على أحد معامل الملابس العملاقة — أحد أكبر المعامل الصينية — في **نينغبو**، عاصمة إقليم زهيجيانغ. ولكنه أصيب بالذهول حالما نظر إلى الداخل لأنه لم يشاهد سوى عدد قليل من العمّال؛ وكانوا 50 عاملاً أو نحو ذلك، محتشـــدين معاً في إحدى الزوايا المعزولة، ولا يقوم معظمهم بأكثر من مجرد تفصيل بعـــض الـــنماذج مـــن مواد قديمة، فيما كانت بقية أرض المعمل الشاسعة فارغة، وهادئـــة، وســـاكنة بشـــكل مخيف [13]. ولم يكن يتخيل هو أو غيره أن المعجزة الإقتصادية الصينية تعمل بهذا الشكل.

تبين لاحقاً أن 6000 عامل ذهبوا جميعاً إلى بيوتهم لسبب بسيط هو انقطاع التيار الكهـــربائي الـــلازم لتشـــغيل المعمل. وخلال ذلك الصيف الطويل والحار، وضعت الســـلطات الصينية قيوداً صارمة على استخدام الطاقة الكهربائية في الصناعة، مما أجبر الشـــركات في طـــول البلاد وعرضها على إيقاف العمل إلى ما يصل إلى أربعة أيام في الأســـبوع، والتحول عوضاً عن ذلك إلى التشغيل الليلي. وتنهّد زهانغ فان، المدير العام لإحدى شركات المفروشات التي تديرها شركة زيامين بولو للصناعات المعدنية، وهي شـــركة في جنوب الصين تزوّد محلات وول-مارت – من ضمن باعة تجزئة أميركيين آخـــرين – بالمنـــتجات والتي كانت تأمل بزيادة إنتاج مواد مثل طاولات الحواسيب بنســـبة 30 بالمـــئة خـــلال العام 2005، قائلاً: "لغاية الآن، ما زلنا نوقف الإنتاج أيام الخمـــيس نظراً لنقص الطاقة. ونأمل أن تستطيع الحكومة المحليـــة ضمان إمداد مستمر ومستقر مـــن الطاقة في السنة القادمة" [14].

كانـــت الصين في وقت ما مكتفية ذاتياً من النفط عبر حقل **داكينغ** النفطي شمـــال شـــرق الـــبلاد، والـــذي تم اكتشافه في أواخر خمسينيات القرن العشرين واستغلاله بشكل مكثّف منذ ذلك الحين. ويستمر ذلك الحقل حتى اليوم في إنتاج 900.000 برمـــيل من النفط يومياً من حاجة البلاد الكلية البالغة حوالى 3.6 مليون برمـــيل. ولكـــن رغم أن الصين بقيت حتى ثمانينيات القرن العشرين أكبر مصدّر

للـــنفط في غـــرب آسيا، إلا أنه ظهرت مع بداية التسعينيات إشارات على قرب حـــدوث أزمة في الطاقة نتيجة تزامن الازدياد الكبير على الطلب مع تباطؤ معدل الإنـــتاج المحلي الناتج عن استنزاف بعض حقول النفط الرئيسية، وترافق ذلك مع غياب أي اكتشافات كبيرة جديدة. وفي العام 1993، تزايد الاستهلاك بحوالى 18 بالمئة، ولكن الإنتاج لم يزدد سوى أقل من 3 بالمئة، ولهذا كانت الصين مجبرة على اســـتيراد 309.000 برميل من النفط الخام والمكرر يومياً، وأصبحت نتيجة لذلك، وللمرة الأولى، مستوردة للنفط. وبذلت سلطات بكين جهوداً كبيرة لجسر الفجوة المـــتزايدة بين العرض والطلب بزيادة الإنتاج المحلي، خصوصاً في الآبار العميقة في بحـــر الصين الجنوبي، ونجحت بحلول العام 1996 في الحصول على زيادة قدرها 5 بالمئة في الإنتاج والتي كانت تعني 150.000 برميل يومياً. ولكن نتيجة للبنية التحتية القديمـــة، تشـــير الـــتقديرات إلى حاجة الصين إلى حوالى 1.4 تريليون دولار من الاســـتثمارات بحلـــول العام 2020 إذا أرادت الحصول على أي زيادة حقيقة في الإنتاج، وهكذا أخذ الصينيون يعتمدون بشكل لا مفر منه على النفط المستورد.

يتـــلهف الـــنظام في بكـــين خصوصاً للتقليل من الاعتماد على النفط لصالح اســـتهلاك الغـــاز الطبيعي، والذي يسعى إلى زيادته من المستوى الحالي البالغ 2.5 بالمـــئة مـــن مجمل الطلب إلى 8 بالمئة بحلول العام 2010، وبذل لهذه الغاية جهوداً كـــبيرة لاســـتيراد المـــزيد من الغاز المسال. وإلى جانب السعي لاستخدام خطوط أنابيـــب تتصـــل بشبكة الغاز الطبيعي الروسية في سيبيريا، يستورد الصينيون حالياً كمـــيات كبيرة من الغاز الطبيعي المسال من أستراليا وأندونيسيا، والذي يصل إلى مـــرافق اســـتقبال جديـــدة في أقاليم غوانغدونغ، وفوجيان، وزهيجانغ. ويستعد الصينيون الآن لبناء المزيد من تلك المرافق على طول سواحل البلاد حيث يتم تحويل الغـــاز المستورد من شكله المسال إلى حالته الغازية قبل توزيعه في الأسواق المحلية. وفي العـــام 2004، على سبيل المثال، وقعت شركة النفط الصينية الوطنية لما وراء الـــبحار إتفاقـــية لبناء محطة تخزين للغاز بكلفة 1.7 مليار دولار في إقليم زهيجانغ شـــرق الصين، والتي تستطيع التعامل مع 3 ملايين طن من واردات الغاز الطبيعي المسال سنوياً.

في أواخـــر تسعينيات القرن العشرين، وفيما كان اقتصادهم يتطور، وطلبهم عـــلى النفط الخام ينمو سنوياً بمعدل 9 بالمئة، أخذ الصينيون يتطلعون بعين الحاجة إلى مصادر إمداد أجنبية جديدة. واتخذت بكين خطوات لإعادة التوازن بين العرض والطلـــب؛ مـــنها تخفـــيض الـــتعرفة على المشتقات النفطية من 12 إلى 3 بالمئة، والاســـتثمار بشكل مكثّف في مصافيها النفطية. لكن مسؤولي وزارة النفط عملوا أيضـــاً عـــلى إقامة علاقات وثيقة مع الدول المصدّرة، ووقعّوا بحلول العام 2005 إتفاقـــيات للإستثمار في مرافق إنتاج النفط في أماكن متفرقة مثل الجزائر، وكندا، والغـــابون، وروسيا، والإكوادور، والسودان وتطلعوا أيضاً إلى أستراليا، والبرازيل، وجامايكا، وبابو غينيا الجديدة، وزامبيا، وكندا. وكانت بكين متلهفة أيضاً بشكل خـــاص لـــتحديد الثغرات التي تركها غياب المنافسة الأميركية في السوق وسدّها، وقادهم ذلك إلى أماكن مثل بورما، والسودان وفنزويلا. والأهم من كل ذلك، أن هـــذا الـــتعطش للنفط دفع بالصينيين إلى أحضان مصدّر أقرب من كل هؤلاء، ألا وهـــو إيـــران، والتي تشكل مواردها النفطية الهائلة قوة محركة خلف ظهور محور بكين–طهران الجديد.

## محور بكين–طهران

يعـــود التحالف التجاري بين بكين وطهران إلى منتصف التسعينيات. ومنذ ذلـــك الوقت، يمكن القول إن إيران كانت تساعد الصين على تشكيل تحدٍّ لهيمنة أميركا العالمية بطريقتين متمايزتين، وكانت تعمل على إذكاء التحدي الإستراتيجي الطويل الأمد الذي تمثّله بكين للولايات المتحدة، وحتى إذا لم تصبح الصين *المنافس الند* لواشنطن، إلا أن احتياجاتها من النفط والغاز ستمنحها أسباباً وجيهة لمعارضة السياسة الأميركية تجاه طهران، وتبني مواقف خاصة عوضاً عن ذلك.

في منتصـــف التســـعينيات، كان هناك قفزة مفاجئة في الواردات الصينية من النفط الإيراني من مجرد 0.5 مليون برميل عام 1992 إلى 16.87 مليون عام 1994. وقفـــز هذا الرقم مجدداً بعد عامين، ليصل هذه المرة إلى 26.43 مليون، وأصبحت

إيـــران بحلـــول العام 2004 ثاني أكبر مصدّر للنفط إلى الصين بتزويدها بحوالى 14 بالمئة من مجمل وارداتها عام 2003 [15]. وكانت بكين في ذلك الوقت تستعد أيضاً لاســـتيراد كمـــيات كبيرة من الغاز الطبيعي المسال، وفي نيسان من العام 2004، انتزعت إحدى الشركات الصينية عقداً سيبدأ تنفيذه عام 2008 لاستيراد ما قيمته 20 ملـــيار دولار مـــن الغاز الطبيعي الإيراني المسال إلى أسواقها المحلية [16]. وقال وزيـــر النفط الإيراني بيجن زنكنة لأسبوعية الأعمال الصينية في تشرين الثاني من العام 2004: "تعتبر اليابان مستورد الطاقة الأول بالنسبة لنا لأسباب تاريخية، لكننا نفضل منح الأولوية لصادراتنا إلى الصين".

فـــازت شركات النفط الصينية أيضاً بعدد من العقود الأخرى لتطوير قطاع الـــنفط الإيراني. وقال **علي أكبر صالحي**، ممثل إيران السابق لدى الوكالة الدولية للطاقـــة الذرية: "نحن [إيران والصين] نكمل بعضنا البعض. لدى الصينيين الصناعة فيما نمتلك مصادر الطاقة". وفي العام 2000، حصلت شركتان فرعيتان من مجموعة الـــنفط الوطنية الصينية على عقد رئيسي للعمل مع منظمتين إيرانيتين لتطوير حقل **تيناك**، واستطاعتا مع نهاية العام 2003 حفر خمسة آبار إنتاج عميقة. وفي أيلول من العـــام 2004، تولّت شركة النفط الوطنية الصينية أيضاً العمليات في حقل **مسجد ســـليمان** بشرائها للشركة المقاولة الموجودة أصلاً، وهي إحدى الشركات الفرعية لشـــركة **شير** الكندية التي تتخذ من قبرص مقراً لها، والتي حصلت قبل عامين على عقـــد إعـــادة تطوير بقيمة 88 مليون دولار يهدف إلى زيادة إنتاج الحقل بحدود 20.000 برمـــيل يومياً. وحققت شركة الصناعات البتروكيماوية الصينية المملوكة للدولـــة، والمعروفة على نطاق واسع باسم **سينوبك**، نجاحاً آخر في إيران، وهي لم تفـــز فقط بعقد ضخم لتطوير حقل نفط يدارفان[17] الإيراني الشاسع قرب الحدود العراقـــية، وإنما بعقد آخر لحفر بئر نفطي-غازي جديد غزير الإنتاج في حقل نفط قاشـــان في كـــانون الأول من العام 2004. واشتركت شركة التنقيب والاستثمار الدولية، ضمن سنوبيك، بجزء من العقد لاستغلال حقوق 16 حقلاً جديداً، وتمت دعوتها في نهاية العام 2004 لتقديم عرض لتطوير جزء من مشروع أزاديغان.

رحــب الإيرانيون كثيراً أيضاً بالوجود الصيني الجديد في قطاع الغاز الطبيعي لديهــم. وأعلن نائب الرئيس في نظام طهران **محمد ستّار-ايفار** في 12 نيسان من العام 2004: "نرحب بكل الشركات الصينية لتسويق الغاز الطبيعي الإيراني المسال، وتتطلع كل من الصين وإيران إلى بعضهما البعض لبناء شراكة طويلة الأمد. وتعتبر إيران الصين سوقاً للطاقة، فيما تستطيع الصين النظر إلى إيران على أنها مورّد طويل الأمــد للطاقــة. ونأمل بتقوية تعاوننا في استكشاف وتطوير حقول النفط والغاز الطبــيعي ومصافي النفط أيضاً". ويأمل الإيرانيون بحق أن تكون الصين أكبر مشترٍ لغــازهم الطبــيعي المسال، وأن يتمكنوا من تزويدها به خلال العام 2007. وقال **محمــد صــوري**، رئيس شركة الناقلات الإيرانية: "نأمل ونتوقع أن تصبح الصين المشــتري رقم واحد لغاز إيران بشكله المسال أيضاً، ونأمل أن تدرس الصين فكرة شراء ما يصل إلى 10 ملايين طن من الغاز الطبيعي المسال من إيران". وعلاوة على ذلــك، وإلى جانــب عقــد اتفاقــيات استكشاف وتطوير وإنتاج النفط والغاز الإيرانــيين، حصل الصينيون على اتفاقيات مهمة أيضاً. وفي كانون الثاني من العام 2001، عــلى سبيل المثال، منحت شركة النفط الإيرانية الوطنية عقداً بقيمة 150 ملــيون دولار إلى سينوبك لتطوير مصافيها الشمالية في طهران وتبريز، ولبناء محطة للــنفط في ميناء **نيكا** على بحر قزوين. وتضمنت إتفاقيات أخرى في سوق الطاقة الإيــراني *الواســع* بناء ناقلات نفط عملاقة تستطيع نقل 300.000 طن من النفط الخام.

كانــت حصــة الصين من مصادر الطاقة الإيرانية جزءاً لا يتجزأ من العلاقة السياسية الأوسع التي أخذت تنمو بسرعة كبيرة بين البلدين. وفي حزيران من العام 2000، كســرت رحلة الرئيس محمد خاتمي إلى الصين، والتي استمرت ستة أيام، الجليد في العلاقات الدبلوماسية، فيما قالت صحيفة الشعب اليومية الصينية في السنة التالية إن السفير الإيراني إلى الصين **محمد حسين مالك** أقام حفل استقبال في بكين للاحــتفال بالذكرى الثلاثين لإنشاء العلاقات الدبلوماسية بين إيران والصين. وفي آذار من العام 2002، قام عضو مجلس الدولة الصيني **وو يــي** بزيارة إلى إيران للقاء

الرئـــيس خاتمي وبحث تطوير العلاقات التجارية والإقتصادية بين البلدين، وتبعت ذلك في نيسان زيارة قام بها الرئيس الصيني جيانغ زيمين إلى طهران، والتي تعتبر ثاني رحلـــة يقـــوم بها رأس الدولة الصينية إلى إيران منذ الثورة الإسلامية عام 1979. ووصف بعض المعلقين الزيارة بأنها "نقطة تحول" في العلاقات الصينية-الإيرانية لأنها تـــأتي بعـــد أقل من ثلاثة شهور على إتهام الرئيس بوش لإيران بأنها جزء من *محور الشـــر*، وزوّدت قـــادة كلا البلدين بفرصة لتطوير العلاقات بينهما. ووقع جيانغ وخاتمي ست إتفاقيات تتناول أوجه التعاون الإقتصادي، والعلمي، والثقافي وعقدا جولـــة جديدة من المحادثات حول العلاقات الثنائية إضافة إلى التطورات الإقليمية، ووقـــع رئـــيس غرفة التجارة **علي نقي خموشي** اتفاقاً آخر مع نظيره الصيني لإقامة مجلـــس مشترك للتجارة بين البلدين. وتمتلك مثل تلك العلاقات تقاليد راسخة، أو هكـــذا ادّعـــى الجانبان. واقتبست طهران تايمز عن جيانغ قوله في نيسان من العام 2002: "بـــدأ أسلافنا التبادل التجاري عبر طريق الحرير المشهور عالمياً منذ ما يزيد عن 2000 سنة مضت".

في الوقت الذي قام فيه وزير الخارجية كمال خرازي بزيارة بكين في آب من العـــام 2003 لإجـــراء المـــزيد من المحادثات حول "النقل، وبناء السدود، ومعامل الطاقة، والصناعة الصيدلانية إضافة إلى مشاريع النفط والغاز"، تزايد حجم التجارة البينـــية بين البلدين بسرعة ليصل إلى 3.3 مليار دولار، والذي تضاعف عدّة مرات مقارنة مع العقد الأخير. وفي تشرين الثاني من العام 2005، قال السفير الصيني لدى طهـــران **لـــيو جي تان** إنه من المتوقع أن يصل حجم التجارة بين البلدين إلى 10 مليارات دولار بنهاية العام، وهي زيادة كبيرة جداً عن السنوات السابقة، فيما يميل المـــيزان التجاري لصالح إيران بقوة. ولكن رغم أن إحصاءات تجارية رسمية حديثة وضعت الصين في المركز السادس خلف ألمانيا وعدّة بلاد أوروبية غربية أخرى بين المســـتوردين مـــن إيـــران، إلا أن الرقم الحقيقي ربما يكون أكبر من ذلك، وهناك تقديرات بأنه سيصل عام 2004 إلى ما يقرب 7 مليارات دولار. واستثمر الصينيون بكـــثافة في معامل تعليب الأسماك، وصناعة تكرير السكر، ومصانع الورق، وقطاع

التعدين الإيراني، وأصبحوا مصدراً رئيسياً أيضاً للبضائع المصنّعة بما فيها الحواسيب، والتجهيزات المترلية، والسيارات إلى السوق الإيرانية.

رغـــم أن الـــنفط يقع في قلب هذا المحور الناشئ حديثاً بين البلدين، إلا أن اهـــتمامات مشتركة أخرى ساعدت في تقويته. ويظهر أن لدى الصين وإيران آراء متشـــابهة حول عدد من قضايا السياسة الخارجية، مثل الوضع في الشرق الأوسط، وأفغانســـتان، وآســـيا الوسطى ويدافع كلاهما عن الحاجة إلى مجتمع دولي *متعدد الأقطاب* يمكنه تحدّي قوة نفوذ أميركا العالمي. وانبثقت هذه الاهتمامات المشتركة بشـــكل واضـــح في المحادثات التي انعقدت في نيسان من العام 2002، عندما شدّد جيانغ زيمين على أن الصين تنتهج سياسات تساعد على توفير "مناخ عالمي آمن"، وكرّر معارضة بكين للترعات التوسعية لأي بلد كان. ووصف جهود إيران لتعزيز الســـلم والاستقرار في أفغانستان التي أرهقتها الحرب بأنها "إيجابية"، وشدّد على أن كـــل جيران أفغانستان يرحبون بالسلم والاستقرار وديمومة التطوير في ذلك البلد، وقال أيضاً إن "الصين دعمت دائماً المطالب العادلة للدول العربية – بما فيها قضية فلســـطين – لتحقيق وحدة وسلامة أراضيها"، وتعهّد بالسعي لتحقيق السلام عبر القـــنوات الدبلوماسية الدولية. وكرّر تلك الآراء مسؤولون آخرون في بكين، مثل الســـفير الصيني إلى إيران **سن** بـــي **غان** الذي قال للتلفزيون الإيراني الحكومي إن "الصـــين تدعم عالماً متعدد الأقطاب، وتنتقد عمليات القتل التي تقوم بها إسرائيل، وتعـــتقد أنـــه لا يمكـــن تحقـــيق الســـلام في الشرق الأوسط دون إعادة حقوق الفلســـطينيين، بمـــا في ذلـــك انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة"، وأضـــاف أن مـــثل هذه الاهتمامات المشتركة سوف تساعد إيران والصين على "إحياء علاقات طريق الحرير الذهبية" (18).

لكن رغم وجود اهتمامات ووجهات نظر مشتركة أخرى، إلا أن أياً منها لا يلعـــب دوراً حاسماً مثل النفط الإيراني، والذي يقف بإغراءاته خلف محور بكين- طهـــران الجديـــد، والذي يدعم الآن التحدي الصيني لقوة ونفوذ أميركا العالميين. ولكـــن ما الذي سيحدث إذا افترضنا فقط أن بكين لا تشكل تهديداً طويل الأمد،

وأنها عوضاً عن ذلك دولة غير منحازة لا تملك سوى نوايا التعايش السلمي والحياد؟

سيبقى النفط الإيراني ـ حتى في مثل هذا الوضع ـ يشكّل نوعاً آخر من التحدي لأميركا لأن الإقتصاد الصيني، حتى إذا تخيلناه ينمو بمعدل ثابت جداً، سيكون بحاجة لموارد إيران الطبيعية، وستكون الشركات الصينية متلهفة كما كانت دائماً لاستغلال فرص السوق الكبيرة التي تقدّمها إيران. وذلك بمفرده يمنح الصينيين أسباباً أقل من ذي قبل لعقد صفقات مع واشنطن. لكن هل هناك اليوم أي إشارة واضحة على أن إغراء موارد إيران الطبيعية يقوّض النفوذ الأميركي على بكين؟

## الصين وقوة الولايات المتحدة

أدّى ظهور هذا التحالف الجديد بين الصين وإيران إلى إنطلاق أصوات احتجاج عالية، ولكنها عديمة الجدوى في إدارة بوش المبتلية بالمصائب. وفيما استمرت سينوبك في مفاوضاتها مع طهران حول إتفاق يدافاران في بداية العام 2004، على سبيل المثال، اتصل موظفو السفارة الأميركية في بكين مع مسؤولي الشركة المحليين وطلبوا منهم الإنسحاب من الصفقة، مما دفع وسائل الإعلام الصينية إلى الردّ وبسرعة بأن "سينوبك لن تُبالي بالمطالب الأميركية وستبذل قصارى جهدها لتنفيذ تعهداتها في مشروع الإستكشاف في حقول النفط الإيرانية"[19]. وبعد عام من ذلك، وفي 18 آذار من العام 2005، أشار السفير الإيراني إلى الصين **فيريدون فيردنيجاد** إلى أنه باشتراك الصينيين بما يزيد عن 100 مشروع رئيسي في إيران، ونظراً لحجم التبادل الإقتصادي بين البلدين والذي يصل إلى حوالى 7 مليارات دولار، لن تلقى الاحتجاجات الأميركية آذاناً صاغية. وأعلن أنه "رغم الضغوط التي تمارسها بعض الدول على كل من إيران والصين، إلا أنها لن تؤثر على العلاقات الثنائية" في إشارة واضحة إلى واشنطن.

إضافة إلى الجهود المبذولة لإلغاء الصفقات الفردية، فهناك الخطوات الأميركية الهادفة إلى جعل الحكومة الصينية تنقلب ضد طهران في ما يخص قضايا مهمة معينة،

وأكثرها أهمية الملف النووي الإيراني. ولكن فيما كانت تلك القضية تصل إلى ذروتها في خريف العام 2005، رفض الرئيس الصيني **هو جينتاو** دعم أي خطوة أميركية-أوروبية لتحويل إيران مباشرة إلى مجلس الأمن الدولي، وهدّد باستخدام حق النقض (الفيتو) الذي تتمتع به بلاده باعتبارها عضواً دائماً في مجلس الأمن لإيقاف أي قرار لاحق بهذا السياق. ويقال إن جينتاو أوضح وجهة نظره للرئيس بوش خلال اجتماعهما في وقت باكر من ذلك الشهر، فيما أخبر وزير الخارجية الصيني **لي زهوزينغ** الدبلوماسيين الأوروبيين في الأمم المتحدة بأن تحويل إيران إلى الأمم المتحدة سيأتي "بنتائج عكسية ولن يكون بنّاءً" لأن مثل تلك الخطوة لن تؤدي سوى إلى "تشجيع إيران على اتخاذ خطوات متطرفة"[20]. وأكد نائب الرئيس الصيني **زينغ كينغهونغ** في بكين، خلال زيارة قام بها وزير الخارجية الإيراني منوشهر متكي إلى العاصمة الصينية واستغرقت يومين في منتصف تشرين الأول، بأن "الصين تأمل بأن تتحلى إيران والإتحاد الأوروبي والأطراف الأخرى بالصبر، وأن تظهر مرونة، وتتخذ خطوات متينة وعملية لكسر حالة الجمود، واستئناف الحوار والمشاورات والمفاوضات".

في نهاية تشرين الثاني، أقرّ الدبلوماسيون الأميركيون والأوروبيون بالهزيمة في سعيهم لضمان دعم الصين وروسيا لقرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتحويل إيران إلى مجلس الأمن. وقال دبلوماسي أوروبي لوكالة رويترز في 21 تشرين الأول: "لن يكون هناك قرار بالتأكيد. الروس والصينيون يعارضون هذا". وكان ذلك أحد الأسباب التي دفعت واشنطن للرضوخ للضغوط، فدعمت فجأة عرضاً روسياً بالسماح لإيران بتخصيب اليورانيوم، ولكن شرط القيام ببعض الأجزاء البالغة الحساسية على الأراضي الروسية.

خلال الشهور التي تلت ذلك، ثبت أن لمخاوف واشنطن جذوراً حقيقية. ورغم أن بكين تعاونت في محاولة لجم طموحات طهران النووية، ودعمت قرار الإحالة الصادر عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية في 4 شباط، وأيّدت *بياناً رئاسياً* صدر عن الأمم المتحدة في 28 آذار يعبّر عن "مخاوف جدّية" حول خروقات إيران

الـــنووية، إلا أن الصينيين أحجموا عن اتخاذ خطوات عملية لطالما أرادها الولايات المتحدة. لكن لي زهوزينغ، وزير الخارجية الصيني، والذي كان مشغولاً أيضاً بإنهاء إتفـــاق أزاديغان الذي تم التوقيع عليه مبدئياً في تشرين الأول من العام 2004 وتم وضـــع اللمســـات الأخـــيرة علـــيه آنذاك، طالب تكراراً بمنح "المزيد من الوقت للدبلوماســـية" وأبعـــد نفســـه عـــن التهديدات المبطنة التي كان نظراؤه الغربيون يرددونها. وقال وانغ غوانغيا، السفير الصيني لدى الأمم المتحدة: "أعتقد، من ناحية المـــبدأ، أن الصين لن تدعم أبداً العقوبات كطريقة لممارسة الضغط لأن الشعب هو من يتأثر دائماً". وأثار كلامه هذا سخط نظرائه الغربيين الذين أرادوا بعض الالتزام بالعقوبـــات الإقتصادية إذا فشلت كل المحاولات الأخرى، وأجبر كوندوليزا رايس عـــلى الاعـــتراف بأنـــه على الدبلوماسية الأميركية "الانتباه إلى الخط الدقيق" بين المصالح الإقتصادية الصينية من ناحية، والحاجة لبناء جبهة عالمية موحدة ضد طهران من ناحية أخرى.

لطالمـــا كان هناك في واشنطن من يقول إن الصين بحمايتها لإيران من تطبيق العقوبـــات علـــيها، تعطي الأولوية لإمداداتها من النفط على حساب الاعتبارات الحقيقـــية. وقـــال **هـــنري هـــايد**، رئيس لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس الأميركـــي، في كـــانون الأول من العام 2004 إن الصين تحركها "إغراءات قصيرة الأجـــل للـــتعامل مع حليف محتمل تزداد أهميته بالنسبة لها نتيجة حاجاتها المتزايدة للـــنفط". وبالطـــبع، اعترض الصينيون بقوة على مثل تلك الادعاءات، وردّ **ليو جـــيانكو**، المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية قائلاً: "هذا الانتقاد باطل، وقد تفحصنا هذا الوصف ووجدناه مهيناً"، وأضاف بأن حكومته تعارض بشدة انتشار أسلحة الدمار الشامل. ولكن مثل هذا الإنكار البسيط لا يمكن إلا أن يكون خاوياً لـــدى مقارنـــته بالإحصـــاءات التي تشير إلى اعتماد الصين على إيران في إمدادها بالـــنفط. وفي حزيران من العام 2004، أخبر **كريس هيل**، مساعد وزيرة الخارجية لشـــؤون الشرق الأدنى والمحيط الهادىء، لجنة فرعية في الكونغرس أن أحد أهداف الولايـــات المتحدة وحلفائها الآسيويين الرئيسية يتمثل في "أن تكون متأكدة خلال

بحـــثها عن مصادر وبضائع لتشغيل ماكينتها الإقتصادية، أن الصين لن تتعهد بتقديم الدعـــم المـــالي لأنظمـــة تتبنى سياسات تسعى إلى تقويض أمن واستقرار المجتمع الدولي".

في ضوء المعطيات السالفة الذكر ينبغي النظر إلى دور النفط الإيراني في تفسير الفجـــوة بـــين بكين وواشنطن. ولا يعود سبب ذلك فقط إلى عدم الثقة والعدائية أحـــياناً بينهما التي تعود إلى ما قبل إنشاء علاقات حقيقية بين الصين وإيران، وإنما إلى وجـــود قضـــايا بالغة الأهمية تجد السلطات الصينية نفسها مستعدة لتحدّي ما تفضـــله واشنطن لأجلها. وأحد الأمثلة المعاصرة هو الطريقة التي هدّدت بها بكين بإعاقة قرار قوي من الأمم المتحدة كان سيصدر في أيلول من العام 2004، والذي يدين أعمال الإبادة الجماعية في السودان. وكان مثل ذلك القرار سيفرض عقوبات إقتصـــادية عـــلى الحكومة السودانية، ويهدد بالتالي الإستثمارات الصينية في قطاع الطاقـــة الســـوداني والـــبالغة قيمتها ثلاثة مليارات دولار في بلد يؤمن 7 بالمئة من واردات الـــنفط الصـــينية. وتعتبر كوريا الشمالية قضية أخرى مماثلة، لأن الصين اعترضـــت في ربـــيع العام 2003 على خطوات أميركية لاستصدار قرار في الأمم المـــتحدة يفرض عقوبات إقتصادية على بيونغ يانغ نظراً لانسحابها من معاهدة منع إنتشار الأسلحة النووي لعام 1968. ويعتبر النفط الإيراني ذا حيوية فائقة للصين في السنوات التالية، وسيصبح النزاع الصيني-الأميركي حول كيفية التعامل مع طهران هاماً على وجه الخصوص.

أحـــد الأســـباب الأخرى التي تدعو لعدم المبالغة في قوة النفوذ الإيراني – في الوقـــت الراهن على الأقل – هو أن تجارة الصين مع الولايات المتحدة تفوق بكثير تعاملاتهـــا مع إيران. وفي السنوات العشر الأخيرة، ارتفعت الصادرات الصينية إلى الولايـــات المـــتحدة من حوالى 35 مليار إلى 200 مليار دولار. وإذا وضعنا الأمر بتعبيرات صارخة، لا تستطيع بكين التضحية بعلاقاتها مع أميركا لصالح أعمالها مع طهـــران. ولكن في الأعوام القادمة، سيكون اعتمادها المتزايد على النفط المستورد أحد العوامل التي ستقلل من أهمية مثل هذه الإحصائيات.

لكن رغم احتمال إتساع الفجوة التي أحدثتها موارد إيران الطبيعية بين بكين وواشنطن، إلا أن نفوذ أميركا على إيران تقوّض دون شك بالدعم الذي تقدمه الصين لنظام طهران.

## تقويض قوة الولايات المتحدة على إيران

عندما وقف الرئيس أحمدي نجاد، في 17 أيلول من العام 2005، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ودافع عن قضية بلاده النووية، أصابت لغته المتشددة العالم الذي كان يراقب ما يجري بالصدمة. وعوضاً عن بذل أي جهد لدفع المفاوضات حول القضية النووية قدماً، تحدث بدلاً من ذلك عن شكاوى متعلقة بأحداث وقعت قبل أكثر من نصف قرن، وقدّم عرضاً لنظرية مؤامرة حول الهجمات الإرهابية في 11 أيلول من العام 2001، واتهم علناً الولايات المتحدة بإنشاء ودعم تنظيم القاعدة. ودعا الرئيس الجديد أيضاً إلى شرق أوسط خالٍ من الأسلحة النووية، وأشار بأصابع الاتهام إلى إسرائيل بأنها تطورها، ووصفها بأنها دولة "الفصل العنصري النووية". ودافع أحمدي نجاد أيضاً بحيوية ودون تردد عن حق وطموح إيران في تطوير دورة الوقود النووي الخاصة بها، وعرض إبرام "شراكة جدّية" مع دول أخرى ترغب بمساعدته على القيام بذلك.

إذاً، ما الذي يقبع خلف هذا التهور الجديد، والذي يتناقض مع اللغة التوفيقية والهادئة نسبياً التي اعتمدها المفاوضون الإيرانيون في تشرين الأول من العام 2003 أو تشرين الثاني من العام 2004؟ يعود سبب ذلك بشكل جزئي إلى أن أحمدي نجاد والملالي يعرفون بأن التمرد المتصاعد بسرعة في العراق يقيد الأميركيين أكثر من أي وقت مضى، والذي لم يعد يعتبره معظم الناس الآن مجرد قتال ضد *الإرهاب*، وإنما هو حربٌ أهلية شاملة مماثلة لحرب فييتنام. ومع الانتشار الواسع لقواتها المسلحة، يبدو صعباً جداً على المرء أن يتخيل قيام أميركا بأي عمل عسكري ضد إيران، خصوصاً أن أي هجوم عليها سيجر ردود أفعال انتقامية — سواء كانت هجمات تلقائية أو منسّقة من قبل

طهران – ضد الأهداف الأميركية داخل العراق وفي أماكن أخرى.

هناك أسباب أخرى أيضاً. ففي تشرين الأول من العام 2003، كان الإيرانيون قلقين جداً من اكتشاف مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية آثاراً لليورانيوم المخصب في كال وناتنز، ولكنهم أضحوا يشعرون بثقة أكبر بعد مضي عامين على ذلك. وقال لي دبلوماسي أوروبي بارز في تشرين الثاني من العام 2005: "لقد أقنعوا أنفسهم أن المفتشين لم يجدوا أي حقائق تضر بهم، ولهذا لن يجدوا أي أرضية لاتهامهم بعدم التعاون، وقد أخطأوا أيضاً بالتفكير أن قواعد الوكالة الدولية للطاقة الذرية قاطعة أكثر مما هي عليه، رغم أن أعضاء المجلس في الحقيقة يتمتعون بحرية أكبر من ذلك في تأويل ما يقومون به".

هناك سبب آخر لهذا التمرد الإيراني القوي يتصل بارتفاع أسعار النفط في العامين اللاحقين أو نحوهما، مع قفز سعر برميل الخام من 25 دولاراً في أيلول من العام 2003 إلى رقم قياسي يفوق 70 دولاراً بقليل؛ والذي لامسته الأسواق في 11 آب من العام 2005. واتخذت الإدارة الأميركية إجراءات طارئة وإلتقت مع القادة السعوديين لمناقشة مستويات الإنتاج، وستبدو أي تهديدات بفرض عقوبات إقتصادية خاوية بالنسبة للملالي الذين ضبطوا هوائياتهم الحسّاسة على موجة الرأي العام السياسي العالمي التي تغيرت بسرعة.

لكن ربما يكون أكثر الأسباب أهمية التشجيع الذي حصل عليه الإيرانيون من علاقتهم الناشئة حديثاً مع الصين، والتي سيكون دعمها لإيران في أي نزاع مع واشنطن بالغ الأهمية. وعلى المستوى الدبلوماسي، تستطيع بكين بكل وضوح استخدام الفيتو كونها عضواً دائماً في مجلس الأمن الدولي لإجهاض أي محاولة لفرض عقوبات إقتصادية، وقد أشار الدبلوماسيون الصينيون بشكل لا يدع مجالاً للشك بأنهم لن يدعموا مثل تلك الخطوات. وخلال زيارة إلى طهران في تشرين الثاني من العام 2004، أوضح وزير الخارجية **لي زهوزينغ** أنه لا يعتبر برنامج إيران النووي من اختصاص الأمم المتحدة، ولهذا فإنه لا يرى "أي سبب" يمنع إبقاءه في عهدة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

لكـــن حـــتى إذا افترضـــنا بأنه تم فرض مثل هذه العقوبات الإقتصادية على طهـــران، مـــع أو دون قـــرار من الأمم المتحدة، سيمد الطلب الصيني من النفط الإقتصـــاد الإيراني بأسباب الحياة. ورغم أن الإيرانيين صدّروا 370.000 برميل من الـــنفط إلى الصين يومياً عام 2004، من أصل صادراتهم البالغة 2.5 مليون برميل، يستطيع الصينيون بسهولة زيادة حجم وارداتهم كثيراً. ويستطيع الإيرانيون، علاوة على ذلك، تغذية علاقاتهم مع بعض حلفاء الصين الإقتصاديين الإقليميين في منظمة تعـــاون شنغهاي، والتي تم إنشاؤها رسمياً عام 2001 لدفع المصالح المشتركة للدول الأعضاء. وتضم المجموعة، التي انطلقت أصلاً من خمس دول، الآن كلاً من الصين، وروســـيا، وطاجكستان، وكازاخستان، وقرغيزستان، وأوزبكستان والتي تشترك جمـــيعها بـــنفس الرغـــبة في زيادة التعاون السياسي، والدبلوماسي، والإقتصادي، والتجاري. وتم إشراك إيران رسمياً كمراقب في منظمة تعاون شنغهاي في تموز من العـــام 2005. وظهـــر التهديد المحتمل الذي تمثّله هذه المنظمة على هيمنة أميركا الإقليمـــية في 15 حزيـــران مـــن العام 2006 عندما خاطب الرئيس أحمدي نجاد أعضـــاءها خلال اجتماعاتها التي دامت أسبوعاً ودعا إلى "التعاون ضد التهديدات التي تشكلها القوى المستبدة". وأثار الخطاب مخاوف في واشنطن من ظهور منظمة تعاون شنغهاي ككتلة مناهضة للولايات المتحدة.

إضـــافة إلى تقـــديم مثل هذا الدعم الدبلوماسي والإقتصادي القوي، تستطيع الصـــين أيضاً تزويد إيران بالدعم العسكري المتطور الذي سيساعدها على صدّ أي هجوم عسكري أميركي أو إسرائيلي محتمل على منشآتها النووية. وأثبتت بكين في الماضـــي رغبتها في تزويد إيران ببعض المواد الأولية التي تحتاجها لبناء قنبلة نووية، وســـاعدتها في تطوير مفاعل بقوة 300–330 ميغاوات، وباعتها مئات الأطنان من فلورايـــد الهـــيدروجين المســـتخدم في تخصيب اليورانيوم. وبكل الأحوال، يسعى الإيرانيون بكل جهدهم للحصول على دعم الصين القوي لتزويدهم بتقنيتي الفضاء والأقمار الصنعية اللتين يمكن استخدامهما في برامج إيران للصواريخ بعيدة المدى، وهـــو ما أثار مخاوف واشنطن بشكل خاص. وفي نيسان من العام 2004، قدّمت

وكالــة الاســتخبارات المركزية تقريراً إلى الكونغرس بأن الصين "تساعد إيران في الوصــول إلى هدفهــا بالاكتفاء الذاتي في إنتاج الصواريخ البالستية"، واستشهدت إدارة بــوش بتوقــيع إيران على معاهدة حظر الانتشار النووي عام 2000 لفرض عقوبــات جديــدة ضد بعض تلك الشركات – أهمها صناعات الشمال الصينية، وشركة استيراد وتصدير الآلات الدقيقة الصينية – التي تعتقد أنها مسؤولة عن تلك الــبرامج. ووفقــاً للإعلان الأميركي، سيتم تطبيق العقوبات لأن تلك الشركات "نقلت إلى إيران معدّات وتقنية تقع على لوائح قيود التصدير المتعددة الجوانب ... أو ربمــا تكــون هناك إمكانية لمساهمتها في تطوير أسلحة الدمار الشامل أو أنظمة صــواريخ موجهــة أو بالستية". وتمّت إثارة موضوع العقوبات بعد ظهور تقارير نشــرتها صحيفة **أسبوع الطيران والتقنية الفضائية** والتي تشير إلى أن إيران تطوّر صــاروخاً جديــداً موجهــاً بعيد المدى، والذي يستند على الأرجح إلى هيكل الصاروخ الصيني سيلكورم.

لكن الضغط الأميركي لم يمنع كلا البلدين من اتخاذ خطوات لتمتين علاقتهما العســكرية المتنامية. وفي آب من العام 2005، على سبيل المثال، إستضافت إيران وفــداً صينياً كانت مهمته المساعدة في تمهيد الطريق للمزيد من التعاون في الحقل الدفــاعي. ونقلت وكالة أنباء تديرها الدولة في طهران عن العميد **ناصر محمدي–فــار**، قــائد القوات البرية في الجيش الإيراني، أن الوفد جاء لإجراء محادثات عن "تطويــر العلاقــات العسكرية، وتعميق الصلات الثنائية، وتمهيد الطريق للتعاون العسكري، وتطوير التقنية العسكرية والدفاعية من أجل التصدي للأعداء المشتركين [الذين] يمتلكون تقنية عسكرية متطورة، و[الذين] سيعتمدون دون شك على هذه التقنية في أي حروب مستقبلية محتملة" (21). وعبّر رئيس الوفد الصيني، الفريق **زوا نيكون**، عن امتنانه للحصول على فرصة لقاء المسؤولين العسكريين الإيرانيين، وقال في 17 آب: "لطالمــا تمتعــت إيــران والصين بروابط قوية في العديد من المجالات، وحافظــتا عــلى هذا التقارب عبر التاريخ، كما أن لدى البلدين أهدافاً مشتركة أيضاً"، وردّ محمدي–فار التحية بأفضل منها بقوله إن "الانضباط الممتاز في الجيش

الصيني يمثّل إحدى الخصائص الأكثر شهرة لذلك البلد".

على المدى الطويل، من المحتمل أيضاً أن يمهد محور طهران-بكين الجديد الطريق لنشوء تحالف عسكري أكبر يمكن أن تنضم إليه روسيا من أجل مقاومة أي توسع أميركي في المنطقة مستقبلاً. وفي العام 2005، كان هناك بالتأكيد بعض الإشارات على ظهور تحالف صيني-روسي عندما أجرى البلدان في آب مناورات عسكرية مشتركة امتدت لأسبوع على شبه جزيرة شاندونغ الصينية. و لم تستقطب مناورات ***مهمة السلام 2005***، والتي وصفها المشاركون بأنها تهدف إلى التدرب على *مكافحة الإرهاب*، الكثير من الاهتمام في وسائل الإعلام الأميركية لأنها تزامنت مع اجتياح إعصار كاترينا لولايتي لويزيانا ونيو أورليانز، ولكن الخبراء الذين راقبوها اعتبروها فائقة الأهمية. وقال **ستيفن بلانك**، أستاذ الدراسات الإستراتيجية في معهد حروب الجيش الأميركي: "يوحي حجم العمليات بشيء أكثر من مجرد مكافحة الإرهاب، كما تدّعي الدولتان"، وأشار إلى أن عدد الجنود المشاركين – حوالى 10.000 – وطبيعة المناورات التي تم تنفيذها، والتي تتضمن عمليات إنزال برمائية على ساحل دولة معادية نظرياً، وإنزال أكثر من 1000 مظلي، أقرب ما تكون إلى تمرين لغزو صيني محتمل لتايوان مستقبلاً [22].

في ضوء هذه المعطيات، يبدو أن روسيا، ورغم انتهاء الحرب الباردة منذ أكثر من عقد ونصف، ما تزال تعمل على تقويض النفوذ الأميركي العالمي، وتسعى لنزع تاج الزعامة عن رأس واشنطن خلال وقت ليس ببعيد. ولكن رغم أن لهذا الموقف أسباباً أكثر عمقاً، إلا أن ذلك يصح أيضاً على العلاقات الصينية مع واشنطن، والتي تساعد موارد إيران من الطاقة على شرحها.

## روسيا

تتوافر في روسيا كميات هائلة من النفط والغاز الطبيعي واللذين تصدّرهما إلى الكثير من الأسواق العالمية، إلا أن اهتمامها القوي بقطاع الطاقة الإيراني لا يعكس – بخلاف معظم البلاد الأخرى – أي اعتماد على واردات ذلك القطاع. ولطالما

كانت الحكومة الروسية في حاجة شديدة للنقد الأجنبـــي وعائدات الضرائب التي تستطيع جنيها من شركاتها التي تنفذ عقوداً مغرية لتطوير البنى التحتية لقطاع الطاقة الإيراني، ومن الفرص التجارية الواسعة في إيران التي ظهرت بشكل مهم نتيجة بيع الـــنفط بشـــكل متواصل. وأدّت هذه الحاجات الإقتصادية الضاغطة في السنوات الأخـــيرة إلى ظهـــور بعض النزاعات الجدّية مع واشنطن بطريقة يمكنها أن تقوّض قبضة أميركا السياسية على كل من موسكو وطهران.

اتضـــحت قـــوة المصالح الروسية في تطوير علاقاتها مع إيران في العام 2002، عـــندما وافق رئيس الوزراء **ميخائيل كاسيانوف** على مسودة اتفاق تهدف إلى دفع الـــتعاون المشترك في القضايا التجارية، والإقتصادية، والصناعية، والعلمية والتقنية خـــلال العقد القادم. وتتضمن هذه الخطط أيضاً زيادة إنتاجية آبار النفط الموجودة حالـــياً كجزء من مشروع تنفّذه كل من شركة النفط الروسية سلافنيت وشركة الحفـــر الإيرانـــية الوطنـــية، وسوف تساعد الشركات الروسية أيضاً في تصميم، وتمويل، وتشييد خط الأنابيب الإيراني-الهندي المقترح. وأفادت وسائل الإعلام أن كاســـيانوف يفكر في "خطط أخرى تتضمن اختبار خط أنابيب نورأباد-خاساني إضـــافة إلى تطوير مشروع لنقل النفط الروسي إلى إيران"، وقيل أيضاً إن البلدين يخططـــان لبـــناء مرافق لتخزين الغاز تحت الأرض، إضافة إلى تشييد بعض مرافق تخزين الغاز بالقرب من مدينتي طهران وتبريز. وأخيراً، يتضمن البرنامج "التعاون في تكريـــر الـــنفط [و] تطوير العملية التقنية في مصافي النفط الثقيل في إيران، وبناء محطـــات تكريـــر بقـــدرة تصل إلى 25.000 برميل يومياً، إضافة إلى إنشاء مرافق للتكرير النهائي".

هـــذا هـــو إطار العمل السياسي المركزي الذي تعمل من خلاله الشركات الروســـية لضمان بعض العقود الكبرى. وتم ذكر بعض تلك العقود سابقاً، وأهمها مشـــروع تطويـــر حقـــل بارس الجنوبـــي الذي تم إقراره عام 1997 بين توتال، وبـــتروناس الماليزية، وشركة غازبروم الروسية العملاقة التي تمتلكها الدولة. وتعتبر تاتنيفت شركة أخرى تتمتع بحضور قوي في إيران، والتي حصلت عام 2002 على

عقـــد مغرٍ لتوريد ونصب معدّات متخصصة في حقل كوبال النفطي، والتي عقدت لاحقـــاً إتفاقـــيات منفصــــلة لإعادة بناء آبار نفطية لصالح شركة النفط الإيرانية الجنوبية، ولتقديم دراسات حول كل من الاحتياط النفطي في حقل زغده جنوبـــي إيـــران، وأجـــزاء من حقول الأهواز ورمشير. وفي شباط من العام 2005، أسّس رئيس مجلس إدارة تاتنيفت **رستم مينيخانوف**، ومدير مؤسسة المستضعفين الإيرانية **محمد فوزنده** شركة لتمثيل الشركات الروسية في أي اتفاقيات مستقبلية في إيران. وبالمحصـــلة، منحـــت هـــذه الإتفاقيات المتنوعة كلاً من هذه الشركات وموظفي الضرائب في موسكو فوائد إقتصادية كبيرة: كان العقد الذي حصلت عليه تاتنيفت لدراسة الأهواز ورمشير بقيمة 808.000 دولار، وصفقة أخرى للتعاون مع معهد الأبحاث الخاص بالصناعات النفطية في إيران بقيمة 740.000 دولار.

مـــن بين كل العقود الكثيرة التي تلوح في الأفق التجاري الإيراني، والتي تبدو الشـــركات الروسية مصممة حالياً على الفوز بها، يظهر أولاً وقبل كل شيء بناء خـــط الأنابيـــب الإيراني-الهندي. وقال وزير الصناعة والطاقة الروسي، **فيكتور بوريســـوفيتش خريستينكو**، خلال مفاوضات مع نظيره الإيراني في بداية تشرين الأول مـــن العام 2005: "نحن متلهفون للإشتراك في مشروع خط أنابيب إيران-الهند". وعقد ممثلو غازبروم اجتماعات مكثّفة مع السلطات في كل من إيران والهند للفـــوز بجانب من الصفقة إلى جانب شركة النفط الهندية المحدودة في الإتحاد الدولي الذي سيعمل على تشييد أقسام من الخط. وفي 6 تشرين الأول، زار وفد من عشرة أشـــخاص يمثّلون شركة غازبروم برئاسة رئيسها **ألكسي ميلر**، باكستان لإطلاق مناقشـــات حـــول الاشتراك في المشروع الدولي. وكانت تلك أول زيارة يقوم بها الرئـــيس التنفيذي للشركة إلى باكستان؛ وكان قد تم إلغاء زيارة سابقة قبل خمس ســـنوات في آخـــر لحظـــة نتيجة لاعتراض الهند القوي عليها، والتي كان الرئيس فلاديمير بوتين يقوم بزيارة رسمية لها. واستأنفت محادثات تشرين الأول تلك حواراً مـــبكراً جرى في السنوات السابقة بين ألكسي ميلر والسفير الباكستاني إلى روسيا **افـــتخار مرشد**، والذي مضى قدماً لتوقيع مذكرة تفاهم حول إمكانية التعاون في

استكشاف وتطوير حقول النفط والغاز الطبيعي والبنى التحتية في باكستان.

هناك أيضاً طريقة غير مباشرة يثير بها قطاع الطاقة الإيراني الإهتمام التجاري الروسي. وكما يوضّح الفصل الرابع، درّت مبيعات النفط والغاز كميات هائلة من النقد الأجنبي التي سمحت لسلطات طهران بإنشاء برنامج مكلف للغاية للطاقة النووية، والذي نتجت عنه بالمقابل عقود مغرية جداً كان الروس متلهفين كثيراً للفوز بها. وفي كانون الثاني من العام 1995، وقع وزير الطاقة النووية الروسي **فيكتور ميخائيلوف**، ورئيس البرنامج النووي الإيراني **رضا أمر الله** اتفاقاً بقيمة 800 مليون دولار يمنح روسيا الحق بإنجاز وحدة (1000 ميغاوات) في مفاعل بوشهر النووي. وتبع ذلك توقيع اتفاقيات كبيرة أخرى. وفي 25 كانون الأول سنة 2002، على سبيل المثال، وقع البلدان اتفاقية بقيمة مليار دولار لتسريع إنجاز معمل بوشهر، والتي تعهد الروس بإكماله مع نهاية العام 2003، والذي تأخر عن الموعد المحدد له؛ وفي شباط من العام 2005 وقعت موسكو اتفاقاً آخر بقيمة 800 مليون دولار لتزويد بوشهر بالوقود النووي، وأكّدت للعالم بأن الوقود سيعود إلى روسيا بعد استخدامه مباشرة، ولا يمكن بالتالي تحويله إلى أي استخدام آخر مهما كانت طبيعته. واستفادت موسكو أيضاً من خطط لبناء المزيد من المفاعلات، وخلال قمة بين فلاديمير بوتين ومحمد خاتمي في آذار من العام 2001، أكّد الرئيس الإيراني خطط بلاده لبناء مفاعل نووي سلمي ثانٍ بكلفة مقدارها مليار دولار، والذي سيساعد الروس على تشييده.

لكن عندما أكّدت موسكو، في تموز من العام 2002، رغبتها بإنجاز أربعة مفاعلات في بوشهر بحلول العام 2012 إضافة إلى وحدتين نوويتين جديدتين بقوة غيغاوات واحد في الأهواز، أثارت بذلك حنق واشنطن. وتسبّبت هذه الإتفاقيات، التي تبلغ قيمتها مجتمعة 3.2 مليار دولار، بردّ فعل غاضب من أميركا لأنها تتناقض تماماً مع تأكيدات سابقة أطلقها وزير الطاقة النووية **ألكسندر روماينتسيف** قبل أقل من أسبوعين بأن روسيا ستحدّ من تعاونها النووي مع إيران ليشمل المشاريع القائمة فقط، وأنه لا يرى "أعمالاً مستقبلية أخرى مع إيران إلى جانب هذه

الإتفاقـــية". وفي 30 تموز، وبعدما غيّرت موسكو موقفها بشكل مثير، قال نائب النـــاطق باسم وزارة الخارجية الأميركية **فيليب ت. ريكر** للصحفيين في واشنطن: "نعتبر قيام روسيا بالمساعدة في تشييد مفاعلات إضافية في إيران أمراً مزعجاً. ولقد تحدثـــنا حول مخاوفنا من هذا منذ بعض الوقت، وطلبنا من روسيا باستمرار إيقاف كل التعاون النووي مع إيران، بما في ذلك المساعدة في بناء المفاعل في بوشهر".

لكن موسكو لم تُبالِ بالرغبات الأميركية رغم الانتقادات الحادة التي سمعتها. وأظهر المسؤولون الروس ازدراءهم وسخطهم عندما جدّد الرئيس بوش في آب من العام 2001 قانون *العقوبات الإيرانية-الليبية* لمدة خمس سنوات تالية. ونقلت وكالة أنـــباء انترفاكس في 4 آب نقلاً عن مصادر في وزارة الخارجية الروسية أن التحديد كـــان "خطـــأ ربما يجلب المزيد من المتاعب للمجتمع الدولي والعلاقات الروسية-الأميركية على وجه الخصوص. وتحاول الولايات المتحدة مرة أخرى فرض قوانينها الداخلية على العالم الخارجي، وممارسة ضغوط على بلاد أخرى بذريعة ملفقة. لقد تعاونـــت موســـكو، وســـوف تستمر في تعاونها مع طرابلس وطهران. ولروسيا مصـــالحها الإقتصـــادية الخاصة بها في هذين البلدين، ولا يمكن أن يسبب السعي لتأمينها الضرر لأي طرف ثالث".

لقيـــت الجهـــود الأميركـــية للضغط على موسكو في ما يخص برنامج إيران الـــنووي اعتراضاً شديداً من وزير الخارجية الروسي **سيرغي لافروف**، الذي أعلن صراحة في 16 تشرين الأول من العام 2005 أنه لا يوجد بلد يستطيع إجبار روسيا عـــلى التخلي عن التزاماتها النووية تجاه طهران. وجاء هذا البيان المتشدد بعد يوم فقـــط مـــن فشل كوندوليزا رايس في الحصول على دعم روسيا لتحويل إيران إلى مجلس الأمن الدولي لفرض عقوبات محتملة عليها. وجادل لافروف عوضاً عن ذلك بـــأن لإيران نفس حق الدول الأخرى لتطوير ما أسماه "طاقة نووية سلمية"، وأعاد التأكـــيد على اهتمام روسيا بالاستمرار في مساعدة إيران لبناء مفاعل نووي قرب بوشـــهر. وأضـــاف لافـــروف: "لا أحـــد، بما في ذلك الولايات المتحدة، يمكنه الاعتراض على حقنا في الاستمرار ببناء محطة الطاقة الكهربائية الذرية في بوشهر".

## خطوط الأنابيب

هناك عدد من الطرق الأخرى التي ساهم بها النفط والغاز الإيرانيان في تمتين علاقة طهران الجيو-سياسية مع روسيا. وتعتبر روسيا إيران، على وجه الخصوص، نقطة عبور مهمة للنفط الخام الذي يمكن نقله عبر بحر قزوين، وقاد ذلك إلى قيام البلدين بعقد سلسلة من إتفاقيات *المقايضة* يتم بموجبها نقل نفط قزوين إلى إيران ومن ثم إرساله إلى المصافي شمال العراق، فيما يتم تصدير كميات مماثلة من المرافق الإيرانية على ساحل الخليج. وفي آذار من العام 2003، على سبيل المثال، أكّدت شركة لك-أويل خططاً لتوقيع عقد طويل الأمد مع شركة النفط الإيرانية الوطنية للحصول على مليون طن من النفط الخام. وبموجب هذا العقد، سيتم شحن النفط الذي تستخرجه نيزهنيفولزهسكنيفت، وهي إحدى شركات لك-أويل الفرعية، من موانئ في استراخان وفولغراد إلى ميناء نيكا على بحر قزوين، والذي سيساهم في تغذية الأسواق في "مناطق إيران الشمالية" عبر خط أنابيب نيكا-ساري. وشحنت لك-أويل آنذاك كمية أولية مقدارها 30.000 طن من النفط، وكانت تزوّد إيران بنهاية العام 2003 بحوالى 100.000 طن شهرياً.

إضافة إلى السعي لتصدير نفطها وغازها عبر إيران، تريد السلطات الروسية أيضاً منع بعض الدول الأخرى من الحصول على هاتين السلعتين من إيران، وموسكو قلقة بشكل خاص من فكرة خط الأنابيب الجديد الذي يستطيع ربما نقل حوالى 706 مليارات متر مكعب من الغاز الإيراني إلى أوكرانيا كل سنة ومنها إلى الأسواق الأوروبية. ولدى الحكومة الروسية اعتراضات قوية على هذا المشروع لدرجة أن دعمها لإيران حول قضايا مثل الملف النووي ربما يكون القصد منه ثني طهران عن المضي قدماً بهذا المشروع.

يوفّر خط الأنابيب الجديد المقترح بالتأكيد الكثير لكل من إيران وأوكرانيا. وسوف يسمح للإيرانيين بالوصول إلى السوق الأوروبية عبر تركيا التي أعاقت حكومتها مراراً تشغيل خط أنابيب غاز تبريز-أنقرة الذي تم افتتاحه عام 2002. ويوفر خط الأنابيب لأوكرانيا مصدراً بديلاً لإمدادات الغاز سينحّي جانباً

غازبـــروم، التي تزوّد البلد بحوالى 30 بالمئة من حاجته مباشرة، وتسيطر أيضاً على شبكة خطوط الأنابيب الأكبر التي تعبر تركمنستان وتزوّد أيضاً أوكرانيا بحدود 45 بالمـــئة مـــن وارداتهـــا من الغاز. وبالمحصلة، هذا يعني أن 75 بالمئة على الأقل من إمدادات الغاز الأوكراني تعتمد إلى حدٍّ ما على غازبروم، مما يجعل الجمهورية تعوّل على النوايا الحسنة ليس لتلك الشركة وحسب، وإنما للحكومة الروسية التي تملكها أيضـــاً. ومنذ أن جاءت *الثورة البرتقالية* في تشرين الأول من العام 2004 بحكومة موالـــية للغرب إلى السلطة، حاولت أوكرانيا التخفيف من شدّة حبل الطاقة الذي تلفّـــه روسيا حول عنقها بإحكام، وأصبح تحدي التخفيف من قبضة غازبروم على كـــل إمـــدادات البلد من الطاقة قضية أمن قومي وأولوية قصوى في عهد الرئيس **فيكـــتور يوشينكو** الذي يسعى إلى فصل اعتماد بلاده على روسيا بتنويع مصادر إمداداتها من الطاقة.

سيضـــر خط الأنابيب بالمصالح الروسية لنفس الأسباب التي ستفيد أوكرانيا. وغازبـــروم ليســـت مهتمة سواءٍ بمنح إيران حرية الوصول إلى سوق لطالما كانت تقليدية في فضاء المصالح الروسية، أو السماح لها بالمنافسة للحصول على حصة في السوق الأوروبية الضخمة والمغرية، ورغم أنها مهتمة بالتعامل مع أوكرانيا بأسعار الســـوق، وإقامـــة علاقـــة تجارية متوازنة معها، واستبدال اتفاقية العبور–مقابل–الإمدادات بصفقات منفصلة، إلا أنها لن تفعل ذلك على حساب خسارة أي عمل معهـــا مهما كان. وتدق تلك المعطيات بالنسبة لسلطات موسكو ناقوس الخطر، لأنها لن تخسر كميات كبيرة من النقد الأجنبـــي وعائدات ضريبية وحسب، وإنما نفوذهـــا السياسي على أوكرانيا أيضاً والذي تحصل عليه من احتكارها لإمدادات الطاقة إلى ذلك البلد.

تم اتخاذ بعض الخطوات المؤقتة في الوقت الراهن نحو تحويل حلم خط الأنابيب إلى حقـــيقة واقعـــة. وفي تمـــوز مـــن العام 2005، سافر مسؤولون من نافتوغاز الأوكرانـــية، وهـــي شركة النفط والغاز المملوكة للدولة، إلى العاصمة الإيرانية، ووقعوا مذكرة تفاهم مع نظرائهم الإيرانيين. ولكن من المحتمل أن تؤدي اعتراضات

مـــن تركـــيا وروسيا، إضافة إلى الكلفة الكبيرة المتوقعة والتي تبلغ خمسة مليارات دولار على الأقل، إلى إبقاء المشروع على الرف في المستقبل القريب.

## تقويض نفوذ الولايات المتحدة على إيران

إنّ لموســكو مصالح إقتصادية قوية في إيران، وتعارض بشدة نهج واشنطن في التــنديد بنشاطات طهران النووية والتهديد بفرض عقوبات عليها، وهذا يعني أن مـــوارد إيران الطبيعية تقوّض القوة الأميركية ليس على روسيا وحسب، وإنما على نظام الملالي أيضاً.

أصــبح هــذا واضــحاً خلال أيلول من العام 2005، عندما اتحدت الإدارة الأميركــية مع نظيراتها الأوروبية للمطالبة بإصدار قرار من الوكالة الدولية للطاقة الذريــة لــتحويل - أو الــتهديد بتحويل - إيران إلى مجلس الأمن الدولي. وفيما أصــرّت موســكو عــلى أنها لن تدعم أي برنامج إيراني للأسلحة النووية، وأنها مســتعدة فقــط للمساعدة في بناء برنامج سلمي للطاقة النووية الذي تدّعي أنه لا يشــكل أي خطــر على العالم الخارجي، بدأ توتر جدّي بالتصاعد مع الولايات المــتحدة. وقــبل بداية اجتماع مجلس إدارة الوكالة، أدان وزير الخارجية سيرغي لافــروف مثل تلك الخطوات، وقال إنه "طالما أن إيران تتعاون مع الوكالة الدولية للطاقــة الذرية، ولا تقوم بتخصيب اليورانيوم في إيران، سيكون لهذا التحويل إلى مجلــس الأمن الدولي آثار عكسية". وفي خطاب ألقاه في جامعة ستانفورد في 22 أيلول، ادّعى أيضاً أن ذلك "سوف يقود إلى تسييس غير ضروري للموقف. وإيران لا تخــرق تعهداتهــا، كما أن أفعالها لا تهدد معاهدة منع إنتشار الأسلحة النووية". واستمر قائلاً إن الامتثال الإيراني يبقى قضية خاصة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأن أي تدخــل للأمــم المــتحدة سيقود على الأرجح إلى "ردود أفعال لا يمكن توقعها"، والتي ستطلق شرارة "المشاعر المتشددة في إيران".

خــلال محادثات في واشنطن قبل أسبوعين من اجتماع الوكالة الدولية للطاقة الذريــة، بذل الرئيسان فلاديمير بوتين وجورج دبليو. بوش جهدهما لتشكيل جبهة

موحـــدة بعد اجتماعهما في البيت الأبيض. ولكن رغم أن كليهما أكّدا التزامهما مـــنع المــلالي من تطوير أسلحة نووية، إلا أن خلافاتهما الضمنية سرعان ما طفت عـــلى الســـطح. وأعرب الرئيس بوش عن ثقته بأن "العالم سيرى تحويل إيران إلى مجلس الأمن الدولي إذا لم تفِ بالتزاماتها"، وكان بذلك يعّبر عن موقف مختلف تماماً عـــن نظيره الروسي، الذي قال إن موسكو ستستمر في التعاون مع كوريا الشمالية إضـــافة إلى دعم طموحات إيران النووية، وأن الدبلوماسية مع كلا البلدين أبعد ما تكـــون عن نهايتها. "إن إمكانية التوصل إلى حلول دبلوماسية لكل تلك المسائل لم تســـتنفد بعد، وسنتخذ كل الخطوات الضرورية لحل كل تلك المشاكل والقضايا، ولـــيس لجعلها أسوأ. ولا نريد لأفعالنا الطائشة أن تقودنا إلى تطورات سلبية على غرار ما حدث في قضية كوريا الشمالية"[23].

كمـــا كـــان مـــتوقعاً، وحالما بدأت التحضيرات للإجتماع الخاص بالقضية الـــنووية، أخفـــق المفاوضـــون الروس مباشرة في التوصل إلى إتفاق مع نظرائهم الأوروبـــيين والأميركيين، ولم يتفق الجميع على كيفية التعامل مع القضية الإيرانية. وأصـــبحت كـــل من فرنسا وبريطانيا وألمانيا مجبرة آنذاك، نتيجة للضغط الروسي والصيني، على التخلي عن مطالبها بتحويل إيران إلى مجلس الأمن الدولي، وعرضت عوضـــاً عن ذلك مسودة قرار مخفف يعلن بأن إيران "لم تمتثل" لبنود معاهدة منع إنتشار الأسلحة النووية. ولكن الروس رفضوا أيضاً هذه النسخة الثانية من القرار، وقـــالوا إن موســـكو ســـترفض تحويل القضية إلى مجلس الأمن. وقال دبلوماسي أوروبـــي لوكالة رويترز على هامش اجتماع مجلس الوكالة الدولية للطاقة الذرية: "الروس لا يحبون الأمر. وقالوا إنها خطوة في الاتجاه الصحيح، ولكنها ليست كافية بحدّ ذاتها على الإطلاق"، وقد أوضح البيان الروسي أمام مجلس الوكالة هذا الموقف لاحقاً، وادّعى أن موسكو "تعارض بشكل قاطع أي تصعيد للموقف، بما في ذلك تحويل الملف إلى مجلس الأمن الدولي". في الواقع، أشارت موسكو إلى إمكانية قبولها للنسخة المنقحة من مسودة القرار إذا لم تشر إلى حق مجلس الوكالة الدولية للطاقة الذريـــة المكوّن من 35 عضواً بتحويل إيران إلى مجلس الأمن الدولي، رغم أن ذلك

كـــان مطلباً "غير قابل للتفاوض" بالنسبة للأوروبيين، الذين أرادوا من المجلس أن يثبت في سجلاته أن إيران تمتلك تاريخاً طويلاً من عدم التعاون في ما يخص التزاماتها بموجب المعاهدة.

مـــع استمرار الخلافات، أيد الروس منح الإيرانيين مجالاً *لتخصيب* اليورانيوم أوســـع ممـــا يريده الأوروبيون. وبموجب الخطة الجديدة، التي وضعتها موسكو في أواخـــر تشـــرين الأول مـــن العـــام 2005، تستطيع إيران تولي عمليات تخصيب اليورانـــيوم الأولـــية في وحدة المعالجة في أصفهان، في حال وافقت على الإيقاف الكامل لكل نشاطاتها الأخرى بموجب اتفاق باريس. وستحصل طهران على الحق بتصـــنيع رابع فلورايد اليورانيوم والذي سيتم شحنه بعدها إلى روسيا لتحويله إلى ســـادس فلورايد اليورانيوم. ولاقى هذا الاقتراح الدعم من بعض دول عدم الانحياز في مجلس الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

رغـــم أن روسيا وافقت في 4 شباط من العام 2006، إلى جانب الصين، على قيام الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتحويل الملف الإيراني إلى مجلس الأمن بشرط أن لا يتضـــمن القرار أي تهديد بفرض عقوبات فورية، إلا أن التعنت الروسي استمر بعـــد وصول القضية النووية إلى نيويورك. وفي 5 آذار، ظهر خلاف جدّي عندما قدّمت موسكو عرضاً في اللحظة الأخيرة يسمح لإيران بتصنيع كميات صغيرة من الوقـــود الـــنووي، مما قوّض محاولات الولايات المتحدة بعرض الملف الإيراني على مجلس الأمن [24]. ورغم أن روسيا والصين وقعتا في 29 آذار *البيان الرئاسي* للأمم المـــتحدة الـــذي يدين السلوك الإيراني، إلا أنهما أوضحتا بما لا يدع مجالاً للشك بأنهمـــا تعارضـــان وبشـــدة فرض أي عقوبات إقتصادية. وعندما سعت واشنطن لاستصـــدار قرار بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة – الذي يجعل من أي مطالـــب إلزامـــية، ويمهّد الطريق لفرض عقوبات أو استخدام القوة – وقعت بعـــض المشاحنات الغاضبة بين كوندوليزا رايس ووزير الخارجية الروسي سيرغي لافـــروف، الذي هاجم سياسة الولايات المتحدة وأدان اللغة القاسية التي تحدث بها ديك تشيني عن روسيا.

## الهند، إيران، والولايات المتحدة

كما هو حال الصين وباكستان، تعتبر علاقة الهند الناشئة حديثاً مع إيران نتاجاً لأزمتها المحلية في قطاع الطاقة. ونتيجة للنمو الإقتصادي المتسارع خلال العقد الماضي، ونمو الناتج المحلي الإجمالي الذي وصل إلى 8.2 بالمئة عام2003، وأكثر من 6 بالمئة في السنتين اللاحقتين، ومع الازدياد الكبير في عدد السكان، تزايد الطلب الصناعي والاستهلاكي على النفط والغاز بسرعة، وليس هناك مؤشرات على تباطئه حتى، والمعروف على نطاق واسع أن الهند سادس أكبر مستهلك للنفط في العالم، وأنها تستنفد ما يصل إلى 2.4 مليون برميل يومياً، ومن المتوقع أن يصل استهلاكها اليومي من النفط إلى 2.8 مليون برميل بحلول العام 2010. ويتعارض هذا بشكل صارخ مع حصتها اليومية الهزيلة نسبياً التي كانت 474.000 برميل عام 1973.

على كل حال، لن يقابل هذا الازدياد في الطلب، على الأرجح، أي زيادة في الإنتاج من الحقول المحلية. وتتمتع الهند ببعض الاحتياطيات النفطية المعتبرة التي قد تصل إلى 5.8 مليار برميل، رغم أن الرقم الحقيقي ربما يكون أعلى بكثير. ويعتبر حقل مومبي البحري الأغزر إنتاجاً في البلاد، والذي يصل إنتاجه اليومي إلى حوالى 260.000 برميل، ويؤمن قسماً كبيراً من حاجات البلاد التي تصل إلى 819.000 برميل يومياً، وهناك أيضاً بعض الاحتياطيات الكبيرة في عصام الأعلى، وكومباي، وكريشنا-غودافاري، وحوض كوفري. بالرغم من ذلك، من غير المحتمل أن يزداد الإنتاج الكلي بشكل مؤثر خلال العقود القادمة، ولن يكون قادراً على كل حال على سد عجز الطلب في بلد استورد عام 2003 أكثر من 1.4 مليون برميل من النفط كل يوم، وأصبح بذلك تاسع أكبر مستورد للنفط في العالم. ومن المتوقع أن يرتفع اعتماد الهند في المستقبل على النفط المستورد بشكل مثير، وتشير بعض التقديرات إلى زيادة الطلب قد تصل إلى ثلاثة أضعاف بحلول العام 2020.

لـــن تكفي موارد الهند الطبيعية من الغاز في سدّ حاجاتها المستقبلية. ويمتلك البلد بكـــل تأكيد احتياطيات طبيعية معتبرة والتي تقدّر بحوالى 25 تريليون متر مكعب، مع احـــتمال وجـــود المـــزيد من الاحتياطيات التي تنتظر اكتشافها. ويعود تاريخ أحدث الإكتشـــافات الرئيســـية الجديدة إلى كانون الأول عام 2002، عندما حدّدت شركة هـــندية موقع احتياطيات جديدة في حوض كريشنا–غودافاري، والذي تشير التوقعات إلى وجـــود حوالى سبعة تريليونات متر مكعب من الغاز فيه. ولكن رغم أن كلاً من إنـــتاج واســـتخدام الغاز نما بشكل مضطرد منذ أوائل السبعينيات، إلا أن الاستهلاك المحلي من هذا الوقود ازداد بشكل أسرع من المتوقع. وارتفع الطلب على الغاز الطبيعي مـــن مجرد 0.6 تريليون متر مكعب عام 1995 ليصل إلى 0.9 تريليون متر مكعب عام 2002، ويـــتوقع أن يســـتمر في الازدياد بنسبة 4.8 بالمئة سنوياً قبل أن يصل أخيراً إلى 1.6 تريليون متر مكعب بحلول العام 2015 (25).

رغـــم أن الهـــند تمتلك حالياً 15 محطة طاقة نووية، وتعمل على إنشاء سبع محطـــات أخـــرى، إلا أنها لا تستطيع تلبية سوى 2.7 بالمئة (3.300 ميغاوات) من حاجـــتها الإجمالـــية. ويعـــود أحد الأسباب الرئيسية وراء بطء نمو برنامج الطاقة الـــنووية الهندي، بعد انطلاقته في منتصف الخمسينيات، ونجاحه في استقطاب عداء كـــبير مـــن العـــالم الخارجي، إلى الحظر الدولي الفعّال على نقل التقنية إلى الهند. وأضـــحت تلك المعوقات أكثر فاعلية بسبب ندرة الوقود النووي عالي الجودة في الهند والذي يعتمد عليه كل مفاعل لإنتاج الطاقة السلمية.

لا يكفـــي الإنتاج المحلي من النفط والغاز لسد سوى نسبة صغيرة من الطلب المحـــلي، ولهذا جعلت السلطات الهندية قطاع الطاقة أحد أولوياتها القصوى لدرجة أن رئيس الوزراء **مانموهان سينغ** صرّح علانية أن "أمن الطاقة يأتي في المرتبة الثانية عـــلى جـــدول أعمالنا بعد الأمن الغذائي". وبحلول العام 2005، كانت شركات الـــنفط الهـــندية، مثل نظيراتها الصينية، تشارك في مشروعات بعيداً عن الوطن ــ فييتنام، والسودان، وروسيا، والعراق، وليبيا، وسورية، وأستراليا، وساحل العاج، وقطر، ومصر ــ وتبحث عن فرص في فنزويلا، وكازاخستان، والكويت، واليمن

وعــدد من البلدان الأخرى. وحاولت نيودلهي حتى إنشاء منتدى للطاقة — مجتمع النفط الآسيوي — ودعت في 6 كانون الثاني من العام 2005 ممثلي عدد من الدول المنــتجة للنفط، بما فيها المملكة العربية السعودية، والكويت، والإمارات، وعُمان، وقطــر إلى مؤتمــر جــامع لبحث قضايا النفط مع مسؤولين من الصين، واليابان، وكوريا الجنوبية وهم المستهلكون الرئيسيون في آسيا.

بالرغم من أن الهند اعتمدت تاريخياً وبشكل كبير على النفط الخام المستورد، إلا أن مسؤوليها يشدّدون الآن، أكثر من أي وقت مضى، على الغاز الطبيعي الذي يعتــبر أقــل عُرضــة من النفط لتذبذب الأسعار إضافة إلى أنه وقود صديق للبيئة ومعقــول الكلفة. وحثّهم ذلك على استيراد الغاز الطبيعي المسال من أماكن بعيدة عن الهند مثل أندونيسيا، أو بناء خطوط أنابيب فوق الأرض مع البلدان المجاورة أو الإقليمية التي تمتلك وفرة منه وأهمها بورما، وتركمنستان. ولكن نظراً لعدم تحديد حجــم مصادر تلك البلاد الأخرى، أو لأن بناء خط الأنابيب محفوف بالمخاطر — أي خــط يصــلها بتركمنســتان لا بد أن يعبر أفغانستان المضطربة — فقد بدأت نيودلهي باعتبار إيران أحد أهم موردي متطلباتها المستقبلية من الطاقة. ورغم المسافة الفاصلة بين البلدين، إلا أنه يمكن إيصال كميات كبيرة من النفط والغاز الإيرانيين إلى شبه القارة الهندية باستخدام الناقلات أو عبر خطوط الأنابيب.

### تنامي العلاقات الإيرانية–الهندية

إنّ المخطط الأوضح والأكثر قابلية للإستمرار لنقل الموارد الإيرانية إلى السوق الهــندية هو بناء خط أنابيب بطول 2600 كيلومتر، وبكلفة تصل إلى 4.16 مليار دولار، والــذي يسمح للهنود بحلول العام 2010 بإستيراد ما يصل إلى ملياري متر مكعــب مــن الغــاز الطبــيعي الإيراني كل يوم. وفي نهاية العام 2005، ظهر أن السلطات الهندية مستعدة لتجاهل الضغوط الأميركية والبدء ببناء الخط خلال السنة التالية. وأعلن وزير النفط الهندي **ماني شانكار آيار**: "ليس هناك ببساطة أي طريقة أخــرى يســتطيع بهــا أي طرف مهتم تزويدنا بحاجاتنا في قطاع الطاقة، ونسعى للحصــول عــلى مســتلزماتنا بغض النظر عن مصادرها" [26]. ولم تمنع الضغوط

الأميركية آيار من إصدار بيان مشترك مع نظيره الباكستاني **أمان الله خان جادون** في 7 تمــوز من العام 2005 يقولان فيه: "ينبغي منح مشاريع خطوط أنابيب النقل أولويــة قصــوى لأن هناك أفضلية معتبرة لكلا البلدين في تحقيق التعاون في هذه المشــروعات لخدمــة مصــالح أمــنهما في مجال الطاقة، كما ينبغي إنشاء روابط وعلاقات تكافلية لبناء علاقة راسخة بين البلدين".

تعــود قصة خط الأنابيب الإيراني-الهندي المقترح إلى العام 1989، عندما تم تقــديم أول اقــتراح جــدّي لتصدير الغاز الإيراني إلى شبه القارة الهندية عبر خط أنابيــب بري إلى معهد الطاقة الآسيوي في نيودلهي. ولكن رغم أن شركات دولية أخرى، مثل بروكن-هيل للنفط، سرعان ما تنبهت إلى الفكرة، وقدّمت اقتراحاتها الخاصة لتنفيذها، إلا أنها اصطدمت جميعها بنفس العقبة السياسية: ينبغي على خط الأنابيــب أن يمر عبر الأراضي الباكستانية مما يجعل الهند تعتمد على حسن نية بلد لطالما كانت علاقاتها معه مشوبة بالتوتر، وصعبة أحياناً، ودخلت في ثلاث حروب رئيســية عنــيفة معه منذ انفصاله عام 1947. ولكن بغياب خط الأنابيب الأرضي الذي يصل بين إيران والهند ويمرّ عبر باكستان، يصبح المشروع بأكمله غير واقعي. وتمــت تنحــية عرض آخر لبناء خط أنابيب عبر البحر بعيداً عن المياه الباكستانية لصعوبته التقنية وكلفته المادية الباهظة. وكان مدّ خط أنابيب تحت الماء لمسافة تزيد عن 3000 كيلومتر على قاع جبلي التضاريس – وما زال – مشروعاً غير مسبوق، وتم إلغاء مشروع إنشاء خط أنابيب لنقل الغاز تحت الماء بكلفة 10 مليارات دولار عام 1996 بعد دراسة استغرقت ثلاث سنوات، ووصلت تكاليفها إلى ما يزيد عن 20 مليون دولار، والتي توصلت إلى نتيجة مفادها أنه عمل شاق جداً. وكذلك مدّ خــط أنابيب يمر بالقرب من الساحل الباكستاني مكلف جداً من الناحية العملية، وخصوصاً إذا مرّ على امتداد مصب نهر السند في بحر العرب.

لكــن سريان الدفء في العلاقات بين نيودلهي وإسلام أباد الذي ظهر لأول مــرة عــام 2000 جعل مشروع خط الأنابيب يبدو أقرب إلى الواقع. وفي تشرين الــثاني من العام 2000، وبعد أن شارك نائب وزير الخارجية الإيراني **محمد حسين**

**عـــادلي** في الاجتماع الثاني للجنة النفط والغاز الإيرانية-الهندية في نيودلهي، وقيام وفد من رجال الأعمال الهنود بزيارة طهران لمناقشة مساهمة القطاع الهندي الخاص في إنشاء خط الأنابيب، أعلن كلا البلدين دعمه للمشروع. وبحلول آذار من السنة التالــية، وبعـــد أن قبلـــت إسلام أباد من ناحية المبدأ فكرة بناء خط أنابيب يعبر أراضـــيها إلى الهـــند، وبدأت حتى بتشجيع المشروع، تم إجراء المزيد من دراسات الجدوى الإقتصادية ووضع الخطط التفصيلية.

يشـــكل خـــط أنابيـــب الغاز الجديد جزءاً فقط من صورة أوسع بكثير عن العلاقات الهندية-الإيرانية المتنامية. وأضحى تصدير الغاز الطبيعي الإيراني المسال إلى الهند باستخدام الناقلات، على سبيل المثال، موضوعاً لعدّة صفقات. ووقف الرئيس خاتمي، خلال زيارته إلى العاصمة الهندية في 27 كانون الثاني من العام 2003، أمام حشـــد كبير باعتباره ضيف الشرف في احتفالات عيد استقلال الهند قبل أن يوقع إعـــلان نيودلهي الذي يعد بتوسيع التجارة بين البلدين. وفي كانون الثاني من العام 2005، تم التوصـــل إلى اتفـــاق تفصيلي حول هذه القضية، والتي وعد الإيرانيون بموجـــبها تزويد الهند بما يصل إلى 7.5 مليون طن من الغاز الطبيعي المسال سنوياً خـــلال السنوات الخمس والعشرين التالية، وتم تعديل هذا الإتفاق الذي تبلغ قيمته 40 ملـــيار دولار خـــلال الشهور التالية قبل أن يتم أخيراً توقيع اتفاقية جديدة في العاصـــمة الهندية في 14 حزيران تلزم إيران بتصدير 5 ملايين طن إضافية من الغاز الطبـــيعي المســـال بموجب البنود المتفق عليها سابقاً. وستدخل الإتفاقية التي تبلغ قيمتها 22 مليار دولار، والتي وقعها ممثلون عن شركة تصدير الغاز الإيرانية الوطنية وشـــركة النفط الهندية، وشركتين هنديتين أخريين هما **غيل وبهرات**، حيز التنفيذ عام 2009.

لقد سعت نيودلهي إلى استخدام مثل تلك الصفقات لزيادة حصتها من موارد إيـــران النفطية والغازية. وتتمتع شركة النفط والغاز الطبيعي الهندية؛ **فيدش**، على ســـبيل المثال، بحضور قوي في إيران منذ تشرين الأول عام 2002، عندما حصلت عـــلى عقد رئيسي بقيمة 30 مليون دولار مدته أربع سنوات لتطوير حقل فارسي،

وأسّست اتحاداً جديداً إلى جانب شركة النفط الهندية والهندية للنفط المحدودة لتنفيذ ذلــك العقد. وفي كانون الثاني التالي، وافق خاتمي من حيث المبدأ أيضاً ليس على إجــراءات نقــل الغاز الإيراني وحسب، وإنما على المساعدة في تشجيع شركات القطاعين العام والخاص في الهند لزيادة تعاونها مع شركة النفط الإيرانية الوطنية.

في نفــس الوقت، كان هناك اهتمام هندي عميق للفوز بعقود معلّقة لتطوير حقــل يدافاران الضخم. وفي 28 حزيران من العام 2004، التقى وفد إيراني برئاسة نائب وزير النفط **حادي نجاد حسينان** مع ماني شانكار آيار في نيودلهي قبيل افتتاح المحادثات حول استكشاف وتطوير مجمّع يدافاران. وتمت دعوة شركة النفط والغاز الطبيعي الهندية — فيدش وبيترونت - لتقديم عروض لتطوير الحقل النفطي قبل أن يعرض الإيرانيون على الهند رسمياً حصة تبلغ 20 بالمئة من عقد تطوير ذلك الحقل، والــتي تكافئ 60.000 برميل يومياً من النفط مقابل قيام نيودلهي بشراء 5 ملايين طن من الغاز الطبيعي المسال سنوياً بسعر متفق عليه. على كل حال، لم توافق الهند مبدئياً على هذا السعر الثابت، واستغرق الأمر عدّة جولات أخرى من المفاوضات بــين وزيــر الطاقة بيجن زنكنة وآيار قبل أن التوصل إلى تفاهم. ومنح الإتفاقان اللاحقــان، اللذان تم توقيعهما في أوائل العام 2005، شركة النفط والغاز الطبيعي الهندية تلك الحصة البالغة 20 بالمئة في عقد تطوير يدافاران، والذي ستحصل شركة ســينوبيك الصــينية على نصفه أيضاً، إضافة إلى عقد منفصل لتطوير حقل جفير. وبالمقــابل، التزمــت الهند باستيراد الغاز الطبيعي الإيراني خلال السنوات الخمس والعشرين القادمة بسعر يتحدد بناءً على سعر خام برنت: ستدفع الهند 1.2 دولار إضــافة إلى 0.065 مــن معدل خام برنت، بسقف لا يتجاوز 31 دولاراً للبرميل. وستصــدّر إيران أيضاً 5 ملايين طن من الغاز الطبيعي المسال إلى الهند سنوياً، مع إمكانية زيادة الكمية إلى 7.5 مليون طن.

في الأول من تشرين الثاني من العام 2004، عقدت شركة النفط الهندية أكبر صفقة استثمار خارجي بالنسبة لها عندما وقعت عقداً بقيمة ثلاث مليارات دولار لــتطوير إحــدى الكتل الغازية في بارس، وبيع الغاز الطبيعي المسال الذي ينتجه،

ومشاركة بتروبارس الإيرانية لتنفيذ هذه العملية. وحصل اتحاد شركة النفط الهندية-بتروبارس أيضاً على عقد لبناء وحدة تسييل جنوبي إيران والمخصصة لإنتاج ما يزيد عن 9 ملايين طن سنوياً من الغاز الطبيعي المسال، والتي يمكن تصديرها إلى الهند وبلاد أخرى. وحصلت شركة النفط الهندية على حصة تبلغ 40 بالمئة في عقد تطوير بارس الجنوبي، وذهبت الحصة الباقية إلى بتروبارس، فيما حصل الإيرانيون على نسبة 60 بالمئة من وحدة التسييل وحقوق تسويق وبيع التسعة ملايين طن من الغاز الطبيعي المسال كيفما أرادوا. وعمل هذا العقد على تمتين علاقة كانت تنمو خلال السنوات القليلة الماضية، منذ حصلت شركة طاقة هندية أخرى هي **ريلاينس** على حصة 25 بالمئة من دراسة جدوى إقتصادية لحقل بارس الجنوبي بتكلفة تبلغ عشرة ملايين دولار، والتي امتلكت بها شركة النفط الإيرانية الوطنية 50 بالمئة، وأسّست لاحقاً **إيران للغاز الطبيعي المسال** مع بريتش بتروليوم البريطانية والتي من المتوقع أن تبيع الغاز الطبيعي إلى الهند والأسواق الأجنبية الأخرى.

تعكس القوة المتزايدة للعلاقة بين البلدين بشكل جزئي رغبة الهند في سدّ حاجة إيران ليس إلى النقد الأجنبي وحسب، مثل أي مشترٍ محتمل، ولكن شهيتها للمشتقات النفطية (البنزين) أيضاً. وكان على إيران في السنوات الأخيرة استيراد البنزين الخالي من الرصاص بكميات كبيرة جداً، واضطرت شركة النفط الإيرانية الوطنية، في العام 2002، لإخراج مصافيها التسع من الخدمة بغية تطويرها، ووجد الإيرانيون أنفسهم مجبرين على استيراد ما بين 100.000 و150.000 طن من بنزين 95-أوكتان كل شهر [27]. وكان ذلك لمصلحة نيودلهي لأن ريلاينس وضعت في التسعينيات بعض المصافي الجديدة في الخدمة والتي كانت تعالج آنذاك 660.000 برميل كل يوم، وتصدّر سبعة ملايين طن من المشتقات النفطية رغم أن الهند تعتبر أحد أكبر مشتري زيت الديزل في آسيا. وخلال العام 2005، كانت ريلاينس تزوّد إيران بحوالى 25 بالمئة من وارداتها من البنزين.

بحلول صيف العام 2005، دفعت متطلبات الهند من الطاقة البلدين للتقارب

أكثر من بعضهما البعض، وكانت واشنطن قلقة على وجه الخصوص من أن تؤدي مثل تلك العلاقات التجارية إلى تشكيل حلف عسكري هندو-إيراني رسمي. وقادت مهمة تأمين إمدادات النفط والغاز، وضمان خط بري محتمل إلى أسواق آسيا الوسطى وأوروبا، وتخوفها من أي عدوانية باكستانية، أو حتى أميركية في المستقبل، الهند لدراسة بناء تحالف إستراتيجي مع طهران. ورغم عدم وجود سوى درجة محدودة من التعاون بين البلدين خلال التسعينيات، عندما أرسل كلاهما إمدادات للمنظمات التي كانت تقاتل حركة طالبان في أفغانستان، إلا أن إشارات على نشوء علاقة رسمية بدأت بالظهور لاحقاً. وفي آذار من العام 2003، وبعد أسابيع فقط من توقيع *إعلان نيودلهي*، وقيام رئيس أركان البحرية الهندية الأميرال **مادهفيندرا سينغ** بزيارة إيران كجزء من برنامج لتبادل الزيارات بين مسؤولي الدفاع البارزين، أجرى البلدان مناورات بحرية مشتركة [28]. وكانت إيران تسعى باستمرار للحصول على مساعدة الهند لصيانة معدّاتها العسكرية الجوية والبحرية، لأن كلا البلدين يستخدم أنظمة دفاع روسية، والتي يقال إن الخبراء الهنود هم الأكثر مهارة في إدارتها وصيانتها [29].

## الخيار بالنسبة لنيودلهي

بحلول العام 2005، كانت الحكومة الهندية ما تزال تواجه خياراً صعباً جداً يصبح ضاغطاً أكثر فأكثر. هل تستمر في نهجها لتأمين مصادر مستقبلية للطاقة من إيران؟ أم ينبغي عليها الرضوخ للضغوط الأميركية والبحث في مكان آخر عوضاً عن ذلك؟

لم يخفِ المسؤولون في واشنطن بالتأكيد امتعاضهم حول خط أنابيب إيران-الهند المقترح، وتفضيلهم عوضاً عن ذلك خط الأنابيب عبر أفغانستان من تركمنستان. وحذّر أعضاء لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس الهند مراراً وتكراراً بأنها تعمل على *إفساد* علاقتها مع الولايات المتحدة إذا مضت قدماً بصفقة خط أنابيب الغاز مع إيران، فيما كرر مسؤولون كبار تحذيراتهم. واعترض مساعد

وزيرة الخارجية للشؤون الإقتصادية والتجارية، **إي. أنطوني وين**، على خط أنابيب الغاز الإيراني-الباكستاني-الهندي قائلاً إن مثل هذه المفاوضات ربما تقوّض السياسات الأميركية في مجال الطاقة. وقال وين للجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس: "المشكلة في صفقات الطاقة التي تعقدها الصين والهند حالياً ما وراء البحار أنها تستثمر في بلاد تتبنى سياسات تضر بالاستقرار العالمي والأمن في مجال الطاقة لجميع الأطراف". وكرّرت عدّة أصوات نافذة أخرى نفس هذه الدعوات. وجادل **توم لانتوس** بأنه يجب على الحكومة الهندية أن تتذكر بأنها "ستدفع ثمناً باهظاً لتجاهلها الكامل للمخاوف الأميركية في ما يخص إيران، والتي تمثّل التهديد الدولي الأهم الذي نواجهه"، فيما أكّد **نيكولاس بيرنز** لمنتقدي الإدارة الأميركية أن الإدارة الأميركية لم تمارس ضغوطاً دبلوماسية كافية على نيودلهي لأنها "أثارت مخاوفها مع حكومة نيودلهي".

لكن التصدي للقوة الأميركية التي لا تُقاوم كان هدفاً راسخاً لاحتياجات الهند من الطاقة، وقد رفض الكثير من المسؤولين الهنود الضغوط الأميركية. وقال حميد ناصري، المستشار السياسي لوزير الخارجية سينغ، إننا ببساطة "قمنا بما يتوجب علينا في ما يخص إيران؛ إنها ليست حقبة يتم فيها دفعنا لتغيير موقفنا"، فيما قلل آيار باستمرار من الضغوط الأميركية على نيودلهي للتخلي عن فكرة خط الأنابيب بأكملها. وتعكس قوة التصميم الهندي للمضي قدماً في المشروع شكوكها العامة بنوايا الولايات المتحدة، أو حتى عدائيتها الصريحة أحياناً، وربما تكون سمة هذه الذهنية أوضح ما يكون في موقف **سوبر راها** الذي عينته الحكومة رئيساً لشركة النفط والغاز الطبيعي الهندية، وهي الأكبر في البلاد، والذي وجّه انتقادات علنية للولايات المتحدة، وأعلن: "ستكون واشنطن غبية إذا هاجمت إيران، وستخاطر بجعل أسعار النفط تصل إلى مستويات قياسية مما سيؤثر على الإقتصاد العالمي لأنه إذا شنّت هجوماً واحداً آخر، لن تستطيع تخمين حتى مدى ردود الأفعال. ومع مأزقها في أفغانستان، وورطتها في العراق وأماكن أخرى، وصل سعر البرميل حالياً إلى 55 دولاراً". ولم يرَ **راها**، الذي عمل في شركات نفط تديرها

الدولة طوال السنوات الخمس والثلاثين السابقة، "أي سبب لكي تكون الأولويات الهندية تابعة للأولويات الأميركية. إن الولايات المتحدة تسعى بقوة للحصول على النفط والغاز مثل الصين أو الهند أو أي دولة أخرى" (30).

**الصفقة الأميركية-الهندية**

سعت واشنطن، لترجيح التوازن السياسي لصالحها، للفوز بدعم الهند بعرضها صفقة فاصلة على نيودلهي؛ والتي تتعارض تماماً مع سياسات الإدارة المعلنة في مجال الأمـــن القومي. وبموجب بنود هذه الإتفاقية، التي تم الإعلان عنها خلال زيارة قام بها رئيس الوزراء سينغ إلى العاصمة الأميركية في 18 تموز من العام 2005، ستقدّم الولايـــات المـــتحدة للهـــند تقنية حسّاسة لتساعدها في برنامجها النووي السلمي، وســـتزوّدها أيضاً بأنظمة أسلحة نووية شديدة ومتطورة للغاية. وكان من المتوقع دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ فور موافقة الكونغرس عليها.

كانـــت هـــذه الإتفاقية خطوة ثورية بكل المقاييس. وكان الهنود ممنوعين في الســـابق مـــن الحصول على مثل هذه المعلومات السرية جداً بموجب التشريعات الأميركـــية، وقانون منع انتشار الأسلحة النووية لعام 2000، والإتفاقيات الدولية الأوسع. وتدعو معاهدة منع إنتشار الأسلحة النووية لعام 1968، على سبيل المثال، والـــتي وقعت وصادقت عليها الولايات المتحدة، القوى النووية الموجودة آنذاك إلى عـــدم نقـــل معرفـــتها النووية إلى بلاد لم توقع عليها؛ مثل الهند، فيما تلزم قواعد مجموعة الدول النووية الـــ44 أعضاءها أيضاً على الامتناع عن التجارة النووية مع أي بلد لا يتقيد بنظام أمان الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وبالتخفيف من حدّة القواعد على تصدير التقنية النووية التي كانت تحتفظ بها لنفسها، فإن الولايات المتحدة تقوّض على المدى الطويل وبشكل غير مقصود قوتها الذاتية. إن الهدف من مثل هذا التشريع المتشدد هو حماية أمن كل دولة موقعة على المعـــاهدة، سواء كانت نووية أم لا، فيما يسمح للأعضاء النخبة في النادي النووي — حفـــنة الدول التي تمتلك ترسانة نووية — بالحفاظ على نفوذها وهيبتها السياسية

التي تؤمنها لها تلك الأسلحة. وفي ضوء هذه المعطيات، قدّم الرئيس بوش في العام 2004 عدداً من المقترحات لتقوية نظام منع الانتشار النووي، ودافع عن توسيع "مبادرة الأمن النووي" التي تجرّم النقل المحظور للتقنية النووية التي تقوم بها "شبكات الانتشار النووي"، وتحث على قيام مجلس الأمن الدولي بتبني قرار يدين هذه العمليات. وحث الرئيس تحديداً أيضاً "مجموعة الدول النووية" على سدّ الثغرة في معاهدة العام 1968بتقييد نقل تقنية التخصيب التي تقوم بها تلك الدول إلى بلدان تمتلكها أصلاً. وفي محاولة للفوز بالدعم الهندي، كان بوش مستعداً للتضحية بتلك المطالب الكبيرة. وأوضح تقرير صدر في آب عن مركز أبحاث الكونغرس — ذراع البحث السياسي للكونغرس الأميركي — أن اتفاق واشنطن-نيودلهي الجديد لن يخرق الالتزامات التي تعهدت بها الدول النووية وحسب، وإنما سيفتح أيضاً الأبواب على مصراعيها لإنتشار الأسلحة النووية، وسيسمح للدول المارقة غير الموقعة على المعاهدة ببناء أسلحة نووية باستخدام تقنية نووية سلمية مستوردة.

تعكس رغبة واشنطن بمقايضة أمنها القومي على المدى الطويل لصالح الفوز الفوري بدعم الهند حسابات جيو-سياسية متعددة. وتسعى الإدارة الأميركية دون شك لبناء تحالف يستطيع مواجهة القوة المتنامية للصين. وكما أشار السفير الأميركي السابق لدى الهند **روبرت بلاكويل**: "في حال صعود القوة الصينية، هناك برأيي بلدان يشتركان في محاولة صياغة تنامي القوة الصينية ... وستتأثر كل من الولايات المتحدة والهند بشكل كبير بالصين التي ستظهر في العقد القادم" (31). إلا أن اعتبار العامل الصيني الأكثر أهمية يبقى موضع تساؤل رغم ذلك. لماذا، بالنتيجة، تم عقد هذا الإتفاق في هذا الوقت بالذات؟

على كل حال، كان بناء خط الأنابيب الإيراني-الهندي وشيكاً، ولكن اتفاق بوش-سينغ يمنح الهند كلاً من الوقود والتقنية الفائقة التطور اللذين تحتاجهما بشدة إذا أرادت تحقيق طموحها في توليد 20.000 ميغاوات من القوة النووية خلال العقدين القادمين، وظهر أن الإتفاق طريقة لإبعاد نيودلهي عن مصدر الغاز الجديد المتمثّل في خط الأنابيب. وظهرت العلاقة بين خط الأنابيب الهندي-الإيراني

المقـــترح، والإتفـــاق الجديد مع واشنطن وثيقة عندما عبّر المتحدث باسم الإدارة الأميركية، بعد خمسة أيام فقط من زيارة سينغ إلى العاصمة الأميركية، عن "مخاوف جدّية" حول جهود نيودلهي لشراء الغاز الطبيعي من إيران. وقال عضو الكونغرس تـــوم لانتوس إن "هذا الشكل من التعامل معنا لن يكون بناءً للهند، وينبغي القول بلغة واضحة إن هذه الفرصة الجديدة التي ندعمها تستند إلى التبادل ... وإذا أصرّوا على ذلك، سيختفي هذا الحلم الرائع ببناء علاقة جيدة".

لكـــن مـــا فرص نجاح الصفقة النووية التي عرضتها واشنطن على نيودلهي في زيادة نفوذها السياسي؟

**الهند، إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية**

الشـــيء المهـــم هو أن إتفاق تموز لم يشكل فرقاً كبيراً في السياسة الخارجية للهند نحو إيران. وأوضح رئيس الوزراء سينغ خلال زيارة قام بها إلى أفغانستان في 28 آب أن لا نـــية لديه للتراجع عن خططه لبناء خط أنابيب الغاز الجديد، والذي شـــدّد على أنه سيلعب دوراً أساسياً في سدّ احتياجات الهند المستقبلية من الطاقة. ولدى سؤاله في مؤتمر صحفي مشترك في كابول مع الرئيس الأفغاني حامد كرزاي حـــول خـــط الأنابيب المقترح الذي يعبر أفغانستان إلى تركمنستان، أجاب سينغ ببساطة أن الأمر "ليس متعلقاً بتفضيل خط [أنابيب] على آخر [لأننا] بحاجة لكلا الخطين، [و] احتياجات الهند للطاقة التجارية تزداد بمعدل مثير".

لكـــن رغـــم استمرار نيودلهي في رسم الخطط لبناء خط الأنابيب الهندي-الإيـــراني، يـــبدو أنها تتبع نهج واشنطن في القضايا الأخرى، وأهمها برنامج إيران الـــنووي. وفي اجـــتماع مجلس الوكالة الدولية للطاقة الذرية الحاسم في أيلول عام 2005، أصاب الممثل الهندي العالم بالصدمة عندما صوّت لصالح قرار يدين سلوك إيران ويهدد بإمكانية إحالتها إلى مجلس الأمن الدولي (32).

كانـــت تلك النتيجة تبدو غير واردة إطلاقاً، وكان يبدو أن الهند ستمتنع عن التصـــويت. وفي 2 أيلـــول، وخلال زيارة إلى طهران استغرقت يومين، قال وزير

الخارجية الهندي ناتوار سينغ للرئيسي الإيراني بأن نيودلهي لن تصوّت لصالح إحالة إيـــران إلى مجلـــس الأمن، وأشار إلى أن "علاقات الهند مع إيران لا تتعلق بمواقف ووجهات نظر تعتمدها حكومات أخرى". وفي 19 أيلول، ولدى اجتماعهم لبلورة موقـــف مشـــترك، أعلن 12 عضواً في الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أصل 14 ينـــتمون لحـــركة عدم الانحياز - والتي تعتبر الهند أحد مؤسسيها - أنه ينبغي حل قضية إيران ضمن الوكالة ذاتها وليس في مجلس الأمن، ولم يكن هناك سوى البيرو وسنغافورة مستعدتان لدعم تحويل الملف إلى مجلس الأمن الدولي. وقال ناتوار سينغ لشـــبكة إن-دي-تي-في الهندية في نيويورك: "يريد الجميع تفادي المناقشة المستمرة في مجلـــس الأمـــن"، وأضاف لاحقاً بأنه "ينبغي منح الوكالة الدولية للطاقة الذرية فرصة للوصول إلى إجماع في الرأي".

كان الدبلوماسيون الأميركيون يعملون من خلف الستارة بجد للفوز بمساندة الهـــند، ويعرفون بأن دعمها لقرار الوكالة الذي تسعى إليه واشنطن سيرسل إشارة واضـــحة إلى طهـــران بأنهـــا لا تستطيع استخدام مواردها الطبيعية لتقسيم المجتمع الـــدولي. وكـــان الضغط الذي تمارسه واشنطن على الهند يتصاعد بشكل كبير. وانتقد توم لانتوس الملاحظات التي أشار إليها ناتوار سينغ في طهران، وأنه بالرغم مـــن دعمه لصلات وثيقة قوية مع الهند، إلا أن حكومتها "ستدفع ثمناً باهظاً جداً لتجاهلها الكامل لمخاوف الولايات المتحدة بشأن إيران، والتي تمثل التهديد الدولي الأهـــم الـــذي نواجهه". وحذّر في جلسة استماع للكونغرس لمناقشة التطورات الجديـــدة في العلاقـــات الأميركية الهندية أننا "إذا لم نقدّم حوافز لجذب الهند، لن نكـــون مـــتأكدين من أنها ستماشي السياسات الأميركية في مواضيع حاسمة، مثل السياسة الأميركية نحو إيران. وينبغي على الهند أن تقرر إلى جانب من ستقف؛ مع الملالي في طهران، أم مع الولايات المتحدة". وتوقع لانتوس من "الهند أن تعرف أن هـــناك تبادلاً في هذه العلاقة الجديدة، ودون ذلك لن تحصل الهند على مساعدات مـــن الكونغـــرس". وانضم منتقدون بارزون آخرون لإيران إلى الجوقة، مثل عضو الكونغـــرس **غاري ل. أكيرمان**، الديمقراطي عن نيويورك، والرئيس السابق للجنة

الهند في تلة الكابيتول، الذي قال إنه ينبغي على نيودلهي أن توقف تعاونها مع إيران في قضايا تتناقض وسياسة الولايات المتحدة. وتابع قائلاً: "الأصدقاء لا يسمحون لأصدقائهم باللعب بالنار".

وعندما صوّت ممثل الهند في 25 أيلول خلال اجتماع مجلس الوكالة الدولية للطاقة الذرية لدعم القرار الأميركي-الأوروبي، بدا كما لو أن صفقة تموز التي عقدتها واشنطن مع نيودلهي أثمرت. واتهم حلفاء الحكومة الهندية من الجناح اليساري الهند بأنها خضعت للضغوط الأميركية، كما جاءت اتهامات مماثلة من خبراء مستقلين يحظون بالتقدير. وقال **لورنس شينمان** من مركز دراسات حظر انتشار الأسلحة النووي في واشنطن: "من الصعب التفكير بأن التصويت لم يتأثر لدرجة ما بالصفقة التي عقدتها الهند مع الولايات المتحدة". وأنكرت الحكومة رسمياً تلك الاتهامات بالطبع، وقال متحدث باسم وزارة الخارجية: "ليس هناك شك بأن الهند أبعدت نفسها عن هذا الطرف أو ذاك؛ وهذا أقرب ما يكون إلى الحقيقة". وأعلن المسؤولون الهنود بنفس اللغة أيضاً أنهم تفادوا كل ما من شأنه إثارة ردود أفعال انتقامية من إيران، وقال بيان رسمي: "لا نرى سبباً لظهور أي مخاوف بهذا الصدد. لقد لعبت الهند دوراً بناءً في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وساعدت في حماية مصالح إيران المشروعة".

أصبحت قوة النفوذ الأميركي على الهند في ما يخص القضية النووية واضحة خلال الأسابيع القليلة التالية، عندما ساند مبعوث نيودلهي مجدداً، في اجتماع طارئ للوكالة الدولية للطاقة الذرية عُقد بين 2-4 شباط من العام 2006، الولايات المتحدة بالتصويت هذه المرة على تحويل الملف الإيراني إلى مجلس الأمن. وكان للإتفاق الهندي-الأميركي النووي بالتأكيد اليد العليا في ضمان هذه العملية الدبلوماسية، إضافة إلى تعيين وزير جديد للنفط في الهند هو **مورالي ديورا** المعروف عنه تأييده لواشنطن أكثر من سلفه. وقال السفير الأميركي **ديفيد مولفورد** لنظيره الهندي بأن الإتفاق "سيموت في الكونغرس" إذا دعمت نيودلهي طهران في وكالة الطاقة الذرية، مشيراً للمرة الأولى إلى العلاقة الصريحة بين الصفقة النووية والدعم

الهـــندي لأميركـــا في مـــا يخص الملف الإيراني، وصرّح أنه "يعتقد بأن الكونغرس سيوقف ببساطة النظر في القضية إذا فشلت الهند في دعمنا".

ورغـــم ضـــمان الدعم الهندي في ما يخص برنامج إيران النووي، إلا أن واشنطن لم تستطع الحصول على وعد بإلغاء مشروع خط الأنابيب، ويبدو أن قرار الهند بالإنضمام إلى المشروع الإيراني-الباكستاني متوازن تماماً. لكن تصميم إدارة بـــوش عـــلى إيقاف المشروع ما يزال قوياً كما كان دائماً، رغم بعض الملاحظات الرئاسية — "لا تتعلق شكوانا من إيران بخط الأنابيب، وإنما بحقيقة أنها تريد تطوير سلاح نووي" — التي توحي بوجود تغيير في السياسة. وسرعان مـــا أكد المتحدث باسم مجلس الأمن القومي **فريدريك جونز** الموقف المبدئي، وقـــال: "كما قلنا من قبل، الحكومة الأميركية لا تدعم خط الأنابيب الإيراني-الهندي"، وأنه رغم تفهّم الولايات المتحدة حاجات المنطقة من الطاقة، إلا أننا "أعربـــنا باستمرار عن مخاوفنا حول المشاركة الدولية في مشروعات الطاقة مع إيـــران". وأضاف ريتشارد باوتشر - مساعد وزيرة الخارجية لشؤون جنوب ووسط آسيا - أيضاً أن واشنطن تفكر بطرق أخرى لمنع نيودلهي من الاشتراك. وقـــال في أيـــار من العام 2006، أثناء إدلائه بشهادته أمام لجنة من الكونغرس حول الإتفاق النووي بين الهند والولايات المتحدة، إن العرض الأميركي لمساعدة الهـــند يتضـــمن خيارات متعددة للحصول على الطاقة. وقال: "ليس التعاون الـــنووي الســـلمي فقط، وإنما إجراءات أخرى عرضها الرئيس [بوش] خلال زيارتـــه [إلى الهـــند] تتضـــمن تقنـــية فحم نظيف، وتحسين كفاءة التحويل الكهربائي، وطاقة الشمس والرياح، وكل هذه الأشياء" (33).

اتخذت دول عدم انحياز أخرى نهجاً مخالفاً لواشنطن في موقفها من إيران، رغـــم أنهـــا لا تلعب دوراً مهماً على الساحة الدولية مثل الهند. وإحدى تلك الدول هي جنوب أفريقيا، والتي تتبع أيضاً نهجاً معتدلاً نحو القضية النووية.

## جنوب أفريقيا

خـــلال المفاوضات الدولية حول البرنامج النووي الإيراني التي جرت خلال العـــام 2005، قدّمـــت حكومـــة جنوب أفريقيا مقترحات لقيت بعض الدعم من أعضـــاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية، رغم أن الولايات المتحدة رفضتها جميعها. وقدّم رئيس جنوب أفريقيا **ثابو امبيكي** إحدى تلك الخطط في تموز، والتي حظيت بمســاندة دول عـــدم الانحـــياز الأخرى، بعد لقائه حسن روحاني كبير المفاوضين الإيرانيين حينها لمناقشتها. وكانت تتضمن شحن مُركّز أكسيد اليورانيوم (الكعكة الصـــفراء) مـــن جـــنوب أفريقيا إلى إيران لتحويله في أصفهان إلى ثلاثي فلورايد اليورانيوم، وإعادته مرة أخرى إلى جنوب أفريقيا لتخصيبه إلى وقود نووي. وكان الهدف من العرض، الذي اطّلعت عليه دول أخرى أعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذريـــة بعـــد أسبوعين، تبديد المخاوف من قيام إيران باستخدام منشآتها لتطوير أســـلحة نوويـــة، واعتبرته بريتوريا وطهران مرحلة فاصلة لمساعدة إيران في عملية الـــتفاوض وكسب ثقة العالم الخارجي. وقال علي آغا محمدي لإحدى الصحف: "نحـــن مستعدون أن نبيع الناتج إلى بلد ثالث بالتعاون مع الإتحاد الأوروبـــي من أجـــل بناء الثقة المتبادلة، وتحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية" (34). لكن العـــرض لم يحظَ بدعم الأوروبيين، أو بموافقة الولايات المتحدة، وتم تجاهله كلياً. وقال لي أحد الدبلوماسيين الذين اشتركوا في تلك المفاوضات في تشرين الثاني من العـــام 2000: "لا ترغـــب بلاد مثل جنوب أفريقيا، والبرازيل، والهند، وفنزويلا بالســـماح للإيرانيين بامتلاك دورة الوقود النووي الكاملة، لكنهم لا يعرفون أيضاً الســـبب الـــذي يدفع بالأوروبيين والأميركيين إلى تعليق آمال كبيرة على الإيقاف الكامل لتخصيب اليورانيوم".

إلى أي حـــدّ يفســـر إغراء النفط الإيراني رغبة بريتوريا في الابتعاد عن النهج الذي تفضّله واشنطن؟ ليس من قبيل الصدفة أن تعتمد جنوب أفريقيا بالكامل على الـــنفط المســـتورد، رغـــم الجهود الحالية لتنويع مصادر الطاقة فيها، وهي تعوّل

خصوصاً على المملكة العربية السعودية وإيران في هذا المجال. ويشكل النفط الإيراني ما نسبته 40 بالمئة من وارداها الإجمالية الحالية، وشكّلت هذه المادة عامي 2004 و2005 معظم الواردات التي صدّرها إيران إلى سوق جنوب أفريقيا بقيمة 7 مليارات راند.

تعتمد جنوب أفريقيا على النفط الإيراني منذ العام 1994، وقد اتخذت وزارة الخارجية الإيرانية خطوات لإعادة الصلات القوية التي انقطعت لفترة دامت 15 عاماً بعد ثورة 1979. واستؤنفت علاقات إقتصادية محدودة بين البلدين بثبات وحذر. واشترت شركة النفط الإيرانية الوطنية بهدوء، على سبيل المثال، نسبة 17.5 بالمئة من مصفاة ساسولبورغ من شركة مصافي النفط الوطنية في جنوب أفريقيا رغم محدودية العلاقات بين البلدين. ولكن في عامي 1995 و1996، سعت جنوب أفريقيا لإقامة علاقات أوثق مع إيران للحصول على مواد نفطية منها بشروط ميسّرة، ولإظهار رغبة بريتوريا في التصدي للضغوط الأميركية بالابتعاد عن نظام الملالي. وانتهى الحظر الذي كانت تفرضه إيران بعد ثورة 1979 على جنوب أفريقيا، وتم استئناف كامل العلاقات الدبلوماسية والتجارية رسمياً في هذه المرحلة.

إلى جانب هذا الاعتماد الوطني على النفط المستورد، تمتلك شركات جنوب أفريقيا أيضاً بعض الاستثمارات واسعة النطاق في البنية التحتية لقطاع الطاقة الإيراني، ومصالح تجارية قوية للحصول على حصة أكبر. وأهم تلك الشركات، على الأرجح، **ساسول** العملاقة للصناعات البتروكيماوية، والتي تسعى لاستخدام إيران كقاعدة لبناء مصنعها الرئيسي الثالث ما وراء البحار لتسييل الغاز، والذي يشبه المصنعين اللذين بناهما مهندسوها في كل من قطر ونيجيريا. لقد بدأت المفاوضات مع طهران في أيلول من العام 2002 حول شراكة محتملة لبناء معمل لتسييل الغاز بكلفة مليار دولار، والذي سيستخدم الغاز المنتج في حقل بارس الجنوبي، وتم إعداد دراسة جدوى إقتصادية في السنة التالية لهذا الغرض. ولكن رغم التوصل لاتفاق مبدئي على سعر الغاز الذي يحتاجه هذا المعمل ومشروعات أخرى

في تشـــرين الـــثاني من العام 2004، إلا أن إنهاء الإتفاقيات تأخر نتيجة لانتخاب محمـــود أحمـــدي نجاد كرئيس في صيف العام 2005، وهو تطور أثار قلق رئيس ساســـول **بســـات ديفـــيس**، وجعله يعلن أنه لن يتم اتخاذ أي قرار نهائي بخصوص الشركة المقترحة مع الإيرانيين "في السنة التالية أو بعدها" [35].

لقـــد حصلت الكثير من شركات جنوب أفريقيا أيضاً على حصة من أسواق النفط والغاز الإيرانيين، وأهمها **بتروسا** التي عقدت صفقات لتشييد معملين لتحويل الغـــاز الطبـــيعي إلى وقـــود خالٍ من الكبريت وصديق للبيئة، إضافة إلى موساج، ومينـــتك، وبيتمان للهندسة، ومصرف ستاندارد، وكلين كارو، والجابر غرينكر، وانـــتلكون وشـــركة هندســـة الســـكك الحديدية العالمية. وكان الكثير من هذه الشركات ممثلاً في بعض وفود جنوب أفريقيا الرسمية التي قامت بزيارات تجارية إلى طهـــران. ولم يســـعَ هؤلاء المسؤولين إلى تقوية العلاقات الإقتصادية بين البلدين وحســـب، وإنمـــا أعادوا التأكيد على رفضهم المشترك لسياسة واشنطن الخارجية أيضـــاً. وخـــلال الجولـــة السادسة من محادثات اللجنة الجنوب أفريقية-الإيرانية المشتركة التي جرت في طهران في شباط من العام 2002، على سبيل المثال، أصدر الجانبان بياناً تضمن توبيخاً واضحاً لحديث جورج دبليو. بوش عن *محور الشر* قبل بضعة أيام فقط. وعبّر البيان عن "أسفه للتصريحات السلبية التي صدرت ضد إيران، والعراق، وكوريا الشمالية في ما يخص الإرهاب الدولي"، وطالب عوضاً عن ذلك باعتماد "الحوار بديلاً عن صدام الحضارات، وزيادة التفاهم بين دول العالم، وإنشاء بيـــئة دولـــية ســـلمية ومستقرة". ودعا البيان إلى "الاعتراف الدولي بحق الشعب الفلســـطيني المشـــروع في تقرير مصيره، وإعادة كل الأراضي الفلسطينية والعربية المحـــتلة، وإقامـــة دولة فلسطينية باعتبارها شرطاً لإحلال السلام العادل، والشامل والدائـــم في المـــنطقة"، وأكّد أيضاً على موقف الوفد المتباعد، إن لم يكن المعارض بصراحة، لسياسات الإدارة الأميركية.

ربما يكون هناك أيضاً بعض ملامح الشبه الأخرى بين البلدين. وقالت وزيرة خارجـــية جنوب أفريقيا **نكوسازانا دلاميني**، على سبيل المثال، أن كلاً من إيران

وجنوب أفريقيا تريد نسيان ماضيها السيىء. وأعلنت في 22 تموز من العام 2003: "كـــان عـــلى كلا الجانبين أن يقدّما تضحيات معينة حتى وصلنا إلى ما نحن عليه الـــيوم. والعلاقـــات الثنائية ممتازة، بإبرام ما يزيد عن 40 إتفاقية، ومذكرة تفاهم، وبيانات مشتركة في العقد الذي تلى استئناف العلاقات الدبلوماسية".

إذاً، في حال كانت موارد إيران الطبيعية تقوّض النفوذ الأميركي على البلدان الأخرى، فما هي تأثيراتها على نظام طهران نفسه؟ وكما سيظهر في الفصل الرابع، هناك مناحٍ عديدة تعزّز بها مبيعات النفط والغاز الإيراني قبضة الملالي على السلطة، وتسمح لنظامهم بتشكيل تحدٍّ أكبر لواشنطن.

# الفصل الرابع

## دعم النظام الإيراني

تسمح مراقبة الحوادث الصغيرة للزائر الأجنبي، الذي يشاهد ذهنية غريبة عنه، اكتشـــاف الكثير في بلد آخر. وخلال زيارة قمت بها إلى إيران عام 2003، رأيت مشاجرة بين سائقين سرعان ما تحولت إلى عنف بشع عندما بدأا بضرب بعضهما البعض فجأة، فيما كان بعض المارة يهرعون نحوهما ويحاولون التفريق بينهما. ولقد قرأنا بالطبع تقارير في الصحف الغربية عن *غضب الطريق* والعنف العشوائي، ولكن كانـــت تلـــك المرة الأولى التي شهدت فيها شخصياً حادثاً مثل ذلك الذي جرى أمامي في طهران.

سيكون ضعباً أن لا نتذكر بعض المناسبات التي اندلع بها العنف على نطاق واســـع في إيران. وربما يكون البريطانيون محظوظين لأنهم لم يشهدوا اضطرابات كبيرة منذ مذبحة بيترلو عام 1819، إلا أن الإيرانيين أظهروا منذ وقت طويل نزعة نحـــو الغضب المفاجئ، والعنف الذي لا يمكن التحكم به والذي يقود في معظم الأحيان إلى إراقة الدماء. وحدث ذلك في الأيام العصيبة بعد الحرب العالمية الثانية عـــندما ســـيطر المحتجون على أجزاء من أذربيجان وكردستان الإيرانيتين قبل أن يعلنوا تأسيس الجمهورية المستقلة في الشهور التي سبقت سقوط الشاه عام 1979. ولاحـــظ عدد من الرحّالة الغربيين أيضاً نفس المزاج العاصف – في وقت مبكر فيما كانوا يتنقلون عبر فارس في القرن التاسع عشر، وحساسية المحافظين المحليين تجـــاه مسيرات الاحتجاج التي يمكن أن تندلع فجأة في حال تطبيق سياسات غير شعبية [1].

لم يـــنجُ النظام الحالي من مثل هذه الاحتجاجات. ووقعت أكثرها خطورة في طهـــران خـــلال الصـــيف في عامي 1999 و2003، عندما اندفع آلاف الشباب بالدرجـــة الأولى إلى الشـــوارع المحيطة بالحرم الجامعي لإحدى جامعات العاصمة،

واشتبكوا مع شرطة مكافحة الشغب لعدّة أيام قبل أن يستتب الأمن والنظام أخيراً. وكانت تلك المظاهرات سياسية في طبيعتها إلى حدٍّ كبير، وترافقت بمطالب صاخبة للحصـــول على المزيد من الحرية الإجتماعية، واندلعت بعض الاحتجاجات الأكثر جدّيـــة نتيجة فرض ضرائب غير *عادلة؛* مثل أعمال الشغب في الأهواز في كانون الـــثاني من العام 2002، أو نتيجة الضائقة الإقتصادية؛ مثل تلك الأعمال التي هزّت أصـــفهان في تشـــرين الأول من العام 2001، عندما احتج حوالى 10.000 عامل نسيج في الشوارع ضد تشريع قضى بإغلاق معملهم الذين تديره الدولة. وشهدت الأهـــواز أيضـــاً، والتي تعيش فيها أغلبية عربية، بعض أعمال الشغب الخطيرة في نيسان من العام 2005، وكانت هناك تقارير عن موت العشرات واعتقال المئات.

لـــيس مفاجـــئاً أن يسعى النظام الحالي إلى تجنب ظهور الاحتجاجات، وهو يعرف أن المظاهرات، حتى إذا بدأت على نطاق ضيق للغاية، إلاّ أنها يمكن أن تخرج عـــن السيطرة بسرعة. وقد نجح النظام لغاية الآن في القيام بذلك بشراء المعارضة، واستخدم المعونات المالية على نطاق واسع للتخفيف من وطأة الضغوط الإقتصادية المؤلمـــة، والتعويض عن فقدان الحرية الإجتماعية، إضافة إلى توسيع الأجهزة الأمنية لســـحق أي انشقاق قبل أن يصبح تهديداً جدّياً. إن السبب الأساسي لنجاحهم في ذلك هو ببساطة امتلاكهم للمال، ويأتي كل هذا المال الإضافي من ارتفاع مبيعات سلعة واحدة فقط ألا وهي النفط.

لكـــن عند النظر إلى الموضوع من زاوية أوسع نجد أن موارد إيران من الطاقة تلعـــب دوراً محورياً ليس في إحكام قبضة النظام الحالي على السلطة وحسب، وإنما في تشـــكيل تهديد لمصالح أميركا الإقليمية الإستراتيجية. ولا يعود السبب في ذلك إلى أن مبـــيعات الـــنفط تـــدرّ عائدات ضخمة تسمح للملالي بالحفاظ على قوة الإقتصـــاد الإيراني وكبح أعدائهم المحتملين وحسب، وإنما لأنهم كانوا قادرين أيضاً عـــلى بناء برنامج نووي مخصص ظاهرياً لإنتاج الطاقة السلمية والذي يُخشى أنه يخفي برنامجاً سرياً لتطوير رؤوس حربية.

هناك طرق أخرى أيضاً، ولكنها أقل وضوحاً، تدعم بها احتياطيات إيران من

النفط والغاز النظام القائم حالياً. واستطاع الملالي استخدام هذه الاحتياطيات لبناء تحالفات مع بلدان مثل الهند والصين، وفكّ نطاق العزلة الدولية التي لم تكن موضع ترحيب لدى الكثير من الإيرانيين العاديين؛ وسمحت هذه الاحتياطيات لطهران بتقوية علاقاتها مع دولة أخرى تعاقبها أميركا هي سورية. وفي عصر تطغى فيه الاعتبارات المادية على ما عداها، فهناك مصدر قوة آخر أقل أهمية وهو أن امتلاك إيران لمثل تلك الموارد يمنحها شعوراً بالأهمية الذاتية أو *الهيبة*.

تقف إيران، عند النظر إلى الأمور من هذه الزاوية، إلى جانب عدّة دول أخرى تمتلك هيبة كبيرة نتيجة امتلاكها لكميات كبيرة من النفط والغاز. وفي صيف العام 2005، على سبيل المثال، قال رئيس لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس السيناتور **ريتشارد لوغار** إن "النفط يمثّل العملة الجديدة في السياسة الخارجية"، وأن دولاً مثل إيران، وروسيا، وفنزويلا أصبحت "ليس أقل تعاوناً وحسب، وإنما في موقف تعتقد فيه أنها تستطيع إثارة المتاعب لنا". وأشار لوغار إلى أن موسكو تتوقع جني حوالى 110 مليارات دولار من صادرات النفط عام 2005، والتي تمثّل زيادة قدرها 22 بالمئة عن الشهور الاثني عشر السابقة، وشدّد على أن هذه العملة الجديدة تقوّض النفوذ الأميركي والأوروبي على تلك الدول.

ينظر القسم الأول من هذا الفصل في مكاسب الإيرانيين من مبيعات النفط إلى الأسواق الدولية، والطريقة التي سمحت بها تلك العائدات في تقوية قبضتهم على السلطة في الداخل وتسريع برامجهم النووية والعسكرية بطريقة أثارت مخاوف عميقة في واشنطن وأماكن أخرى.

## عائدات النقد الأجنبي من النفط

يصاب الكثير من الزوّار الغربيين في رحلتهم الأولى إلى إيران بالدهشة لدى رؤية القسم الشمالي من طهران. وفي حالتي، سبق لي ورأيت الفقر الذي يعيش به الكثير من الإيرانيين العاديين، ولكنني شاهدت آنذاك جانباً مختلفاً تماماً في بلد أضحت فيه الفجوة بين الفقراء والأغنياء تتسع في السنوات الأخيرة. في تناقض

صـــارخ للبســـاطة المتواضـــعة نسبياً التي يحيا بها مواطنوهم في مناطق أخرى من العاصمة، لا يمكن للعين أن تخطئ إشارات على ظهور طبقة وسطى جديدة مكتفية ماديـــاً وتنمو بسرعة في تلك الضواحي الشمالية. وتجوب سيارات الدفع الرباعي الكـــبيرة، والمغـــرية، والمكلفة الطرق العامة فيما يمشي في الشوارع شباب شديدو الأناقـــة يســـتخدمون أجهـــزتهم الخلوية المتطورة والحديثة جداً لإرسال الرسائل، والـــتحدث مع الأصدقاء، والعائلة. و لم تكن تلك بالتأكيد الصورة التي تخيلتها عن عاصمة الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

لـــيس الغنى الجديد الذي ظهر على أحياء العاصمة الأنيقة سوى إشارة أكيدة عـــلى المكاسب الضخمة التي تجنيها إيران من بيع النفط. ورغم أنها تعود في بادئ الأمر إلى الحكومة حصراً، إلا أنه يمكن بسهولة توزيعها بصورة أوسع ضمن المجتمع الإيـــراني عـــند إنفاقها أو توزيعها على مشروعات معينة من قبل الوزراء. ولكن بالرغم من أن الازدهار الذي يولد في رحم التجارة الحرة يفيد الكثير من الناس في أي مجـــتمع، إلا أن تركيز عائدات النفط في أيدي الحكومة يعني أن أولئك المقربين مـــن الـــنظام الحـــالي، والذين يتمتعون برعايتها (أي الحكومة) المباشرة، يمكن أن يستفيدوا من هذا الدخل الذي تملكه الدولة. ويمكن بسهولة رؤية الأعضاء في هذه النخبة السياسية الصغيرة شمال طهران.

رغـــم الجهود الكبيرة خلال العقد الأخير على الأقل لتنويع الصادرات وجعل الـــبلد أقـــل عُرضة لأي هبوط مفاجئ في أسعار النفط، إلا أن الغالبية العظمى من النقد الأجنبـــي الإيراني — حوالى 80 بالمئة — يأتي من مبيعات النفط. وقد أوضح وزيـــر النفط زنكنة مقدار هذا الدخل في نيسان من العام 2005: وفي سياق السنة الإيرانـــية التي انتهت في آذار عام 2005، صدّرت شركة النفط الإيرانية الوطنية ما يعـــادل 2.52 ملـــيون برميل يومياً، مما أكسب البلاد مبلغ 31.5 مليار دولار من مبيعات النفط والذي يتوقع أن يزداد بحدود 4.5 مليار أخرى السنة القادمة إذا كان معـــدل سعر البرميل في السوق 35 دولاراً. ولتوضيح الأمر أكثر، كلما ارتفع سعر الـــنفط الخـــام بمقدار دولار واحد للبرميل، ستجني إيران سنوياً حوالى 900 مليون

دولار إضـــافية كعائدات تصدير، وعندما ارتفع هذا السعر فجأة في النصف الثاني مـــن العام 2005، تبين أن توقعات زنكنة المبكرة قلّلت من تلك العائدات. وبحلول نهاية آذار من العام 2006، جنت إيران 45 مليار دولار من عائداتها النفطية؛ أي 50 بالمئة أكثر من السنة السابقة.

لم يصـــادف الإيرانيون دائماً مثل هذا الموقف المحظوظ. ففي ثمانينيات القرن الماضـــي، على سبيل المثال، تعرض إنتاج إيران لمصاعب جمّة نتيجة الحرب الطويلة والشرسة مع **صدام حسين**، والذي قصفت طائراته باستمرار - وبنجاح أحياناً - مـــرافقها النفطية المحمية بشدة. ورغم أن الإيرانيين استطاعوا خلال النزاع إنتاج ما يعـــادل ملـــيوني برمـــيل يومياً، إلا أنهم فقدوا ثقة الكثير من المستهلكين العالميين المهمـــين، الذين أثارت الهجمات العراقية؛ والأميركية لاحقاً على المرافق والناقلات النفطـــية مخـــاوفهم، وأجبرتهم على التحول عوضاً عن ذلك نحو منتجين آخرين في الشـــرق الأوسط، وأهمهم المملكة العربية السعودية والكويت. واضطرت إيران إلى خفـــض أســـعار نفطها من أجل رفع صادراتها، وقامت بإبرام عقود تأمين باهظة تغطـــي أي تهديدات عراقية لحركة الناقلات في الخليج، وقدّمت تسهيلات بالدفع، وخدمـــة نقل نفطها باستخدام ناقلاتها من مينائها الرئيسي على جزيرة **خرج** إلى أماكن أخرى يستطيع المشترون نقله منها بأمان أكبر. ولم تستطع هذه الإجراءات الاســـتثنائية الحـــيلولة دون إنخفاض عائدات إيران من تصدير النفط بشكل مثير، وأجبر انكماش الدخل القومي عام 1988 آية الله الخميني على القبول بوقف إطلاق النار مع العراق.

بعـــد انـــتهاء الحـــرب التي دامت ثماني سنوات، ازداد كل من إنتاج النفط وتصـــديره، ووصلت العائدات السنوية منه إلى أكثر من 19 مليار دولار في الفترة بين 1990-96، وشهدت إيران فترة رخاء نسبي. ولكن الأمور تغيرت عام 1997، وحذّر المحللون المستقلون علناً من أن سعر برميل النفط سينهار إلى 15 دولاراً. ولم يكـــن ســـبب ذلك عائـــداً إلى انكماش في الطلب العالمـــي — كان هناك ازدياد معتدل — وإنما إلى زيادة العرض بمعدل سريع بسبب ظهور عدد من المنتجين الجدد

مـــن خـــارج أوبيك على المسرح للمرة الأولى. وبحلول حزيران من العام التالي، وصـــلت أســـعار الـــنفط إلى أدنى مستوى لها منذ عشر سنوات، مع تسعير الخام الإيـــراني بحدود 9.50 دولاراً للبرميل. في ذلك الوقت، لم تكن مداخيل إيران من بـــيع الـــنفط تتجاوز مبلغ 10–20 مليار دولار، وكان ذلك منذراً بحدوث أزمة إقتصادية حقيقية.

بقي الأمر على هذه الحال حتى أواخر التسعينيات عندما توقفت أسعار النفط عـــن الـــركود والهبوط، وتغير حظ إيران مثل كل الدول الأخرى المنتجة للنفط. وقفـــزت الأســـعار إلى 17.98 دولاراً عـــام 1999، ثم إلى 28.24 في العام التالي. وكانـــت أسباب هذا التحول المثير معقّدة. وأشار تقرير لمؤسسة أبحاث الصناعات البترولـــية في حزيـــران من العام 2000 (2) أن الإحتياطات الضعيفة التي احتفظ بها المســـتهلكون عـــلى مـــدى السنوات السابقة، المقترنة بقواعد بيئية أكثر صرامة ومعوقـــات تقنـــية أخـــرى، لعبت كلها دوراً في الضغط على أسعار النفط باتجاه الصعود. وأشارت تقارير أخرى إلى الازدياد غير المتوقع في الطلب، ويعود ذلك في جـــزء مـــنه إلى فصـــول الشتاء القارصة أكثر من المعتاد في أوروبا، وإلى المعدل المتســـارع لـــنمو الإقتصاد العالمي أكثر من المتوقع. وربما تفاقمت المشكلة نتيجة تـــراجع قدرة تكرير المصافي الأميركية خلال السنوات العشرين السابقة من 18.6 ملـــيون برميل يومياً إلى 16.5 مليون برميل، وإلى تراجع عدد المصافي بشكل حاد مـــن 315 إلى 155 مما جعل الولايات المتحدة عرضة أكثر من ذي قبل إلى فترات شـــح في توفر المشتقات النفطية إذا توقف عدد قليل من تلك المصافي عن الإنتاج؛ حتى وإن كان ذلك لوقت قصير فقط. وأوضح الرئيس بوش أن "حادثة واحدة – أو توقـــف مصـــفاة واحدة – يمكنها أن تزيد من سعر البترين وتجعل أسعار النفط تحلـــق. ويعـــود السبب الرئيسي في الارتفاع المثير لأسعار النفط إلى تراجع قدرة التكرير" (3).

ظهـــرت موجـــة تصحيح في الأسواق لا مفر منها بعد هذا الارتفاع الكبير، وانخفضت أسعار النفط في العام التالي مع هبوط سعر برميل خام الخليج بمقدار 14

سنتاً ليصل إلى 26.24 دولاراً عام 2000، و22.80 عام 2001. وحدث هذا رغم جوّ عدم الثقة السياسي الذي ساد منطقة الشرق الأوسط بعد الهجمات على مركز التجارة العالمي، ورغم المخاوف الكبيرة في الأسواق حول ردود الأفعال السلبية في العالم العربي تجاه العمليات العسكرية الأميركية في أفغانستان. ورغم أن كل تلك الشكوك ينبغي أن تدفع بالأسعار نحو الأعلى، إلا أن أسعار النفط تراجعت أكثر في بداية العام 2002 قبل أن تغير مسارها مجدداً وتستقر على مستوى مرتفع في نهاية العام. وارتفع سعر برميل خام *سلة أوبيك* — المعدل العام لمبيع نفط عدّة دول، والتي تستخدمها أوبيك كقياس — من 18.51 دولاراً في بداية شباط من العام 2002 إلى 30.50 دولاراً في أواخر كانون الأول.

كانت الأسباب الكامنة وراء الارتفاع المفاجئ في أسعار النفط هذه المرة اعتيادية، ومنها بعض الإضطرابات السياسية في بعض البلدات المنتجة للنفط وأهمها فنزويلا والعراق، اللتان تعتبران من الدول السبع الكبرى المصدّرة للنفط. وعانى الإنتاج الفنزويلي لشركة النفط المملوكة للدولة من المشاكل، وبدأ إضراب عام في ذلك البلد في 2 كانون الأول لينخفض إنتاج النفط من 2.85 مليون برميل يومياً في بداية العام 2002 إلى ما يقدّر بحوالى 450.000 برميل يومياً. وفي نفس الوقت، كان لدى تجار ومستهلكي النفط الكثير من الأسباب الوجيهة للشعور بالقلق حول إمدادات العراق من النفط. فإذا هاجم الأميركيون العراق في صيف العام 2002، كما توقع معظم الناس، يستطيع صدام حسين بسهولة إشعال النار في آبار النفط بنفس الطريقة التي دمّر بها بفاعلية الآبار الكويتية عام 1991، ووضعها خارج الخدمة تماماً لسنوات طويلة. وكانت هناك مخاوف أيضاً أن يؤدي أي غزو أميركي للعراق إلى موجات من الاضطرابات أو أعمال عنف في الدول الإسلامية الأخرى. وكأن هذه المخاوف لم تكن كافية أصلاً لإثارة قلق مستهلكي وتجار النفط، فقد أعلن العراق بشكل مثير إيقافاً مؤقتاً لصادراته النفطية بعد 8 نيسان من العام 2002 تضامناً مع الفلسطينيين الذين كانوا يتعرضون حينها لهجمات القوات المسلحة الإسرائيلية.

## النفط والإنفاق الحكومي

هـناك طرق عديدة ساعدت بها عائدات النفط في إحكام قبضة النظام على السلطة. وإحدى تلك الطرق هي إنفاق الأموال على مشروعات معينة أوقفت انهيار الإقتصاد الذي يعاني من مشاكل كبيرة بطريقة توقع الكثير من الناس أنها ستحدث منذ وقت طويل في إيران.

لكن أولاً، كيف وصلت هذه العائدات إلى الإقتصاد الإيراني الواسع؟ لقد تم توجيه بعض تلك العائدات إلى استثمارات طويلة الأجل، فيما تم توزيع البقية على مشاريع أكثر إلحاحاً. وعملت إدارة خاتمي، بعد العام 1997، على إنشاء **صندوق توازن** يسمح للميزانية الحكومية بالاستفادة من أسعار النفط المحددة سلفاً، والتي قد تختلف عملياً بشكل كبير عن سعر السوق. ويوضع الفرق بين هذه القيمة المحددة سلفاً وسعر السوق الفعلي - والذي يكون أعلى دائماً - في **الصندوق** لحماية البلاد من أي تقلبات مستقبلية حادة في أسعار النفط العالمية وشبيهة بتلك التي أصابت الإقتصاد الإيراني ومصدّرين آخرين للنفط بقسوة عام 1998. وإذا أخذنا بعين الاعتبار أسعار النفط المرتفعة، فلا بد أن الميزانية الإيرانية شهدت ارتفاعاً كبيراً في السنوات الأخيرة على الأقل. ولكن بسبب عدم نشر السعر المقترح للنفط، لا بد أن الميزانية عانت على الأرجح من عجز صغير يبلغ حوالى 150 مليون دولار تم تمويله من مبيعات سندات الخزينة التي تم إصدارها خصيصاً بعائد أعلاه 20 بالمئة لفترة تمتد خمس سنوات.

فيما يفيد المال الذي يذهب إلى **الصندوق** الإقتصاد على المدى الطويل، تساعد البقية على إنعاشه؛ رغم أن الحكومة ما تزال تحاول على ما يبدو الإعتماد أكثر من ذي قبل على الضرائب المباشرة وليس على عائدات النفط. وفي كانون الأول من العام 2003، على سبيل المثال، قال الرئيس خاتمي بعدما قدّم ميزانيته المقترحة للسنة المالية 2004-5 إلى البرلمان إن خطط الإنفاق تستند في 48 بالمئة منها على عائدات النفط، وعبّر عن تصميمه على جعل واردات الدولة أقل اعتماداً على تلك العائدات. وفي كانون الثاني من العام 2005، حاول مرة أخرى التقليل

من دور عوائد البترول، وأعلن أن "الإنفاق الحكومي الحالي ينبغي أن يأتي من عائدات الضرائب" فيما "ينبغي استخدام عائدات النفط في الاستثمارات المنتجة". وكانت قوة تصميمه مفاجئة جداً، نظراً لأن إيران عانت في أواخر التسعينيات من انخفاض أسعار النفط الذي سبب أحياناً عجزاً في الميزانية يصل إلى 3.4 مليار دولار، والذي لم تتم تغطية سوى جزء يسير منه عبر إصدار سندات الخزينة: في حزيران من العام 2000، على سبيل المثال، وصل الدين القومي إلى 62 تريليون ريال لصالح المصرف المركزي، و7 تريليون أخرى للمصارف التجارية الحكومية.

رغم تلك الجهود لتنويع مصادر الدخل، إلا أن الإقتصاد الإيراني يعتمد بالدرجة الأولى على النفط. وكان ذلك واضحاً جداً في ميزانية 2005-6، والتي تهدف إلى زيادة الإنفاق الحكومي إلى 1.546 تريليون ريال (175.6 مليار دولار)، والذي يزيد عن إنفاق العام السابق البالغ 1.070 تريليون ريال، وتستند هذه الزيادة إلى ارتفاع عائدات الضرائب إلى 14.3 مليار دولار، والتي تقدّر بأكثر من 40 بالمئة عمّا كان متوقعاً في العام السابق، فيما يتوقع هبوط عائدات النفط إلى 14.1 مليار دولار من 16 مليار في العام المالي الذي انتهى في آذار 2005. وحتى إذا استطاعت إدارة أحمدي نجاد تحقيق آمال خاتمي في زيادة عائدات الضرائب الجديدة في النهاية، إلا أن هذا المبلغ البالغ 14 مليار دولار لا يستطيع تحقيق الاكتفاء الذاتي للاقتصاد والمحافظة على نسبة بطالة منخفضة، "سواء على المدى الطويل، أو حتى على المدى القصير دون تدخل رسمي".

## بيروقراطية الدولة

إحدى الطرق التي ساعدت بها عائدات النفط النظام في المحافظة على السلطة السياسية تتمثّل بتمويل الإنفاق الحكومي الكبير الذي يهدف في جزء منه إلى الحدّ من البطالة. وتبدو فكرة قيام الدولة، وليس الأشخاص، بتقديم فرص عمل غريبة جداً اليوم للكثير من الناس في بريطانيا، وأميركا، وبلاد أخرى تقلّص بها حجم القطاع الحكومي بشكل كبير في العقدين الأخيرين أو نحو ذلك، أو حيث لا وجود أصلاً لنشاطات إقتصادية تديرها الدولة. لكن الدولة لعبت في إيران، بأي

حال، دوراً مركزياً في الإقتصاد خلال نصف القرن الماضي، وحوّل دستور الثورة الجديـد بعـد العـام 1979 ملكية بعض نشاطات الإقتصاد الرئيسية إلى القطاع الحكومـي، والـذي لم يشهد لاحقاً سوى تراجع في الأداء. وترافق هذا النشاط الحكومـي مع توقعات شعبية أضحت "مبدأ عاماً" أيضاً بأن الأمر يعود إلى الدولة لتحقـيق نمـو إقتصادي وتوفير فرص عمل، وأن التخفيف من التدخل الحكومي الكثـيف في الإقتصاد سيكون كارثياً، وهو ما أشار إليه خبراء الإقتصاد في إدارة رفسنجاني عند طرح فكرة تحرير الأسواق في منتصف التسعينيات.

اشتدّ الضغط السياسي القوي أصلاً على الحكومة لزيادة الإنفاق الحكومي في سـبيل توفير فرص عمل لمواجهة النمو السكاني المضطرد والذي يفوق بكثير معدل نمـو أكـثر الإقتصاديات ديناميكية، ناهيك عن اقتصاد مثقل بالمشاكل مثل الذي تعاني منه إيران. ويبين هذا النمو السكاني "زيادة الولادات الإسلامية" في منتصف-أواخـر السبعينيات، والذي يعود إلى حدٍّ ما إلى جهود النظام الإسلامي الجديد في تشجيع معدّل مرتفع للولادات بهدف تعزيز قدرة الجمهورية الإسلامية في المستقبل. وفي العقـد الـذي تلى منتصف-أواخر السبعينيات، وصل المعدل السنوي للنمو السـكاني إلى 3.2-3.9 بالمئة قبل أن يتضاءل إلى حوالى 1.6 بالمئة اعتباراً من بداية التسـعينيات. وتسـبب هذا المعدّل المذهل في زيادة عدد السكان بحوالى 50 بالمئة تقريـباً في العقد الذي تلى العام 1976، ويعني أيضاً أن 65 بالمئة من عدد السكان الـيوم تحـت سـن الـثلاثين، ونصفهم تقريباً تحت العشرين. وأصبحت حقيقة الإحصائيات الجديدة مثل التي سقناها آنفاً جلية للغاية لكل من يزور طهران، والتي ارتفـع عـدد سكانها من مليونين عام 1970 إلى ما لا يقل عن 10 ملايين اليوم، وحيث يهيمن الشباب على الشوارع فيها.

بكـلمات أخرى، هذا يعني الحاجة إلى 800.000 وظيفة جديدة أو نحو ذلك كـل عـام لامتصاص كل أولئك الذين ينهون تعليمهم، رغم أن الكثيرين منهم يهاجـرون — بـأعداد من ستة أرقام — خصوصاً إلى كندا، والولايات المتحدة، وأوروبا الغربية. ورغم أن الإقتصاد يجب أن ينمو بمعدّل سنوي لا يقل عن 8 بالمئة

لامتصاص هذا العدد من طالبـــي العمل، وبمعدل 9.5 بالمئة لتخفيف البطالة إلى ما دون 10 بالمـــئة، إلا أن الناتج المحلي القومي لإيران لم يحقق نمواً سوى بحدود 5.4 بالمئة خلال السنوات بين 2000 و2003، وحوالى 5.8 بالمئة سنة 2004. وليس من المتوقع أن ينمو أكثر من 4.5 بالمئة عامي 2005 و2006.

إن حصـــيلة ما تقدم معدل بطالة مخيف، أو على الأقل نقص في التشغيل، في إيـــران المعاصرة. ولا أحد يعرف الأرقام الحقيقية، لكن من المؤكد أن الإحصائيات *الرسمية* بعيدة عن الحقيقة ولا يمكن التعويل عليها في البلاد، وتتضمن هامشاً للخطأ ربمـــا يكون ضخماً. وتتباين الأرقام التي تقدمها المصادر الحكومية والرسمية، نتيجة فقدانهـــا للقواعـــد الموضوعية، بشكل كبير جداً، وأعطى كل من نائب الرئيس، ووزير الإقتصاد والمال، ووزير العمل معدلاً مختلفاً للبطالة في الربع الأول من السنة الإيرانية 2004–5، وتراوحت الأرقام بين 10.4 بالمئة إلى 11.8 بالمئة. ويصل عدد العاطلين عن العمل، وفقاً لتقديرات مركز الإحصاء الإيراني، إلى ما لا يقل عن 2.5 ملـــيون شـــخص، فيما ترفع مصادر أخرى الرقم إلى أكثر من 3 ملايين، وتقول تقديرات خاصة إنه يصل إلى 4–4.5 مليون نسمة.

لقـــد سمحت عائدات النفط الهائلة التي توافرت للنظام في طهران بتوفير فرص عمل للناس أكثر مما يحتاجونه فعلاً. وتشكل مرافق الدولة البيروقراطية التي توظّف مئات آلاف الموظفين المدنيين أحد أهم أشكال الإنفاق الحكومي. وفيما كان لدى إيـــران 560.000 موظف حكومي عام 1977، ارتفع هذا العدد كثيراً في السنوات الـــتي تلت الثورة، وتزايد بنسبة 23 بالمئة بين عامي 1986 و1996 ليصل إلى 3.2 ملـــيون شخص، واستقر عام 2005، وفقاً لأرقام رسمية صادرة عن منظمة الإدارة والتخطيط في طهران، عند 2.3 مليون.

يســـتطيع النظام، بتوظيف هذا العدد الكبير من الناس في القطاع الحكومي، ضمان ليس تقديم فرص عمل لمواطنيه الشباب وحسب، وإنما قرن الوظائف بإظهار الـــولاء للـــنظام السياسي أيضاً: "افعل ما يُطلب منك"، كما يقول النظام لموظفيه دائمـــاً، "وإلا ستخســـر وظيفتك". ويسير مئات الآلاف، في آخر جمعة من شهر

رمضـــان المـــبارك كل عام، عبر شوارع طهران احتفالاً **بيوم القدس** تضامناً مع الفلسطينيين. وعندما شاهدت تلك المسيرة بنفسي عام 2003، سنحت لي الفرصة للحديـــث مـــع بعض أولئك المشاركين. وسرعان ما تبين لي أن الكثيرين منهم لم يكونـــوا يشـــاركون بمحض إرادهم، وإنما لأهم ببساطة يعملون في أجهزة الدولة المخـــتلفة، وتلقوا تعليمات بالمشاركة. وتساعد مشاركة الناس في هذه المناسبة أو غيرهـــا في تعزيـــز قبضـــة الـــنظام على السلطة بمنح الإيرانيين العاديين والمراقبين الخارجيين الإنطباع بأنه يحظى بدعم أكبر مما هو عليه حقيقة.

إلى جانب تمويل مثل تلك البيروقراطية الكبيرة، يستفيد القطاع الحكومي من العـــائدات النفطية على نطاق واسع في مشروعات أخرى توظّف في بعض الأحيان عـــدداً كبيراً جداً من الناس. لقد أنفق النظام الحالي في السنوات الأخيرة مليارات الـــريالات على مشاريع البناء الجديدة، وخصوصاً في العاصمة، للتخفيف من وطأة أزمـــة السكن التي سمحت لأسعار العقارات بالتحليق عالياً بعيداً عن متناول معظم الشـــباب. ويمكـــن لكل زوّار العاصمة أن يشاهدوا الحالة المزدهرة لقطاع البناء، وخصوصـــاً في الضواحي الشمالية، كما يمكن مشاهدة عدد كبير من الرافعات في أفقهـــا الرحب. وليست هذه ظاهرة جديدة لأها كانت ملحوظة طوال السنوات العشرين الماضية، والتي اتسعت بها صناعة البناء المحلي لتلبية الطلب المتزايد الآتي من الصناعة التي تزدهر في مناطق معينة، إضافة إلى متطلبات جيل السبعينيات وما بعد. وتتشكل كل عام حوالى 800.000 عائلة جديدة تحتاج كل منها إلى مترل خاص، ورغـــم التوقعات باستمرار ازدياد هذا الطلب على نفس الوتيرة حتى العام 2010، إلا أن الحكومـــة لا تســـتطيع حالياً بناء سوى 450.000 مسكن جديد كل عام، وتحاول بشكل خاص تفادي اندلاع أزمة إجتماعية.

بعض التمويل الضروري لتلبية هذا الطلب يأتي من الاستثمار الخاص، وقالت الســـلطات في طهـــران أيضـــاً إها ترغب بالبحث عن مستثمرين أجانب في هذا القطاع، وهي في هذا المسعى تتجه نحو الدول التي تمتلك مستثمرين قد يرغبون في دخـــول هذا القطاع، من أجل تمويل مثل هذه المشروعات الضخمة. وتأتي معظم

الأموال من الدولة، التي قدّمت عام 2004 الجزء الأكبر من 3.6 مليار دولار الذي تم استثماره في قطـاع البناء، وموّلت أكثر من 170.000 مشروع تشييد جديد، ووظّفـت مـئات آلاف العمّال نتيجة لذلك. وأشار مصرف إيران المركزي عام 2004 أن الاستثمار الخـاص في قطاع البناء في المناطق الحضرية عبر طول البلاد وعرضها ازداد في السنوات الأخيرة بمعدل 11 بالمئة، رغم أن تشييد 98.000 وحدة سكنية في النصف الأول من العام 2002 في المناطق الحضرية من قبل القطاع الخاص كان أقل بنسبة 5 بالمئة عمّا بناه القطاع الخاص في نفس الفترة من العام 2001.

## المعونات المالية الحكومية

إلى جانـب تمويل العمالة الحكومية والبيروقراطية الزائدة، هناك بعض الطرق الأخـرى التي سمح بها النفط الإيراني للنظام بإحكام قبضته على السلطة. ويبرز في هـذا المجال على وجه الخصوص قيام الوزراء الحكوميين بإنهاء الكثير من النزاعات الصـناعية الخطـيرة، وتفادي ظهور خلافات سياسية جدّية، بتقديمهم لمساعدات ماديـة لـن تكون ممكنة في حال هبط سعر النفط بشكل كبير. وفي صيف العام 2003، على سبيل المثال، تم إنهاء إضراب لمعلّمي المدارس الثانوية، الذي أغلق قبل شهور حوالى نصف مدارس العاصمة لعدّة أيام متوالية، عندما استسلمت الحكومة فجأة، ولبّت مطالبهم بزيادة أجورهم.

لقـد عملت سلطات طهران أيضاً على دعم أسعار المواد الغذائية الأساسية، ويقـول تقرير صدر في شباط من العام 2001 أن الحكومة دفعت في العام السابق ضـعف المعونـات الماليـة الـتي سبق وخصصتها لهذا الشأن عام 1996. ووفقاً لـ**حسان يونس-سيناكي**، المسؤول البارز في وزارة التجارة، تم إنفاق حوالى 70 بالمـئة من هذه المعونات، التي تصل في مجملها إلى 6.5 مليار دولار، لخفض أسعار القمـح والطحين، وحذّر أيضاً في كانون الثاني من العام 2005 أن أي تغيير يطرأ على آلية دعم الخبز ستكون له تداعيات إجتماعية وإقتصادية خطيرة. وادّعى: "إذا قـرّرت الحكومة دفع معونات قمح وطحين مباشرة للشعب، سيقفز سعر الخبز إلى

مســـتويات غـــير مـــتوقعة لن تمر بسلام في ظل الظروف الإجتماعية والإقتصادية الســـائدة"، وأضاف أن الخبز يعتبر المادة الأكثر استهلاكاً للطبقات الأقل دخلاً في المجتمع الإيراني. ودفعت تلك المخاوف الكثير من أعضاء البرلمان إلى مقاومة جهود الرئـــيس الســـابق خاتمي لتخفيف مستوى المعونات؛ رغم أن مثل تلك الخطوات تحظـــى بدعـــم كبير من إقتصاديين رفيعي المستوى. وحذّر حاكم مصرف إيران المركـــزي **إبراهـــيم شيباني** في نيسان من العام 2005 أن "انهيار المعونات" يشكل تهديداً لبرامج النمو الإقتصادي الحكومية.

بخلاف ما قد تبدو عليه الأمور، يسمح الاستمرار في بيع النفط الإيراني للنظام بدعم سعر المشتقات النفطية في محطات الوقود. ومن سخرية القدر أن تكون إيران أحـــد مصدّري النفط الأساسيين، ولكنها في الوقت نفسه بحاجة ماسّة للمشتقات النفطـــية وأهمهـــا *البنزين* الذي يعتبر مادة رئيسية للصناعة وللمستهلكين العاديين، ويشـــكل اعـــتمادها على استيراد النفط المكرر عبئاً ثقيلاً على اقتصادها في حال ارتفعت أسعار النفط الخام.

إن السبب وراء نقص البنزين في إيران هو إفتقادها لغاية اليوم للأموال اللازمة لتطوير بنية تحتية معقّدة تقنياً لتكرير النفط الخام. وفي كانون الثاني من العام 2005، كـــان في البلاد تسع مصاف كلها قديمة الطراز وتصل قدرتها التكريرية في أحسن الأحـــوال إلى 1.47 ملـــيون برميل من البنزين يومياً. ولكن هذا الإنتاج لم يستطع تلبـــية الطلـــب المـــتزايد على هذه المادة منذ وقت طويل، وتوجب على إيران أن تستورد مشتقات نفطية منذ العام 1982، ورغم أن المسؤولين في طهران عقدوا في حزيـــران من العام 2004 صفقة مع شركة جي-دجي-سي اليابانية لتطوير إنتاج بعض هذه المرافق بشكل كبير، إلا أنه سيمر بعض الوقت قبل أن تظهر نتائج هذه العملـــية. على كل الأحوال، يتزايد الاستهلاك الإيراني بمعدل أسرع بكثير — أكثر من 10 بالمئة سنوياً — من نمو الإنتاج المتوقع حتى في أفضل السيناريوهات، ووصل الطلـــب الـــيومي عام 2004 إلى 390.000 برميل، يتم استهلاك 82.000 منها في العاصمة وحدها.

لكن إذا انقطعت إمدادات إيران من البنزين لأي سبب كان، سيقود ذلك إلى ارتفاع مفاجئ في الأسعار المحلية، ويعرف قادتها أن ذلك ربما يؤدي إلى تداعيات خطيرة جداً على الإقتصاد، وعلى الاستقرار السياسي بشكل عام. وظهر دليل على مخاوفهم تلك بشكل واضح بما فيه الكفاية خلال شتاء 2003-4 عندما قاد نقص الوقود إلى أعمال عنف وشغب متفرقة، والتي كان الملالي يشاهدون نظيراً لها في أماكن أخرى من العالم، وأهمها نيجيريا، حيث سرعان ما قادت أزمة العام 1993 السياسية إلى وقوع انقلاب عسكري أطلقت شرارته فجأة وبشكل غير متوقع زيادة أسعار المشتقات النفطية. ولهذا السبب بالذات يقدم النظام دعماً كبيراً لأسعار البنزين، وقام في كانون الثاني من العام 2005 بتجميد الأسعار عند المستويات التي كان عليها عام 2003 عند أقل من 40 سنتاً للغالون (4.5 ليتر تقريباً)، والذي يقل كثيراً عن سعر السوق العالمي. وحتى بعد رفع السعر بمقدار 23 سنتاً في العام المالي 2004-5، بقيت أسعار محطات الوقود أقل بمرتين ونصف من الكلفة الحقيقية، وغطّت المعونات المالية الحكومية الفرق الذي وصل في مجمله إلى مبلغ 3.5 مليار دولار في ذلك العام.

لقد أصبح اعتماد الحكومة إلى درجة كبيرة على مبيعات نفطها الخام لتمويل هذه الأسعار واضحاً خصوصاً في السنوات الأخيرة، مع ازدياد أسعار المشتقات المستوردة بحدّة. وهكذا بحلول صيف العام 2004، وقبل خمسة شهور فقط من بدء العام المالي الجديد، أنفقت الحكومة الميزانية البالغة 1.5 مليار دولار لاستيراد النفط المكرر، وكانت مجبرة على الطلب من البرلمان 1.1 مليار أخرى لتغطية النفقات الإضافية غير المتوقعة. وقال رئيس قسم العلاقات الدولية في شركة النفط الإيرانية الوطنية المملوكة للدولة **حجة الله غانميفرد** لوكالة الأنباء الإيرانية الرسمية (آيرنا) إن سبب ذلك يعزى لإرتفاع أسعار النفط عالمياً، وأشار إلى أن سعر طن الوقود الذي كان يكلف 210 دولارات في كانون الثاني من العام 2003 ارتفع إلى 460 دولاراً بعد ثمانية عشر شهراً. وفي 21 أيلول، وافق المجلس على هذه النفقة الجديدة، والتي كان من المتوقع لها السماح بشراء مليار غالون إضافي من البنزين في النصف الثاني من العام.

بــدا أن شعبية الرئيس الإيراني محمد خاتمي ارتفعت خلال أزمة الطاقة تلك بــتوزيعه مساعدات كبيرة من ثروة إيران النفطية على أولئك الذين يمدّونه بالدعم السياسي. وبعد فوزه بالانتخابات في حزيران من العام 2005 نتيجة تعهده بإعادة توزيــع تلــك العــائدات بطريقة أكثر عدلاً من ذي قبل و"وضع المن والسلوى النفطــيين على مائدة [طاولة عشاء] الجميع"، سرعان ما بدأ الرئيس الجديد عهده، بعد أسابيع من توليه مهامه في آب، بالتودد إلى الشباب الإيراني عن طريق عدد من الإجــراءات الــتي اتخذها. وجاء أولاً *صندوق الرضا*، تيمناً باسم إمام شيعي تقع حوزتــه شــرقي إيــران، والذي أرادت الحكومة الجديدة استخدامه لتقديم العون للشــباب الراغبين بالزواج. وكانت إحدى شكاوى الشباب الإيراني هي ارتفاع كلفــة المعيشة التي جعلت الزواج مكلفاً بشكل غير معقول، لأن المراسم التقليدية تتطلــب مهوراً، وإقامة الولائم، وتقديم اللباس، ومصاريف أخرى لم تعد بمتناول حتى العائلات الميسورة. وقال مهدي، صاحب محل في الثانية والعشرين من عمره، لمراســل إحدى الصحف الغربية: "لا أستطيع توفير مصاريف زواجي، وأعتقد أن على المرء أن يتزوج عندما يبلغ الرابعة والعشرين من عمره"، وأضاف: "تبدو هذه الخطط جيدة، إلا أنني سأنتظر لأرى إذا كان تحقيقها ممكناً". وسيتم توزيع التمويل الجديد على مستوى الأقاليم من قبل مجالس محلية موثوقة تقرر كمية المال التي ينبغي تقديمهــا للشباب المتزوجين حديثاً، ومقدار التمويل اللازم لمثل تلك المساعدات. وحاولت الإدارات السابقة توزيع المساعدات عبر قروض بعوائد منخفضة، وبدا أن *صندوق الرضا* سيعمل بنفس الطريقة. على كل حال تم تطبيق تلك الخطط أخيراً، إلا أن العامة بقوا ينظرون إليها على أنها تعويض عن الحرية الإجتماعية التي يتحسر عليها الكثير من الشباب الإيرانيين.

تم الــلجوء إلى خطــوات مشــابهة لزيادة شعبية النظام بعد ذلك. منها قيام مصــرف كيشــافارزي الزراعي الذي تمتلكه الدولة بتخفيض عوائد الإقراض في تشــرين الثاني إلى 9 بالمئة، وهو أقل بكثير من معدل التضخم. وجاء التخفيض من نســبة 13.5 بالمئة بعد أيام من قيام الحكومة الجديدة برئاسة أحمدي نجاد باستبدال

المدراء العامين لسبعة مصارف تمتلكها الدولة، بما فيها كيشافارزي، مما أشار إلى أن الرئـــيس الجديد يضغط باتجاه تطبيق جدول أعماله لتحقيق "العدالة الإجتماعية". وقال صادق خليليان، نائب وزير الزراعة، لوكالة الأنباء الإيرانية الرسمية إن الوزارة "تدمج" جزءاً من مواردها الخاصة مع موجودات المصارف لتوسيع الإقراض الخاص بالزراعة إلى عشرة أمثال ما هو عليه الآن.

## الأمن

لم تسمح كميات المال الكبيرة التي تتوافر من مبيعات النفط للنظام الإسلامي بتوظـــيف جـــيش مـــن البيروقراطيين وحسب، وإنما المحافظة على متانة الإقتصاد، وتقـــديم الدعم المادي لأسعار المواد الحيوية، وسمحت أيضاً لرؤساء الأجهزة الأمنية بتوســـيع حجـــم قواهم، وساعدهم في إحكام السيطرة على المعارضة والاستعداد لمواجهة أي اضطرابات واسعة النطاق يمكنها أن تخل باستقرار النظام.

أحـــد الأمثلة على ذلك يتمثّل في قوات الباسيج، وهي مرتبطة بفيالق الحرس الـــثوري الإسلامي، والتي ظهر أنها تنبعث من جديد في ظل إدارة الرئيس أحمدي نجـــاد. وكـــان المنشقون الإيرانيون بين أولئك الذين ادّعوا أن تسليح، وتدريب، وأعداد الباسيج ازدادت فجأة بفضل رعاية الرئيس الجديد، الذي يبدو أنه استطاع الحصـــول عـــلى تمويـــل أكبر لها. وأعلن الجنرال **ميراحمادي**، النائب الأول لقائد الباســـيج في طهـــران في 25 أيلول من العام 2005 عن إنشاء 2000 كتيبة جديدة ضمن قواته في القريب العاجل.

وربما يكون سبب استفادة الباسيج على وجه الخصوص من تلك الرعاية يتعلق بـــدور الباســـيج المزعوم خلال الحملة الرئاسية في تأمين الأصوات لأحمدي نجاد، والـــذي عـــيّن أيضاً في منتصف آب **حجة الله حيدر مصلحي**، ممثل القائد الأعلى لـــتلك القوات كمستشار له. لكن السبب الرئيسي ربما يكون ببساطة أن مثل هذا التوســـيع يساعد فعلاً في إحكام قبضة النظام على السلطة، لأنه يناط بالقوات التي يتم زيادة حجمها مهام خاصة في احتواء الشغب والاضطرابات الحضرية. وأصبح

ذلـــك واضحاً بشكل خاص في أواخر أيلول من العام 2005 عندما نفّذ أعضاؤها سلسلة من التدريبات الدفاعية داخل ثماني مدن عبر البلاد. ونقلت وسائل الإعلام الإيرانـــية عن رجل دين في الأهواز هو آية الله محمد علي موسوي-جزائري قوله: "إن هـــدف المـــرحلة الحالـــية مـــن التمريـــنات العسكرية مواجهة الاضطرابات [الحضـــرية]"، فيما أضاف أحد قادة الحرس الثوري، الذي عرّف عن نفسه باسم **راســـتيغار فقـــط**، بأنه ستكون هناك "عمليات لمواجهة الشغب والقلاقل الداخلية إضافة إلى عمليات الإغاثة والإنقاذ" (5) .

بالطبع يبقى مدى اتساع هذه القوى الأمنية سرياً، حتى بالنسبة للأشخاص الـــنافذين في النظام الذي لطالما افتقر إلى الشفافية. وقال قائد الباسيج الجنرال **محمد حجازي** لوكالة أنباء فارس في 14 أيلول إن القوات التي يترأسها تستطيع حشد أكثر من 11 مليون عضو عبر البلاد، وأضاف أن "أهم واجبات الباسيج هـــو ضمان الأمن الدائم، وتقوية بنية التطوير التحتية، وتجهيز قواعد المقاومة، [و] زيادة فرص العمل"، ووصف منع الرذيلة ونشر الفضيلة في المجتمع على أنها *مهمة مقدّسة* للباسيج. لكن الحجم الحقيقي للباسيج يعتبر مسألة غامضة جداً. ويقـــول المســـؤولون الإيرانيون دائماً إن العدد يصل إلى 20 مليوناً، لكن تلك ليست سوى تقديرات جوفاء تستند إلى ما صدر عن قائد الثورة آية الله الخميني في تشـــرين الـــثاني من العام 1979 بأن "البلد الذي يبلغ تعداد الشباب فيه 20 ملـــيوناً، ينبغي أن يكون فيه 20 مليوناً يحملون السلاح، أو 20 مليون جندي؛ وأن مـــثل هذا البلد لا يمكن تدميره أبداً". وأوردت دراسة صدرت عام 2005 عـــن مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية في واشنطن رقماً أكثر قبولاً يشير إلى أن عـــدد أعضاء الباسيج الفاعلين يصل إلى تسعين ألفاً؛ وهم الذين يمثّلون قوتهـــا الضاربة، والذين يدعمهم 300.000 من الإحتياطيين. وأضافت الدراسة أيضـــاً أن الباسيج تستطيع تجنيد ما يصل إلى مليون شخص لأن عضويتها تضم أيضاً الفتيان، والشيوخ وأولئك الذين أنهوا الخدمة العسكرية منذ وقت قصير. وقد يكون الرقم الحقيقي أكبر من ذلك، خصوصاً إذا تم أخذ طلاب الجامعات

والمجندين السابقين الذين ينضمون إلى صفوفها بعين الاعتبار.

بالمحصـــلة، هناك طرق مختلفة متعددة يستطيع أي نظام سياسي ثري استخدام أموالـــه لتعزيز قبضته على السلطة، وقد سمحت عائدات إيران النفطية للنظام الحالي بـــتفادي الانهـــيار الإقتصادي، وتوظيف عدد كبير من الناس في القطاع الحكومي المتضـــخم وتوســـيع الأجهـــزة الأمنية. ولكن إذا سمح ذلك لنظام معادٍ للولايات المـــتحدة بالإكتفاء ذاتياً، فكيف تؤثر تلك الوفرة المادية على تحدي إيران الخارجي لواشـــنطن؟ ومـــرة أخـــرى، لعبت عوائد النفط الضخمة دوراً محورياً هنا أيضاً، وموّلت برامج تسلح إيران التقليدية والنووية.

## الجيش

يـــتم استخدام عائدات إيران من النفط حالياً في تطوير قواتها المسلحة الهرمة، والـــتي مـــا زال معظمها مزوداً بأسلحة سوفيتية قديمة الطراز وأصبح من الصعب إبقاؤها في حالة فنية جيدة.

ولـــيس من قبيل المصادفة أن تبدأ القيادة الإيرانية نهجاً جديداً لتوسيع وتطوير قواتهـــا المسلحة بعد تحسن أسعار النفط. وازداد الإنفاق العسكري بشكل كبير في منتصف التسعينيات، مما سمح بزيادة عديد الجيش من 300.000 شخص عام 1993 إلى 345.000 عـــام 2004 [6]. وتطلعـــت طهران للخارج أيضاً بعين ثاقبة، وبدأ النظام منذ نهاية التسعينيات بالضغط على موسكو لبيعه درعاً دفاعياً يمكن أن يحمي منشآته العسكرية الصناعية من هجمات معادية، وفي كانون الأول من العام 2000، وفي ذروة ارتفـــاع أسعار النفط، اتفقت روسيا وإيران على إطلاق برنامج جديد طويـــل الأمـــد للـــتعاون السياسي والعسكري. وفي نهاية الزيارة التي قام بها وزير الدفـــاع الروسي **إيغور سيرغييف** إلى طهران والتي استغرقت ثلاثة أيام، أعلن عن بدايـــة "فصـــل جديد من علاقتنا يتمثّل باستئناف التعاون العسكري بين موسكو وطهـــران"، فـــيما وصـــف وزير الدفاع الإيراني **علي شمخاني** الزيارة بأنها "يوم تاريخي". وبعد ثلاثة شهور، وفي منتصف آذار، قام الرئيس محمد خاتمي بزيارة إلى

موســكو استغرقت أربعة أيام، ووقع صفقة "اتفاقية إطار عمل" لشراء الأسلحة، والتي قدّر الخبراء العسكريون الروس قيمتها بحوالى 7 مليارات دولار.

استمرت العلاقات بين إيران وروسيا بالتفاعل، وفي 1 تشرين الأول من العام 2001، وصــل شمخــاني إلى موسكو للتفاوض حول صفقات أسلحة أخرى تصل قيمــتها إلى 300 ملــيون دولار في الســنة. وقبل أن يغادر، قال شمخاني في مؤتمر صــحفي في طهران إنه سيناقش خلال تلك الزيارة قضايا عسكرية ثنائية تتضمن توقــيع صفقات أسلحة، والتطورات في بحر قزوين، إضافة إلى الضربات العسكرية الأميركــية المحتملة لنظام طالبان في أفغانستان. وقال للمراسلين: "سنوقع صفقات لإحياء العقود العسكرية التي تم إيقافها سابقاً [لأن] تعاوننا الدفاعي مع روسيا يقع ضــمن إطــار الإتفاقــيات الدولية". وكرر أحد المسؤولين الروس، وهو **أندري نــيكولايف**، رئيس لجنة الشؤون الدفاعية في مجلس الدوما تلك الآراء، وادّعى أن "روسيا ستزوّد إيران بأي أسلحة دفاعية تحتاجها لحماية أمنها. وستنفذ روسيا كل العقــود التي وقعتها مع إيران". وأضاف أن "إيران وروسيا قوتان إقليميتان تلعبان دوراً محوريــاً في ضمان السلم والأمن في المنطقة". وفي ذلك الوقت، كان مراقبون مســتقلون يقدّرون أن إيران أصبحت المشتري الأكبر في العالم للمعدات العسكرية الروســية بعد الهند والصين، وأنها ابتاعت ما تصل قيمته إلى 4 مليارات دولار من البرامج والتقنية والخدمات العسكرية منذ العام 1989.

مــن المــثير أيضاً أن برنامج الفضاء الإيراني انطلق بقوة عندما توافرت نقود كافــية لــتلك المشــروعات المكلفة من عائدات النفط. وتم إطلاق نتاج التعاون الإيــراني-الروســي، والمتمثل في قمر الأبحاث الصنعي المسمّى "سينا-1"، وبكلفة بلغــت 15 ملــيون دولار، لــلمرة الأولى في تشرين الأول من العام 2005، ويتم اســتخدامه حالــياً لالتقاط صور لإيران ومراقبة الكوارث الطبيعية والحصول على معلومــات حول حالة المحاصيل الزراعية والمصادر الطبيعية للبلاد. وكان ملاحظاً أيضاً قول مدير عام الصناعات الكهربائية الإيرانية **إبراهيم محمود زاده** إنه بالرغم مــن إزاحــة الستار عن المشروع عام 1998 إلا أن بناء القمر الصنعي لم يبدأ فعلاً

ســوى عام 2002، عندما بدأت عائدات النفط بالتدفق إلى صناديق الحكومة. و لم يــبدُ أنه يفكر بأنه سيكون من الصعب الحصول على التمويل في المستقبل، وشدّد عــلى أن القمــر الصنعي لا يمثّل سوى الخطوة الأولى من برنامج إيران الفضائي، وركّز على أن "القمر الصنعي يزن 170 كيلوغراماً ويحمل آلة تصوير، ولهذا يمكن اعتــباره نموذجــاً أولــياً في ما يخص المعرفة التقنية والخبرة اللازمة لبنائه". وعندما وقّعت روسيا، في كانون الثاني من العام 2005، عقداً مع طهران لبناء قمر "الزهرة" الصنعي للاتصالات، والذي من المتوقع أن يتم إطلاقه في منتصف عام 2007، كان يــبدو بشكل متزايد أن برنامج الفضاء الإيراني سيحمل بعض الأهداف العسكرية أيضاً.

يســتطيع الــنفط، بطــريقة مخــتلفة، أن يساعد طهران على تأمين المعدات العســكرية التي تحتاجها بشدة، وعوضاً عن دفع قيمتها بالنقد الأجنبــي الآتي من عائدات النفط، يمكنها أن تعرض تقديم إمدادات منه. ومنذ عقد التسعينيات، على ســبيل المثال، حصل الإيرانيون على صفقات أسلحة من أوكرانيا مقابل إمدادات الــنفط، وهــناك اعتقاد سائد الآن بأن الحكومة الأوكرانية عرضت مؤخراً تزويد طهــران بكمــيات كبيرة من دبابات تي-72 والأنظمة الدفاعية أس-300 الفائقة التطور بصفقات لم تمنع تنفيذها سوى الضغوط الأميركية القوية.

في تشرين الثاني من العام 2005، نقلت المجلة الألمانية **ديرشبيغل** عن مصادر لم تســمّها في الاســتخبارات الغربــية قولها إن إيران عرضت على كوريا الشمالية تــزويدها بالنفط والغاز الطبيعي مقابل مساعدتها في تطوير صواريخ نووية. وسافر مســؤول إيراني بارز إلى بيونغ يانغ خلال الأسبوع الثاني من تشرين الأول لتقديم العــرض، واستشــهدت المجلــة بقول تلك المصادر إن ردّ كوريــا الشمالية كان نووياً (7).

والــبلد الآخر الذي يقايض السلاح بالنفط هو الصين. ففي حزيران من العام 2004، اتهــم تقرير جديد للكونغرس الأميركي بكين بنقل التقنية النووية إلى إيران مقــابل إمــدادات الــنفط. وقالــت لجنة مراجعة السياسات الأمنية والإقتصادية

الأميركية-الصينية، في تقريرها السنوي، إن الخبراء الصينيين أشرفوا على بناء مرافق تخصيب اليورانيوم في إيران، وادّعت لاحقاً أن مثل تلك الأعمال تعرّض الأمن القومي الأميركي لأخطار جدّية. وشدّد التقرير على أن: "فشل الصين المستمر في كبح نشاطاتها المتعلقة بالحظر النووي يشكل خطراً على الأمن القومي للولايات المتحدة"، وأضاف بأن "المساعدة التي تقدمها الصين في برامج تتعلق بأسلحة الدمار الشامل لبلاد معينة مستمرة، رغم الوعود المتكررة بإنهاء مثل تلك النشاطات والأعباء الكبيرة للعقوبات الأميركية عليها". وتابع التقرير قائلاً إن "أحد التفسيرات المحتملة لتاريخ الصين في نقل التقنية النووية إلى بلاد مثل إيران والعراق وليبيا، وهي بلاد مدرجة على قائمة وزارة الخارجية لرعاة الإرهاب، تتمثل في اعتماد الصين المتزايد على نفط الشرق الأوسط". ونقل التقرير عن مقالات صحفية أن الشركات الإيرانية تحصل على مواد من الصين وأماكن أخرى لاستخدامها في منشآت إنتاج الأسلحة النووية السرية، وأنه تم رصد حوالى 50 خبيراً صينياً يعملون في منجم اليورانيوم في سغند، والذي يمكنه إنتاج المواد الأولية اللازمة لصناعة القنبلة النووية.

ولا يمكن تقدير حجم الدعم العسكري الذي تلقته إيران من بكين، ولكن معظم الخبراء يعتقدون أنها حصلت على مقاتلة أف-8 (حوت الزعنفة) ومساعدة تقنية كبيرة لبرنامج إيران للصواريخ بعيدة المدى، والتي تقول مصادر مستقلة إنه شهد "نمواً مثيراً" في السنوات القليلة المنصرمة. ويقال إن إيران، ونتيجة المساعدات التي تلقتها جهودها من الصينيين والروس والكوريين الشماليين، أحرزت "نجاحاً معقولاً" في إنتاج تقنية منخفضة المستوى، واكتسبت خبرة تغطي حاجتها لإنتاج أنظمة دفاعية أقل تطوراً خاصة بها(8). ويعتقد خبراء الدفاع الغربيون أيضاً بأن إيران ستحصل على المزيد من الخبرات التقنية في أنظمة الصواريخ البالستية من الدعم الذي تقدمه روسيا لبرنامجها الفضائي.

ولا يوجد ما هو جديد في درجة اعتماد النظام الحالي على مبيعات النفط لشراء الأسلحة، حيث إن الشاه استخدم أيضاً عائدات إيران النفطية الهائلة في

أواخر الستينيات لتمويل بناء جيشه الكبير، إضافة إلى برنامج صناعي طموح ولكنه غـير واقعي. وبعد بدء الشاه حملة للاستفادة من عائدات النفط الإيراني، وظهور نقـص في العـرض العـالمي، أصبح نظام الشاه ثاني أكبر مصدّر للنفط في منطقة الخليج، وتضاعفت عائداته النفطية بين عامي 1971 و1972 من 885 مليون دولار إلى 1.6 مليار دولار، ووصل معدل إنتاجه غام 1978 إلى 5.9 مليون برميل يومياً. وسـاعد ذلك نظام الشاه في العام 1972 على شراء مقاتلات أف-14 الجديدة من واشنطن، إضافة إلى تشكيلة كبيرة من المعدات القيمة والمتطورة للغاية من الترسانة الأميركـية، واستطاع أيضاً توسيع حجم قواته المسلحة من 225.000 شخص عام 1971 إلى 385.000 شخص بحلول العام 1975.

## النقد الأجنبـي والبرنامج النووي

سمحـت الثروة النفطية الهائلة للشاه بالسعي إلى إقامة برنامج نووي للأغراض العسـكرية، وكـان هناك دليل على قيام علمائه في منتصف السبعينيات بمحاولة تطوير رأس حربـي نووي، رغم قيام **أكبر اعتماد** الذي كان حينها رئيس منظمة الطاقـة الـنووية في إيران بنفي تلك المعلومات. ومعروف عن حكومة الشاه على وجـه الخصوص أنها ناقشت خططاً مع تل أبيب لتطوير صواريخ أرض-أرض من طـراز **أريحا** لتحمل رأساً حربياً إيرانياً مفترضاً، فيما درس العلماء في مركز طهران للأبحـاث الـنووية ليس تصميم الصواريخ وحسب، وإنما الطرق للحصول على البلوتونـيوم الـذي يمكن استخدامه في تصنيع الأسلحة، والذي يمكن تصنيع مادة القنـبلة الانشـطارية منه أيضاً. ورغم أن القيام بتلك الأبحاث الأولية كان مكلفاً جـداً، إلا أن وصـول البرنامج العسكري النووي الملكي إلى مراحل متقدمة دون عـائدات نفـط كبيرة يبقى موضع تساؤل، وقد تراجع بقوة قبيل انطلاق مرحلة التنفيذ.

يعود اهتمام الشاه ببناء برنامج طاقة نووي للأغراض السلمية إلى الوقت الذي أصـبح فيه من الممكن بناء مثل هذا المفاعل. ففي العام 1963، لم تتجاوز عائدات

إيـــران مـــن مبيعات النفط مبلغ 372 مليون دولار، ولكن الرقم ارتفع عام 1969 ليصل إلى 791 مليون دولار، وأمر محمد رضا شاه في ذلك الوقت بتنفيذ عدد من الدراسات لتبيان إمكانية بناء سلسلة من محطات الطاقة النووية التي ستتيح لإيران، عند إنجازها، التقليل من الاعتماد على المشتقات النفطية المستوردة. وبدأ العمل في محطة بوشهر للطاقة النووية في العام 1974، عندما وصلت أسعار النفط إلى ذروتها؛ وفي الوقت الذي تم فيه تعليق العمل فيها، عشية الثورة الإسلامية عام 1979، كان قـــد تم صرف مليارات الدولارات على ذلك المشروع. واستؤنف العمل في تلك المحطـــة غـــداة انتهاء الحرب الإيرانية-العراقية، والتي تعرضت خلالها محطة بوشهر للقصف ست مرات مما أصابها بأضرار كبيرة. ووقّعت روسيا في العام 1995 عقداً مع إيران بقيمة 800 مليون دولار لإنجاز مفاعل الماء الخفيف بقوة 1000 ميغاوات، إضـــافة إلى احتمال تقديم وحدتين حديثتين من طراز في-في-إي-آر-440. ولكن الحكومة الإيرانية كانت ببساطة تفتقر طوال تلك السنوات للمال الذي يسمح لها بمـــتابعة العمل في بوشهر، ولهذا لم تشهد المحطة سوى بعض التقدم. واستمر الأمر عـــلى حالـــه لغايـــة العام 2000 حتى حصلت الحكومة الإيرانية مرة أخرى على كمـــيات كبيرة من النقد الأجنبـــي الذي سمح لها بتسريع العمل في المحطة بشكل كبير، وأشارت طهران في بداية آذار من العام 2003 إلى انتهاء حوالى 70 بالمئة من الأعمـــال في بوشـــهر، وأنه من المتوقـــع أن يبدأ المفاعل بالعمل في آذار من العام 2004. لكـــن تـــاريخ إنهاء الأعمال في بوشهر تأخر لاحقاً سنة كاملة، بسبب ما يفـــترض أنه صعوبات تقنية، ويُتوقع الآن أن يبدأ بالعمل عام 2007 رغم أن هذا الـــتاريخ قد يؤجل شأنه شأن مواعيد كثيرة غيره. ولكن مهما تأخر موعد دخول المحطة في الاستخدام، إلا أنها تستهلك بلا شك كميات كبيرة من عائدات النفط.

ارتبطـــت وتـــيرة البـــناء في بوشهر إضافة إلى برنامج نظام طهران النووي بمســـتويات أسعار النفط. وكان ارتفاع أسعار النفط بعد العام 1999، على وجه الخصوص، يعني أن هذا البرنامج لن يتحرك بعد الآن بخطوات بطيئة هادئة، ولكن بسرعة كبيرة جداً كانت صعبة جداً، إن لم نقل مستحيلة، قبل ذلك.

يقـــدّم مجمّـــع ناتنز الضخم المخصص لتخصيب اليورانيوم أحد الأمثلة على ذلك. وجاء أحد التقديرات حول الكلفة المرتفعة لهذا المشروع من طول المدة التي يســـتغرقها بـــناؤه. ويتم بناء هذا المشروع في منطقة صحراوية قاحلة، ويقال إنه انطلـــق عـــام 2000، وأن إنجازه لن يتأخر عن العام 2003 أو نحو ذلك بعد قيام مـــنظمة منشـــقة بالكشف عن الموقع في آب من العام 2002. وحتى عندها كان المجمّـــع بعيداً عن الإنجاز نظراً للحاجة إلى إنشاء مرافق تقنية إضافية. ويحتاج مثل هـــذا المشروع الضخم لمبالغ هائلة بالمعايير المالية. ويوافق معظم الخبراء على الرقم الذي قدّمته قوى معارضة حول تكاليف هذا المشروع التي تبلغ حوالى 300 مليون دولار، ولكنّ آخرين يتوقعون أن تصل الكلفة إلى مليار دولار، والذي يعتبر تقييماً أكثر واقعية.

وقدّمـــت تلـــك المنظمة المعارضة، المعروفة باسم **مجلس المقاومة الوطنية في إيـــران**، في المؤتمـــر الصحفي الدولي الذي عقدته في واشنطن، ما اعتبرته *قصة من الداخـــل* حـــول كيفية تمويل هذا المعمل، وهي رواية حازت على قبول المراقبين المستقلين. وادّعى مجلس المقاومة الوطنية في إيران أن معظم مبلغ 300 مليون دولار لـــتمويل هـــذا المشروع جاء بشكل خاص من مجلس الأمن القومي، والذي أبقى أعضـــاؤه المعمل خارج إشراف قسم الميزانية والتخطيط. وادّعى المجلس أيضاً أنهم قـــاموا بذلك باستخدام شركة واجهة تدعى شركة **كهرباء كايليو** التي تم إنشاؤها خصيصاً لهذا الغرض، ويقع مقرها في طهران، وكانت أيضاً جزءاً من المواجهة بين مفتشـــي الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمسؤولين الإيرانيين في صيف العام 2003. وتتم إدارة تلك الشركة بإشراف كل من **داوود أغجاني** المسؤول البارز في النظام، والذي يشغل أيضاً منصب المدير العام لمشروع نووي إيراني آخر مسؤول عن بناء مفـــاعل الماء الثقيل في آراك، **وغلام-رضا آغازاده** رئيس وكالة الطاقة الذرية في إيران، والذي يقوم بزيارات مستمرة إلى الموقع كل شهر لمتابعة التقدم في الأعمال.

تبقى هناك مسألة كلفة برنامج الأسلحة النووية والتي ستبقى مرتفعة حتى إذا عمل مجمّع ناتنز بأقصى طاقته نظراً لتكاليف إنتاج الوقود النووي الذي يتم تصنيعه

في عـــدّة مواقع أخرى إضافة إلى تلك الموجودة في ناتنز. ويعتقد بعض علماء الذرة الــروس، عـــلى سبيل المثال، أن تبر اليورانيوم الإيراني ليس مناسباً لإنتاج الوقود النووي، ولهذا ستكون كلفة الجهود المحلية لإنتاج اليورانيوم المخصّب أعلى بضعفين أو ثلاثـــة مـــن الكلفة العادية. ونُقل عن **ستانيسلاف غولوفنسكي**، نائب رئيس شركة **تفيل** الروسية، التي تنتج الوقود النووي لمحطات توليد الطاقة الكهربائية، قوله إن احتياطـــيات إيـــران مـــن اليورانيوم "ضئيلة"، وأضاف أن "كلفة استخراجه" ســـتكون مـــرتفعة جداً لجعل مثل هذا المشروع مقبولاً من الناحية المادية. ويقول مهـــندس الطاقـــة النووية الروسي هذا إن كلفة استخراج اليورانيوم تقع في ثلاثة فصول جودة متمايزة، وأن تصنيف اليورانيوم الإيراني يدخل في أقلها[10].

لا يشـــد الـــنفط الإيـــراني من عضد نظام الملالي بكل هذه الطرق المختلفة وحسب، وإنما له مضاعفات على دول أخرى تعتبرها واشنطن أعداء إقليميين لها. ويـــثير الإيرانـــيون، بتمويلهم لبرامج التسلح تلك، اهتمام الحكومات الأخرى في الشـــرق الأوســـط التي تساورها الشكوك أيضاً حيال الدوافع الأميركية. وحثّت عائدات النفط الإيراني الكبيرة بهذه الطريقة منافسين آخرين لواشنطن على الانحياز إلى طهـــران. وإحدى تلك الدول هي سورية، وهناك طريقتان متمايزتان يستطيع بهما النفط الإيراني تقويض التهديدات الأميركية تجاه دمشق.

## التحالفات العسكرية

تقـــوم طهران ببناء قوتها العسكرية باستخدام عائدات مبيعات النفط، وتحاول إغـــراء دمشـــق عـــلى الدخول معها في حلف دفاعي يهدف إلى إعاقة أي عمل عســـكري أميركي في المستقبل. وتم تشكيل هذا *التحالف* بالفعل في 16 شباط من العـــام 2005، عـــندما واجهت الحكومتان الإيرانية والسورية إدارة بوش مباشرة بـــالإعلان أنهما وقعتا اتفاقية دفاع مشترك للتصدي للتهديدات المشتركة التي يشعر الطـــرفان أنها تُحدق بهما. وتم الإعلان عن الخطوة، التي أصابت الكثير من المراقبين بالدهشـــة، بعـــد اجتماع في طهران بين النائب الأول الرئيس الإيراني **محمد رضا**

عـــارف ورئيس الوزراء السوري **ناجي العطري**. وقال العطري في نهاية المحادثات: "في هـــذه المـــرحلة الحساســـة، يحتاج البلدان إلى جبهة موحدة نظراً للتحديات الكثيرة"، وأضاف أن "هذا الاجتماع، الذي يجري في هذه المرحلة الحساسة، مهم خصوصـــاً لأن ســـورية وإيران تواجهان تحدّيات كثيرة ومن الضروري بناء جبهة موحـــدة". وصـــدرت آراء مشـــابهة عن عارف، الذي أضاف: "نحن مستعدون لمساعدة سورية على كل المستويات لمواجهة كل التهديدات".

إذا نجحـــت طهران في المستقبل في تطوير رؤوس حربية نووية، سيدفع ذلك دمشق بكل تأكيد إلى إقامة علاقات أقوى بكثير مع إيران، والسعي للحصول على درع حمايـــة تحت مظلتها النووية. والواضح أنه ستكون لمثل هذا التطور تداعيات عســـكرية خطيرة بالنسبة للأميركيين، ولن يكون أقلها إعاقة قيام الجيش الأميركي بغزوات داخل الأراضي السورية في حال دعت الحاجة إلى ذلك، تماماً كما حدث في عـــدّة مناسبات في السنوات الأخيرة عندما شن الإسرائيليون – أو كانوا قاب قوســـين أو أدنى من شنّ – غارات على سورية انتقاماً من رعاية دمشق المزعومة للعـــنف ضـــد إسرائيل [11]. ولم تمر هذه التداعيات المحتملة دون ملاحظة من قبل معلقـــين أميركيين مثل **توماس دونلي**، المحلل في معهد المؤسسات الأميركية "غير-المحـــافظ"، الـــذي كتب أنه بمجرد امتلاكها القدرة النووية "ستوسع إيران من قوة ردعها، سواءً مباشرة أو بالنيابة عنها، عبر مجموعة من الدول والعوامل الأخرى عبر المـــنطقة. وســـيكون ذلك مشابهاً لقوة الردع الواسعة التي تمتع بها حلفاء الولايات المتحدة خلال الحرب الباردة" [12].

ويمكـــن رؤيـــة الاهتمام الأميركي *بتغيير النظام* في سورية من هذا المنظور. وطالبـــت بعض الفصائل السياسية في واشنطن، منذ سقوط صدام حسين، باعتماد سياسة خارجية أقسى ضد الحكومة السورية، والتي يعتبرها الكونغرس داعماً رئيسياً للإرهـــاب في المـــنطقة. وفي منتصف تشرين الثاني من العام 2003، أقرّ الكونغرس قانون محاسبة سورية واستقلال لبنان الذي يدعو دمشق إلى "إيقاف الدعم السوري للإرهـــاب، وإنهـــاء احـــتلالها للبنان، والتوقف عن تطوير أسلحة الدمار الشامل،

وإيقـــاف مســـتورداتها غـــير الشرعية من النفط العراقي، وإرسال الشحنات غير القانونـــية مـــن الأسلحة والمعدات العسكرية الأخرى إلى العراق". ويتهم القانون سورية أيضاً بأنها "مسؤولة عن الهجمات التي يقوم بها ... ...والجماعات الإرهابية الأخرى التي تحتفظ بمكاتب أو منشآت أخرى لها في سورية"، ويمنع أيضاً بيع المواد مـــزدوجة الاستخدام — سلع يمكن استخدامها في البرامج المدنية إضافة إلى تطوير أسلحة الدمار الشامل — إلى دمشق.

ومن المحتمل أن تنظر واشنطن إلى تقويض حكم الرئيس الأسد كردّ فعل غير مباشر على برنامج إيران النووي، والذي يعتبر أكثر تقدماً مما كان يعتقد من قبل، والذي يعرف صقور الإدارة الأميركية أن التعامل معه بالقوة العسكرية وحدها لن يكـــون سهلاً أبداً [13]. وربما يعكس مثل هذا الاهتمام الأميركي *بتغيير النظام* في ســـورية قلقاً من انبعاث محور جديد مناهض لأميركا وإسرائيل والذي قد يتمخض عنه سيناريو بالغ السوء في حال نجح الإيرانيون في تطوير رؤوس حربية نووية.

لقـــد سمحت عائدات النفط لطهران بزيادة قدرات قواتها المسلحة التقليدية، وتطوير رؤوس حربية نووية مما سيدفع منافسين إقليميين آخرين للقوة الأميركية في الشـــرق الأوسط إلى التقارب منها، وتشكيل تحالفات جديدة. ولكن هناك أيضاً مـــناحٍ أخرى يستطيع بها النفط الإيراني المساعدة في شد عضد السوريين على وجه الخصوص.

## سورية والنفط الإيراني

أصـــبحت رغبة طهران في مقاومة الضغوط الأميركية على الأسد واضحة في خريف العام 2003. وفيما كانت واشنطن تدين دمشق علناً، أعرب الإيرانيون عن تحديهم للضغوط الأميركية ووعدوا في تشرين الثاني بمساعدة سورية ضد تأثير أي عقوبات أميركية محتملة. وأعلن محسن مردمادي عضو لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في مجلس الشورى "إيران مستعدة لتقديم المساعدة إلى سورية في المجالات كافـــة، وخصوصاً في قطاع النفط"، وكان ذلك تحدياً واضحاً للسياسة الأميركية.

و لم تكــن كلماته جوفاء نظراً لوجود طرق مختلفة تستطيع بها إيران تقديم مساعدة قيّمة إلى سورية مما يشكل تحدّياً صارخاً للنفوذ الأميركي في الشرق الأوسط.

يســتطيع الإيرانيون مساعدة سورية إذا حثّت واشنطن دولاً أخرى بالعدول عــن الاستثمار في صناعة النفط السورية أو حتى شراء نفطها الخام. وفي مثل هذا الســيناريو، تســتطيع طهران تقديم خبرتها التقنية الخاصة لدمشق في سبيل تطوير احتياطيات النفط المتضائلة في سورية. وليس خفياً أن موقف سورية هش أمام مثل تلــك الضغوط، وخصوصاً أن حكومتها بذلت جهوداً كبيرة في السنوات القليلة الماضــية لــزيادة إنــتاج النفط، ولكنها في الوقت نفسه تعتمد على الاستثمارات الأجنبــية للقيام بذلك. ورغم أن الجهود الحكومية لجذب شركات النفط الدولية أثمــرت عن بعض النتائج، واستقطبت بعض الشركات الرائدة مثل شل، وتانغنيكا الكــندية، وبترو-كندا، وغلفساندز الأميركية للنفط، وسي-أن-بي-سي الصينية لــتطوير حقــل حبيــب، إلا أن انسحاب شركات أخرى ألقى بظلاله على هذه الــنجاحات الصغيرة بطبيعة الحال، والتي إما لم تستطع إيجاد النفط والغاز بكميات كبيرة أو أنها انحنت أمام الضغوط السياسية من واشنطن. وتتضمن بعض الشركات الــتي انســحبت من السوق السورية إكسون-موبيل، وكونكو-فيليبس، وديفون للطاقــة فيما هناك تقارير أيضاً عن قيام شركة بترو-كندا ببيع حصتها في شركة النفط الوطنية السورية ***الفرات للنفط***.

وبالــرغم من اعتمادهم على التقنية الغربية لتطوير حقولهم، سيكون بمقدور الإيرانــيين مساعدة صناعة النفط السورية إذا واجه النظام السوري رحيلاً جماعياً للاستثمار الأجنبي، تماماً كما ساعدت طهران أيضاً أنظمة أخرى عبر العالم والتي لم تكــن صــديقة كذلك للولايات المتحدة. وفي تشرين الثاني من العام 2005، على سبيل المثال، أعلن مسؤول بارز في حقل بارس الجنوبــي ويدعى **أشكار إبراهيم-أصــل** أن شــركة بتروبارس الإيرانية مستعدة للمشاركة في تطوير حقل نفطي في خلــيج فترويــلا حالما يتم الانتهاء من إعداد العقد اللازم. وكانت تلك الإتفاقية المــتعلقة بهذا القسم الخاص من حقل النفط العملاق، والذي يغطي 540 كيلومتراً

مـــربعاً، ويضمّ ما يصل إلى 18 مليار برميل من النفط الثقيل، جاهزة للتوقيع عندما زار وزيـــر الصناعة والمناجم الإيراني فنزويلا. وفي وقت مبكر من تلك السنة، وفي آذار تحديـــداً، وقعت بتروبارس وبتروليس-دو-فنزويلا عقداً مبدئياً حول مشروع نفطـــي في خليج فنزويلا إضافة إلى تطوير حقل مارسكال الغازي البحري وحقل نفطي آخر مع أربع كتل في المنطقة.

وإذا فرضت واشنطن عقوبات إقتصادية على دمشق تتضمن رحيل شركات النفط العالمية، يستطيع الإيرانيون عندها ليس عرض مساعدتهم على السوريين وملأ ذلك الفراغ وحسب، وإنما - على المدى الطويل - إمدادهم بنفطهم الخاص لجسر الفجـــوة بين العرض والطلب في سورية أيضاً. وفي السنوات القليلة الماضية، ترافق تـــراجع إنـــتاج الـــنفط في ســـورية مع تزايد الاستهلاك المحلي، وفيما كان هذا الاستهلاك من المشتقات النفطية يصل إلى حوالى 190.000 برميل يومياً في منتصف الثمانينـــيات، ارتفـــع عام 2003 إلى 279.000 برميل. وقلل هذا النمو السريع في الطلـــب قدرة سورية على تصدير النفط إلى الحدّ الذي تدور فيه الآن الصادرات الســـورية حـــول 200.000 برمـــيل يومـــياً. وإضافة إلى ذلك، وعلى اعتبار أن احتياطيات النفط المؤكدة في البلاد لا تتجاوز 2.5 مليار برميل، يتوقع معظم الخبراء أن تصـــبح ســـورية مستورداً غير منتج للنفط في العقد القادم. ولهذا السبب يجعل المســـؤولون في دمشق الإنتاج المحلي قضية هامة. وقال وزير النفط والثروة المعدنية إبراهـــيم حدّاد مثلاً إن مجلس الوزراء "شدّد على ضرورة إيلاء اهتمام قوي لإنتاج النفط والثروات المعدنية لتبديد المخاوف في السنوات القليلة الماضية حول انخفاض إنتاج النفط".

ورغـــم أنه من الصعب القول فيما إذا كانت طهران ستعمل على خرق نظام العقوبـــات الـــذي قـــد تفرضه الأمم المتحدة، إلا أن الحظر الذي تقوده واشنطن ســـيكون هدفاً رئيسياً للنظام الإيراني الذي يخشى ويستاء من النفوذ الأميركي في الشـــرق الأوســـط. وتزداد احتمالات فرض مثل تلك العقوبات في المستقبل. وفي تشرين الثاني من العام 2005، وصف الرئيس بوش كلاً من إيران وسورية *بالنظامين*

*الخـــارجين عن القانون*، وقال إن أي بلد يدعم الإرهاب يكون مذنباً بالقتل بنفس درجـــة أولـــئك الذين ينفذونه. وقال بوش: "نحن مصممون على منع الجماعات المـــتطرفة مـــن الحصول على دعم الأنظمة الخارجة عن القانون. وتمتلك دول مثل ســـورية وإيران تاريخاً طويلاً من التعاون مع الإرهابيين، ولا تستحقان أي صبر من ضحايا الإرهاب". ولم تتهم الولايات المتحدة سورية بالسماح للمقاتلين الأجانب بعبور حدودها إلى العراق لإذكاء التمرد ضد قوات التحالف وحسب، وإنما قالت أيضـــاً إن محققي الأمم المتحدة وجهوا أصابع الاتهام إلى مسؤولين أمنيين سوريين ولبنانـــيين في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري في 14 شباط من العـــام 2005. وهدّدت الولايات المتحدة وفرنسا في تشرين الأول اللاحق سورية علـــناً بفرض عقوبات إقتصادية عليها إذا لم تتعاون مع تحقيق الأمم المتحدة الرسمي بشـــأن اغتيال الحريري. وقال بوش: "الولايات المتحدة لا تفرّق بين أولئك الذين يـــنفذون الأعمـــال الإرهابية والذين يدعمونهم ويوفرون لهم الملجأ لأنهم مذنبون بشـــكل متســـاوٍ في الجريمة". وأضاف: "نحن مصممون على منع الدعم العسكري عنهم من أي بلد يستخدمونه كقاعدة ونقطة انطلاق لتنفيذ أعمالهم الإرهابية".

وبالطبع لا يشد أزر أي نظام أو حكومة هذا الدعم المادي الضيق الذي يشير إلـــيه هـــذا الفصل لغاية الآن. وتكتسب أي حكومة قوتها من مصادر أخرى مثل *الهيـــبة* أو *الاحـــترام* الذي تحظى به، أو من الشعور بالقبول الذي تلقاه من المجتمع الـــدولي. وفي كـــل الأحوال، يدعم امتلاك إيران لمثل تلك الاحتياطيات النفطية والغازية الهائلة من قوة ونفوذ النظام بطريقة تدق ناقوس الخطر في واشنطن.

## بعض أشكال الدعم الأخرى

### شعور إيران بالعزلة

إن اعـــتماد العالم الخارجي المتزايد على موارد إيران الطبيعية قد أنهى، أو حدّ عـــلى الأقل، من الشعور بالعزلة الدولية الذي أرخى بظلاله على البلاد منذ ثورة 1979. وربمـــا يعـــود سبب ذلك إلى الزيارات العالية المستوى التي يقوم بها وزراء

أجانب ووفود تجارية إلى البلاد، وإلى الحضور اللافت للشركات الأجنبية التي غالباً ما يتم تصويرها في وسائل الإعلام المحلية، ويستطيع الإيرانيون العاديون إقناع أنفسهم بسهولة أن بلدهم لم يعد منبوذاً كما كان في العقد الذي تلى الثورة. وربما يمكن عقد مقارنة مع زيارة **أنور السادات** إلى القدس في تشرين الثاني من العام 1977، واستقباله من قبل حشد كبير من الإسرائيليين المهلّلين؛ لأنها تمثّل "قبولاً" ما من العالم العربي كانوا يسعون إليه بشكل كبير. ولكن ربما لا يكون الأمر متعلقاً بأي زيارة أو وجود أي وفد أجنبي، وإنما بشعور الإيرانيين العاديين حول بلادهم: ربما ما تنطق به أفواههم، وليس ما تقوله الأخبار التي يسمعونها والمعلومات التي يحصلون عليها. ويستطيع معظم الإيرانيون توقّع حالة بلادهم كما يفعل معظم الوطنيين في أماكن أخرى من العالم، والذين يشاركونهم شعوراً مماثلاً حول حالة بلادهم.

لكن من الصعب شرح السبب الذي يجعل ذلك يساعد في تعزيز حالة النظام السياسي القائم، أو على الأقل جعله أكثر شعبية بين الإيرانيين العاديين. ومن جانب، يشعر معظم الإيرانيين العاديين بشبهة قوية من التدخل الأجنبي، وهذا ليس مفاجئاً في ضوء تاريخهم، نظراً لأن إيران تعرضت للغزو الأجنبي لما يزيد عن 2000 عام. فلقد اجتاح الإغريق القدماء البلاد وحطّموا القصر التذكاري الضخم في بيرسبوليس، وكذلك الإمبراطورية الفارسية أيضاً، والتي حكمت فيما مضى مساحات شاسعة من العالم لما يزيد عن 300 عام. ثم جاء الفتح الاسلامي، الذي حمل معه الإسلام إلى البلاد. ثم جاءت جيوش أجنبية أخرى، بما فيها قبائل المغول التي زحفت من وطنها الصين في الشرق في العصور الوسطى، واجتاحت كل ما وجدته أمامها من انكشارية عثمانية هاجمتها في القرنين السادس عشر والسابع عشر، وجيوش وبحرية روسيا القيصرية. وتبع ذلك دخول بريطانيا العظمى إلى بلاد فارس، والذي بدأ مع نهاية القرن التاسع عشر. وتنهّد محمد مصدّق خلال الأزمة مع بريطانيا حول قراره بتأميم شركة النفط الأنغلو-فارسية قائلاً: "بدأ كل ذلك مع الإسكندر الكبير".

ورغم أن الأمر قد يبدو متناقضاً، إلا أن معظم الايرانيين يكرهون بشدة العزلة التي يشعرون بأنها أحاطت ببلدهم بعد العام 1979. ويظهر ذلك واضحاً للزائر الأجنبي الذي يلقى الترحاب من أشخاص لا يعرفونه أبداً ويحيطونه بالكثير من الضيافة والكرم، والذي يتكون لديه بسرعة الانطباع بأنهم جميعاً تقريباً يفضلون رؤية علاقات أقوى وأوثق مع العالم الخارجي، وخصوصاً مع الولايات المتحدة بعد أكثر من ربع قرن من العزلة الدبلوماسية. وربما ظهر البرهان الأوضح لهذه الحفاوة الشخصية تجاه الغرباء خلال عملية الإغاثة الدولية التي تبعت الزلزال الضخم الذي هزّ مدينة بام الأثرية جنوب إيران في 26 كانون الأول من العام 2003، حين أُصيب عمّال الإغاثة الأميركيون الذين لعبوا دوراً هاماً في هذا الجهد بالدهشة نتيجة حسن الضيافة والود اللذين لقوهما.

وظهر سعي الإيرانيين للحصول على القبول الدولي جلياً في خريف العام 2002 عندما أثار استطلاع للرأي عاصفة سياسية. ووفقاً للمسح الذي قامت به ثلاثة معاهد منفصلة في 22 أيلول، أيّد 74.8 بالمئة من أصل 1500 إيراني جرى استطلاع أرائهم شكلاً من الحوار مع الولايات المتحدة، وقال نصفهم تقريباً إن سياسة واشنطن تجاه إيران "صحيحة إلى حدٍّ ما". وتسببت نتائج الاستطلاع بحدوث موجات من الصدمة في المؤسسة السياسية، وحوّلت السلطة القضائية مدراء مؤسسات استطلاع الرأي إلى المحكمة، واتهمتهم *بنشر أكاذيب لإثارة الرأي العام*. وتسببت هذه النتائج أيضاً باندلاع أزمة عندما دافع المجلس الذي كان الاصلاحيون يسيطرون عليه حينها، والذي أمر أصلاً بإجراء الدراسة، عن قرار المدراء بالنشر ودعا إلى إسقاط الاتهامات فوراً.

إذا كان الإيرانيون يتلهفون للحصول على هذا *القبول الدولي*، لماذا لا يسعى نظام طهران إلى تسوية الأمور مع واشنطن؟ ربما تكون الأسباب المحتملة وصف النظام للولايات المتحدة *بالشيطان الأكبر* منذ العام 1979، ولهذا يخاف الملالي من أن يؤدي أي تقارب مع أميركا إلى تفسخ العقائد السياسية لنظامهم إلى درجة ينهار معها الإطار العام بمجمله. ولكن لا يبدو أن ذلك هو السبب الرئيسي لأن

واشـــنطن رفضت الاستجابة لعدّة دعوات إيرانية بالحوار، وأهمها عام 1996 عندما عــرض رفســـنجاني على شركة النفط الأميركية كونوكو فرصة في صناعة النفط الإيرانــية والتي كان من شبه المؤكد أن تقود إلى علاقات أوسع بين البلدين [14]. وفي آيــار مـــن العام 2006، لم يرد البيت الأبيض على رسالة الرئيس الإيراني التي تــتكون من 18 صفحة وتطالب بإجراء محادثات مباشرة بين البلدين حول الملف النووي، رغم الدعوات ببحث العرض من شخصيات نافذة مثل **هنري كيسنجر**. وربمــا يكـــون أكثر أهمية من كل ذلك إصرار إيران على اعتماد لغة عدوانية تجاه إســـرائيل، وسلوك المتشددين في كلا البلدين والذين أعاقت مصالحهم الخاصة أي خطوات نحو التسوية.

لقـــد ساعد الاهتمام الدولي القوي بموارد إيران الطبيعية على الحدّ من شعور الإيرانـــيين العاديين بالعزلة عن العالم الخارجي، والتي كانت ستشكل تحدّياً واضحاً للنظام: تتحدث وسائل الإعلام الإيرانية، على سبيل المثال، كثيراً حول استكشاف وتطويـــر احتياطيات النفط والغاز الطبيعي، وقوة الاهتمام الذي تظهره الشركات والحكومـــات الأجنبية للفوز بتلك العقود. ولكن مهما كان انتشار تلك الأفكار واســعاً – ســـواء عبر وسائل الإعلام الجماهيرية، أو شفهياً أو حتى على مستوى *بديهـــي* أعمـــق – يستطيع الاهتمام الذي تثيره احتياطيات النفط والغاز الإيرانية المغرية جداً أن يساعد فقط في إزالة الإحساس بالعزلة.

يبدو ذلك مؤثراً لأنه عند النظر إلى الموضوع من زاوية أخرى سنجد أن قوة هذا الاهتمام الدولي لا تحدّ من عزلة إيران وحسب، وإنما تزيد من شيء آخر أيضاً ألا وهو هيبتها القومية.

## الموقع والهيبة

إذا اســـتندت هيـــبة الدولـــة، مثل هيبة الشخص، على إدراكها لموقفها بين نظـــرائها، سيكون هناك سببان أساسيان عندها تقلق بشأنهما إيران بشكل خاص حول موقعها. ويظهر السببان، وبطرق مختلفة، نتيجة لموقع إيران التاريخي الفريد.

فمـــن جهة، هناك احتمال أن يكون هذا الوعي مرتبطاً بعظمة الأمبراطورية الفارســية القديمة، والتي كانت أقوى إمبراطورية في العالم وأكثرها تقدّماً لغاية غزو الإســكندر الأكبر لها عام 334 قبل الميلاد، فلقد امتدت الأمبراطورية الفارسية من بحر إيجة إلى شبه الجزيرة الهندية، ومن البحر الأسود إلى النيل. وكان شعبها طموحاً جــداً بالتأكيد. ويقول المؤرخ هيرودوتس: "كانوا ينظرون إلى أنفسهم على أنهم مــتفوقون كــثيراً بكل شيء عن بقية البشرية. ويعتبرون أن الآخرين يقتربون من الكمال بدرجة اقترابهم هم منه" [15]. ويقال إن رؤى مثل هذا الماضي المجيد تتواجد في مكـــان ما من أذهان الإيرانيين المعاصرين، وعندما يعتبر أشخاص مهما كانوا — أو أمـــة — أنفســـهم حاملين لمثل هذا الإرث، فلا بد أن يكونوا قلقين جداً حول موقعهـــم في العالم المعاصر. ويبدو أن مثل تلك المقارنات كانت تجول بالتأكيد في ذهن الرئيس أحمدي نجاد عندما تكلم في نيويورك في أيلول من العام 2005 وأشار إلى إنكـــار حقـــوق إيـــران رغم أنها "أمة تمتلك تاريخاً من الحضارة يرجع لآلاف الســـنين. ويديـــن لنا العالم بالكثير من القيم الأخلاقية والإنسانية. وما زلنا نمتلك القـــدرة الكامـــنة لقيادة العالم إلى تلك القيم الطيبة. والشيء الوحيد الذي نريده لتحقيق هذا الهدف ليس فهم أنفسنا ولكن الإيمان بها".

وربمـــا يكون من السهل المبالغة في أهمية هذا النقاش، ليس لأن الأمبراطورية الفارســية القديمـــة بلغت أوجها قبل 2000 عام، ولكن لأنها فعلت ذلك قبل فجر الإســـلام. وتعتبر حقبة ما قبل الإسلام، بنظر المسلمين الأتقياء، وثنية ولا تستحق الاحترام لهذا السبب، تماماً كما لا يعترف المصريون المعاصرون بأسلافهم المتطورين بشـــكل اســـتثنائي والذين بنوا بعضاً من أعظم عجائب العالم. وربما تحتل صورة الأمبراطورية الفارسية القديمة لغاية الآن مكاناً لها في الوعي القومي الإيراني المعاصر، ممـــا يجعل من قضايا مثل *الهيبة والموقع* هامة على وجه الخصوص. ويعتبر الكثير من الإيرانـــيين، على سبيل المثال، أن هناك حقائق هامة لا تقبل الجدال على قيامهم، كأمـــة، بابتكار أول نظام بريدي، وبولو، وحقوق إنسان، وتقويم، ونبيذ، وخيوط غـــزل، وسفن وعطور؛ وستصيبهم الدهشة إذا شكك أي شخص بذلك. ويصبح

ذلـــك واضـــحاً في كل أنواع المواقف اليومية. وعندما تم نصب شاشة تلفزيونية خارجية عملاقة في إحدى ساحات طهران، وتقاطر مسؤولون مختلفون لافتتاحها، ارتفعـــت الأصـــوات متذمرة من تلك الضجة حول جهاز تلفاز ياباني فيما قدّمت إيران للعالم العديد من الأشياء الأكثر قيمة. ويدّعي الإيرانيون اليوم أيضاً، وبنفس التقليد، أنهم ينتجون أفضل أنواع السجاد، والكافيار، والفستق، والرمّان، والتحف الصغيرة وبالطبع سلعة هامة أخرى ألا وهي النفط.

ربمـــا يكـــون الســـبب الأكثر أهمية حول اهتمام الإيرانيين الخاص بموقعهم ومنزلـــتهم - كمـــا هـــو مذكور سابقاً - هو أن بلاد فارس عانت على نحو غير اعتـــيادي من الغزو، والإستعباد، والإستغلال الأجنبـــي ومن غير المحتمل أن تعاني أي أمـــة لهـــذا الحـــدّ دون أن تصبح مدركة لموقعها. وبالطبع، ليست تلك نتيجة حتمية، لأن الأمة أو الشخص يستطيع ببساطة الإعتياد على أن يكون في مثل هذا الموقـــف المؤســـف، أو أن ينـــتهي به الأمر غير مكترث لما يعتقده الآخرون عنه. وأصبحت كوريا الشمالية، على سبيل المثال، التي عانت لقرون أيضاً من هجمات مـــتكررة، أحد أكثر الأنظمة عزلة في العالم وربما كانت لا تبالي بتاتاً بهيبتها وإنما تركّـــز عـــلى الدفاع عن نفسها. وفي حالة إيران، بكل الأحوال، ربما تكون تلك الأحـــداث التاريخية الأخيرة، إضافة إلى تلك التي جرت في سالف العصر والزمان، أكثر أهمية في شرح قوة اهتمامها بمركزها بين الأمم الأخرى.

وأصـــبح وعي إيران لهيبتها وموقعها واضحاً من المصطلحات والمفردات التي تســـتخدمها قـــيادتها. وأصبحت لغة أحمدي نجاد، منذ توليه مهام منصبه، مشبعة بالإشارات إلى *المساواة وعدم المساواة* في المكانة، وادّعى أن منع إيران من تخصيب اليورانيوم سيمثّل حالة من "التمييز النووي" التي تفرضها "بعض الدول القوية [التي] تـــتخذ مـــنهجاً تمييزياً". وتابع يقول إنه ينبغي "وجود حقوق متساوية للشعوب والأمـــم في العلاقـــات الدولية"، وهذا يعني أن "الوصول [إلى تقنية سلمية لإنتاج الوقود النووي] لا يمكن تقييده بالبعض [الذين] يحرمون معظم الأمم منها ويقومون بتشكيل احتكارات إقتصادية، ويستخدمونها كأداة لتوسيع هيمنتهم".

وتكرر هذه اللغة، بطريقة ما، ما كان يقوله قائد إيراني آخر وقف قبل عقود مضت أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك للدفاع عن قضية مختلفة لإيران. وفي خطاب تلقّاه الآخرون بطريقة أفضل من كلمة أحمدي نجاد الصاخبة في أيلول من العام 2005، جادل محمد مصدّق بأن تأميم شركة النفط الأنغلو-إيرانية عمل مبرر لأن الملكية البريطانية للشركة تفرض شكلاً من "العبودية الإقتصادية على أمة مضطهدة، والتي تعاني أحوالاً شديدة البؤس دون توافر أهم ضروريات الحياة". ولنفس هذا السبب، يشير الإيرانيون العاديون في الشوارع بسرعة إلى المعايير المزدوجة حول برنامج إيران النووي، والتي وصلت إلى حدّ انتهاك كرامة البلاد. وقال محرر إصلاحي في إحدى صحف طهران الناطقة باللغة الإنكليزية إلى مراسل أميركي: "إنها معايير مزدوجة، وإذا كان التوقيع على معاهدة منع إنتشار الأسلحة النووية يعتبر مفتاح الدخول إلى ما يسمّى بمجموعة الأمم المتحضرة، لماذا إذاً لم يتم فرض عقوبات بحق إسرائيل؟" (16). وسأل أحد الطلاب الإيرانيين الشباب ببساطة مراسلاً غربياً آخر: "لماذا تمتلك الولايات المتحدة، وبريطانيا وإسرائيل أسلحة نووية، ونحن لا؟" (17).

يبدو أن اعتبارات *الهيبة* تلعب دوراً فائق الأهمية في تشكيل القرارات السياسية العالية المستوى في طهران أكثر مما هو معروف في الغرب. وربما تكون، على سبيل المثال، السبب الأهم في سعي إيران لامتلاك الأسلحة النووية، لأن *القنبلة* في النهاية لست سوى رمز للموقع الوطني بالنسبة لعضوين على الأقل في *النادي النووي* هما بريطانيا وفرنسا، واللتان سعتا لامتلاك القوة النووية تعويضاً عن خسارتهما إمبراطوريتهما في السنوات التالية للحرب. ويستطيع الإيرانيون، بالمحصلة، الاهتمام بأي مخاوف تتعلق بأمنهم القومي ببناء صلات سياسية أوثق مع روسيا أو الصين، والتي ستوفر عليهم كلاً من التكاليف الكبيرة والخلاف الدولي الذي نشأ عن جهودهم تلك.

أحد الأمثلة عن الاستخفاف بهذا العامل أو حتى التغاضي عنه أحياناً بشكل تام في الغرب هو النزعة إلى رفض ادعاء إيران بأنها تسعى لبناء برنامج طاقة نووي

سلمي حتى توفّر المزيد من نفطها للتصدير. ويقول الأميركيون على وجه الخصوص إن مثل هذا الجدال لا يبدو منطقياً لأن التكاليف الهائلة لإنشاء برنامج طاقة نووي تفــوق بكثير كلفة أي جهد لزيادة معدل إنتاج النفط المحلي. وقال الناطق السابق بلسان البيت الأبيض آري فليشر عام 2003 إن: "تقديرنا عندما ننظر إلى إيران أنه لا يوجد مكسب إقتصادي لبلد غني بالنفط والغاز مثل إيران في بناء منشآت دورة وقــود نووي محلية مكلفة. وتطلق [تحرق] إيران غازاً كل عام أكثر من الطاقة التي تأمل بإنتاجها من هذه المفاعلات". إلا أن هذه النظرة الضيقة لا تأخذ في الحسبان الهيبة التي يسبغها برنامج الطاقة النووي السلمي على مالكيه، وأن بلداً غنياً بالنفط مــثل إيــران مستعد لدفع مبالغ إضافية كبيرة للحصول عليه. وتنظر بلاد أخرى أيضــاً، بشــكل دائم تقريباً، إلى منشآتها النووية الخاصة بالطريقة ذاتها، وقد أشار المســؤولون الباكســتانيون، عــلى سبيل المثال، بأن برنامجهم للأبحاث النووية في كاهوتــا "رمز للسيادة" [18]. وعلى التوازي، تشرح *الهيبة* سبب سعي طهران وراء بــرامج أخــرى تعتبر ذات قيمة رمزية واضحة، ولكنها موضع تساؤل من الناحية العملــية. وهكذا، عندما أطلقت إيران في خريف العام 2005 أول أقمارها الصنعية إلى الفضاء من بلستسك شمالي روسيا، انضمت مباشرة إلى نادٍ مقيد من الدول التي تمــتلك بــرامجها الفضائية الخاصة، رغم أن المتحدثين بدوا غير واثقين من الفوائد الحقيقية التي من المفترض أن تعيدها الكلفة التي بلغت 15 مليون دولار.

**النفط والهيبة**

هناك طرق مختلفة حتى تكون موارد إيران الطبيعية هامة في سياق هذه *الهيبة*. يفاخــر كــل وطني دائماً بما هو فريد وخاص في الأمة التي ينتمي أو تنتمي إليها، ولهــذا الســبب بالذات يستطيع امتلاك إيران لاحتياطيات هائلة من النفط والغاز زيادة الشعور القومي بالأهمية والمكانة، حتى إذا كان هذا أقل وضوحاً عندما تكون أســعار الــنفط منخفضة. وخلال الأزمة التي رافقت تأميم شركة النفط الأنغلو- إيرانــية، على سبيل المثال، قدّم مصدّق إشارة مثيرة على أهمية تلك الاحتياطيات،

وادّعى أن "احتياطيات النفط في إيران، مثل ترابها، وأنهارها، وجبالها مُلكٌ لشعب إيران". والمهم أن مثل هذا الوصف يستحضر الصور التي رسمها الفنانون الوطنيون في القرن التاسع عشر، والذين سعوا من خلال لوحاتهم وقصائدهم إلى جعل مواطنيهم يشعرون بالتميّز لجمال طبيعة بلادهم الرائعة [19].

وإذا كان الإيرانيون مدركين تماماً للهيبة التي تمنحهم إياها مواردهم الطبيعية، فلا بد أن أعداء نظام الملالي يعرفون ذلك أيضاً، ومن المحتمل أن يرغب هؤلاء الأعداء بمنع النقد الأجنبي عن طهران بفرض حظر إقتصادي عليها، وحث الدول الأخرى على القيام بإجراءات مماثلة. ورغم أن تمرير مثل تلك الرسالة إلى جمهور الناخبين الضخم سيكون أقل سهولة من أي اعتبارات مادية أخرى، إلا أنه من المحتمل أن تكون الإدارتان الأميركية والإسرائيلية قلقتين كثيراً من *المركز* الممتاز الذي يكسبه نظام طهران في كل مرة يوقع فيها اتحاد شركات دولي صفقة لتطوير حقل نفط أو غاز في إيران. ويصح هذا بالتأكيد في مسألة البرنامج النووي، والذي اشتكى بعض القادة الإسرائيليين مثل **يوفال شتينتز**، رئيس لجنة الدفاع والعلاقات الخارجية البرلمانية، في إشارة واضحة له أن "إيران تسعى لتصبح قوة عالمية".

هذا أحد الأسباب الذي أثار قلق واشنطن العميق من العروض التي ظهرت بعد العام 1991 لنقل النفط من جمهوريات رابطة الدول المستقلة عن الإتحاد السوفيتي السابق عبر خط أنابيب سيعبر الأراضي الإيرانية وينتهي في محطات النفط الرئيسية في الخليج العربي المقامة على جزر خرج، ولافان وسيري؛ ويسمح بإرسال المشتقات النفطية المكررة إلى محطات في عبدان وبندر منوشهر. ورغم أن هذا سيكون خطاً مباشراً تماماً، إلا أن الإدارات الأميركية المتعاقبة ضغطت بشدة لاختيار مسار بديل يبتعد عن كل من إيران وروسيا، بحيث سيعبر بحر قزوين إلى باكو في أذربيجان، وتبليسي في جورجيا، وجيهان في تركيا. ويبتعد هذا الخط، والذي انتهى تقريباً بحلول صيف العام 2005، عن الأراضي الإيرانية ويحرم بالتالي نظام طهران من الهيبة والقبول الدولي، إضافة إلى رسوم العبور والنفوذ السياسي، والتي ستحصل عليها جميعها من المسار البديل الذي يعبر إيران.

لكــن رغــم أن مركز إيران كأمة ونظام سياسي حالي على وجه الخصوص ارتفع نتيجة امتلاكها لمواردها الطبيعية وتجارها بها، إلا أن هناك طريقة أخرى غير مباشــرة تســتطيع بها هذه الاحتياطيات زيادة هذا الشعور بالهيبة الدولية. لأنه إذا نتجت عن مبيعات النفط والغاز الطبيعي أموال كافية، يصبح البائع عندها في وضع يمكّــنه من لعب دور على الساحة الدولية أكبر بكثير مما لو كان غير ذلك، ويزيد بالتالي نتيجة قيامه بذلك من التوقعات الشعبية لموقعه المستقبلي في العالم.

لقــد لعبت إيران مثل هذا الدور مؤقتاً في السبعينيات، وهذا يساعد أيضاً في تفســير التوقعات العالية لدى بعض الإيرانيين حالياً في الحصول على تلك الهيبة، أو بالأحــرى استعادة ما يعتقدون أنهم فقدوه. وفيما كان يراقب ارتفاع أسعار النفط وتدفــق الأمــوال إلى البلد، أخذ الشاه محمد رضا بهلوي يحلم بالحصول على دور جديــد لــبلاده، وعوضاً عن الاستمرار في نهجه الدفاعي الذي كان سيمكّنه من مقاومــة الضغوط الخارجية وصدّ الغزاة المحتملين، أراد أن تصبح إيران لاعباً رئيسياً في كــل مــنطقة الشرق الأوسط. وفي العام 1973، أرسل مجموعة من الجنود إلى عُمــان لمســاعدتها في التغلب على الشيوعيين الذين كانوا يحاولون إسقاط الحكام المناصــرين للغرب، وأرسل السلاح بعد ذلك بوقت قصير إلى الحكومة الصومالية، الــتي كانــت تقاتل ميليشيا إثيوبية مدعومة سوفيتياً وتهدد باجتياح معظم البلد. وأرســل كتائــب أخرى من الجنود إلى أماكن بعيدة جداً مثل فييتنام وجنوبــي الصــحراء الأفريقية، فيما كانت البحرية الإيرانية تسيّر دوريات في مضيق الخليج، واســتولى عــام 1971 على جزيرتين صغيرتين – هما أبو موسى وطنب – اللتين كانــت تطالــب بهما حكومة الإمارات العربية المتحدة الجديدة. ولاقت مثل تلك التصــرفات التشجيع من إدارة نيكسون، التي كانت مشغولة بقتال السوفييت على عــدّة جــبهات، وشجعت لهذا السبب ظهور حليف إقليمي في الشرق الأوسط يساعدها على تخفيف الضغط الذي شعرت أنها تتعرض له.

كــان الشــاه يســتطيع، نتيجة الأموال الإضافية التي وضعها بين يديه كبار مشــتري الــنفط، الإنفــاق بسخاء بطرق تساهم أيضاً في زيادة شعور الإيرانيين

بالأهمية، والتي تساعد أيضاً في تفسير أهمية قضية مثل *الهيبة* لقادة البلاد الحاليين. وربما تكون أكثر فصول ذلك الإنفاق شهرة الاحتفال المعروف، أو بالأحرى السيىء السمعة، بالذكرى 2500 لتأسيس الملكية الإيرانية، والذي استغرق خمسة أيام وتمت إقامته بين آثار بيرسيبولس عام 1971. وأنفق الشاه ما يزيد عن 100 مليون دولار على الاحتفال، وكان الطعام يأتي كل يوم جواً من مطاعم باريسية فخمة تقدّم وجبات فاخرة مثل بيض الفرّي مع الكافيار والطاووس المشوي، والذي أثار حنق أولئك الذين أشاروا بغضب إلى الفقر المدقع في بلده، ولكنه في نفس الوقت جعل الكثير من الإيرانيين أكثر وعياً بلا شك لمركزهم القومي.

من الواضح أن هناك الكثير من الطرق المختلفة التي يقف فيها النفط في صلب علاقة إيران مع العالم الخارجي بشكل عام، وفي تحديها لقوة أميركا العالمية بشكل خاص. إذن، كيف ينبغي على الولايات المتحدة التعامل مع هذا التحدي، ومحاولة التخفيف أو حتى إنهاء النفوذ السياسي المدمّر لموارد الطاقة الإيرانية؟ يمكن أن نتبين الجواب في الفصل الأخير.

# خاتمة

تواجه الولايات المتحدة كل هذه الضغوط المختلفة من حلفائها، ومنافسيها، ودول عدم الإنحياز. وللوهلة الأولى تبدو في موقف لا تحسد عليه. وإذا بدأت التجارة مع إيران، أو سمحت لحلفائها بذلك دون القيام بأي جهد لإيقافهم، ستكون عرضة لإتهامات بتمويل برنامج أسلحة نووي معادٍ إلى جانب تمويل دولة تدعم الإرهاب. وإذا استمر الضغط الحالي، من الواضح أنّها تخاطر بتقويض قوتها العالمية والتسريع بأفول نجمها، وليس من قبيل المبالغة القول إنها تكتب عدّة فصول من أوراق نعيها. كيف إذاً ينبغي عليها العمل؟ وهل هناك أي طريقة لتسوية هذه المصالح المتناقضة حتى إذا استمرت طهران، في أسوأ السيناريوهات، بمحاولة تطوير القنبلة؟

إذا تم إيجاد حل لطموحات إيران النووية بشكل يرضي واشنطن، لن تكون طريقة التعامل معها فيما بعد صعبة جداً. وينبغي مراجعة مسألة العقوبات الإقتصادية الرئيسية ضد طهران مباشرة ورفعها تدريجياً بناءً على حجم معارضة الكونغرس، فيما يجب إلغاء قانون *العقوبات الإيرانية-الليبية* فوراً. وسرعان ما ستقود مثل هذه العلاقة الإقتصادية على الأرجح إلى تقارب سياسي أوسع بكثير، والذي سيفتح فصلاً جديداً في قصة الشرق الأوسط.

في واشنطن بكل الأحوال، ربما لا يضمن حتى قرار حل النزاع النووي تطبيع العلاقات لأن طهران ما تزال راعياً رئيسياً للإرهاب، ويقال إنها تمثّل أكبر عقبة أمام حل النزاع العربي-الإسرائيلي. وفي أعقاب حادثة كارين-إيه وتفاخر أحمدي نجاد العلني حول ضرورة إزالة إسرائيل عن الخريطة[1]، ألا يمكن اعتبار ذلك اعتراضاً قوياً؟

هناك أسباب عديدة حتى لا يكون تحالف إيران مع *الإرهاب* في الشرق

الأوســـط عائقـــاً في أي تقارب مع الولايات المتحدة. وبالمحصلة، ينبغي أن يكون معـــروفاً أن دور *الحكومة* الإيرانية في تقديم الدعم للجماعات العربية المسلحة مثل حماس والجهاد الإسلامي – إذا كانت تقوم بهذا الدور أصلاً – يحظى بأهمية كبرى في الـــتراع العـــربي–الإسرائيلي. وبالنتيجة، سنرى دائماً نفس مستوى الإضطراب الفلســـطيني، والذي يحظى بفاعليته الداخلية الخاصة به، ونفس العدد من العمليات الإستشـــهادية حـــتى بدون هذا الدعم الإيراني المفترض. وإذا افترضنا، مجدداً، أن طهران قد زوّدت فعلاً هذه الجماعات بالدعم الذي يقال إنها قدمته لها، إلا أنه من غـــير الواضـــح تماماً من المتورط داخل المؤسسة الإيرانية. هل هم رجال أعمال أم مسؤولون فاسدون يحاولون الحصول على أرباح طائلة؟ أم أن اللوم يقع على عاتق النخـــبة العســـكرية أو الحكومية فعلاً؟ وإذا كان الأمر كذلك، لماذا ينبغي معاقبة النظام ككل بسبب نشاطات بعض الأشخاص فيه؟ وخلال حرب البوسنة الأهلية، يقـــال إن النخـــبة الأميركـــية ضمن البنتاغون نفّذت سياستها الخارجية الخاصة، وقدّمـــت الســـلاح للقـــوات المسلمة، وأنها وحّدت جهودها مع الإيرانيين للقيام بذلـــك. لكـــن هل يعني ذلك أنه ينبغي الحكم على كل الإدارة الأميركية بنفس المعايير؟

ينـــبغي التأكيد في هذا السياق على أن كل التهديدات الإيرانية ضد إسرائيل جـــاءت مـــن أحمدي نجاد، ويقول الكثير من المسؤولين إنها لم تكن بمثابة بيانات سياســـية بقـــدر ما كانت أدوات بلاغية مخصصة لإسعاد الجمهور الحاشد. وبكل الأحـــوال، سيحب الملالي الإيرانيون، مثل معظم العرب، رؤية إسرائيل تزول من الخريطة، ولكنهم في الحقيقة سيسارعون إلى عقد صفقة مع تل أبيب إذا كان ذلك مناسباً لمصالحهم. ولمنع العراق من فرض هيمنته خلال حرب سنوات 1980–88، قـــدّم الإسرائيليون سراً معدّات عسكرية ودعماً لإيران قبلها نظام طهران بإمتنان. وعوضـــاً عن ذلك، تعكس هذه الفجوة بين *التصريحات والسياسة* ببساطة الفروق السياسية الضخمة بين الديمقراطيات الغربية ودول الشرق الأوسط، والتي ينتج عنها ســـوء فهـــم البيانات والإشارات الصادرة عن الآخر. ومن الشائع دائماً أن يتكلم

القـــادة السياســـيون في الشـــرق الأوسط بصوتين مختلفين تماماً، في حين أن هذه الإزدواجية غير معروفة في العالم الغربي، وتبدو متضاربة تماماً: فمن جهة، هناك لغة هادئـــة تســـتخدمها الدوائر العليا من السياسيين والدبلوماسيين، فيما على الجهة الأخـــرى لغـــة أكثر قوة وحدّة يتبناها الأفراد سواء شخصياً أو عبر موجات البث الإذاعـــي والـــتلفزيوني أمام الحشود الكبيرة التي ربما يعتمد مركزهم على دعمها القـــوي. ولكـــن بالنسبة للعالم الخارجي الذي ربما لا يكون مطّلعاً على مثل هذه الخلافات الثقافية، يمكن دمج مثل تلك الادعاءات والتهديدات أمام الحشود الكبيرة مع معلومات الممكن في عالم السياسة.

إن مثل هذا الدمج الخاطئ بين *البلاغة والسياسة* ليس دون سوابق. وازدادت المخاوف البريطانية والفرنسية حول أمنهما وقت تأميم شركة قناة السويس في تموز مـــن العـــام 1956 نتـــيجة البيانات النارية للرئيس المصري **جمال عبد الناصر** أمام الحشـــود العربية الكبيرة. ووعد ناصر بأن "يعمل على توحيد الوطن العربـــي من المحـــيط إلى الخليج"، وأعلن في 28 تموز أن الشركة "مُلكٌ للشعب المصري"، وأنه ينـــبغي على عمّالها، الذين كان الكثير منهم مغتربين غربيين، "الاستمرار في العمل وأنهـــم ممنوعون من المغادرة". لكن أُسيء فهم هذه الرسالة المتشددة. وسرعان ما صـــرّح وزيـــر الخارجية المصري أن الموظفين الأجانب يستطيعون المغادرة حسبما يشاؤون، فيما حمّل السياسيون الغربيون ادعاءات ناصر عن القومية العربية أكثر مما تحتمل. وكان رئيس الوزراء الفرنسي **غي موليه**، على سبيل المثال، مقتنعاً بأن مثل هذه الآراء تكشف بلا شك عن طموح لتقويض دور فرنسا الاستعماري في شمال أفريقيا، رغم أن القائد المصري لم يكن ينتهج مثل هذه السياسة. وأظهرت المغامرة العســـكرية الكارثـــية التي تبعت ذلك بما لا يدع مجالاً للشك المخاطر التي تحدث عندما يفقد شخص عاقل وحصيف وحذر عادةً رشده بنفس الطريقة التي فقط بها إيدن حصافته نتيجة لخطابات ناصر.

لهذا إذا كان هناك حل لمعضلة إيران النووية يرضي واشنطن، لن يوجد سبب حينها لعدم اتخاذ خطوات جدّية لفتح التجارة بين البلدين وإلغاء العقوبات الثانوية

أيضـــاً. وسيكون الأمر أكثر صعوبة، بطبيعة الحال، إذا بقيت المسألة النووية دون حـــل واستمرت تدق جرس الإنذار للمجتمع الدولي في حال اقترب الإيرانيون من العتـــبة النووية ونجحوا في تطوير رأس حربي. كيف ينبغي على واشنطن التحرك في هذا السيناريو إذا كان عليها تفادي ضغوط العالم الخارجي التي تم شرحها في هذا الكتاب؟

ســـتكون نقطـــة البداية هي الاعتراف بأن الحظر الذي ستفرضه أميركا على إيران، وجهودها لمنع حلفائها من الاستثمار في قطاع النفط الإيراني، لن يكون لهما أي تأثير على قوة الشراء الإيرانية. وفيما تدّعي واشنطن أن مثل هذه القيود ستحرم الإيرانيين من النقد الأجنبـــي الذي يحتاجه النظام لبرنامجه النووي ودعمه للإرهاب، إلا أنـــه مـــن الواضح أن غياب استثمارات بلد واحد في مثل هذا السوق الثمين ســـيترك فـــراغاً سرعان ما ستسده بلاد أخرى. ودفع الحظر الأميركي على النفط الإيراني عام 1995، على سبيل المثال، طهران إلى التحول نحو مشترين آخرين ولهذا لم تتأثر عائداتها من النقد الأجنبي، فيما أفقدت هذه العقوبات التجارية الشركات الأميركـــية ملايين الدولارات، والتي ذهبت عوضاً عن ذلك إلى جيوب الشركات الأجنبية المنافسة مباشرة، وسقطت نتيجة لذلك المقدمة المنطقية التي استندت إليها تلك العقوبات.

هناك طريقتان أيضاً على الأقل ربما تساعد بهما التجارة الواسعة النطاق – إلى جانـــب تقديم إعانات مالية لنظام طهران على المدى القصير – على تغيير تصرفات إيـــران بشكل مفيد للولايات المتحدة. ويوفّر بناء خط الأنابيب الهندي–الإيراني، عـــلى ســـبيل المثال، والذي ضغطت واشنطن بقوة لمنعه، طريقة ليس للتقريب بين الهند وباكستان وحسب وإنما لمنح إيران دوراً أكبر بكثير في استقرار المنطقة ككل. وربما يساعد خط الأنابيب هذا بدمجه للنظام الإيراني في الإقتصاد الإقليمي الأوسع بالتخفـــيف مـــن السياسة الخارجية *العدوانية والطائشة* التي يقول أعداء طهران في واشنطن إنها تنتهجها لغاية يومنا هذا. وبنفس الطريقة، تعرضت بعض الدول لعزلة إقتصـــادية أيضـــاً عن تلك التي تنتهج سياسة عدوانية نحوها؛ وتبرز كمثال سياسة

كوريا الشمالية نحو جارتها الجنوبية في التسعينيات، أو جنوب أفريقيا وروديسيا نحو الـــدول المجـــاورة في السبعينيات. ولم تكن هناك تجارة ثنائية بين إسرائيل والدول العربـــية في ذروة العــــداء بين الجانبين حتى اعترف السادات بدولة إسرائيل عام 1981. ويدعـــم هذا الرأي قضية إقامة علاقات تجارية قوية، بما في ذلك المزيد من ترتيبات *مقايضة النفط* بين العراق وإيران والتي ستكون لها في مثل هذا الموقف أهمية خاصة في الحفاظ على القانون والاستقرار بمرحلة ما بعد صدام عوضاً عن تقويضه بالطريقة التي تدّعيها الحكومتان البريطانية والأميركية.

ووفق إحدى النظريات، والتي انتشرت في العقد الأخير أو نحو ذلك رغم أنها ظهـــرت أصـــلاً في أعمـــال المفكـــر **إيمانويل كانت** في القرن الثامن عشر، فإن الديمقراطـــيات لا تحارب بعضها بعضاً. إلا أن هذا كان مخالفاً لما حدث في الحرب العالمية الأولى، والتي أشعلتها كل من بريطانيا وألمانيا الديمقراطيتين، والنزاع اللاحق بـــين الهند، التي كانت *ديمقراطية* نوعاً ما، وباكستان الناشئة في هذا المجال. وهناك عوضـــاً عن ذلك أرضية قوية للإعتقاد بأنه كلما ازدادت العلاقات الإقتصادية بين بلديـــن، كلما انخفضت فرص النزاع العسكري بينهما. أميركا وفييتنام الشمالية، وأوروبـــا الغربية وصربيا، والهند وباكستان، وإيران والعراق، وبريطانيا والأرجنتين شـــنّت كـــل تلك الدول حروباً ضد بعضها، ولم يكن لديها تجارة تخسرها عندما قامت بذلك.

هناك سبب آخر للخلل الذي أصاب الحجة التي بنت عليها الإدارة الأميركية جدالهـــا في فرض عقوبات إقتصادية ضد طهران. فعندما يتم توزيع كميات كبيرة مـــن النقد الأجنبـــي المكتسب من مثل هذه التجارة بشكل واسع في أي مجتمع، سترتفع مستويات المعيشة ويتغير الموقف بالتأكيد. بكلمات أخرى، لن تكون هناك طـــريقة يســـتطيع مـــن خلالها أعداء نظام طهران النيل داخلياً من قيمه أفضل من تشجيع العالم الخارجي على زيادة حجم تجارته مع إيران. وستظهر دون شك طبقة وســـطى جديدة في البلد بنفس الطريقة التي انبثقت بها في الهند والصين، وسيكون لظهورهـــا آثار سياسية مهمة غير واضحة حالياً. وسيكون لهذه الطبقة الجديدة في

إيــران دون شــك مــيل مادي غربــي يتضارب مع قيم الحكومة الإسلامية التي حكمت منذ العام 1979، ولن يكون بوسع النظام فعل أي شيء سوى مراقبة هذه التغــييرات بــنفس الطــريقة التي شاهد بها نظراؤه الغربيون مجتمعاتهم تتغير بعدما أصــبحت أكثر غنى. "الازدهار يمهّد للإنحطاط"، كما كتب المؤرخ إدوارد غيبون عن روما القديمة[4].

لقــد ظهرت حالة مماثلة مع جنوب أفريقيا في الثمانينيات عندما دافع خصوم نظــام الفصــل العنصــري بقوة أن فرض عقوبات إقتصادية كاملة على بريتوريا سيجلب الحرية لملايين الأفارقة السود. إلا أن ذلك لم يكن سوى ردّ فعل عاطفي؛ مثــلما هو الحال بالنسبة للجدال المتعلق بضرورة فرض عقوبات إقتصادية أميركية أساســية وثانوية على طهران والتي تستطيع إيقافها عن تمويل الإرهاب وبناء القنبلة النووية، وتسببت تلك العقوبات بصعوبات بالغة لكل من البيض والسود. وعوضاً عــن ذلــك، كــان تشجيع إقامة المزيد من العلاقات التجارية ما وراء البحار مع جــنوب أفريقــيا طريقة أكثر فاعلية سمحت بظهور طبقة وسطى سوداء حصلت تدريجــياً على المزيد من الامتيازات، وقوّضت تلقائياً الإنقسامات العرقية في نظام الفصل العنصري.

إذاً كــيف يمكن تسوية هذه المصالح المتناقضة بأفضل الطرق؟ كيف يمكن أن تقــدّم تلك التجارة الأميركية إعانات مالية لنظام لطالما أعلن أن الولايات المتحدة هــي الشــيطان الأكبر، وتساعد في نفس الوقت بدمج إيران إقتصادياً مع جيرالها وجعــل شعبها أكثر ثراءً؟ لن يكون الأمر غير واقعي من الناحية السياسية أن تعود واشــنطن إلى الوضع الذي كان قبل عام 1995 عندما كانت فروع ما وراء البحار للشــركات الأميركــية قادرة على القيام بتعاملات تجارية مع إيران والتنافس ضد شــركات أخــرى غير مهددة بقانون *العقوبات الإيرانية-الليبية*، والذي لم يوضع موضع التطبيق سوى في السنة التالية. وفي هذا الموقف الافتراضي، تستطيع واشنطن رسمــياً الاستمرار في فرض حظر إقتصادي على التجارة التي تقوم بها شركاتها، وأن تقنع الإيرانيين بنفس الوقت أنه يمكن رفع هذا الحظر والسماح لشركاتهم بالدخول

إلى الســـوق الأميركـــية إذا تخلوا عن طموحاتهم النووية وخففوا من لغتهم القاسية ضد الولايات المتحدة وإسرائيل.

يـــبدو هـــذا الموقف على الورق معتدلاً جداً وواقعياً تماماً وتستطيع أي إدارة أميركـــية - ســـواء كانـــت جمهورية أم ديمقراطية - تبنيه. ولكن عند سؤال أي شخص خبير بخفايا السياسات الأميركية عن هذا الاحتمال فإنه سيصرف النظر عنه مباشـــرة كونـــه يمثّل خياراً سياسياً غير وارد تقريباً. وهذا يعني أن تبنّي مثل هذا المســـلك الافتراضـــي للأحداث لا يتصل بجذور ما يعرف بالمعضلة الأميركية تجاه طهران.

ربما يجيب بعض المعلّقين أن المشكلة الأساسية الحقيقية تتمثّل في القبضة القوية الـــتي تحكمها مجموعة مصالح صغيرة على العملية السياسية الأميركية. وادّعى بعض محلـــلي العلاقـــات الخارجـــية، على سبيل المثال، أن تأثير اللوبـــي الإسرائيلي في واشـــنطن شبيه بنفوذ الفصيل المناصر للصرب في سانت بترسبورغ عشية الحرب العالمـــية الأولى، والـــذي كـــان مصمماً على جر القيصر إلى مواجهة مفتوحة مع النمساويين لتقرير مصير البلقان بغض النظر عن المصالح القومية الروسية. لكن هذا، بالطـــبع، لا يمـــثّل الإجابة الكاملة لأن فتح التجارة مع إيران غير وارد إطلاقاً حتى بالنســـبة لأولئك المعروف عنهم بأن لا علاقة لهم مع اللوبـــي المناصر لإسرائيل في واشنطن.

ويقـــع في جذر القضية الدرجة التي أصبحت فيها إيران شيطاناً في الولايات المـــتحدة. وتمـــت صـــياغة السياسة نحو ذلك البلد في أوقات معينة بمعايير انفعالية حجبـــت الاعتبارات المنطقية للقضايا مثار الخلاف. ونظام طهران، بالطبع، ممانع بطرق عديدة، ولكن هذا ليس سبباً لتنحية بعض العروض السياسية جانباً. وتظهر بعـــض العبارات الانفعالية مثل *الإرهاب*، *والإرهاب النووي*، *والعدوانية وحقوق الإنســـان* عند وصف إيران في كل من الولايات المتحدة وأماكن أخرى من العالم بدرجـــة أقل، والنتيجة خنق النقاش الحرّ لأنه من الصعب جداً الوقوف إلى جانب أي شـــخص أو أي شيء يتم وصفه فوراً بمثل تلك العبارات القوية. في مقارنة مع

السياســة الــبريطانية الخارجــية تجاه **هتلر** في أواخر الثلاثينيات، والعبارات التي يســتخدمها المحللون للحديث عن "الفاشية الإسلامية" بنفس الطريقة الانفعالية غير المناسبة إطلاقاً التي سبقت كوارث أخرى في السياسة الخارجية؛ قناة السويس عام 1956، وكوسوفو عام 1999 والعراق عام 2003 سيكون صعباً جداً على أي كان في الكونغرس الأميركي الدعوة إلى تخفيف العقوبات التجارية ضد مثل هذا النظام.

تحــرّف هذه العقلية غير المنطقية أي مناقشات في السياسة الخارجية للولايات المــتحدة، وتصــوّر إيران على أنها شيطان، وتنحّي جانباً أي اقتراح حول تطبيع العلاقــات، كما هو حال النازعين إلى الشك في الخمسينيات والستينيات – مثل جــورج بول – الذين "استغربوا من الطريقة التي يقوم بها المبدعون، عندما يرغبون بذلــك، بــتحويل المــنطق رأساً على عقب عندما يحاولون جعل الحقائق تناسب تصوّراتهم".

جــاء أحد الأمثلة عن التعبيرات الإنفعالية التي تخيّم على الأحكام المنطقية من كــتاب حول إيران وضعه المتخصص الأميركي في شؤون الشرق الأوسط **كينيث بولاك** عام 2005. وفي سياق الكتاب، وضع بولاك عدداً من البيانات المتناقضة أو المتضــاربة الــتي توحي بقوة أن أراءه حول إيران باعتبارها إحدى قضايا السياسة الخارجــية إنفعالية تماماً عوضاً أن تكون منطقية. وأشار، على سبيل المثال، إلى أن "كل التقارير تدل على أن [الإيرانيين] يريدون امتلاك الأسلحة النووية لصدّ هجوم أميركــي"، ولكــنه قــال قبل ست صفحات من ذلك أن "هذا النظام أظهر أنه عــدواني، ومعادٍ للوضع الحالي، ولأميركا". وركّز الفصل الافتتاحي بشكل مقنع تاريخــياً عــلى أن "دولــة إيرانية ضعيفة تصبح فريسة لقوى خارجية قوية" والتي "يسبب تدخلها الخارجي وأعمالها المذلة والقاسية تأثيراً فظيعاً ... والتي تستمر لغاية يومنا هذا". لكن ألا يجعل هذا إيران "دفاعية" أكثر من "عدوانية" كما تدّعي بقية هــذا الكــتاب؟ ويشــير بولاك أيضاً إلى أن قائمة الولايات المتحدة للمنظمات الإرهابــية والدول التي ترعاها تصلح لأن تكون أساساً "للتفكير السلبي" وللمعايير الــتي لا تحــرص دائماً على "الشكليات"، ويعترف بأن الإيرانيين في هذه القضية

لديهـم "أرضـية ما ليصفوا الولايات المتحدة بالنفاق". ولكن إذا لم يكن التعبير جديـراً بالـثقة، لمـاذا تظهر عبارات مثل "التورط الإيراني في الإرهاب الدولي" باسـتمرار في الكـتاب؟ ويعـترف أيضاً في مرحلة ما بأنه سيتم تحقيق السلام في الشـرق الأوسط نتيجة "عوامل داخلية بنفسها، وليس الأفعال الإيرانية". لماذا إذاً يشـدّد في كـتابه كثيراً على "الدور الحاسم" "لمعارضة طهران العنيفة" لأي سلام عربي-إسرائيلي؟

يشـرح مـثل هذا التضارب في نص بولاك كيفية تشويه حتى أكثر الأحكام منطقـية عـندما يـتم التفوه بمثل تلك الكلمات الإنفعالية. وبمعنى آخر، يبدو أن الأميركيين معرضون الآن لخطر الانغماس في مثل تلك الكلمات بنفس الطريقة التي استحوذت بها مخاوف *الهرطقة والكثلكة* على مجتمعات أقل دنيوية، والمخاوف من الشيوعية في القرن العشرين. وربما يبدو ذلك واضحاً في الفترة التي سبقت الحرب الفيتنامـية، عـندما ضللت تلك العبارات البليغة حول *العدوانية* الشيوعية صانعي السياسة في واشنطن، والتي تشبّعت بها أيضاً الكتابات والخطابات في ذلك الوقت. ومـنذ لحظـة توقـيع اتفاقية جنيف عام 1954، والتي قسّمت فييتنام بعد الحقبة الإسـتعمارية بين حكومتي الشمال والجنوب، أشار القادة الأميركيون بوضوح إلى *عدوانـية* الـنظام الشيوعي في هانوي. وتم الطلب من الولايات المتحدة "المساعدة ضـد العدوانـية الشيوعية" في فييتنام، وأعلن ليندون جونسون في خطاب الإتحاد الذي أدلى به في 4 كانون الثاني عام 1956: "إن تجاهل العدوانية الآن سيزيد فقط خطر نشوب حرب أكبر". واستمر يقول إن السلام في المنطقة سيحل فقط "عندما يـترك المعتدون جيرانهم بسلام". وإذا أخذنا مثالاً أكثر قرباً، سيكون من الصعب علينـا أن لا نتذكر أسلحة الدمار الشامل لصدام وتقارير الاستخبارات "اللاهبة" لصقور البنتاغون والبعيدة عن الحقائق التي لا تناسبهم، والتي تركّز عوضاً عن ذلك على إيجاد ما يريدون إيجاده. ويحين الآن دور إيران – وليس الشيوعية أو صدام – لتحويلها إلى شيطان، وكما أشار بولاك نفسه، هناك أميركيون "يميلون لرؤية البعبع الإيراني خلف كل مشكلة". وكما يبدو من ظواهر أخرى مثل زيادة نشاط سوق

الأسهم، تميل الديمقراطيات المعاصرة، التي يدعمها جمهور ناخبين مثقف نسبياً، إلى نفس تلك الآراء غير المنطقية والهستيريا الفكرية التي سبقها إليها أي مجتمع آخر.

إذاً كـيف يمكن تحدّي ذلك؟ وكما يظهر كتاب بولاك، يتم تشويه السياسة الخارجـية المتعلقة بإيران بنشر كلمة *عدوانية*. ورغم أن هذه كلمة أقل انفعالاً من *إرهابـية*، إلا أنهـا ما تزال رغم ذلك تعبر عن الازدراء وغير دقيقة، وتنتقص من القـدر بشـكل غير عادل لأنها تدل ضمناً على استخدام القوة الطائشة، رغم أن هناك بعض الظروف في العلاقات الدولية التي يمكن بها اعتبار مثل هذه الأفعال غير عادلـة. ويتم تصنيف ردود الأفعال الإنتقامية الضخمة لأفعال استفزازية صغيرة، عـلى سبيل المثال، بأنها *عدوانية* ولكنها ربما تكون مبررة. والعبارة أيضاً غير دقيقة لأنهـا ربما تشير إلى جدول أعمال موسّع، وإلى عدم صفاء النوايا أو إلى قسوة في الأساليب. ولكن مثل هذه اللغة مخادعة بالتأكيد لأن الكثير من الأمثلة المنقولة عن *عدوانية* الإيرانيين تستحق التوضيح بشكل لا يدع مجالاً للشك.

وتصـب عـدم قدرة أميركا على تغيير العبارات التي يتم بها وصف وتعريف إيـران في صـميم معضلتها تجاه طهران. وبخلاف ذلك، ينبغي استخدام عبارات مناسـبة لوصـف نظام طهران عوضاً عن كلمة *إرهابـي* التي التصقت به بشدة خلال السنوات الماضية. ولطالما كان هذا وصفاً مضللاً لأنه يدل على أن *الإرهاب* هـدف موضوعي بنفس الطريقة التي توحي بها كلمتا *حرب وعنف*، في حين أنه يوجـد بالطـبع في عالم العلاقات الدولية مصالح معينة لكل من الدول والأفراد. والأكـثر دقـة، والأقل تضليلاً، سيكون بالطبع عبارات مثل *الأعداء القوميون، والمتمردون والمليشيا*؛ لكن ليس *الإرهابيين*.

تعبير آخر إلتصق بقوة بإيران، والذي ينبغي إزالته إذا تمت إدارة النقاش حول الشرق الأوسط بشكل عادل هو *خرق حقوق الإنسان*. ولا يستطيع أحد أن ينكر جدّيـاً بـأن نظـام طهران ملطخ بالدم وأن أعداداً كبيرة من الإيرانيين العاديين والأبـرياء عانوا كثيراً على أيدي أجهزتها الأمنية. وكلما تمت إثارة هذا الموضوع في الـنقاش المتعلق بالسياسة الخارجية، يكون التأثير نفسه مع إلصاق تهمة الإرهاب

بإيـــران، والـــذي يشوّه ويضلل النقاش لأنه من الصعب جداً الوقوف بجانب أي شـــخص أو نظام موسوم بسجل مشؤوم في مجال حقوق الإنسان. ويحتاج صانعو السياســـة في واشنطن عوضاً عن ذلك إلى إدراك أن السجل الداخلي لأي حكومة ليست له علاقة بالعالم الخارجي إطلاقاً، وأن سلوكها ضمن حدودها مسألة تتعلق فقط بمواطني ذلك البلد الذين يستطيعون إصدار الأحكام عليه. وعندما يقوم العالم الخـــارجي بإدانـــة طهران بسبب *حقوق الإنسان*، فإنه يخدع نفسه بإدعائه تفوقه الطبـــيعي في هذا المجال على نظام شرير بشكل لا جدال فيه في حين أن العلاقات الدولـــية لا تحـــتمل أموراً مثل *حقوق الإنسان* مثلما هو الحال مع *الإرهاب*. هناك مصـــالح معيـــنة يعتمد عليها أشخاص معينون لفرض قيم معينة في أوقات معينة. وعوضـــاً عـــن ذلك، ينبغي نشر عبارات أخرى مثل *عدم الشعبية*، *وعدم الموثوقية* بالنظام أمام الإيرانيين العاديين.

هناك عبارات ينبغي عدم استخدامها إذا كان يجب إدارة النقاش المتعلق بإيران بشـــكل عادل. ودون وجود مثل هذا النقاش العادل، لن تلقى عروض التراجع أو فـــرض العقوبـــات الأساسية أو الثانوية سوى آذان صمّاء، وسوف تفشل في منع الولايات المتحدة من كتابة جزء من أوراق نعيها.

# المراجع

## المقدمة


1. Edward Gibbon, *The Decline and Fall of the Roman Empire* (London and New York: Penguin, 1978), chapter VIII, p 260.
2. Speech to Baltic and Black Sea leaders in Vilnius, the Lithuanian capital, 4 May 2006.
3. See generally Michael Klare, *Blood and Oil: How America's Thirst for Petrol is Killing Us* (London: Hamish Hamilton, 2005).
4. Such as Evo Morales' movement in Bolivia. Chavez has also blocked US-led political initiatives. In November 2005, for example, he was a leading light in the effort to block the US-led proposal to restart talks on the Free Trade Area of the Americas (FTAA).
5. 'IEA warns of 50% oil price rise by 2030', *Financial Times*, 2 November 2005.


## الفصل الأول


1. Persia was officially renamed Iran in 1935.
2. Michael B. Stoff, *Oil, War and American Security: The Search for a National Policy on Foreign Oil 1941–1947* (New Haven: Yale University Press, 1980) pp 48–51, 58–9.
3. India is formally a member of the Non-Aligned Movement. See Chapter 3.
4. 'Iran's zealot in chief does Bush a favour', *Sunday Times*, 30 October 2005. Ahmadinejad had made a speech a few days before calling for the annihilation of the Jewish state.
5. 'Proven reserves' include only those reserves that can be exploited with currently available technology at conservatively projected prices. 'Recoverable reserves', meanwhile, are not necessarily 'proven', but are expected to meet that standard in the foreseeable future. What is and is not 'recoverable' is always inherently uncertain but all the more so in Iran, which has suffered from the effects of international sanctions and where the extent of 'recoverability' is therefore even more unclear.
6. An analyst for Barclays Capital quoted in 'How much oil do we really have',

BBC News, 15 July 2005.

7. Such as the *Oil and Gas Journal*, which quotes this upward figure in its Worldwide Report of 20 December 2004.
8. FACTS Inc., *'Iranian Oil Industry: A Status Report'*, November 2003.
9. See also Chapter 2, pp 59–61.
10. 'Iran's Gas Industry and Export Projects', 2005.
11. Author's correspondence with Professor Stern, November 2005.
12. These Executive Orders were pursuant to the International Security and Development Cooperation Act and the International Emergency Economic Powers Act.
13. On 17 March 2000 Secretary of State Madeleine Albright announced that sanctions against Iran would be eased to allow these products to be imported. The change was implemented through amendments to the Iranian Transactions Regulations.
14. *Middle Eastern Economic Survey*, 25 February 2002.
15. *Petroleum Economist*, vol. 67, no. 2 (February 2000), p 26.
16. Meeting of the National Security Council, 4 March 1953.
17. See Stephen Kinzer's account of the 1953 coup in *All the Shah's Men: An American Coup and the Roots of Middle East Terror* (New York: John Wiley, 2003).
18. William E. Griffith, 'Iran's foreign policy in the Pahlavi era', in George Lenczowski (ed), *Iran under the Pahlavis* (Stanford, California: Hoover Institution Press, 1978) p 375.
19. This was introduced into the House of Representatives as legislation number H.R. 282 and into the Senate as S.333.
20. *Middle Eastern Economic Survey*, 7 February 2005 and 22 December 2003.
21. See Chapter 2, pp 57–8.
22. 'Iran's nuclear threat', *Time*, 8 March 2003.
23. On 2 August 2005 the National Intelligence Estimate projected that Iran was about a decade away from manufacturing HEU. On 6 September 2005 Gary Samore of the IISS published a report, *Iran's Strategic Weapons Programme: A Net Assessment*, arguing that Iran was still 'at least several years' from reaching the nuclear threshold.
24. Quoted at the 'Investing in Iran' conference in London, 24–25 October 2001.
25. See Chapter 2, pp 57–8.
26. On 22 October 2005 IRNA quoted an analyst for the US-based Jamestown Foundation, Mahan Abedin, as saying that the UK was using its allegations of Iranian involvement in southern Iraq as a 'smokescreen' for its plight in Basra.
27. 'President Bush renews anti-Iranian sanctions', Iran Press Service, Washington DC, 14 March 2003.
28. See Michael Klare's book, *Blood and Oil*.
29. Cited in Doris Leblond, 'IEA: $16 trillion in energy investment needed by

2030', *Oil and Gas Journal*, 20 November 2003, p 37.

30. US Department of Energy (USDOE), *International Energy Outlook 2003*.
31. USDOE, *International Energy Outlook 2001*.
32. USDOE, *International Energy Outlook 2003*.
33. *New York Times*, 17 May 2001.
34. 'Oil prices may slow EU growth', BBC News, 10 September 2005.
35. An ABC/*Washington Post* poll, 6–9 April 2006, showed that 74 per cent of Americans were unhappy on this score.
36. 'Tehran warns of $100 barrel', *The Age*, 2 November 2004.
37. FACTS Inc., 'Iran's Oil Industry: Year End Update', April 2005.
38. *Oil and Gas Journal*, 1 November 2004.
39. IRNA, 21 April 2006.
40. *Oil and Gas Journal*, 24 May 1999.
41. *Ibid.*, 12 July 2004.
42. *Ibid.*, 5 April 1999.
43. *Ibid.*, 14 February 2000.
44. *Ibid.*, 4 August 1997.
45. *Middle Eastern Economic Survey*, 24 January 2005. This was a survey of representatives of Western international oil companies and banks in Iran and was taken shortly after *The New Yorker* published Seymour Hersch's article claiming that US forces were already inside Iran, preparing for possible military strikes.
46. 'New man in Iran', *New York Review of Books*, 11 August 2005.
47. Joseph S. Nye, *The Paradox of American Power* (Oxford: Oxford University Press, 2002) p 4.
48. *Ibid.*, p 8.
49. 'Turkey upsets US military plans', BBC News, 1 March 2003.
50. Curt Tarnoff and Larry Nowels, 'Foreign Aid: An Introductory Overview of US Programs and Policy', Congressional Research Service Report, updated 6 April 2001, p 23.
51. *Oil and Gas Journal*, 24 April 2000.
52. See generally Chapter 3, pp 111–22.
53. 'Bush warns of China arms sales', *Washington Times*, 23 February 2005.
54. Associated Press, 'Policing the Net', CBS News, 22 November 2001.
55. Quoted in Fred Kaplan, *The Wizards of Armageddon* (New York: Simon and Schuster, 1983), p 176.
56. 'Iran's oil gambit and potential affront to the US', *Christian Science Monitor*, 30 August 2005.
57. *Oil and Gas Journal*, 6 October 1997.
58. *Ibid.*, 3 June 1996.

## الفصل الثاني

1. Information to the author from Michael Thomas, 26 October 2005.
2. Quoted in Christopher Bollyn's article, 'The oil monarchs: George W. Bush and his royal kin', posted at http://www.thetruthseeker.co.uk/article.asp?ID=553.
3. On 15 September 2005, for example, French Prime Minister Dominique de Villepin 'strongly' urged Iran to keep its non-proliferation promises or face action before the UN Security Council.
4. See Chapter 1, p 21, and Chapter 4, p 143.
5. 'EU intensifies pressure on Iran to accept inspections', *Guardian*, 17 June 2003.
6. Just occasionally it seemed to have one: in September 2003, for example, a ten-page IAEA report, claiming that Iran could not have built its massive facility at Natanz without having tested its equipment with heavily enriched uranium, appeared to be just such an indictment because such operations should have been declared to the IAEA.
7. *The Washington Post*, 23 October 2003.
8. 'Blueprints prove Iran is pursuing nuclear weapons', *The Times*, 13 February 2004.
9. 'Iran "has secret atomic bomb project"', *Daily Telegraph*, 6 February 2004.
10. 'Iran gathers allies in nuclear row', CNN, 19 September 2005.
11. See Chapter 3.
12. 'Cracks appear in united front as oil price threatened', *Daily Telegraph*, 16 January 2006.
13. 'Split emerges in West's front against Iran', Reuters, 20 May 2006.
14. See Chapter 1, p 14.
15. See below, p 79.
16. *Middle Eastern Economic Survey*, 11 February 2002.
17. Reuters, 26 August 1997.
18. Reuters, 8 January 1998.
19. *Guardian*, 28 September 2005. Rumours of disagreements between Straw and a more hawkish Tony Blair were reported in Toby Harnden's report, 'Blair and Straw split by Iran nuclear crisis', *Daily Telegraph*, 20 September 2005.
20. Reuters, 1 July 1998.
21. These and other trade statistics are taken from the OECD report, *Monthly Statistics of Foreign Trade*, January 1996–May 1998.
22. Solana, 'The transatlantic rift', *Harvard International Review*, vol. 24, no. 4 (1 January 2003), p 62.
23. Quoted in the *Los Angeles Times*, 31 December 2000, pp 16–34.
24. 'The curse of Euro-nationalism', *National Review*, 6 August 2001, pp 33–6.
25. 'Iran still has nuclear deadline', *Washington Post*, 23 October 2003.
26. 'Preventing Iran from acquiring nuclear weapons', Speech to the Hudson Institute, 17 August 2004.

27. FACTS Inc., 'Further Developments in the Japanese Power Sector', September 2002.
28. FACTS Inc., 'Japan's NG Fundamentals and Forecasts'.
29. See the report of the International Energy Agency, *Analysis of the Impact of High Oil Prices on the Global Economy*, May 2004.
30. Quoted in *Oil and Gas Journal*, 22 May 2000.
31. On 10 July 2001 Iran's Deputy Oil Minister, Kazempour Ardebili, told reporters that ExxonMobil and Conoco had expressed an interest in wanting to join the Azadegan development, *Middle Eastern Economic Survey*, 16 July 2001.
32. *Financial Times*, 28 June 2003.
33. BBC News, 1 July 2003.
34. *Oil and Gas Journal*, 7 July 2003.
35. *Middle Eastern Economic Survey*, 7 July 2003 and 10 February 2003.
36. 'Bush's Iran policy falters amid futile sanctions, diplomacy', Bloomberg, 7 November 2005.
37. *Oil and Gas Journal*, 20 September 2004.
38. 'Support for Iran embargo losing ground', *Financial Times*, 12 March 2006.
39. 'Japan vows to keep developing giant Iran oil field', AFP, 23 March 2006.
40. Energy Information Administration, 2000.
41. These figures were quoted by Dr Naved Hamid of the Asian Development Bank at the Pakistan Oil and Gas Conference 2004, jointly organized by the Petroleum Institute of Pakistan (PIP) and the Mediators Conferences on 4 May 2004 at the Marriott Hotel, Islamabad.
42. *The Daily Times*, 18 April 2003.
43. *The Daily Times*, 17 November 2004.
44. *Times of India*, 11 September 2000.
45. BBC News, 13 July 2005.
46. 'India against referring Iran's nuclear dossier to Security Council, *Tehran Times*, 29 October 2005.

## الفصل الثالث

1. Speech to an Iranian trade delegation, Beijing, 8 April 2004.
2. Statement by the Chinese Ministry of Foreign Affairs: 'President Hu Jintao meets with Iranian vice president Mohammed Reza Aref', 7 July 2005.
3. 'Backlash to Chinese bid for Unocal: Bush urged to block takeover because of energy, security fears', *San Francisco Chronicle*, 24 June 2005.
4. 'Analysis: Tension in US-China talks', BBC News, 2 March 2001.
5. Coral Brown, 'TK', *The National Interest*, Fall 1999, p 56.
6. Arthur Waldron, 'How not to deal with China', *Commentary*, March 1997. These views have also been reiterated by, for example, Robert Kagan in *The Weekly Standard*, 20 January 1997.
7. Quoted in Simon Tisdall's article, 'US attack over Taiwan's defences', *Guardian*, 21 October 2005.

8. *Washington Times*, 18 January 2005.
9. USDOE, *Annual Energy Outlook 2004*.
10. Cambridge Energy Research Associates (CERA).
11. IEA, *World Energy Outlook*, 2000, p 67.
12. Quoted by *Alexander's Oil and Gas Connections*, vol. 10, issue 17, 15 September 2005.
13. 'China: Electricity cuts and manufacturing', by Stephen Frost, *Asian Labour News*, 4 June 2004.
14. 'China's thirst for oil undercuts US efforts to rein in Iran', Bloomberg, 20 December 2004.
15. Source: *Yearbook of China Customs Statistics*, Relevant Issues, Customs General Administration, People's Republic of China.
16. See also Chapter 2, pp 47–8.
17. See Chapter 3, pp 98–9.
18. Quoted in *China Reform Monitor*, no. 442, American Foreign Policy Council, 22 April 2002.
19. 'US dissuades Sinopec from bidding in Iran', *People's Daily Online*, 6 February 2004.
20. 'Russia, China warn against antagonising Iran', *China Daily*, 22 September 2005.
21. 'Iran, China eye military cooperation', *Persian Journal*, 18 August 2005.
22. 'US experts fear Russia–China axis', *UPI*, 4 October 2005.
23. 'Bush and Putin stand firm on Iran', BBC News, 17 September 2005.
24. 'Russia and West split on Iran nuclear issue', *New York Times*, 6 March 2006.
25. USDOE, *International Energy Outlook 2004*.
26. *Washington Post*, 27 September 2005.
27. Reuters, 28 February 2002.
28. *Jane's Defence Weekly*, 29 January 2003.
29. CSIS, 'Iran's Developing Military Capabilities', Washington DC, 2004.
30. 'US objects to gas pipeline', *Dawn*, 28 July 2005.
31. Quoted in Zlatica Hoke's report, 'US and India getting closer than ever', VOA, 24 July 2005.
32. See Chapter 2, pp 57–8.
33. 'India against referring Iran's nuclear dossier to Security Council', *Tehran Times*, 29 October 2005.
34. 'UN nuclear watchdog debates Iran deadline', *Financial Times*, 11 August 2005.
35. *Iran Daily*, 14 July 2005.

## الفصل الرابع

1. Hamid Algar, *Religion and State in Iran 1785–1906: The Role of the Ulama in the Qajar Period* (Berkeley, CA: UCLA Press, 1969), p 57.
2. Petroleum Industry Research Foundation, 'Gasoline 101: A Politically Explo-

sive Topic', June 2000.
3. *New York Times*, 17 May 2001.
4. 'Iran pours oil fund billions into wooing disaffected youth', *Independent*, 1 September 2005.
5. Bill Samii, 'Iran: Paramilitary force prepares for urban unrest', *Pakistan Today*, 7 October 2005.
6. *Jane's All the World's Armies*, 2004.
7. 'Tehran lends Pyongyang a helping hand', *Der Spiegel*, 28 November 2005.
8. All quotes in this paragraph are from *Jane's All the World's Armies*, 2004.
9. See Chapter 2, p 51.
10. Quoted in Professor Vladimir Sazhin's article 'On Iran's nuclear programme', Centre for European Policy Studies, June 2005.
11. Israeli warplanes attacked targets in Syria on 5 October 2003 in retaliation for a suicide bombing that left 19 Israelis dead.
12. 'A strategy for a nuclear Iran', American Enterprise Institute, 30 September 2004.
13. In contrast to Saddam's Osirak reactor, struck by Israeli planes in 1981, Iranian nuclear installations are dispersed, buried underground and well defended.
14. See Chapter 1, pp 11–12.
15. Herodotus, *Histories*, Book One, Chapter 135, translated by George Rawlinson (Wordsworth Classics, 1996).
16. 'Iranians assert right to nuclear weapons', *Washington Post*, 11 March 2003.
17. 'Iranians unite over nuclear row', BBC News, 20 October 2004.
18. Quoted in George Perkovich's, *'India's Nuclear Bomb'* (Berkeley and Los Angeles: University of California Press, 1999), p 343.
19. See, for example, William Vaughan, *Romanticism and Art* (London: Thames & Hudson, 1994), chapter 5.

## الخاتمة

1. See Chapter 1, p 23.
2. See Richard Aldrich's report, 'America used Islamists to arm the Bosnian Muslims', *Guardian*, 22 April 2002. Aldrich summarized the findings of Dutch intelligence reports on the subject of US support to the Bosnian Muslims.
3. Kenneth Kyle, *Suez* (London: I.B.Tauris, 1985), pp 144–5.
4. Edward Gibbon, 'General Observations on the Fall of the Roman Empire in the West' in *The Decline and Fall of the Roman Empire* (London and New York: Penguin, 1978), p 621.
5. George Ball, *The Past Has Another Pattern* (New York and London: W.W. Norton & Co., 1982), p 389.
6. Kenneth Pollack, *The Persian Puzzle: The Conflict between Iran and America* (New York: Random House, 2004), p 384.
7. *Ibid.*, p 207.

8. *Ibid.*, p 361.
9. *Ibid.*, p 380.
10. Typical examples are National Security Council documents such as NSC 64 (1950), 124/2 (1952) and 5504 (1954), quoted in *The Pentagon Papers*, vol. 1 (Boston: Beacon Press, 1971).
11. Pollack, p 355.
12. See Avi Shlaim, *The Iron Wall: Israel and the Arab World* (London: Penguin, 2000), p 396.

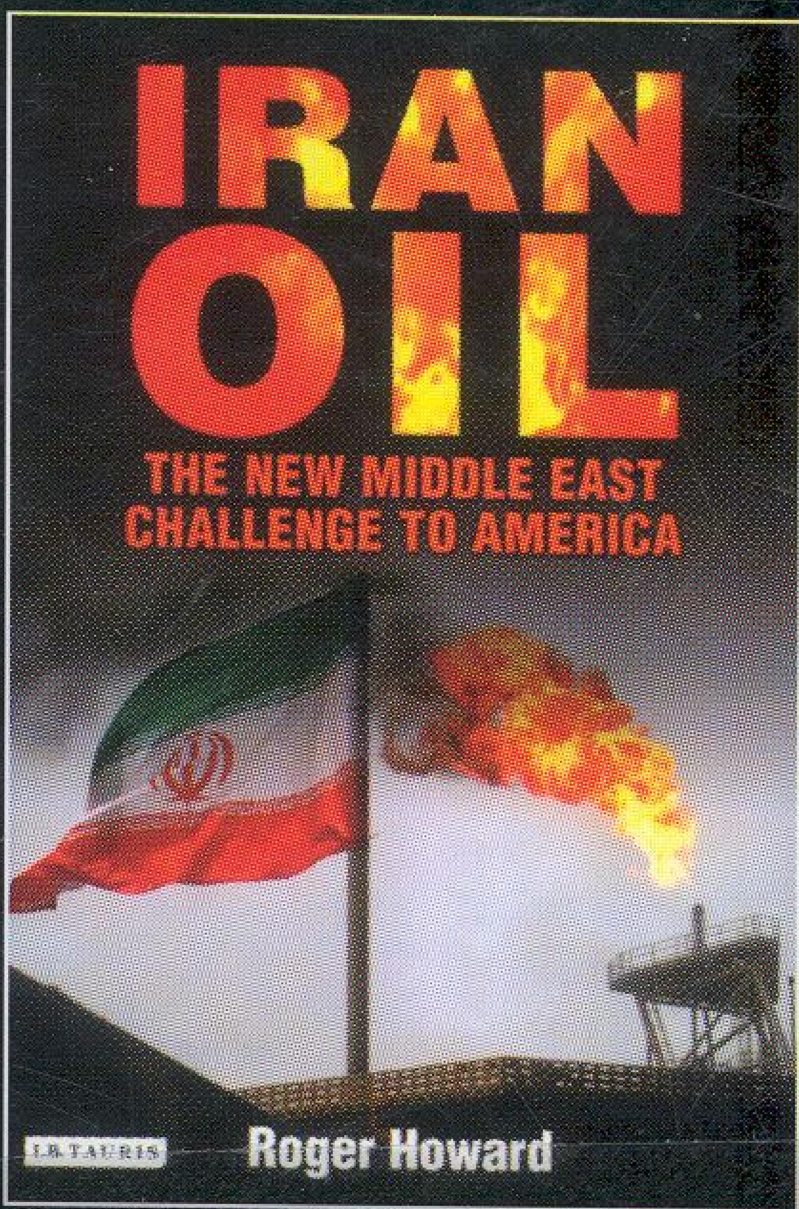
I.B.TAURIS
PUBLISHERS

مكتبة مدبولي
Madbouly Bookshop


الدار العربية للعلوم ـ ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

# نفط إيران

ترى الولايات المتحدة نفسها مشغولة في مواجهة مع إيران، عدوها الأول بعد غزو عراق «صدام حسين». لكن وفقاً لما يقوله **روجر هاورد** في هذا الكتاب الجديد والمقنع والمثير، فإن الولايات المتحدة ربما تعمل في الواقع على تقويض قوتها الذاتية بمحاولتها عزل إيران. وإذا أجبرت الولايات المتحدة بقية العالم على الاختيار بين إيران وأمريكا، ستجد أن إيران لديها ورقة رابحة تلعب بها: بعض أكبر احتياطيات الغاز والنفط على الكوكب. ومع ارتفاع الطلب العالمي على الطاقة بشكل لم يسبق له مثيل، وتعذر الحصول على إمدادات جديدة، بدأ النفط والغاز الإيرانيان بإغراء حلفاء الولايات المتحدة السابقين مثل باكستان والهند للابتعاد عن التأثير الأمريكي. وخلال العقد القادم، يبدو أن إمدادات الطاقة الإيرانية ستعيد صياغة العلاقات الأمنية والدبلوماسية في آسيا والشرق الأوسط بشكل مثير. والأكثر من ذلك، وبسبب الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة على التجارة مع إيران، يبدو أن منافسي أمريكا فقط، مثل الصين، سيكونون المستفيدين الوحيدين من موارد إيران الطبيعية، وسينشأ نتيجة لذلك تحالف جديد بين الدول والذي سيكون بمثابة الثقل الموازي للنفوذ الأمريكي العالمي. ووفقاً لـ **هوارد**، فإن الولايات المتحدة بإتباعها هكذا سياسة عدائية ضد بلد يتمتع بمثل تلك الثروات النفطية الهائلة، تكتب نعيها كقوة عظمى وحيدة في العالم.







**روجر هاورد**

صحفي مستقل متخصص بشؤون الدفاع والطاقة في الشرق الأوسط. و
لكل من مجلتي نيو-ستيتسمان وسبكتيتر، وميدل-إيست-إنترناشو
وجانيت-إنتلجنس-ريفيو.

ISBN 978-9953-87-153-0




مكتبة مدبولي
Madbouly Bookshop
6 ميدان طلعت حرب – القاهرة
هاتف: 5756421 – فاكس: 5752854
البريد الإلكتروني: info@madboulybooks.com

الدار العربية للعلوم ـ ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.
www.asp.com.lb - www.aspbooks.com
ص. ب. 13-5574 شوران 2050-1102 بيروت – لبنان
هاتف: 785107/8 (1-961+) فاكس: 786230 (1-961+)
البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb